جامعة الزاوية

إدارة الدراسات العليا والتدريب

كلية الآداب

قســـــــم التــــاريخ

شعبة التاريخ الإسلامي

المسكوكات الإسلامية في بلاد المغرب الأدنى خلال عهدي الأغالبة والفاطميين

(184-361 هـ/800-971 م).

رسالة مقدمة لاستكمال متطلبات الإجازة العالية " الماجستير في التاريخ الإسلامي".

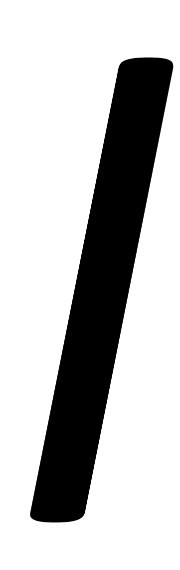
إعداد الطالبة

إشراف الأستاذ الدكتور

صبرية عبدالعزيز التواتي كازوز **عياد المبروك عمار الرجيبي**

العام الدراسي الجامعي :

[2020–2021].



﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ بِالْبَاطِلِ إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً
عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ وَلَا تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيمًا ﴾

صدق الله العظيم

[سورة النساءالآية : (29)]

الإهـــــــــــداء

إلى من قاد قلوب البشرية وعقولهم... إلى مرفأ الأمان، معلم

البشرية الأول النبي الأمي محمد صلى الله عليه وسلم

إلى روح والدي الغالي رحمه الله

إلى أمي الحبيبة أمدها الله بالصحة والعافية

إلى إخوتي وأخواتي مصدر فخري

إلى من ربطتني بهم علاقة النسب وعطر الصداقة وورود المحبة

إلى كل يد وقلب سار معي درب الإنجاز لأكون

إلى كل هؤلاء أهدي هذه الرسالة، راجية من الله أن ينفعنا بما

علمنا، وأن يجعلنا من طلبة العلم الذين يبتغون به وجه الله

الشكر والتقدير

قال تعالى: ﴿ وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ ﴾ [لقمان: 12]

وقال رسولنا الكريم صلى الله عليه وسلم: "من لم يشكر الناس، لم يشكر الله عز وجل"

أحمد الله تعالى حمداً كثيراً طيباً مباركاً مِلءُ السماوات والأرض على ما أكرمني به من إتمام هذه الدراسة التي أرجو أن تنال رضاه.

ثم أتوجه بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى كل من:

- الدكتور الفاضل: عياد المبروك الرجيبي، حفظه الله وأطال في عمره، لتفضله الكريم بالإشراف على هذه الدراسة، وتكرمه بنصحي وتوجيهي حتى إتمام هذه الدراسة.
- أعضاء لجنة المناقشة الكرام: الدكتور الفاضل/
- والدكتور الفاضل/
- الدكتور/ عبدالمعين الشاوش الذي قام بتصحيح هذه الدراسة لغوياً فله مني جزيل الشكر والاحترام.
- أعضاء هيئة التدريس بقسم التاريخ بجامعة الزاوية والذين لم يبخلوا علينا بتقديم النصح والإرشاد والعلم وأخص بالذكر/ أ. د. أسمهان المعاطي منسق الدراسات العليا بقسم التاريخ جامعة الزاوية لوقوفها إلى جانبي ومساندتي، فجزاها الله عني خيراً، ود. صالح السباني الذي لفت انتباهي لاختيار هذا الموضوع عندما كلفني به أثناء دراستي لمادة تاريخ المغرب والأندلس، فله مني كل الشكر والعرفان.
- وإلى الأخوة والموظفين بالمكتبات التي ترددت عليها، وأخص بالذكر/ مركز جهاد الليبيين للدراسات التاريخية، ومكتبة السرايا الحمراء، ودار الكتاب بالزاوية، وكلية الدعوة الإسلامية، ومركز الدار الذي قام بطباعة هذه الدراسة فلهم مني فائق التقدير والاحترام.
- وأخيراً أود أن أشكر كل الأشخاص الذين كانوا دعماً وعونا لي على مدار سنوات الدراسة نحو المستقبل متخطية الكثير من الصعاب والمشقة والتعب.

والله ولي التوفيق

الباحثة

فهرس المحتويات

الرموز والمختصرات المستخدمة في البحث	
الكلمة	الرمز
تحقيق	تح
تحرير	تحر
ترجمة	تر
تعليق	تع
جزء	جـ
بدون تاريخ النشر	(د . ت)
صفحة	ص
صفحات	ص ص
طبعة	ط
عدد	ع
قسم	ق
ميلادية	م
مجلد	مج
مراجعة	مر
هجرية	هـ
هامش	ها

المقدمة

تُعَدُّ السكة من الوثائق التاريخية والأثرية التي يستند عليها الباحثون والمؤرخون لدراسة تاريخ دولة ما في أي عصر من العصور الإنسانية، وذلك استنادا على النقوش والكتابات التي نقشت عليها، لأنهم غالبا ما يجد بين اسم الخليفة أو الأمير أو الوالي أو الثائر، ومكان وتاريخ الضرب على اختلافه، وكذلك اختلاف الخط أو الشكل، أو تنوع النصوص الدالة على الانتماءات المذهبية والعقائدية والسياسية.

ولكن هذه المقاربة تظل غير دقيقة وتقتضي القيام بدراسة متخصصة في تاريخ السكة الإسلامية، نظراً لأهميتها بوجه عام في إماطة اللثام عن غوامضها وأسرارها في بلاد المغرب الأدنى.

لقد حافظ العرب الفاتحون لبلاد للمغرب الأدنى (إفريقية)، على الوضع المالي في معاملاتهم على ما هو عليه، والتدرج شيئاً فشيئاً حتى لا يشعر السكان بأن تغييراً مفاجئاً دخل حياتهم فينبذونه ويرفضون التعامل معه، وقد تداولوا السكة البيزنطية السائدة آنذاك رغم العلامة الصليبية والمتمثلة في مرها التي تمت، حتى مجيء الوالي حسان بن النعمان (74 – 85 ه / 694 – 705 م)، الذي أحدث إصلاحاً نقدياً كبيراً، إذ ضرب سكة نحاسية إسلامية خالصة، وذلك لتوطيد سلطان الدولة الإسلامية في بلاد المغرب الإسلامي، وقد سار خلفاؤه من الولاة على نهجه إلى آخرهم وهو محمد بن مقاتل العكي، (81–84ه/797–800 م)، وخلال عهد الدولة الأغلبية (184 ه/296 ه/800–908 م)، شهد المغرب الأدنى استقراراً سياسياً واقتصاديا ملحوظاً، بعد أن كان محلاً للثورات والفتن وتمتع بنوع من الاستقرار السياسي، وذلك بعد موافقه الخليفة العباسي هارون الرشيد (179–193 ه/786–808 م)، وقد ضرب الأغالبة نقوداً تميزت بجمالها ونقاوتها وأنشاؤا دوراً لصناعة السكة في القيروان والعباسية وربما رقادة أيضاً، فارتبطت بتجارة الذهب في بلاد السودان الغربي ما جعلها أرقى العملات في العالم الإسلامي أنذاك، وذلك بمحافظة الأمراء الأغالبة على الوزن الشرعي، كما أضحت لها قوانين وقيمة وأنواع وأشكال على غرار مسكوكات الدولة العباسية.

ومنذ أواخر القرن الثالث الهجري، الثالث الهجري/ التاسع الميلادي، انتقلت السيطرة على بلاد المغرب الأدنى من يد الأغالبة إلى الفاطميين حتى انتقلوا منها إلى مصر سنة (361 هـ/971 م)، وبذلك أصبحت دار السكة بمدينة القيروان تحقيقت سيادتهم.

لقد كانت سكة الفاطميين في بداية عهدهم تُضْرَب على غرار سكة العباسيين والأغالبة وقد اعتنى الخلفاء الثلاثة الأوائل المهدي والقائم والمنصور (296–341 هـ/908–952 م)، بالجانب الروحي، فنقشوا على مسكوكاتهم ألقاباً توحي بذلك مثل (الإمام، عبدالله، أمير المؤمنين)، وهذا يدل بوضوح على انه أصبحت لهم الزعامة الروحية والدينية على أنه بلاد المغرب الأدنى بدلاً عن الخلافة العباسية.

أما في عهد المعز لدين الله الفاطمي (341–365 هـ/ 952–975 م)، فقد صارت السكة الفاطمية ذات شخصية مستقلة من حيث الشكل والمضمون (الطراز–الوزن–المعيار)، حيث أصبحت تشير في نصوصها إلى المعتقد الشيعي من تفضيل الإمام على بن أبي طالب " رضى الله عنه "، وتخصيصه بالوصاية أو الوزارة للنبوة المحمدية، ما يدل على تمتع الفاطميين بالاستقلال السياسي، فضلاً عن الاستقرار الاقتصادي بسبب الثروة الذهبية الهائلة التي وصلت إلى أيديهم من خلال تجارتهم مع بلاد السودان الغربي.

وعلى الرغم من أهمية دور السكة الإسلامية لما تتميز به من خصوصيات بشكل عام، وفي الفترة المبكرة من تاريخ المغرب الأدنى خلال عهدي الأغالبة والفاطميين (184–361 هـ/800–971 م)، بشكل خاص، وعلى الرغم من أن هناك العديد من المصادر والمراجع التي تنأولت موضوع السكة الإسلامية بشكل عام لا سيما من قبل البحاث والمؤرخين المصريين والتونسيين الدين تنأولوا موضوع السكة الإسلامية بشكل عام فإن أغلب هولاء الباحثين لم يتطرقوا إلى دراسة : المقارنة – القيمة – الانتشار– آثار السكة على اقتصاد الدولتين لكونها وقفاً عليه، وكشف الغموض عن : خصائصها ومصانعها – قوانينها– شكلها– قيمتها ووزنها الشرعي، فضلاً عن الرغبة في التعرف أكثر على أنواع القطع النقدية والأثارية وهي : الدينار الذهبي والدرهم الفضي والفلس النحاسي، وطريقة التعامل بها وقتذاك.

بيد أنه من غير الممكن نكران أهمية هذه المصادر والمراجع وعظيم فائدتها بوصفها المصدر الذي استقى منه الباحث مادته ومعلوماته، فظهر بفضلها إلى حيز الوجود.

فأبرزت هذه الدراسة جانباً مهماً من تطور السكة في بلاد المغرب الأدنى خلال الفترة قيد الدراسة، فعن طريق دراستها يمكن فك كثير من غوامض التاريخ الاقتصادي والمالي والتاريخ الاجتماعي والعمراني، والتاريخ السياسي والإداري والتراث الفني وتقنيات المعادن (الذهب والفضة والنحاس)، اعتماداً على رؤية تاريخيه اقتصادية واضحة المعالم، وذلك بما توفره المصادر والمراجع.

وجاء اختيار موضوع هذه الدراسة لاعتبارات عدة، من بينها : الوعي بأهمية السكة في التاريخ قديمة وحديثه، ولإبراز الدور الكبير الذي قام به كل من الأغالبة والفاطميين في سبيل ضرب سكة إسلامية تتسم بالجودة والاتقان، ونشرها عن طريق التجارة عربياً وأوروبياً، كذلك النقص الملحوظ في الدراسات التاريخية بالمكتبة الليبية التي تنأولت موضوع السكة.

لقد تم تحقيقديد الإطار الزمني لمرحلة الدراسة خلال العهدين الأغلبي والفاطمي، وهي فترة زمنية تمتد إلى ما يقرب من قرنين إلا ربع تقريباً، تبدأ من تاريخ اعتلاء الأغالبة عرش الإمارة عام (184 هـ/800 م)، إلى انتقال الخلافة الفاطمية إلى مصر سنة (361 هـ/971 م).

وحدد الحيز المكاني بإقليم المغرب الأدنى (إفريقية)، من مدينة أوربه لبلاد الزاب غرباً حتى لبدة أو إلى برقة شرقاً على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط في الشمال إلى بلاد الجريد في الجنوب الغربي لمملكة الرستميين، وبلاد السودان في الجنوب الشرقي، وإن كان في أغلب الأحيان تقع طرابلس وجربة بيد الإباضية بجبل نفوسة التابعة للدولة الرستمية زمن الإمارة الأغلبية.

ولعل هذه الفترة المبكرة من تاريخ المغرب الأدنى الاقتصادي بصفة عامة وتاريخ المسكوكات بصفة لاسيما الذي مازال يكتنفه الغموض؛ تعد من أهم الصعوبات التي واجهت الباحثة، الأمر الذي يجعل تتبع كل مرحلة من مراحل نشأة السكة الإسلامية التي ارتبط ضربها بالحكم السياسي لهذا الأقليم، لاسيما وأن كل والٍ أو أمير أو خليفة يقوم بإعادة سبك سكة الذي قبلهُ، سعياً للقضاء على أثره فهي من الأمور الشاقة والمضنية أحياناً، فجاءت المحأولات حثيثة وبقدر المستطاع لسد ثغرات تاريخ مسكوكات هذه الفترة من خلال استقراء ما توفره من مصادر ومراجع عربية وأجنبية والإلمام بجوانب الموضوع وبيان أهم مراحل ضرب السكة المغربية خلال فترة قيد الدراسة.

وعلى الرغم من الازدهار الاقتصادي الذي شهدته بلاد المغرب الأدنى خلال عهدي الأغالبة والفاطميين، فإن الغموض ما يزال يكتنف طبيعة القيمة النقدية للسكتين وانتشارهما داخل بلاد المغرب الأدنى وخارجه، والظروف التي هيأت لذلك، وأثر السكتين في اقتصادهما بالمقارنة والتحقيقليل، وهذا هو محور الدراسة وعمقها، وذلك انطلاقاً من التساؤلات التالية:

في أي من مدن المغرب الأدنى أنشئت دور السكة؟ ومن هم المخولون بالإشراف عليها؟ ومن له حق ضرب السكة فيها؟ وما نوع السكة التي ضربت بها؟ وما النصوص الكتابية التي نقشت عليها؟ وما دلالتها؟ وما الخط الذي تبناه الأغالبة والفاطميون في الكتابة على عملتهم؟ وما التطورات التي مرت بها هذه السكة من حيث الشكل والمضمون؟ وهل التزم الأغالبة والفاطميون بالوزن الشرعي لمسكوكاتهم؟ وما الخصائص التي ميزت هذه السكة؟ وكيف كان التعامل بها؟ وما السبيل أو الظروف التي توفرت لحضور السكة داخل بلاد المغرب الأدنى وخارجه؟ وما النتائج التي ترتبت على هذا الحضور؟ وبِمَ يمكن وصفه؟

وانطلاقاً من طبيعة الموضوع فإن المنهج المتبع في هذه الدراسة هو المنهج السردي الوصفي مقروناً بالمنهج التحقيقليلي المقارن، لمقارنة المعلومات الواردة بالمصادر والمراجع المختلفة وتحقيقليلها بغية الوصول إلى معلومات يمكن من خلالها تأييد الأدلة.

وقد تم تقسيم إطار موضوع البحث إلى مقدمة وتمهيد وثلاثة فصول وخاتمه تحقيقوي أهم النتائج التي تم التوصل إليها، بالإضافة إلى قائمة بالمصادر والمراجع.

وبذا فقد عالجت المقدمة أهمية الموضوع وحدوده التاريخية وسبب اختياره والمنهج المتبع في دراسته، إضافة إلى دراسة نقدية لأهم مصادر الدراسة.

وتنأول التمهيد لمحة موجزة عن تعريف السكة لغة وأصطلاحاً، وأهميتها في جميع الجوانب، وبيان وزنها الشرعي الإسلامي منذ تعريبها على يد الخليفة عبدالملك بن مروان (65-86 هـ/685-705 م)، وظهور أول سكة إسلامية ببلاد المغرب الأدنى أثناء عهد الولاة الأمويين والعباسيين (85-184 هـ/693-800 م).

وقد خصص الفصل الأول للحديث عن أنواع المسكوكات الأغلبية، ودور الضرب ومصادر تموينها والقائمين عليها، فضلاً عن الإصلاح النقدي الذي أحدثه الأغالبة على هذه المسكوكات وما سبقته من مسكوكات سواء من ضرب الثوار أو من ضرب ولاة صقلية، فضلاً

عن الانتشار التجاري الواسع الذي حققته سكة الأمراء بفضل خلوصها في العيار والدقة في الوزن وجمال الضرب.

في حين تناول الفصل الثاني مسكوكات الدولة الفاطمية، ودور ضربها ومصادر تموينها والقائمين عليها، فضلاً عن إرساء قواعد النظام النقدي الشيعي والذي جاء متأثراً بالأحداث السياسية والدينية للدولة، وما شهدته من ثورات عنيفة ضد السياسية المالية الجائرة للفاطميين التي اتبعوها إزاء الأهالي الذين انضووا تحقيقت لواء ثورة ابن يزيد بن كيداد الخارجي الذي ضرب سكة باسمه لإدراكه بأهميتها السياسية بوصفها مظهراً من مظاهر الحكم السيادة، إلا أنها أُبْطِلتْ بمجرد القضاء على صاحبها وثورته.

ثم كان التعريف بالدينار الذهبي وربعه الفاطمي الذي بلغ ذروته في جميع ممتلكات الدولة الفاطمية بدءاً من إفريقية والمغرب الإسلامي ككل، وصقلية وجنوب إيطاليا، ومنها انتشر تجارياً إلى مصر وأوربا وأسيا.

أما الفصل الثالث الموسوم بالسكتين الأغلبية والفاطمية (دراسة نقدية مقارنة)، فقد حاولت من خلاله تفنيد رؤية نقدية مقارنة بين مسكوكات الدولتين من حيث القيمة النقدية للسكتين من حيث الوزن وسعر الصرف ووظائفها، مع بحث وسائل التعامل المالي من خلال البيع والشراء داخلياً وخارجياً من مسكوكات، ومقايضة وصيرفة ووكالة ... إلخ، وما شهدته كلتا الدولتين من الآثار الاقتصادية للسكتين المتمثل في إبراز الجوانب التجارية والاجتماعية والعمرانية والثقافية من جراء انتشارها.

وأخيراً فقد ختمت الدراسة بخاتمة تضمنت أهم النتائج التي توصلت إليها من خلا البحث.

نقد المصادر والمراجع:

تستند هذه الدراسة على العديد من المصادر المهمة وهي بطبيعة الحال متنوعة، ستسعف في لم شتات مادة الدراسة، حيث شملت كتب التاريخ والجغرافيا والرحلات والسير والطبقات والتراجم والحسبة وكتب النوازل والأحكام الفقهية، وكذلك على عدد غير قليل من المراجع وبعض الدوريات والرسائل الجامعية، بالإضافة إلى بعض المصادر اللغوية التي ستسهم بالتعريف بمعاني بعض الكلمات والمصطلحات.

ومن المصادر الأولية التاريخية التي أعتمدت عليها الدراسة مشرقية ومغربية التي غطت بعضاً من الجوانب التاريخية والسياسية وأحياناً الاقتصادية التي انتهجها الأمراء الأغالبة والخلفاء الفاطميون بالمغرب الأدنى؛ من حيث نظام جباية الأموال وإنعكاس أحداث قصر الإمارة ومن بعده الخلافة، والقلاقل والفتن، ويأتي في مقدمة هذه المصادر والمراجع تاريخ اليعقوبي، (ت 284 هـ/ 897 م)، ويتكون هذا الكتاب من جزأين، يستفاد من الجزء الثاني الأحوال الاقتصادية للبلاد، حيث زارها أثناء حكم الأغالبة، إلا أن كتابته جاءت مختصرة في كثير من الاحيان.

ثم يأتي كتاب، " سيرة الأستاذ جوذر"، لمؤلفه جوذر الصقلي (ت 362 هـ/973 م) من حيث الأهمية، إذ شغل المؤلف منصب نائب ورئيس للوزراء بحكم الأمر الواقع حتى وفاته، ويعد كتابه من الوثائق التاريخية والأدبية التي أفادتنا في الحديث عن الثورات التي نشبت بالبلاد ضد الحكم الفاطمي التي كادت أن تطيح بأركان الدولة الفاطمية، كما جمع التوقيعات التي خرجت من المنصور والمعز إلى جوذر ورسائله إليهما، وقد بلغ عددها في الكتاب نحو المئة.

كما اعتمدت الباحثة على كتاب (رسالة افتتاح الدعوة)، للقاضي أبي حنيفة النعمان محمد ابن منصور (ت 363 هـ/974 م)، للحديث عن الخلافة الفاطمية باعتبار أن المؤلف قد عاصر الأربعة الأوائل من الخلفاء الفاطميين، ووصل إلى أعلى المراتب في عهدهم، إذ عين قاضي القضاة وداعي الدعاة.

ثم يأتي في الأهمية كتاب (تاريخ إفريقية والمغرب) لمؤلفه إبراهيم بن القاسم الرقيق القيرواني (ت بعد 471 هـ/ 1087 م)، إذ أسعفنا بمعلومات مهمة عن تاريخ البلاد زمن الولاة الأمويين والعباسيين وأول أمراء الأغالبة إبراهيم ابن الأغلب، أما باقي الأجزاء فلم أتحقيقصل عليها لأنها ضائعة.

ومن المصنفات التاريخية التي أعتمد عليها موضوع الدراسة وإن جاءت متأخرة عن فترة قيد الدراسة كتاب (الكامل في التاريخ) : للمؤرخ ابن الأثير محمد بن عبدالكريم (ت 630 هـ/1232 م)، الدي كان ذا أهمية بالغة بالنسبة لهذه الدراسة، رغم أنه تنأول تاريخ المغرب بقدر قليل، وتعتمد عليه الدراسة في أجزائه من الرابع إلى السابع لا سيما المعلومات الاقتصادية القيمة، ثم يأتي (كتاب الْمُغْرب أخبار الأندلس والمغرب) لابن عبدالله أحمد بن محمد المراكشي المعروف بابن عذاري (ت بعد سنة 712 هـ/1712 م)، وهو مكون من أربعة أجزاء، ويحتوي على أخبار وروايات كثيرة ومتنوعة لا يمكن الاستغناء عنها في دراسة تاريخ المغرب الإسلامي

وجزيرة صقلية والأندلس، على الرغم أن كاتبه اعتمد فيه على كثير من المصادر المعاصرة للحدث أو القريبة منه المفقودة أوصولها مما زاد في أهميته، ومن أهم الدلائل على أهمية كتابه، عنايته بالنشاط الاقتصادي ونظام السكة في العهدين الأغلبي والفاطمي لذا سيكون اعتمادي عليه اعتماداً ملحوظاً سيما الجزء الأول منه.

ومن أهم المصادر المغربية التي أفادت هذه الدراسة كتاب " العبر، وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر "، للمؤرخ عبدالرحمن بن خلدون (808 هـ/1406 م)، حيث أشار إلى الحياة الاقتصادية والاجتماعية والمظاهر الطبيعية الجغرافية والمناخية لبلاد المغرب، وكذلك ما يخص ترجمته للأمراء الأغالبة والخلفاء الفاطميين في الجزء الرابع والسادس من كتابه.

أما هذه الكتب : (المواعظ والإعتبار بذكر الخطط والآثار)، وكتاب (اتعاظ الحنفاء في أخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء)، وكتاب (شذور العقود في ذكر النقود)، لتقي الدين أحمد المقريزي (ت 845 هـ/1441 م)، فهي ذات أهمية كبرى في سد العديد من الفجوات فيما يتعلق بموضوع الدراسة بشكل عام وبدولة الفاطميين بشكل خاص منذ قيامها بالمغرب سنة (296 هـ/908 م)، حتى انتقالها إلى مصر سنة (361 هـ/971 م)، كما أن المقريزي يعد من أوائل الاقتصاديين العرب الذين كتبوا في المسائل المتعلقة بالركود الاقتصادي في العصر الوسيط، إذ كان يعد النقد شيئاً أساسياً لا غنى عنه في حياة البشر.

كما تعد كتب الجغرافية والمسالك والممالك في قائمة المصادر الرئيسية، وبحسب أهميتها في هذا البحث فإن كتاب (صورة الأرض)، لأبي القاسم محمد بن علي بن حوقل النصيبي (ت 367 هـ/977 م) يأتي في طليعتها، وهو تصحيح وتعديل لكتاب (المسالك والممالك)، لإبراهيم الاصطخري (ت 346 هـ/957 م)، إذ يتضمن هذا الكتاب معلومات مهمة عن الرخاء الاقتصادي الذي تنعم به بلاد المغرب الأدنى خلال العهدين الأغلبي والفاطمي من ثروات زراعية ومعدنية، وعلى إشارات عن أوجه خراجها وجباياتها ونشاطها التجاري من صادرات وواردات.

أما كتاب (أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم)، لأبي عبدالله محمد بن أحمد البشاري المعروف بالمقدسي، (ت 375 هـ/985 م)، الذي استمد معلوماته من الملاحظات التي سجلها أثناء سفره وتنقلاته واطلاعه على بعض المصادر السابقة لعصره، وكذلك التقائه بعدد من

الفقهاء والعلماء والتجار، فقد أفادتنا مصادره هذه في معرفة الأحوال الاقتصادية من تجاره ونقود ومكاييل وموازين ومعاملات صادرة وواردة وحرف صناعية في بلاد المغرب الأدنى.

يعد كتاب (المسالك والممالك) في جزئه الثاني، لمؤلفه ابن عبيدالله البكري (ت 487 هـ/1094 م)، من الكتب ذات الأهمية الكبرى في تاريخ المغرب من حيث التعريف ببلاد المغرب طرفها ومدنها والمسافات الفاصلة بينها، وأهم منتجاتها وصناعاتها وتجاراتها الداخلية والخارجية، وتكمن أهميته أيضاً في أنه أخذ من العديد من الجغرافيين والمؤرخين الذين سبقوه ولم تصل إلينا مؤلفاتهم.

كما تمت الإستعانة بعدد من كتب التراجم والطبقات والسير التي أسهمت في ذكر بعض التعاملات المالية والتجارية بالمغرب الأدنى خلال العهدين الأغلبي والفاطمي، فضلاً عن ذكر أنواع الأسواق وفئات طوائف التجار، ولعل كتاب (رياض النفوس)، لأبي بكر عبدالله المالكي (ت 453 هـ/1061 م)، أهمها، وكتاب (معالم الايمان في معرفة أهل القيروان)، لعبد الرحمن بن محمد الدباغ (ت 696 هـ/1296 م) وابن الأبّار أبو عبدالله محمد عبدالله (ت 658 هـ/1259 م) في حلته السيراء.

أن كتب النوازل والأحكام الفقهية ذات أهمية كبيرة لا سميا التي عاصر مؤلفوها الأغالبة أو الفاطميين، أو كانوا قريبي العهد منهم، لذلك اعتمدت الباحثة على بعضها، منها كتاب (أحكام السوق) لأبي زكريا يحى بن عمر بن يوسف الأندلسي (ت سنة 263 هـ/828 م)، الذي يصور لنا فيه الحياة الاقتصادية في إفريقية في منتصف القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، ثم كتاب : (المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب) لأحمد بن يحى الونشريسي (ت 914 هـ/1508 م).

أما الوثائق فيعد كتاب (بتاريخ مسلمي صقلية)، للمؤرخ الايطالي ميشيل أماري (Michele Amari) ذا أهمية بالغة في توضيح كمية المسكوكات التي ضربها كلّ من الأمراء الأغالبة والخلفاء الفاطميين بصقلية الإيطالية التجارية (بيزا – وجنو – والبندقية)، إذ تعطينا انطباعاً وتصوراً كاملاً عن نشاط الحركة التجارية.

كما أعتمدت الدراسة على المراجع الحديثة التي نذكر منها : كتاب (ورقات عن الحضارة العربية في إفريقية التونسية) للمؤلف الشيخ حسن حسنى عبدالوهاب، حيث يقع هذا الكتاب في ثلاثة أجزاء بَيّن فيه صاحبه أهم المعالم الحضارية الإفريقية زمن الأغالبة

والفاطميين، فكانت الاستفادة منه كبيرة، ثم كتاب (المغرب الإسلامي)، للحبيب الجنحاني الذي تطرق فيه صاحبه للحديث عن الحياة الاقتصادية والاجتماعية خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين/التاسع والعاشر الميلاديين، وهو على درجة كبيرة من الأهمية لموضوع الدراسة، ثم يأتي كتاب (المسكوكات المغربية في حضارة الغرب الإسلامي من الفتحقيق الإسلامي إلى سقوط دولة بني حماد) لمؤلفه صالح بن قربه الذي فتحقيق آفاقاً كبيرة أمام الباحثة في تقسيم الفصول، كما يعد كتاب (جامع المسكوكات العربية بإفريقية لحامد العجابي ذا أهمية بالغة، حيث اعتمد فيه المؤلف على الدراسة الميدانية حول المتاحف والاطلاع على السكة الإسلامية واستعراضها.

ثم مؤلفات كلٍ من : (تاريخ المغرب الكبير في جزئه الثاني)، للسيد عبدالعزيز سالم، و(الخراج والنظم المالية)، لمحمد ضياء الدين الريس، وكتاب (القوى البحرية والتجارية)، للمستشرق أرشيبالد لويس، هذا بالإضافة إلى العديد من المصادر والمراجع والرسائل الجامعية والدوريات الأخرى المبينة في ثبت المصادر والمراجع.

المبحث الأول

تعريف السكة الإسلامية أهميتها ووزنها الشرعي

تعريف السكة الإسلامية:

أ – في اللغة :

تكاد تتفق كتب اللغة على تعريف السكة الإسلامية :

السكة : بالكسرة حديدة منقوشة يكتب عليها، ويضرب عليها الدراهم وهذا ما اتفق عليه مرتضى الزبيدي(1)، والفيروز آبادي(2)، أما ابن منظور فيعرف السكة بأنها : الدينار والدرهم معاً المضروبين، سمي كل واحد منها سكة؛ لأنه طبع بالحديدة المعلمه له ويقال له السك، وكل مسمار عند العرب سك(3).

ب– في الاصطلاح:

لقد كان للمؤرخيين القدماء والباحثين المهتمين بشؤون السكة نصيب وافر في تعريف السكة الإسلامية.

فالماوردي قال : " السكة هي الحديدة التي يطبع عليها الدراهم، لذلك سميت الدراهم المضروبة سكة"(4)، فمن الملاحظ أنه اختص الدراهم بالسكة دون ذكر للدنانير أو الفلوس، وهذا ما اتفق عليه معه ابن البنا (5).

أما ابن خلدون يقول بأن السكة هي : " النظر في النقود المتعامل بها بين الناس وحفضها مما يُداخِلُهَا من الغش أو النقص إن كان يُتعامل بها عدداً أو ما يتعلق بذلك ويوصل إليه من جميع الاعتبارات، ثم في وضع علامة السلطان على تلك النقود بالاستجادة والخلوص برسم تلك العلامة فيها من خاتم حديد اتُخِذَ لذلك ونُقِشَ فيه نقوش لاسيما به فيوضع على الدينار بعد أن يقدر، ويضرب عليه بالمطرقة حتى ترسم فيه تلك النقوش وتكون علامة على جودته بحسب الغاية التي وقف عندها السبك والتخليص في متعارف أهل القطر ومذاهب الدولة

---

(1) مرتضى الزبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، تح : علي شيري، دار الفكر، لبنان، 1994، مج13، ص582.

(2) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، تح : مجدي فتحي السيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ت) ، ص347.

(3) ابن منظور، لسان العرب، دار صادر، بيروت، (د.ت) ، مج10، ص449–441.

(4) الماوردي، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تح : عماد زكي البارودي، المكتبة التوفيقية، القاهرة (د. ت)، ص274.

(5) ابن البنا، مقالة في مقادير المكاييل والشرعية، تح : حياة قادرة، دار الكتب العلمية، بيروت، 1971، ص71.

الحاكمة، فإن السبك والتخليص في النقود لا يقف عند غايةٍ وإنما ترجع غايتهُ إلى الاجتهاد، فإذا وقف أهل أُفقِ أو قُطْرٍ على غاية من التخليص وقفوا عندها وسموها إماماً وعياراً يعتبرون به نقودهم وينتقدونها بمماثلته، فإن نقص عن ذلك كان زيفاً"[1].

ويضف في موضع اخر فيقول : " ولفظ السكة اسماً للطابع وهي الحديدة المتخذة لذلك، ثم نقل إلى أثرها وهي النقوش الماثلة على الدنانير والدراهم"[2].

أراد ابن خلدون أن يشير إلى مفهوم (الختم أو النقش) على القطعة المعدنية من حيث الشكل أو العلامة ليظفي عليها الصفة الشرعية للتعامل بها والتي تتكون من الدينار والدرهم الذي لم يهمل جانبه.

وقد جاء من بعده المقريزي ليُعبر عن معادن متعددة كلها تدور حول السكة وبنفس الاسم، فيقول : النقد : خلاف النسيئة "التأجيل"، والنقد والتناقد تمييز الدراهم وإخراج المزيف منها[3]، أنشد سيبويه:

تنفي بداها الحصى في كل هاجرة نفي الدنانير تنقاد الصياريف[4]

وفي رواية : نفي الدراهيم[5].

كما يقصد بها السكة النقدية المتعامل بها على اختلافها من دنانير ودراهم[6]، والسكة عند ابن الحكيم : "هي الحديدة يطبع عليها الدينار والدرهم، فسميت سكة بها الدنانير والدراهم"، ثم أضاف قائلاً : فإن استقامت السكة استقر نصاب الزكاة وتقادير المعاوضات والتبرعات وقيم المستهلكات وارتفعت الخصومات[7].

ولم تبتعد تعريفات الباحثين المحدثين عمن سبقهم، فتكاد تكون واحدة، فلفظ السكة له دلالات متعددة، وهي من الكلمات العربية التي تسرّبت إلى اللغات الإفرنجية وصارت تطلق على الدينار والدرهم[8]، وهي النقود المتعامل بها على اختلاف أنواعها من الدنانير والدراهم وغيرها[9]، من ذهب وفضة ونحاس (البرنز) ولها وزن معين وعيار معلوم عليها صور وكلمات معتدلة أو

---

(1) ابن خلدون، المقدمة، دار أحياء الثروة العربي، لبنان، ط1، 2010، ص183.

(2) المصدر نفسه، ص211.

(3) المقريزي، شذور العقود في ذكر النقود، نشر : استانس الكرملي، القاهرة، 1938م، ص44.

(4) السائح علي حسين، الفقه الإسلامي الاقتصادي والمعاملات المالية، كلية الدعوة الاسلامية، ليبيا، ط1، 2003، ص130.

(5) ابن منظور، لسان العرب، ص183.

(6) المقريزي، شذور العقود، ص67-68.

(7) ابن الحكيم، الدوحة الشبكة في ضوابط دار السكة، تح : حسين مؤنس، معهد الدراسات العربية، مدريد، 1960م، ص109-114.

(8) حسن حسني عبدالوهاب، ورقات عن الحضارة العربية بإفريقية التونسية، مكتبة المنار، تونس، (د.ت) ق1، ص413.

(9) إبراهيم القاسم رحاحلة، النقود ودور الضرب في الاسلام في القرنين الاولين (1، 2 هـ)، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط2، 1999م، ص64.

نقوش تدل على الجهات التي قامت أو أمرت بسكها بتاريخ معين في دور ضرب بمدينة معينة[1]، ثم تعبر معنى كلمة السكة فصار إلى الأثر الذي تحقيقدثه هذه الآلة، نقل مرة أخرى إلى القطعة المعدنية التي ظهر عليها هذا الأثر أو إلى من يقوم بهذا العمل[2].

كما إنها تؤدي واسطة التعامل بين البشر من يوم وجدت، حيث تمثل الصلة الوثيقة للتعارف بين الأفراد والشعوب وتلقى قبولاً عاماً كوسيلة للاستبدال عن طريق التجارة[3].

وهنا وجب بيان أقسام اجزاء السكة الإسلامية من دنانير ذهبية ودراهم فضية وفلوس نحاسية.

1- الدينار : بكسر الدال، وهو فارسي معرب، وقد جاء من الكلمة اليونانية اللاتينة وأصلة (دنر) بالتشديد بدليل قواهم دنانير ودنينير، فقلبت إحدى النونين ياء لئلا يلتبس بالمصادر التي تجئ على فعال، وتعني : وجهه تلألأ[4]، مصداقاً لقول الشاعر.

كأن دنانير على قسماتهم ..... وإن كان قد شف الوجوهُ لقاءُ[5].

وقد ورد ذكر كلمة الدينار في القرآن الكريم بقولة تعالى : ﴿ وَمِنْ أَهْلِ الكِتَابِ مَنْ إن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارٍ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ وَمِنْهُم مَّنْ إن تَأْمَنْهُ بِدِينَارٍ لاَّ يُؤَدِّهِ إِلَيْكَ إلاَّ مَا دُمْتَ عَلَيْهِ قَائِماً ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لَيْسَ عَلَيْنَا فِي الأُمِّيِّينَ سَبِيلٌ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [6].

ويتبع الدينار قاعدة الذهب[7]، لقوله صلى الله عليه وسلم : (الذهب بالذهب مثلاً بمثل)[8]، وهو أساس التعامل المالي عند الدول الإسلامية، وكان العرب قد استعملوه قبل ذلك، إذ عرفوه من الدولة البيزنطية الرومانية[9].

---

(1) محمود الجليلي، المكاييل والأوزان والنقود، دار العرب الإسلامين القاهرة، 2005، ص177.

(2) أحمد شلبي، موسوعة الحضارة الإسلامية، الاقتصاد في الفكر الإسلام، مكتبة النهضة المصرية، ط10، 1993، ص253، والموسوعة العربية الميسرة، دار الجيل، مجـ 1، القاهرة 2005، ص987.

(3) عبدالوهاب، ورقات، جـ1، ص177، حسين، الفقه الإسلامي، ص130.

(4) الزبيدي، تاج العروس، مجـ13، ص314، وابن منظور، لسان العرب، جـ12، ص292، وناصر النقستبندي الدينار الإسلامي في المتحف العراقي، دار الوثائق، دمشق، 2001، ص12.

(5) استانس الكرملي، النقود العربية الإسلامية وعلم النميات، مكنبة الثقفة الدينية، القاهره، ط2، 1987م، ص30.

(6) سورة آل عمران، الأية 75.

(7) سيدة أسماعيل الكاشف، دراسات في النقود الإسلامية، المجلة التاريخية المصرية، تحر : أحمد بدوي وأخرين، 1963م، مجـ 14، ص100.

(8) ينظر : صحيح بخاري، حديث رقم 2176؛ حسين، الفقه الإسلامي، ص130.

(9) الموسوعة العربية الميسرة، مجـ3، ص839.

2- الدرهم : فارسي معرب[1]، من درم، ومن اليونانية دراخماً[2]، قال الشاعر :

لَوْ أَنّ عِنْدي مِائَتَيْ دِرْهَامِ .... لَجَازَ فِي آفَاقِهَا خَاتّامِي[3].

وقد ورد ذكر الدرهم في القرآن الكريم بقوله تعالى : ﴿ وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ دَرَاهِمَ مَعْدُودَةٍ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾[4].

وهو اسم لمضروب مدور من الفضة[5]، ووحدة من وحدات السكة الإسلامية عند العرب الذين ألفوه من الفرس باعتبار أساس التعامل المالي لديهم، وقد اختلفت قيمة الدرهم باختلاف الأزمان والبلدان[6]، كما ذكر في الحديث : (الذهب بالذهب تبرها وعينها، والفضة بالفضة تبرها وعينها)[7].

3- الفلوس: الفلوس جمع فلس وأصلها أفلس وهي كلمة مشتقة من اليونانية، يساوي سدس الدرهم الأتيكي الذي يكون وزنه 72 غراماً[8]، فليس للفلس وزناً ثابتً كالدينار والدرهم، فيبدوا أن قيمته كانت تتغير باختلاف الولاية[9].

وكانت الدنانير والدراهم تطلق أيضاً على السكة النحاسية التي شاع استخدامها عند البيزنطنيين قبل الإسلام، ثم استعارها العرب منهم، وظلت مستعمله حتى بعد ظهور الإسلام[10]

وكانت الفلوس عبارة عن سكة مساعدة للدنانير الذهبية والدراهم الفضية لرواج العمليات التجارية، لشراء البضائع الرخيصة[11]، وإلى جانبها وجدت مسكوكات صغيرة ، حسبما ذكره المقريزي، فيقول : "وقد كانت الأمم في الإسلام وقبله، لهم أشياء يتعاملون بها بدل الفلوس،

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، جـ2، ص199.

(2) الكرملي النقود الإسلامية، ص29؛ عبدالحميد حمودة، أسواق القيروان في عصر الأغالبة، منشورات معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 200، ص63.

(3) ابن منظور، لسان العرب، جـ2، ص199.

(4) سورة يوسف، الأية، 20.

(5) الموسوعة العربية الميسرة، مجـ3، ص791؛ حمودة، أسوق القيروان، ص64.

(6) الكرملي النقود العربية الإسلامية، ص29.

(7) حسين، الفقه الإسلامي، ص11.

(8) المقريزي، شذور العقود، ص85؛ الكرملي، النقود العربية الإسلامية، ص74.

(9) الجليلي، المكاييل والاوزان والنقود، ص203.

(10) صالح بن قربة، المسكوكات المغربية، في حضارة الغرب الإسلامي إلى سقوط دولة بني حماد، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 2005م، ص89.

(11) ناهض عبدالرزاق القيسي، موسوعة النقود العربية والإسلامية، دار أسامة، الأردن، ط1، 2001، ص34.

كالبيض والكسر من الخبز، والورق، ولحاء الشجر والودع الذي يستخرج من البحر، ويقال الكوري"[1]، وغير ذلك.

أهمية السكة الإسلامية :

تعد السكة مصدراً من مصادر التاريخ، فهي وثائق صحيحة وقديمة بل رسمية وليس من السهل الطعن في قيمتها، وما يرد عليها من كتابات وزخارف، هي المرآة الصادقة للعصر الذي ضربت فيه، زيادة على أنها كالآثار تساعد المؤرخ على ضبط الأسماء والتواريخ[2]، وتعكس جميع أحوال الدولة التي سكتها من النواحي السياسية والاقتصادية والدينية والاجتماعية والأدبية والفنية... [3].

– فمن الناحية السياسية كانت السكة من شارات الملك والسلطان اللاسيما به[4]، والتي يحرص كل حاكم على اتخاذها بمجرد توليه الحكم، فكان عليه بعد أن يعتلي عرش دولته أن يأمر بالدعاء له على المنابر في خطبة الجمعة، وينقش اسمه على شريط الطراز (النسيج)، ثم يضرب السكة باسمة تعبيراً عن كيانه السياسي الجديد[5]، إذ إن ضرب السكة لا يتم إلا تحقيقت إشراف جهاز رسمي مختص بذلك هو ديوان الإنشاء، وباعتماد من الحاكم نفسه سواء كان أميراً أو والياً أو خليفه[6]، وكشف أسماءهم عجزت كتب التاريخ عن تدوينها[7]، ومدى شرعية أو تبعية مراكز السلطة للحكومات المتعاقبة على البلاد الإسلامية[8]، فهي بذلك تسد الثغرات الموجودة في جدأول الأسرات الحاكمة خلال العصر الإسلامي.

– أما من الناحية الرسمية فتعد السكة سجلاً للألقاب والنعوت التي تلقي الضوء على كثير من الأحداث السياسية المهمة في العالم الإسلامي، وإن اقتصرت هذه الألقاب على الحكام

---

(1) المقريزي شذور العقود، ص85، الكرملي النقود الإسلامية، ص68.

(2) أمين توفيق الطبي، دراسات وبحوث في تاريخ المغرب والأندلس، الدار العربية الكتاب، ليبيا، تونس، 1984م، ص320؛ رأفت النبراوي، الأثار الإسلامية، العمارة، والفنون، والنقود، العهد العالي، للدراسات الإسلامية، القاهرة، 2008، ص423.

(3) الكاشف، دراسات في النقود الإسلامية، ص63.

(4) أبن خلدون، المقدمة، ص208.

(5) النبراوي، الأثار الإسلامية، ص423–424.

(6) القلقشندي صبح الأعشى في صناعة الإنشا، وزارة الثقافة والإشاد القومي القاهرة،(د.ت) ، جـ3، 103.

(7) رأفت النيراوي، الخط العربي النقود الإسلامية، مجلة أثار العرب، العدد8، 1997، جامعة القاهرة، 2000،ص3.

(8) باسم صلاح عقيقي، المسكوكات لإسلامية، شركة الخليج العربي للنفط، ليبيا، (د. ت) ، ص17.

والأمراء، لأنه لم يكن يسمح لغيرهم بضرب السكة[1]، وقد تنوعت هذه الألقاب ما بين نِعت شخصية وألقاب فخرية للحكام والسلاطين[2]، فقد أبطل الماوردي التعامل بالسكة التي ليست من ضرب السلطان[3]، رد على ذلك ما ذكره ابن خلدون الذي عد ضرب السكة وظيفة الملك، إذ بها يتميز الخالص من المغشوش بين الناس في السكة عند المعاملات، ويثقون في سلامتها بختم السلطان عليها بتلك النقوش المعروفة[4]، بالإضافة إلى العديد من الألقاب الأخرى التي تعكس أهمية دينية ومذهبية من شعارتهم ومبادئ ثوراتهم، وذلك كدعاية لهم بين الناس، بالرغم من أن هذه السكة كانت لا تتجاوز أحياناً خارج الأقليم الذي ضربت فيه؛ لأنها سكة ثورة خارجة عن الحكم، ولم يسجل عليها اسم الحاكم الشرعي للبلاد[5].

– كما تكمن أهمية السكة الإسلامية في كشف كثير من الحقائق الاقتصادية في التاريخ الإسلامي، وذلك لارتباطها بالمسائل الاقتصادية من حيث توسع نطاق المبادلات التجارية بين الدول الإسلامية أو الدول المجاورة لها[6]، فضلاً عن أن كثرة هذه المسكوكات وانتشارها يوحي بقوة نفوذ وسيطرة ضاربها، وهذا ما نراه جلياً إذا جمعنا علم النميات مع علم التاريخ لأي سلطة معينة في تاريخ معين[7]،فضلاً عن كشف حالة البلاد الاقتصادية من انتعاش أو ركود، وذلك من خلال المعدن المستخدم في هذه المسكوكات سواء كان ذهباً (دينار) أم فضة (درهم) أو نحاس (فلوس)[8]، فنقاء العيار وارتفاع الوزن كان دليلاً على قوة السكة، والإخلال بالوزن والعيار مؤشر لضعفها بذا يؤدي إلى ضعف الاقتصاد وما يترتب عليه من اهتزاز الأسواق وعدم الاستقرار، ما يؤدي إلى مجاعات وأزمات.

– والي جانب الأهمية السياسية والاقتصادية للسكة تبرز الأهمية الدينية فلكي نفهم العبارات والكتابات الدينيه ووضعها في موضعها من السياق لابد من معرفة القرآن الكريم والأحاديث النبوية الشريفة، ومعرفة الأسباب التي جعلت الملك أو الأمير يضع تلك العبارات

---

(1) رحاحلة، النقود ودور الضرب في الإسلام، ص14.

(2) الكرملي، النقود العربية الإسلامية، ص147.

(3) أبن خلدون المقدمة، ص211.

(4) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص274.

(5) رأفت التبراوي، الأثار والإسلامية، ص447.

(6) الكاشف، دراسات في النقود الإسلامية، ص64.

(7) حسين، الفقه الإسلامي، ص131.

(8) مايسه داود، المسكوكات الفاطمية بمجموعة متحف الفن الإسلامي بالقاهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1991م، ص8.

والكتابات على مسكوكاته يتعين اللجوء إلى التاريخ الديني[1]، كما أن معرفة السنة والنِّحَل والشعائر الدينية والمذهبية الفقهية أمرٌ مطلوب لتحقيقديد القصد الذي تتضمنه هذه العبارات وهذه الكتابات[2]، فمنذ تعريب السكة العربية الإسلامية على يد عبدالملك بن مروان[3]، (76 هـ/696 م)، حملت في طياتها ملامح العقيدة الإسلامية التي تمثلت في نقش شهادة التوحيد والإقتباس القرآني من سورة الإخلاص على السكة العربية الإسلامية الشعارات اللاسيما بالمذاهب الإسلامية المختلفة، ويتضح ذلك من خلال السكة الأموية والعباسية والطولونية والإخشيدية، ومن بعدهم الأيوبيون والمماليك بمصر، والأغالبة والرستميون والأدارسة وبنو مدرار بالمغرب، التي كانت تنقش العبارات التي تشير إلى المذهب السني، على عكس الفاطميين والصفويين التي كانت تحقيقتوي على العبارات الشيعية المؤيدة لمذهبهم[4].

– كما دلتنا السكة على كثير من مظاهر الحياة الاجتماعية التي شهدتها الدول المختلفة من مناسبات الزواج والمصاهرة، وحالات المرض والوفاة والمصالحة[5]، وكانت هذه السكة سكة تذكارية تُضرب تخليدً لتلك المناسبات، وكانت توزع كنقود صلة وهدايا على أولي الأرحام وكبار القواد والأمراء ورجال الدولة، فكانت هذه السكة تختلف عن السكة العادية المخصصة للتدأول من حيث الوزن والكتابات المسجلة عليها في كثير من الأحيان[6]، كما ارتبطت السكة الإسلامية بالزكاة والصداق والديّة، وغير ذلك مما يعتني به المجتمع الإسلامي.

---

(1) دنيال أو سطاش، تاريخ النقود الإسلامية وموازينها في المشرق وبلاد العرب، تح : محمد معتصم، كلية الأداب والعلوم الإنسانية، الرابط، 2011، ص25.

(2) المصدر نفسه.

(3) عبدالملك بن مروان بن الحكم بن أبي العاص بن أمية، ولد سنة (26هـ/646 م) وتوفي سنة 86 هـ/705م بويع بالخلافة بعد وفاة أبيه سنة 65 هـ/867 م، وهو أول من سمي عبدالملك في الإسلام، وأول من بخل من الخلفاء، وأول من نهى عن الكلام في حضرة الخلفاء، وكان عابداً زاهداً ناسكاً بالمدينة قبل الخلافة فلما أفضى له الأمر كان المصحف في حجره فأطبقه وقال: هذا أجر العهد بك فأصيح فاه ابخرة للمزيد ينظر: ابن الأثير، الكامل في التاريخ تح، محمد يوسف دقاق، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1، 1987، جـ4، ص240؛ أبوالفداء، المختصر في تاريخ البشر، محمود ديوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، ص1997، ص270، السيوطي، تاريخ الخلفاء، تح: إبراهيم صالح، دار صادر، بيروت، ط1، 1997م، ص253.

(4) النبراوي، الخط العربي، ص3.

(5) السكة المصاهرة كالتي تمت بين السلطان الأيوبي الناصر يوسف والسلطان السلجوفي علاء الدين كيقباؤين بن كيخسرواً ما المصلحة، فالتي تمت بين الملك الصالح بن أيوب وعمه الملك صالح إسماعيل سنة، 461 هـ/1069م، في حين حالات المرض فكانت هذه على هيئة أدعية وابتهالات إلى الله طلباً للشفاء، أما الوفاة فكالتي قام بضرها السلطان محمد بن تغلق بالهند، تخليداً لذكرن وفاة والده السلطان غياث الدين تغلق. للمزيد ينظر: النبراوي، الآثار الإسلامية، ص439، والخط العربي، ص3.

(6) النبراوي، الآثار الإسلامية، ص439.

- لم تقف أهمية السكة عند هذا الحد بل تعدته لتبرز لنا أهمية أخرى وهي الناحية الجغرافية، فقد كشفت المسكوكات الإسلامية في كثير من الأحيان عن نشوء المدن لا سيما التي كانت تضم دُور الضرب، ما يشهد بما كان لهذه المدن من شأن إداري كبير[1]، وكانت هذه المدن قد اندثر كثير منها ولم يبق ذكرها إلا على السكة[2]، كما أن ظهور بعض المدن والأقاليم كأماكن لضرب السكة لبعض الحكام يوضح امتداد نفوذه إلى تلك المدن والأقاليم المختلفة[3]، كما تساعد الجغرافيين على معرفة طرق المسالك التجارية التي كان يسلكها التجار لمعرفة أثمان البضائع وأسعار أنواع المسكوكات[4].

وإن كانت للكتابات على المسكوكات أهمية من النواحي السالفة الذكر فإن الزخارف الأخرى سواء كانت نباتية أو هندسية أو حتى آدمية وحيوانية على المسكوكات أهمية في تاريخ ما قد يصعب تاريخه من المسكوكات أو التحقيقف التطبيقية الأخرى، عن طريق مقارنة هذه الزخارف على تحقيقف مؤرخة بأخرى لم يرد عليها تاريخ مثل الخزف والخشب والنسيج[5].

أن دراسة تطور الكتابات على المسكوكات بصفة عامة تعد من الدراسات المهمة، فأول ما تتطلبه الدراسة المعمقة للمسكوكات العربية الإسلامية هو الإلمام بالكتابة العربية على المسكوكات، إضافة إلى معرفة جيدة باللغة العربية في العصور الوسطى، فإن لم تستطع قراءة ما كتب على السكة فلن تستطيع كشف هويتها وإبراز أهميتها[6].

أما إذا كان العكس أمكننا معرفة الأشكال المختلفة التي يمكن أن يضيفها إزميل[7] السكاك أو الفتاح[8] على الخط العربي بأنواعه وأشكاله، كالكوفي الذي ظهر على السكة بأنواع عدة منها: الكوفي البسيط، والكوفي المتقن الطرف، والكوفي المزهر والمورق، والمعماري، والمربع

---

(1) الكاشف دراسات في النقود الإسلامية، ص63.

(2) لمعرفة المزيد عن هذه المدن، راجع: محمد أبوالفرج العش، تحقيق بعض مدن الضرب، ع، 8-9 -1977- 1978م، المؤسسة العامة للأثار والتراث، العراق، (د.ت) ، ص40 وما بعدها.

(3) رحاحلة، النقود ودور الضرب، ص14.

(4) لومبارد، الجغرافية، التاريخية للعالم الإسلامي خلال القرون الأربعة، تر: عبدالرحمن حميدة، دار الفكر دمشق، ط1، 1982م، ص163.

(5) بن قربة ، المسكوكات المغربية، ص35، وباسم عفيفي، المسكوكات الإسلامية ص18.

(6) داود، المسكوكات الفاطمية، ص24: أوسطاش، تاريخ النقود الإسلامية، ص19.

(7) إزميل: أداة النقش.

(8) السكاك أو الفتاح: أحد موظفي دار الضرب، وهو من توكل إليه نقش السكة أو طرحها، للمزيد ينظر: الحكيم، الدوحة المشتبكة، ص55.

والمضفور، كما ظهر على السكة أيضاً أنواع من خط النسخ والثلث-الطغراء-السنغليق، وغيرها[1]، حيث كانت السكة في هذا الشأن من أهم المصادر التي تساعد على دراسة الخط العربي ومعرفة مراحل تطوره كما تتبين لنا لاحقاً، وبهذه الخطوة يمكننا قراءة النص المنقوش قراءة صحيحة.

- كما كانت السكة مجالاً ثرياً للأدب والأدباء، فقد تجلّت المسكوكات الإسلامية فيما سجل عليها من أبيات شعر[2]، وقد ظهرت هذه الأبيات على بعض السكة التذكارية في مجملها تخدم الدعاية والإعلام[3].

هكذا يتبين لنا أهمية السكة في التاريخ والحضارة الإسلامية، ولم يبق لنا في هذا الصدد إلا التعريف بالسكة الإسلامية كما كان يسميها النحويون والمؤرخون والباحثون، ولاسيما الفقهاء العرب المسلمين.

2- وزن السكة الإسلامية.

كان العرب قبل الإسلام يتدأولون السكة البيزنطية المتمثلة في الدينار الذهبي والفلس النحاسي السكة الفارسية المتمثلة في الدرهم الفضي[4]، وذلك بسبب مجاورتهم للأقاليم التي تدخل ضمن مسكوكات هاتين الدولتين، بالإضافة إلى العلاقات التجارية التي كانت تربط بينهم، فضلاً عن مسكوكات حِمْيَر وديدان ولحيان والأنباط وكندة ... وغيرهم، وبأوزان مختلفة وبكتابات ونقوش معينة[5] لا يسع المقام لذكرها جميعاً، لذلك فضّل العرب التعامل بالدينار الرومي البيزنطي إذ كان أعز عندهم وأرغب، وأعدّوه أساساً ثابتاً للتعامل المالي بينهم، وذلك بسبب وزنه

---

(1) النبراوي، الخط العربي، ص4، ودنيال أو سطاش، ص19.

(2) من بين المسكوكات التي تحمل أبيات شعرية تلك ضربها الأمين بن هارون الرشيد(193-198 هـ/809-813 م) عندما تعهد لأبنه موسى بولاية العهد ولقبه الناطق المظفر بالله، وضرب دنانير وداهم بإسمه ونقش عليها:-

كُلِ عز ومفجر .... فليموس المظفر

ملك خص ذكره .... في الكتاب المسطر

للمزيد أنظر المقريزي شذور العقود في ذكر النقود، ص20، كما وردت أبيات شعر على دنانير زيادة الله الثالث الأعلى يستجد فيها الخليفة العباسي المقتدر بالله ضد الهجوم الفاطمي، وسنتعرف على ذلك في حينه.

(3) النبراوي، الأثار الإسلامية، ص448؛ مايسة داود، المسكوكات الفاطمية، ص7.

(4) البلاذري، فتوح البلدان، إشراف لجنة تحقيق التراث، مكتبة الهلال ، بيروت، 1983، ص448، والكرملي النقود الإسلامية، ص98.

(5) الماوردي، ص272، وابن خلدون، المقدمة، عن 211؛ النقشبندي، الدينار الإسلامي، ص11.

المضبوط الذي يبلغ المثقال، من الذهب[1]، الذي كان أجود ذهب، علاوة على شكله البديع الحسن، الذي ضربوا به المثل[2]، وبسبب ذلك أستطاعت بيزنطة أن تسيطر بنفوذها على كلا العالمين العربي والأوربي[3]، وكانوا يطلقون على الذهب كلمة (العين) وعلى الفضة كلمة (الورق)[4].

ويوزن الذهب بوزن يسمى ديناراً وتوزن الفضة بوزن يسمى درهماً، وكان وزن الدينار مثقالاً والمثقال اثنان وعشرون قيراطاً[5] إلا كسراً، ووزن العشرة دراهم سبعة مثاقيل[6].

ونظراً لاختلاف أوزان المسكوكات وتعدد مصادرها، وما يتعرض لها من نقص لكثرة التدأول، فقد كان العرب قبل الإسلام يتعاملون بها وزناً لا عدًّا، بحسب المثاقيل باعتدادها تبراً[7]، أي غير مضروبة[8].

وبمجي الدين الإسلامي، أقر الرسول (صلى الله عليه وسلم) السكة المتدأولة برغم ما نقش عليها من شعارات وصور تتنافى مع روح الدين الحنيف، وجعل هذا الوزن الشرعي تماماً، واستمر في القضايا الشرعية إلى اليوم، تقديراً بعد اختلاف أوزان الدينار والدرهم[9]، وذلك حفاظاً على مكاسب الناس الاقتصادية، واتقاء حدوث أي اضطراب في المعاملات التجارية، يمكن أن يسبب فيه أي تجديد في المجال النقدي، فضلاً عن انشغاله بتوطيد أركان الدولة الإسلامية الناشئة ومقاومة المشركين[10]، وسار على نهجه الخليفة أبوبكر الصديق، وصار الناس يتعاملون

---

(1) المثقال، واحد مثاقيل الذهب، ومثقال الشئ، ما أذن لوزنه فثقل ثقله وزن معلوم قدره، للمزيد ينظر: الزبيدي، تاج العروس مجـ1، ص86.

(2) الكرملي، النقود العربية، ص98؛ شلبي، موسوعة الحضارة العربية الإسلامية، ص157.

(3) رحاحلة، النقود ودور الضرب، ص21.

(4) النقشبندي، الدينار الإسلامي، ص11.

(5) القيراط: جزء من أجزاء الدينار، وهو نصف عشرة في اكثر البلاد، للمزيد ينظر : ابن منظور، لسان العرب، مجـ7، ص375.

(6) البلاذري: فتوح البلدان، ص448، 449، ابن الحكيم، الدوحة المشتبكة، ص47.

(7) التبر: الذهب كله، وقيل: هو من الذهب والفضة وجمع جواهر الأرض من النحاس وغير ذلك، مما استخرج من المعدن قبل أن يصاغ ويستعمل، وقيل الذهب المكسور، قال الشاعر:

كل قوم صيغة من تبرهم .... ويتوعد منا من ذهب

للمزيد ينظر: أبن منظو، لسان العرب، مجـ4، ص88.

(8) ابن خلدون العبر، وديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والعجم والبربر ومن جاورهم من ذوي السلطان الأكبر، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط1، 2010، جـ3، ص18؛ الكرملي النقود العربية، ص98.

(9) المقدسي، احسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، مطبعة بريل، ليدن، 1909م، ص240؛ النقشبندي الدينار الإسلامي، ص11.

(10) ضياء الدين الريس، الخراج والنظم المالية الدولية الإسلامية، دار التراث القاهرة، ط5، 1985م، ص140.

بها عدداً، بيد أنه (صلى الله عليه وسلم) نهى عن كسر سكة المسلمين الجائزة بينهم إلا من بأس لقوله صلى الله عليه وسلم : (الدينار بالدينار بينهما والدرهم بالدرهم)(1).

وقد اختلف الفقهاء في حواز كسر سكة المسلمين أم لا، فذهب الإمام مالك رضي الله عنه وأكثر فقهاء المدينة بأنه مكروه إستناداً على ما جاء في الحديث الشريف، في حين رأى الإمام أبوحنيفة وفقهاء العراق أن كسرها غير مكروه، أما الإمام الشافعي فقال : إن كسرها لحاجة لم يكره له، وإن لم يكن عليها اسمه لم يكره(2).

كما اشتهر العرب بتعاملهم بالربا وهذا ما نهى عنه الدين الإسلامي، إذ يعد خروجاً عن الدين الحنيف، حيث قال الله تعالى في كتابة العزيز : ﴿ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ الرِّبَا لاَ يَقُومُونَ إِلاَّ كَمَا يَقُومُ الَّذِي يَتَخَبَّطُهُ الشَّيْطَانُ مِنَ المَسّ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا إِنَّمَا البَيْعُ مِثْلُ الرِّبَا ﴾(3) كما نهى النبي الكريم عن ذلك، لقوله صلى الله عليه وسلم : (لا تبيعو الذهب بالذهب إلا عيناً بعين ولا الورق بالورق إلا عيناً بعين إني أخشى عليكم الرماء (الربا) ولا تبيعو الذهب بالورق إلا هاء وهاء ولا الورق بالذهب إلا هاء وهاء)(4).

ولما تولى أمر الخلافة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضى الله عنه استمر التعامل بالسكة على ما هو عليه في البداية، ثم ما لبث أن تغيرت بعد ذلك، إذ فتحقيق الله على المسلمين أقاليم العراق، والشام ومصر، فكتب إلى أمراء الولايات الإسلامية بمقدار الجزية والخراج والزكاة لارتباطهم بالمال، واتبع في ذلك قاعدة الذهب والفضة حسب ما تتعامل به تلك الأقاليم(5)، ونظراً لاختلاف أوزان الدراهم التي منها الكبار ومنها الصغار، قام الخليفة عمر بإصلاح هذه الأوزان فكان ذلك سنة (18 هـ/639م)، حيث نظر فيما يتعامل به الناس من

---

(1) ينظر : صحيح البخاري، حديث رقم 745، حسين، الفقه الإسلامي، ص160.

(2) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص175، ابن الحكيم، الدوحة المشتبكة، ص119- 120.

(3) سورة البقرة، الأية 275.

(4) مالك ابن أنس، المدونة الكبرى، مج: عامر الجزار وعبدالجزار وعبدالله المشاوي، دار الحديث القاهرة، (د.ت)، جـ3، ص489.

(5) أقتصر الفرس والمدن التابعة لها قبل الإسلام على ضرب الدراهم الفضية، وذلك بما توافر لها من مناجم الفضة، كالعراق وفارس وماوالاها، بينما كانت الدنانير الذهبية من ضرب الروم البيزنطيين، لا سيما والمدن التي كانت تابعة لها مثل الشام ومصر التي توافرت فيها مناجم الذهب، غير أن التعامل الصحيح هو أن هناك معاهدة مبرمة بين الطرفين منذ ما قبل الإسلام تقتضي بأن يضرب الساسانيون الفرس نقوداً فضية فقط، وألا يتخذوا سكة ذهبية سوى البيزنطية من الدنانير في التعامل، حتى إن أباطرة الدولة البيزنطية لم يسمحوا لأحد غيرهم أن يضرب دنانير ذهبية على أي طراز غير طرازهم. للمزيد ينظر: أدم متز، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، تر: محمد عبدالهادي أبوريدة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط3، جـ2، ص372-373؛ رحاحلة، النقود، ص22.

دراهم فوجد البغلي[1]، ويزن ثمانية دوانيق[2]، والطبري[3]، أربعة دوانق، والمغربي ثلاثة دوانق، ومنها اليمني وهو دانق، قال "أنظر لأغلب مما يتعامل به الناس من أعلاها وأدناها"، فكان الدرهم البغلي والطبري، فجمع بينهما وكان اثنتي عشرة، فأخذ نصفها فكان ستة دوانيق، ومتى ما زادت ثلاث أسباعه كان مثقالاً، ومتى ما نقصت من المثقال ثلاثة أعشاره كان درهماً[4]، كما نقش بالخط الكوفي على بعضها "لا إله إلا الله وحده" و"محمد رسول الله" وفي بعضها الآخر "الحمد لله" و"بسم الله"[5]، وأحياناً نقشت باللغة الفارسية البهلوية[6]، وضربت في عهده السكة على الطراز البيزنطي، ومن الكلمات العربية التي نقشت على الفلوس البيزنطية "طيب" أي أن السكة جيدة و"جائزة" بمعنى جواز التعامل بتلك السكة، و"واف" بمعنى أن السكة تفي بالوزن الشرعي[7]، فيكون بذلك أول من حدد مقدار الدراهم الشرعي[8]

وعندما بويع عثمان بن عفان رضي الله عنه بالخلافة (25-35 هـ/645-656م) ضرب الدراهم في مدن مختلفة على النمط الكسروي، كتب عليها عبارات إسلامية بالخط الكوفي (بسم الله)، و(بسم الله ربي) و(الله أكبر)، تتراوح أوزانها من 3 إلى 4 غرامات ، وهذه زيادة في وزن الدرهم، فأصبح كما كان قبل تخفيضه في آخر حكم الخليفة عمر بن الخطاب[9].

ثم آلت الخلافة بعد وفاة الخليفة عثمان إلى الخلفية علي بن أبي طالب رضي الله عنه (35-41هـ/656-661م)، فضرب دراهم على الطريقة الاعتيادية الكسراوية، وبكتابات عربية بالخط الكوفي (ولي الله)، وعلى الظهر (بسم الله ربي) وعلى وزن يقارب 4.95 غرام، وكان ذلك خلال سنتي (37-39هـ/657-659)[10].

---

(1) البغلي: نسبة إلى ملك كسرى الفارسي يقال له : رأس البغل، للمزيد ينظر: الموسوعة العربية الميسرة، مجـ1، ص791.

(2) دوانيق، جمع، دانق، وهو سدس الدرهم والدينار، للمزيد ينظر : أبن منظور، لسان العرب، جـ10، ص105.

(3) الطبري، أو الطبريه وهي الدراهم المضروبة في طبرستان، للمزيد: ينظر، الكرملي، النقوذ الإسلامية، ص29.

(4) أبن الأخوة، معالم القربة في أحكام الحسبة، تح، روبن اليوي، مكتبة المتنبي ، القاهرة، (د.ت) ، ص82؛ أبن البنا، المقالة، ص41؛ وأبن خلدون المقدمة، ص211.

(5) المقريزي، شذور العقود، ص8.

(6) البهلوبة، وهو خط مشتق من الخط الأرامي أحد الخطوط السامية وبكتب ويقراء من اليمين إلى اليسار كالخط العربي.

(7) فرج الله أحمد يوسف، الآيات القرآنية، على المسكوكات الإسلامية، ط1، الرياض، 2003، ص17؛ للمزيد ينظر : رأفت النبراوي، التواريخ غير الهجرية على النقود الإسلامية، مجلة العصور، مجـ2، دار المريخ، للنشر، لندن، يناير، 1990م، جـ1، ص96.

(8) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص272.

(9) المقريزي، شذور العقود، ص8؛ الجليلي، المكاييل والأوزان، ص237.

(10) جورجي زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت ط1، (د.ت) ، جـ1، ص134، وناهض عبدالرزاق دفتر دوافع وأسباب تعريب المسكوكات، مجلة المسكوكات، ع1101، بغداد، 1979، 1980م،ص19.

وبمقتل الخليفة علي بن أبي طالب دانت الخلافة لمعاوية بن أبي سفيان، فبادر بضرب سكة جديدة سميت بالسود الناقصة؛ لأنه نقص في وزنها، إذ بلغ ستة دوانيق، فتكون خمسة عشر قيراطاً تنقص حبة[1]، أو حبتين[2]، كما ضرب دنانير ظهر فيها الخليفة واقفاً متقلداً سيفاً، كتب عليها بالخط الكوفي اسمه وألقابه بالإضافة إلى ذكر دار الضرب دمشق[3].

ولما جمع لزياد بن أبيه ولاية الكوفة[4]، والبصرة[5]، في خلافة معاوية ضرب دراهم على غرار دراهم الخليفة، فجعل وزن كل عشرة دراهم سبعة مثاقيل[6]، ولما أقام عبدالله بن الزبير، بمكة، ضرب دراهم مدورة، حتى قيل إنه أول من ضرب الدراهم المستديرة، وكان مما ضرب قبل ذلك ممسوحاً غليظاً قصيراً فدورها عبدالله، ونقش على أحد وجهي الدرهم (محمد رسول الله)، وعلى الظهر (أمر بالوفاء والعدل)[7]، كما ضرب أخاه مصعب بن الزبير دراهم بالعراق سنة (70هـ/690م)، بأمر من أخيه عبدالله، فكانت على ضرب الأ كاسرة عليها في الوجه (بركة) وعلى الظهر (الله) ظل التعامل بها جارياً هناك حتى أبطله الحجاج بن يوسف عند ولايته العراق زمن الخليفة عبدالملك بن مروان[8]، وقيل أن مصعب ضرب مع الدراهم دنانير أيضاً[9].

ولما تسلم عبدالملك بن مروان الخلافة سنة (65-86هـ/685-705م)، وجد الأمة الإسلامية مجزأة، إذ تشهد الكثير من الثورات الانفصالية ضد الخلافة الأموية، منها : ثورة عبدالله ابن الزبير وأخوه مصعب كما مر بنا، وثورة الخوارج بقيادة قطري بن الفجاءة بالعراق،

---

(1) الحبة، من الشيء، القطعة منه. ويقال الحبة السوداء والحبة الخضراء. والحبة بذور البقول والرياجين، واحده حَب. وحب الرياحين، واحدة حبه، والحبة أربع أرزات، وفي الأرزة أربع سمسمات وفي السمسة أربع خردلات، وفي الخردلة أربع من أوراق النخالة، للمزيد ينظر، ابن منظور، لسان العرب، مجـ1، ص293، وابن الحكيم الدوحة المشتبكة، ص84.

(2) المقريزي، شذور العقود، ص9، الكاشف دراسات في النقود الإسلامية، ص71.

(3) دمشق قاعدة الشام ودار ملك بن أمية أو هي جامعة لصنوف المحاسن وضروب الصناعات وأنواع النبات، للمزيد ينظر: الحميري الروض المعطار في خبر الاقطار، تح: إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت، 1974، ص237-242؛ ولكرملي، المنقود الإسلامية، ص39.

(4) الكوفة: المدنية الكبرى بالعراق، وهي أول مدنية أختطها المسلمون بالعراق، سنة 15هـ/636م، ماؤها عذب، ويحيط بها من جهة المشرق النخيل والأنهار والزروع، للمزيد ينظر: ابن حوقل، صورة الأرض، دار الصادر، بيروت، ط2، 1928، ط1،ص229.

(5) البصرة: مدينة عظيمة اختطها المسلمون زمن عمر بن الخطاب، بها من الأنهار ما يقرب عن مئة ألف نهر من بينها نهر الأبله. للمزيد ينظر، المصدر نفسه، ص225-226.

(6) البلاذري، فتوح البلدان، ص448، المقريزي، شذور العقود، ص9.

(7) ابن الأخوة معالم القرية، ص83، شلبي، الموسوعة، ص257.

(8) البلاذري، فتوح البلدان، ص451؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مجـ4، ص167.

(9) البلاذري، فتوح البلدان، ص450.

فضلاً عن ثورة الخليج العربي وفلسطين، وكل هؤلاء ضربوا سكة، بيدأن هذه المسكوكات لم تكن رسمية ولم يعترف بها أو يتعامل بها كسكة موحدة في كل الولايات الإسلامية(1)، بل كانت أكثر معاملاتهم بالسكة الرومية والفارسية التي تفتقر إلى التسلسل التاريخي المنتظم، لذلك بدأ العرب بكتابة التوايخ الهجربة على مسكوكاتهم منذ زمن الخليفة عمر بن الخطاب أضيف إلى ذلك تفاحش الغش واختلاف الأوزان في جميع للمسكوكات العربية أو الساسانية والبيزنطية على السواء وبشهادة المؤرخين(2)، منذ زمن الخليفة عمر حتى قبيل عهد عبدالملك بن مروان، فلم يكن هناك مقياس ثابت موحد يمكن الركون إليه، وهذا ما سبب عائقاً كبيراً أمام النشاط التجاري لمؤسسة الدولة، بالإضافة إلى مالقاه المسلمون من حرج عند أداء فريضة الزكاة، إذ كانت الدولة تجد صعوبة كبيرة إذا أرادت أن تستوفي حقوقها الدينية(3).

الواقع أن جميع المحأولات التي قام بها الخلفاء الأوائل ما هي إلا إحاء بتعريب السكة الإسلامية التي أُخِذَت عن النمط الساساني أو البيزنطي، أمر الخليفة عبدالملك بن مروان بصهرها بعد أن تمكن من القضاء على الحركات المناوئة للدولة الأموية، وتوحيد الدولة وجعل السلطة المركزية بيده(4)، بيد أن لكثرة هذه المسكوكات وصعوبة حصرها فقد بقيت حتى زمن الخليفة متدأولة أو مبعثرة في أي مكان في الأرض خلال هذه الحقبة التاريخية، إذ بفضلها تستطيع اليوم الحصول على معلومات المتعلقة بمسكوكات هذه الأزمنة بالرغم من قلتها.

لقد بدأ الخليفة عبدالملك بن مروان يخطو بالدولة الإسلامية إلى التنظيم الاقتصادي الذي تنج عن الاستقرار السياسي وذلك بتعريب الدواوين لاسيما السكة الإسلامية بعد انتصاره على البيزنطيين سنة (74هـ/696م)، بالقرب من أرمينية، بعد أن فسخ الاتفاقية المبرمة بينه وبين الإمبراطور جستنيان الثاني سنة (73هـ/695)(5)، وضرب سكة إسلامية خالصة(6)،

---

(1) ذلك أن التاريخ في نظام النقد الساساني ينحصر في سنوات حكم الملك، وهذا التاريخ يبدأ في السنة الأولى لحكم الملك وينتهي بالسنة الأخيرة لحكم الملك نفسه، كما كان جارياً لدى البيزنطيين، للمزيد ينظر، النبراوي، التوازيع غير الهجرية، ص94.

(2) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص272،273، أبن خلدون، المقدمة، ص211، والمقريزي، شذور العقود، ص10،9-13،12-16، ابن الحكيم، الدوحه المشتبكة، ص20.

(3) الكرملي، النقود العربية الإسلامية، ص28-29.

(4) حسان خلاق، تعريب النقود والدواوين في العصر الأموي، دار النهضة العربية، بيروت، 1988، ص40.

(5) هنري لافو، المسكوكات الإسلامية في المكتبة الوطنية في باريس، نقله إلى العربية: غازي حداد، تح أحمد الجوازنة، مكتبة المتنبي، السعودية، (د، ت)، ص52.

(6) لمعرفة المزيد عن أسباب وبنود ونتائج هذه الإتفاقية ينظر: دفتر، داقع وأسباب تعريب المسكوكات، ص22.

وبـذلك يكـون أول خليفـة ضـرب سـكة إسـلامية خالصـة فـي الإسـلام[1]،إلا أن ابـن البنـا والمقريزي[2] ينسبان ذلك إلى عبدالله بن الزبير، كما اختلف المؤرخون في السنة التي عرب فيها الدينار الإسلامي، إلا أن أغلب الظن أنه تم ذلك سنة (76هـ/695م)[3]، فالمؤرخ لافو يذهب بـالقول بأنـه لا يوجـد تـاريخ محـدد لتعريـب السكة فـي الدولـة العربيـة الإسـلامية التـي قـام بهـا عبدالملك بن مروان، وأن المؤرخين العرب لا يتفقون عند هذه النقطة[4].

من أمر، فإن هذه الروايات هي جديرة بالثقة، وليس ثم ما يدل على ضعفها، فضرب السكة الإسلامية قد مر بمراحل منذ سنة (74هـ/693م)، ثم سنة (75هـ/694م)، وأن سنة (76هـ/695م)، هو العـام المحمـول علـى المـراد تعميمهـا، ولـيس البـدء فـي ضـربها لا سيما أن روايات المؤرخين الأولين تتفق مع إحدى روايات الآخرين فلا يُناقض الرواة أنفسهم.

وكـان السبب المباشر لتعريب السكة هو أن القراطيس (أوراق الكتابة) كانـت تـدخل إلـى بلاد الروم من أرض مصر، وتأتي الدنانير إلى العرب من أرض الروم، فكتب الخليفة عبدالملك بن مروان في صدور الكتب الذي يكتب في صدور الطوامير﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ ﴾[5]، وذكر النبـي صـلى الله عليـه وسلم مـع ذكـر التـاريخ الهجري، بـدلاً مـن عبـارة الإيمـان المسيحية (باسم الأب والابن والروح) فأنكر ملك الروم ذلك، وقال : "إن لم يتركوا هذا وإلا ذكرنا نبيكم في دنانيرنا بما تكرهون"[6]، فعظـم ذلـك علـى عبـدالملك لأنـه كـره أن يـدع سـنة حسـنة سنها[7]، واستشـار النـاس فأشار عليـه خالـد بـن يزيـد بن معاويـة[8]، بـأن حَرِّم دنـانيرهم، واضرب للنـاس سكة فيهـا ذكـر الله

---

(1) البلاذري، فتوح البلدان، ص651؛ وابن الأثير، الكامل في التاريخ، مجـ4، ص167.

(2) المقريزي، شذور العقود، ص11؛ ابن البنا، المقالة، ص41.

(3) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، تح، عبدالأمير مهنا، مجـ2، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط1، 1993م، ص187؛ ابن الأثير، الكامل في تاريخ مجـ4، ص167؛ النويري، نهاية الأرب في فنون الأدب، تح : محمد علي، مركز تحقيق التراث، القاهرة، 1995، جـ21، ص232؛ وابن تغري بردي، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، المؤسسة، المصرية لطباعة والنشر، القاهرة، 1963م، جـ1، ص176.

(4) لافو، المسكوكات الإسلامية، ص53.

(5) سورة الإخلاص، الآية، (1) .

(6) الطبري، تـاريخ الامـم والملـوك، تـح : مصـطفى السيد، وطـارق سـالم، المكتبـة التوفيقيـة، القـاهرة، (د. ت)، جـ4، ص60، ابـن خلدون، العبر، جـ3، ص48؛ المقريزي، شذور العقود، ص11.

(7) الريس، الخراج، ص206–207.

(8) خالد بن يزيد بن معاوية، ويكنى بابي هاشم، وكان من أعلم قريش بفنون العلم، والكيمياء والطب، للمزيد ينظر ابن خلكان، وفيات الاعيـان، وأنبـاء أبنـاء الزمـان، تـح: محمـد عبدالرحمن المرعشـلي، دار إحيـاء التـراث العربـي، بيـروت، الطبعـة 1، 1997، جـ1، ص300.

تعالى[1]، وقيل إن الذي أشار عليه بذلك هو محمد الباقر الحسني[2]، فانقطعت جراء ذلك التجارة التي كانت بها يتم التبادل بين الأوراق والدنانير[3].

أن صدور الدينار الإسلامي الخالص سنة (76 هـ/695 م)، ذا المساحة العربية بعيداً عن أي تأثيرات مسيحية بيزنطية، خالية من أي رسوم أو صور، يعد بذلك قد تخلص من التبعية الأجنبية، وأضحت نصوصه تحقيقمل المأثورات العربية الإسلامية كما في لوحة رقم (1).

الوجه:

المركز : لا إله إلا

الله وحده

لا شريك له

المحيط : محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله[4].

الظهر:

المركز : الله أحد الله

الصمد لم يلد

ولم يولد[5].

المحيط : بسم الله ضرب هذا الدينر سنة سبع وسبعين[6].

وجعل وزن الدينار مثقالاً[7]، ونقش عليه التاريخ الهجري بعكس ما ظهر على الدنانير الأموية التي ضربت بإفريقية[8]، كما سنراه لاحقاً، في حين لم ينقش اسمه كخليفة أو اسم دار الضرب، ويظهر أن ضرب هذه الدنانير كان في دمشق عاصمة الدولة ولا داعٍ لتثبت ذلك على

---

(1) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مجـ4، ص167؛ النويري، نهاية الأرب، جـ24، 232، ابن خلدون، العبر، جـ3، ص48.

(2) محمد الباقر الحسيني من ولد علي بن طالب، أحد الأئمة الاثنى عشرية، كان عالماً سيداً كبيراً، سمي بالباء لأنه تبقر في العلم أي توسع فيه. للمزيد ينظر: ابن خلكان الأعيان، جـ2، ص317.

(3) الريس، الخراج، ص207.

(4) سورة التوبة، الآية 33.

(5) سورة الأخلاص، الآية، 1-2-3.

(6) السيد عبدالعزيز سالم، تاريخ الدولة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986م، ص685؛ صالح ونيس عبدالنبي، العملة العربية من خلال دينار أموي من ذهب، مجلة البحوث التاريخية، السنة 14، ع1، طرابلس، يناير 1982، ص170.

(7) البلاذري فتوح البلاد، ص449؛ المقريزي، شذور العقود، ص10.

(8) عيسى سليمان، درهمان مهمان، للخليفة عبدالملك بن مروان، مجلة المسكوكات، ع6، بغداد، 1975م، ص5.

الـدنانير، فلـذلك سـميت الـدنانير الدمشـقية[1]، بينمـا نقشـت علـى الـدراهم التـي عرّبـت سـنة (78 هـ/697م)، أضف إلى ذلك أن الدراهم كانت تضرب في معظم الأقاليم الإسلامية، بعكس الدنانير الذهبية التي كانت خاضعه لإشراف الخليفة نفسه[2]، فكانت الدراهم على نحو اللوحة رقم(2).

الوجه:-

المركز : يشبه 1.

المحيط : بسم الله ضرب هذا الدرهم بدمشق سنة تسع وسبعين.

الظهر:

المركز : الله أحد

الله الصمد لم

يلد ولم يولد

ولم يكن له

كفواً أحد[3].

المحيط : محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله[4].

كما جعل وزن خمسة عشر قيراطاً للدرهم، أي تنقص حبه أو حبتين، والقيراط أربع حبات وكل دانق قيراطين ونصف، وكل عشرة دراهم تزن سبعة مثاقيل، أي سبعة دنانير، ويطلق عليها وزن سبعة[5]، وهذا ما كان جارياً قبل الإسلام، وكتب إلى الحجاج بن يوسف واليه على العراق أن يضربها من قِبَلِهِ وأن يصيرها في جميع أنحاء الولايات العربية الإسلامية[6]، كما أمره أن يضرب بيدٍ من حديد على أيدي المزيفين والمرتشين، فضرب سكة ذهبية وفضية أطلق عليها اسم "العبدية" نسبة للخليفة عبدالملك جعل وزنها عشرين قيراطاً[7]، وأخذ داراً للضرب جمع بها

(1) البلاذري، فتوح البلدان، ص448؛ الكرملي، النقود العربية الإسلامية، ص100.

(2) البنك العربي المحدود، المسكوكات الإسلامية، عمان، 1980م، ص30.

(3) سورة الإخلاص.

(4) القيسي، موسوعة النقود العربية الإسلامية، ص31؛ يوسف، الآيات القرآنية، ص22.

(5) الطبري، تاريخ الأمم والملوك، جـ4، ص62؛ المقريزي، شذور العقود، ص12؛ حلاق تعريب النقود، ص41.

(6) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص274؛ ابن الحكيم، الدوحة المشتبكة، ص47.

(7) البلاذري، فتوح البلدان، ص449؛ المقريزي، شذور العقود، ص12.

الطباعين[1]، فكان يضرب ما يحتاجه الخليفة وسائر الأمصار، وذلك مما يجتمع له من التبر، وخلاصة الزيوف[2]، والستوقة[3]، البهرجة[4]، ثم أذن للتجار وغيرهم أن تضرب لهم الأوراق (الدراهم) وختم على أيدي الطباعين تلافياً لتلاعبهم بأن وضع لهم صنجة[5]، الميزان لمعرفة النقي من المزيف[6].

ولما ولي عمر بن هبيرة أمر العراق من قبل الخليفة يزيد بن عبدالملك (101–105 هـ/718–723م)، خلّص الفضة ونقاها، وجود الدرهم واشتد في العيار[7]، ثم ولي خالد بن عبدالله القسري أمر العراق بعده، من قبل الخليفة هشام بن عبدالملك (105–125 هـ/723–742م)[8]، ولم يكن أشد منه على العيار، إذ أحكم أمره وأبلع من إحكامه على الطباعين وأصحاب العيار، فقطع الأيدي وضرب الجلود وقد أمره الخليفة هشام بإبطال السكك في كل بلد إلا واسط[9]، التي ضربت بها الدراهم وكبر حجمها وأن يعيده إلى وزن سبعة دوانيق، وقد سميت هذه الدراهم بالخالدية نسبة إليه، وظل ضربها جائزاً حتى عزل سنة (120هـ/738م)[10].

ولي بعده يوسف بن عمر الثقفي، فصغر السكة، وجعلها على وزن سبعة دوانيق، كما أفرط في شدته لأمر العيار، فأمتحقيق يوماً العيار فوجد درهماً ينقص حبه فضرب كل صانع

---

(1) الطباعين، وهم العمال أو الموظفون بدار الضرب التي يتم فيها صناعة السكة، للمزيد راجع، زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي، جـ1، ص139،138؛ الريس، الخراج، ص207؛ النقشبندي، الدينار الإسلامي، ص14.

(2) الزيوف: يضرب دينار الفضة وطليه بالذهب أو الضرب على سكة السلطان وتقليدها أو استعمال (الفراغة) ، وهي أن يعمل ثقب عرضي داخل الدينار الفضة فيستخرج الذهب ثم يحشى بمادة أخرى وتطلى بالذهب فتحه التنقيب، للمزيد ينظر: البلاذري، فتوح البلدان، ص468؛ الكرملي، النقود العربية الإسلامية، ص17، كما شاهد ناصر النقشبندي درهما في المتحف العراقي داخله نحاس تحيط طبقة من الفضة، الدينار الإسلامي، ص16.

(3) الستوقة: سنتق كلمة معربة أصلها فارسي، وهو الدرهم الستوق، زيق بهرج لأخير فيه إذ غلب عليه الغش، للمزيد ينظر، أبن منظور، لسان العرب، مجـ13، ص208؛ الكرملي، النقود العربية الإسلامية، ص163.

(4) البهرجة ما يرده التجار، ويقال البهرج أيضاً بلاهاء، وأما أذا غلب عليه الغش فيقال له الستوق، للمزيد ينظر: المصدر نفسه،

(5) صنجة أو سنجة، من الفارسية ، مصنوعة من الزجاج، اتخذها عبدالملك بن مروان لصيانة الوزن من التلاعب، به يوزن الدينار ولحفظ الوزن من التغيير؛ لأن الزجاج أحسن مادة لهذا الغرض، إذ يستحيل إلى زيادة أو نقصان لضبط أوزان السكة الإسلامية، فلا يتأثر بشيء يوجب اختلاف الوزن، للمزيد ينظر : الموسوعة العربية الميسرة، مجـ3، ص1532، النقشبندي، الدينار الإسلامي، ص16.

(6) البلاذري، فتوح البلدان، ص45؛ حلاق، تعريب النقود، ص43،42.

(7) الماوردي، الأحكام السلطانية ص273؛ الريس، الخراج، ص362.

(8) هشام بن عبدالملك بن مروان: أبوالوليد، استخلف بعهدٍ من أخيه يزيد، كان حازماً عاقلاً، وهو الذي بنى الرصافة توفي سنة "125 هـ/742م"، للمزيد ينظر: ابن خلكان، وفيات الاعيان، جـ3،ص463، 464؛ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص291، 292.

(9) واسط: سميت واسط لتوسطها بين المصرين البصرة والكوفة والمدائن، بناها الحجاج سنة "83 هـ"وبها مات، كانت كثيرة النخل والمزارع. للمزيد ينظر : الحميري، الروض المعطار، ص599.

(10) المقريزي، شذور العقود ، ص17.

ألف سوط[1]، واستمر بضرب السكة بواسط إلى آخر خلفاء بني أمية مروان بن محمد المعروف بالجعدي (127 -132 هـ/744-749م)، فكانت الدراهم الهبيرية الخالدية واليوسفية أجود مسكوكات بني أمية، حتى إن الخليفة العباسي أبا جعفر المنصور لا يقبل غيرها في الخراج[2].

هكذا استمر ضرب الدراهم المعربة بنصوصها طوال العهد الأموي ولم يظهر عليها أي تغيير في نظام الضرب.

أما الفلوس النحاسية فإن أقدم فلس عربي مضروب على الطراز البيزنطي كان يحمل اسم الخليفة عمر بن الخطاب بالحروف العربية على الظهر، في حين يحمل على الوجه صورة الملك البيزنطي هرقل[3]، وبذلك تكون الفلوس النحاسية قد سبقت الدنانير الذهبية والدراهم الفضية بمحأولات التعريب التي بلغت ذروتها زمن الخليفة عبدالملك بن مروان سنة (75 هـ/694 م) [4]، بيد أن طرازها قد تنوع حسب الأقاليم التي تضرب فيها لما يظهر على بعضها إشارات تحقيقمل العبارات الإسلامية، مثل شهادة التوحيد والرسالة المحمدية[5]، والأخرى عليها رسوم آدمية وحيوانية ورسوم طيور وغير ذلك[6]، في حين كان بعضها الآخر مشابهاً للدنانير والدراهم، لكنها تخلو من أية إشارات فنية، ولا تحقيقمل سوى ما كتب عليها من مأثورات[7].

لقد حضي تعريب السكة الإسلامية بخطى اقتصادية زاهرة اقتضتها الظروف ولتدعيم البناء الاقتصادي، واستقلاله من التبعية الأجنبية، وإرضاء للشعور الديني والسياسي لدى المسلمين، لارتباط السكة الإسلامية بأحكام الزكاة والجزية والخراج، فكانت المسكوكات العربية في بدايتها إما بيزنطية وإما ساسانية، وشيئاً فشيئاً حتى بدأت تنسلخ هذه المسكوكات من التأثيرات الأجنبية، حتى أصبحت على صورتها العربية الإسلامية الخالصة.

وعندما رفعت شعارات الثورة العباسية ضد الخلافة الأموية عام (100-132 هـ/718-749 م)، ضربوا سكة عليها شعاراتهم تعبيراً عن توجهاتهم السياسية، باستخدام الآية القرآنية ﴿

---

(1) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، جـ1، ص177.

(2) البلاذري، فتوح البلدان، ص474؛ أبن خلدون العبر، جـ3، ص48.

(3) التفشيندي، الدينار الإسلامي، ص19؛ القيسي، موسوعة النقود العربية الاسلامية، ص474.

(4) البلاذري، فتوح البلدان، ص474؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، جـ1، ص177.

(5) رحاحلة، النقود ودور الضرب، ص45.

(6) النبراوي، الآثار الإسلامية، ص412.

(7) البنك العربي المحدود، ص36.

قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ المَوَدَّةَ فِي القُرْبَى ﴾[1]، لإظهار أحقيتهم في الخلافة لكونهم من آل بيت الرسول صلى الله عليه وسلم[2]، وقد ضربت هذه السكة في كل المدن التي سيطر عليها العباسيون أنذاك.

وما أن حلّت سنة (132 هـ/718 م)، وتحقيقق النصر على الأمويين وإعلنت الدولة الجديدة حتى استنفذ الغرض من استخدام هذه الآية، إذ توقف العباسيون عن كتابتها على سكتهم[3].

وما إن استتب الأمر لأول خلفاء أبي العباس، أبو العباس السفاح (132-134هـ/740-742م)، حتى قام بنقل دار ضرب السكة من دمشق إلى الأنبار [4].

وقد استمر المظهر العام للطراز الأموي قائماً على السكة العباسية وبنفس العبارات المسجلة على وجه السكة في البداية، ثم ما لبث أن استبدلت سورة الإخلاص من الظهر بعبارات تشير إلى الرسالة المحمدية، نُقِشَ عليها كما في لوحة رقم (3):

الوجه :

المركز : لا إله إلا

الله وحده

لا شريك له.

المحيط : محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله.

الظهر :

المركز : محمد

رسول

الله

المحيط : بسم الله ضرب هذا الدينار سنة أثنين وثلاثين ومئة[5].

---

(1) سورة الشوري، الآية 23، وقد أختار أبو العباس هذه الآية عندما تولى الخلافة، وصلى بالناس الجمعة تقرباً منهم، بأنهم من أهل بيت الرسول، للمزيد ينظر : ابن مسكوية، تجارب الأمم وتعاقب الهمم، تح : سيد كسروي، دار الكتاب العلمية، بيروت، ط1، 2003، ص8.

(2) يوسف، الآيات القرآنية، ص24،23؛ لافو، المسكوكات الإسلامية، ص98.

(3) ناهض عبدالرزاق دفتر، المسكوكات، دار السياسة، الكويت، د.ت، ص82.

(4) المقريزي، شذور العقود، ص17.

(5) القيسي، موسوعة النفود العربية الإسلامية، ص45، سعيد حامد ارحومة، المسكوكات العربية الإسلامية، مجلة، آثار العرب، الدار العربية، تصدره مصحلة الآثار بالتعاون مع مشروع تنظيم وإدارة المدينة القديمة بطرابلس، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراته، ليبيا، ع2، 1991م، ص19.

في حين بقيت هذه الدنانير بدون ذكر لدار الضرب مثلما كان سائداً زمن الدولة الأموية، أما وزن الدينار العباسي فهو كوزن الدينار الأموي عينه إلا أنه نقّص من وزن الدرهم حبة واحدة، ثم نقّصها حبتين[1]، في حين ظهرت الفلوس النحاسية على نمط الدراهم نقشت عليها أسماء عماله على الولايات[2].

بعد وفاة أبي العباس السفاح تسلم الخلافة أبوجعفر المنصور، واستمرت دنانيره تضرب على نسق دنانير أخيه أبي العباس، وما أن أتم بناء عاصمته الجديدة بغداد، حتى أصبحت مسكوكاته تضرب بها، دون أن ينقش إسمها عليها[3].

لقد حافظ أبوجعفر على وزن الدينار دون نقصان لوزنه، أما الدراهم فقد أنقصها ثلاث حبات فسميت هذه الدراهم ثلاثُ أرباع قيراط لأن القيراط أربع حبات[4]، ونقش لأول مرة اسم ولي عهده ابنه المهدي على الدراهم، في حين كانت تخلو هذه الدراهم من ذكر اسمه أو اسم أخيه أبي العباس السفاح[5]، كما حملت نقوده أسماء عماله في المشرق والمغرب مثل : برمك، وعمر بن حفص[6]، الذي سيأتي ذكره ... وغيرهم.

وإلى جانب الدراهم ضرب أبو جعفر المنصور فلوساً نحاسية، وظلت هذه المسكوكات قيد التدأول بالأسواق إلى أن تسلّم ولده المهدي عرش الخلافة[7].

يعتبر الخليفة المهدي (158–169هـ/774–785م)، أول خليفة وضع اسمه ولقبه على الدراهم، وعليها عبارة التصلية (صلى الله عليه وسلم)، وأول من نقش مكان الضرب على الدراهم (قصر السلام) عام (167هـ/783م)[8]، كما استخدم مسكوكاته لبعض أغراضه الإعلامية إثر إنتصاره على الزنادقه وقتل قائدهم عام (168هـ/784)، إذ حملت دراهمه عبارة (الحمد لله)[9]، في السنة التالية، تحقيقميداً وشكراً لله على هذا الانتصار.

---

(1) المقريزي، شذور العقود، ص17، الكاشق، دراسات في النقود العربية الإسلامية، ص84.

(2) الكرملي، النقود الإسلامية، ص138.

(3) النقسبندي، الدينار الإسلامي، ص35؛ دفتر، المسكوكات، ص43.

(4) المقزيزي، شذور العقود، ص17؛ الجليلي، المكاييل والأوزان، ص227.

(5) النبراوي، الآثار الإسلامية، ص144.

(6) الكرملي، النقود العربية الإسلامية، ص138.

(7) رحاحلة، النقود ودور الضرب، ص150.

(8) المقريزي، شذور العقود، ص18؛ لافو، المسكوكات الإسلامية، ص98.

(9) القيسي، موسوعة النقود العربية الإسلامية، ص55؛ أحمد مختار العبادي، في التاريخ والعاطفي، دار النهضة العربية، بيروت، 1971م، ص68-69.

لم يشهد اختلاف أو تغيير في أوزان السكة زمن الخليفة موسى الهادي الذي ورث الخلافة عن أبيه المهدي باستثناء الكتابات التي تشير إلى اسم ابنه جعفر كولي للعهد بدلاً من أخيه هارون الرشيد على الدنانير الذهبية، وذكر اسمه ولقبه على الدراهم الفضية التي كانت تحتقمل اسم هارون ولي عهد المسلمين[1]. سعياً لإبعاده عن الخلافة وتنصيب ابنه بدلاً عنه، غير إن الأقدار شاءت أن تؤول الخلافة بعد مقتل الهادي سنة (170-193هـ/786-809م) إلى هارون الرشيد.

وبمجيئه حدث تطور مهم في النظام النقدي وقت ذاك، إذ عُدّ هارون الرشيد أول خليفة وضع اسمه واسم ولديه الأمين والمأمون على الدنانير الذهبية[2]، كما ظهر على السكة أسماء عُماله ووزرائه مثل جعفر البرمكي وإبراهيم بن الأغلب حاكم إفريقية، وسيأتي ذكره، وكان بها زمن الأمين والمأمون[3]. بالإضافة إلى الأدعية للأمراء(ولاة إفريقية)، مثل (أبقاه الله) على السكة وظل تقليداً متبعاً بعد ذلك، ليس ذلك فحسب بل ظهرت الألقاب والنعوت كذلك على السكة زمن الرشيد كلقب العكي على الفلوس النُحاسية نسبة لأمير إفريقية محمد بن مُقاتل العكي[4]، ونقش عليها بالخط الكوفي البسيط المأثورات التالية كما في لوحة رقم (4)

الوجه :

المركز : لا إله إلا

الله وحده

لا شريك له

المحيط : بسم الله ضُرب هذا الدينر بمدينة السلام سنة سبعين ومئة.

الظهر :

المركز : محمد

رسول

الله / ع

محيط أول : مما أمر به عبدالله هارون بن أمير المؤمنين

---

(1) المقرزي، شذور العقود، ص18.

(2) النبراوي، الاثار الاسلامية، ص414.

(3) الكرملي، النقود العربية الاسلامية، ص139؛ عفيفي، المسكوكات الاسلامية، ص55.

(4) الكرملي، النقود العربية الاسلامية، ص139،

محيط ثان : محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليُظهره على الدين كله[1].

وكان الإشراف على دور الضرب من مهمة الخلفاء؛ وذلك ليتأكدوا من ضبط وزن وعيار السكة، ويبعدوا عنها احتمالات الغش والتزييف، ولكن الخليفة هارون الرشيد أول من ترفع عن النظر في السكة بنفسه والاشراف عليها، وأوكل هذه المهمة إلى وزيره جعفر البرمكي، وأمره بضرب السكة في جميع أنحاء الدولة[2].

وقد كان لهذا النظام صداه في الدولة العباسية، فأصبح ضرب السكة حقاً للعمال والولاة تمتع به كثيرون في جميع الأقاليم[3].

أما وزن السكة العباسية زمن هارون فإنه أنقص وزن الدرهم، فصار قيراطاً إلا حبة واحدة ، فلم يعُد يزن الدرهم سوى أربعة قراريط وربع حبة حتى إنه في سنة (184هـ/800م)، بلغ نقصان الدرهم أربعة قراريط وربع حبة ونصف حبة، وصار لا يزن من عشره قراريط ونصف قيراط، وبأن لا يتعامل به إلا وزناً[4].

وما يحسن قوله أنه لما قَتل الخليفة هارون جعفر البرمكي عام (187هـ/803م) صَّير ضرب السكة إلى صاحب شرطته السندي بن شاهك، فخلص العيار بالذهب والفضة نصف حبة، ثم ردها إلى وزنها السابق في أواخر خلافة الرشيد[5].

وقد ظهرت مسكوكات عدة زمن الخليفة هارون الرشيد كان لها خصوصية في الدولة، ومن أمثلة هذه المسكوكات : دنانير الصلة، يزن كل دينار منها مئة مثقال، كان يُفرقها الخليفة في بعض المناسبات أو يتصدق بها على أحبائه وندمائه والفقراء[6].

كما ظهرت كذلك سكة الخريطة : المئة دينار فيها بمائتين مكتوب على كل دينار من ضرب الحسيني لخريطة أمير المؤمنين، ويعتقد المقريزي أن هذه الدنانير هي التي ينعم بها الخليفة على العُلماء والشعراء والمُغنين ونحوهم.

---

(1) النبراوي، الخط العربي، ص6؛ رحاحلة، النقود ودور الضرب، ص5.

(2) المقريزي، شذور العقود، ص19؛ لافو، المسكوكات الإسلامية، ص99.

(3) رحاحلة، النقود ودور الضرب، ص52.

(4) أوسطاش، المقالة، ص56.

(5) الرئيس، الخارج، ص364.

(6) عبدالعزيز الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، في القرن الرابع الهجري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط2، 1974، ص39.

كما تجدر الإشارة إلى ذكر السكة التي فرضها هارون الرشيد على ملك الروم نقفور إثر انتصاره عليه عام (187هـ/802م)، إذ فرض عليه الجزية بسكة ينقش على أحد وجهيها إسمه وعلى الوجه الآخر أسماء ولديه الأمين والمأمون.

وقد بويع محمد الأمين بالخلافة بعد وفاة والده سنة (193–198هـ/809–813م) فضرب دنانير ذهبية نقش عليها ألقاباً لابنه موسى المُظفر مثل : الناطق بالحق والمظفر لله، تيمناً به لولاية العهد بدلاً من أخيه المأمون، بعد أن أسقط التعامل بالدنانير والدراهم التي ضربها المأمون بخرسان سنة (194هـ/911م)[(1)] ولا تحقيقمل اسم الأمين باعتباره الخليفة الشرعي ، فكانت كبيرة الوزن والحجم يزن الواحد منها عشرة مثاقيل.

كما كانت دراهمه قد حملت لأول مرة عبارة (ربي الله) على بعضها وعلى بعضها الأخر (مما أمر به عبدالله الأمين أمير المؤمنين)[(2)].

وما إن انتهى النزاع بين محمد الأمين وأخيه عبدالله المأمون، بمقتل الأمين حتى أعلن المأمون الخلافة سنة (198–218هـ/813–842م) وتلقب بالإمام وكان المأمون قد ضرب سكة باسمه قبل تسليمه الخلافة دون أن يكترث إلى وجود أخيه كخليفة شرعي[(3)]، سُميت بالرباعيات وكان ضربه لها بمكان إقامته مرو[(4)].

وفي العام نفسه الذي تسلم فيه الخليفة السلطة بادر إلى ضرب السكة ، مُحدثاً بها تغييراً ملحوظا، إذ اعُتبر أول من نقش البسملة كاملة على السكة[(5)]، كما نقرأ لأول مرة أيضاً الآية القرآنية على نقوده ﴿ **فِي بِضْعِ سِنِينَ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَيَوْمَئِذٍ يَفْرَحُ الْمُؤْمِنُونَ بِنَصْرِ اللَّهِ** ﴾[6]، بالإضافة إلى اكتمال الاقتباس القرآني من سورة التوبة على الدنانير العباسية ، سنة (208هـ/832م) : ﴿ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ المُشْرِكُونَ ﴾[(7)]، وظل هذا الاقتباس القرآني يُكتب على

(1) أبن الأثير، الكامل في التاريخ، جـ5، ص371؛ الكاشف، دراسات في النقود الاسلامية، ص86.

(2) البنك العربي المحدود، المسكوكات الاسلامية، ص42.

(3) السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص351؛ القيسي، الموسوعة، ص63.

(4) دفتر، المسكوكات، ص92.

(5) القيسي، الموسوعة، ص63.

[6] سورة يوسف الآيات القرآنية : ص47.

(7) سورة التوبة الآية: رقم (33) ؛ يوسف، الآيات القرآنية، ص47.

السكة العباسية حتى سقوط الخلافة سنة (656هـ/1258م)[1]، وأصبحت بذلك مُشابهة لما كان على الدراهم[2]، وكانت كما في لوحة رقم (4) .

الوجه :

المركز : يُشبه (1)

مُحيط أول : بسم الله ضرب هذا الدرهم بمدينة السلام سنة ثمان ومأتين

مُحيط ثان : لله الأمر من قبل ومن بعد، ويومئذ يفرح المؤمنون بنصر الله

الظهر:

المركز : الخليفة

محمد

رسول

الله

المأمون

المُحيط : محمد رسول الله أرسله بالهُدى ودين الحق ليُظهره على الدين كله ولو كره المشركون[3].

وبالنظر إلى هذه الآيات نجد أن الخليفة المأمون يهدف منها إلى أنه على حق في خروجه على أخيه الأمين الذي عزلهُ عن ولاية العهد، فإذا كان على باطل لما أيده الله بنصره.

كما أن الخليفة المأمون أول من نقش مكان الضرب على الدنانير الذهبية أسفل نصوص مركز الوجه وذلك منذ بدء خلافته ليس بمدينة السلام فحسب وإنما بجميع الولايات التابعة للخلافة العباسية، فيكون بذلك قد سمح للولاة بضرب الدنانير خارج العاصمة ليُضفي صفة الشرعية على دنانيره التي سكها خارج مدينة بغداد قبل وصوله للخلافة الشرعية عام (198هـ/813م)[4] فضربت هذه الدنانير في كلٍّ من العراق ومصر وإفريقية، أشارت كُلها بالتبعية للخلافة العباسية[5].

---

(1) لافو، المسكوكات الإسلامية، ص99.

(2) دفتر، المسكوكات، ص92.

(3) رحاحلة، النقود ودور الضرب، ص56.

(4) دفتر، المسكوكات، ص92.

(5) النبراوي، الآثار الإسلامية، ص217؛ يوسف، الآيات القرآنية، ص92.

أما الأوزان الشرعية للسكة العباسية زمن المأمون، فكان مقدارها مُتشابهاً لعصر الأمين، إذ بلغ المُعدل الموحد لدنانيرهما 4.9غرام[1].

وظلت سكة الخليفة المأمون مُتدأولة أيام الخليفة المعتصم (218- 227هـ/833-841م) باستثناء بعض المتغيرات الشكلية[2].

لقد كانت الدراهم السكة الرسمية للدولة العباسية باعتبار أن المقاطعات الشرقية هي التي تضرب النقود الفضية بعكس المقاطعات الغربية (مصر وإفريقية والمغرب)، التي تصدر السكة الذهبية، وذلك حسبما هو موجود في كلا المقاطعتين من مناجم، وقد تمت الخطوة الحاسمة لاستعمال الدنانير كسكة رسمية للبلاد سنة (260هـ/874م)[3].

أما أجزاء الدينار وأضعافه فقد ضرب العباسيون من أجزاء الربع والثلث والنصف على وزن الدرهم وأقل ومن الأضعاف ما كان أكثر من المتقال إلى أربعة مثاقيل، وهذه ضربت للتعامل بها، ولذا فيضطرون إلى وزنها أحياناً[4].

وخلاصة القول : في الوقت الذي حافظ فيه الأمويون على نقاء ومركزية الدولة ، نجد أن العباسيين لم يحافظوا على هذه المركزية بقدر ما حافظوا على درجة عالية من نقاء وجودة عيار السكة في الدينار والدرهم منذ زمن الرشيد والمأمون والواثق باستثناء فترة الفتنه بين الأمين والمأمون، حتى نهاية القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي[5].

ولكن ما أن تغلب الأتراك والموالي على مقاليد الأمور في الخلافة العباسية وأصبح الخلفاء لا يملكون من السلطة ألا اسمها ورضوا من الملك بعلامته، واكتفوا بنقش أسماءهم على السكة والدعا لهم على المنابر، فتدهور نقاء عيار السكة، فربما ما ذكره المقريزي يؤيد ذلك، قال : (... وتغلّب الموالي من الأتراك، وتناثر سك (ضرب)، سكة الخليفة، وتفتت الدولة العباسبة في الترف وقوي عامل كل جهة على ما يليه وكثرث النفقات، وقلت المجابي، بتغلب الولاة على الأطراف، وحدثت بدع كثيرة حينئذ، ومن جملتها غش الدراهم[6].

---

(1) الجليلي، المكاييل والاوزان، ص227.

(2) النبراوي، الآثار الإسلامية، ص417،416،415.

(3) متز ، الحضارة العربية، جـ2، ص396.

(4) النقشبندي، الدينار الاسلامي، ص35.

(5) قدامة بن جعفر ، الخراج وصناعة الكتابة، تح: محمد حسين الزبيدي، دار الحرية، بغداد، 1981م، ص45؛ الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص238.

(6) المقريزي، شذور العقود، ص20-21.

المبحث الثاني

المسكوكات الإسلامية في بلاد المغرب الأدنى خلال عهد الولاة85-183هـ/693/799م

مسكوكات الولاة في بلاد المغرب الأدنى زمن الولاة (21-184 هـ/643- 800 م)

كان العرب يطلقون على الجزء الغربي من بلاد المشرق ومصر بلاد المغرب الإسلامي والذي يمتد من برقة[1]، شرقاً حتى المحيط الأطلسي غرباً[2]، ويشتمل على إفريقية وتنس[3]، وسبتة[4]، وطنجة[5]، وعلى هذا فقد قسم المغرب إلى ثلاثة أقسام رئيسة وهي:

1- المغرب الأقصى، سمي بذلك لأنه أبعد أقسام المغرب من مركز الخلافة بالمشرق، ويمتد من وادي ملوية شرقاً حتى مدينة أسفي على المحيط الأطلسي غرباً، وجبال درن جنوباً[6]، وهوما يطلق عليه حديثاً (بالمملكة المغربية).

2- المغرب الأوسط: ويمتد من تاهرت[7] حتى وادي ملوية غرباً وقاعدته تلمسان[8]، ويعرف اليوم بجمهورية الجزائر.

---

(1) برقة: مدينة متوسطة المقدار ليست بكبيرة القطر ولا صغيرة بها أسواق عامرة، وبها جبلان أولها يقال له الشرقي والآخر الغربي، وهي أول منبر ينزله القادم من بلاد مصر إلى القيروان، للمزيد راجع، البعقوبي، كتاب البلدان، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت) جـ6، ص100-101.

(2) ابن حوقل، صورة الأرض، ص64.

(3) تنس: آخر إفريقية مما يلي المغرب، بينها وبين وهران بالجزائر ثماني مراحل، وتبعد عن البحر نحو ميلين، للمزيد ينظر: الحموي، معجم البلدان، دار وصادر، بيروت، 1977، جـ2، ص48.

(4) سبته: مدينة بالمغرب، تقابل الجزائر الخضراء، ويحيط بها البحر المحيط من ناحية الشرق، وليس لها إلى البر غير طريق واحد من ناحية الغرب، للمزيد ينظر الحميري، الروض المعطار، ص303.

(5) اليعقوبي، كتاب البلدان، ص302، 303، وطنجة هي بلد على ساحل بحر المغرب، مقابل الجزيرة الخضراء، وهو من البر الأعظم وبلاد البربر، للمزيد ينظر، الحموي، معجم البلدان، جـ4، ص43.

(6) ابن خلدون، العبر، جـ6، ص201، السيد عبدالعزيز سالم، تاريخ المغرب الكبير، دار النهضة العربية، بيروت، 1981،جـ1، ص126، 127.

(7) تاهرت: مدينة بأقصى المغرب بين تلمسان وقلعة بني حماد وهي على ست مراحل من المسيلة، للمزيد ينظر، الحموي، معجم البلدان، جـ2، ص8،7.

(8) تلمسان: مدنية بالمغرب الأوسطر قاعدته وجدة، من واد يسمى مجمع، وهي مدينة في أول الصحراء على الطريق إلى سجلماسة ووارجلان، للمزيد ينظر، الحميري، الروض المعطار، ص135.

3- المغرب الأدنى، أو ما يعرف (بإفريقية)، سمي بذلك لقربها من مركز الخلافة، يمتد من طرابلس[1]، شرقاً حتى يحاية[2]، غرباً، وقاعدته الفيروان[3]، ويشتمل على دولتي ليبيا وتونس، وإقليمي بجاية[4]، وقسنطينة[5]، بجمهورية الجزائر.

أما حدود إفريقية فيذكر ياقوت الحموي : أن إفريقية اسم لبلاد واسعة ومملكة كبيرة قبالة جزيرة صقلية[6]، وينتهي آخرها إلى قبالة جزيرة الأندلس[7]، وعرضها من البحر إلى الرمال التي في أول بلاد السودان[8].

أما أصل تسمية إفريقية بهذا الاسم فقد تعددت آراء المؤرخين والجغرافيين في ذلك، فالبكري يذكر أن اشتقاق كلمة إفريقية (لأنها فرقت بين المشرق والمغرب)[9]، بينما يذهب صاحب كتاب الإستبصار إلى القول إن اسمها ينتسب "لملكة تدعى "إفريقية" أو إبريقية إحدى ملكاتها في غابر الأزمان"[10].

---

(1) سالم، تاريخ المغرب الكبير، جـ2، ص127، وعزالدين أحمد موسى النشاط الاقتصادي في المغرب الإسلامي خلال القرن السادس الهجري، دار الشروق، بيروت، ط1، 1983م، ص39، وطرابلس هي: مدينة حصينة على ساحل البحر، عليها سور من الحجارة، كما أنها ليست مدينة بعينها وإنما هي كور، وأهلها أخلاط من الناس، فكانت آخر ما افتتح عمرو بن العاص بالمغرب، للمزيد راجع، اليعقوبي، كتاب البلدان، جـ6، ص103، الإدريسي، نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، مكتبة الثقافة الدينية، مصر، 1994/، مجـ1، ص310.

(2) بجاية: مدينة على البحر بين إفريقية والمغرب، للمزيد ينظر، جـ1، ص260.

(3) ياقوت الحموي، معجم البلدان، جـ1.، ص217، والقيروان: أعظم مدن المغرب في الجوف منها بحر تونس وفي الشرق سوسة والمهدية وفي الغرب سفاقس، وبينهما مسيرة يوم، وهي أم الأمصار، وقاعدة الأقطار، للمزيد ينظر المصدر نفسه، جـ1، ص312.

(4) وقسنطينة : تقع إلى الشرق من بجاية، وهي عامرة وبها أسواق وتجار، للمزيد ينظر: إلا دريسي، نزهة المشتاق، جـ1، ص215.

(5) صقلية: جزيرة على شكل مثلث متساوي الساقين، زاويته الحادة من غربي الجزيرة وهي إلى الشرق من الأندلس، ومنها بين الغرب والقبلة، للمزيد راجع ابن حوقل، صورة الأرض، ص19، والحموي، معجم البلدان،جـ3، ص473.

(6) الأندلس: مثلثه الشكل يحيط بها البحر من ثلاث جهات هي في الإقليم الرابع من المغرب: للمزيد، ينظر، الحميري، الروض المعطار، ص32.

(7) ياقوت الحموي، معجم البلدان، جـ1، ص271.

(8) البكري، المسالك والممالك، تح : أدرين ليوفين، أندري فيري، الدار العربية للكتاب، بيروت، 1992، جـ2، ص671.

(9) مجهول، الاستبصار في خبر الأقطار، تح، سعد زغلول عبدالحميد، دار افاق عربية، بغداد، 1986،ص111.

(10) سعد زغلول عبدالحميد، تاريخ المغرب من الفتح إلى بداية عصور الاستقلال، منشأة المعارف، العامة، الإسكندرية، 1992م، جـ1،ص75، محمد الطالبي، الدولة الأغلبية (التاريخ السياسي) ، تر: المنجي الصيادي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985م، ص139-145.

ورغم هذه الاختلافات فإن اسم إفريقية هو تعريب للفظ (AFrica) الذي أطلقه الرومان على القسم الشرقي من الساحل الشمالي للمغرب الأدنى[1]، ويشتمل على دولتي تونس وشرق الجزائر.

1 : سكة الولاة زمن الدولة الأموية : (21–132 هـ/643–749 م):

ما أن أتم المسلمون فتحقيق مصر سنة (21هـ/643م) بقيادة عمرو بن العاص حتى توجهت أنظاره صوب برقة، التي تعد جزءاً لا يتجرأ من مصر، حيث أنفصلت برقة وطرابلس عن ولاية إفريقية منذ زمن الإمبراطور البيزنطي (بموريس أو موريق)، (سنة 582–602 م)، وأصبحتا تتبعان مصر[2]، لذلك طلب عمرو بن العاص الإذن من الخليفة عمر بن الخطاب لفتحقيقهما فأذن له، وذلك تأميناً لحدود مصر الغربية من الروم، والرغبة في الجهاد واستمرارية الفتحقيق الإسلامي[3]، فاتجه إلى برقة ففتحقيقها سنة 21 هـ/643م، وصالح أهلها على ثلاثة عشر ألف دينار جزية[4]، ثم واصل سيره نحو طرابلس، ففتحقيقها سنة (22هـ/643م)، وطرد الروم منها، واستغل عمرو وجوده بطرابلس، فقام بفتحقيق المناطق المحيطة بها، فوصل إلى جبل نفوسه[5]، وبعث عقبة بن نافع الفهري[6] لمتابعة الفتحقيق، فوصلت الجيوش حتى الجنوب الليبي ونشر الإسلام به[7].

أراد عمرو بن العاص مواصلة سيرة لفتحقيق إفريقية، فطلب يستأذن الخليفة عمر بن الخطاب، إلا أنه نهاه عن ذلك، بقوله : (إنها ليست بإفريقية ولكنها المفرقة، غادرة مغدور بها، لا يغزوها أحد ما بقيت)[8].

---

(1) حسين مؤنس، تاريخ المغرب وحضارته في العصر الحديث، بيروت، ط1، 1992م، مجـ1، ص79.

(2) يقال أن قيمة الجزية التي دفعهما أهل برقه هي ثلاثة عشر ألف دينار يبيعون فيها من أبنائهم من أحبوا بيعة، للمزيد ينظر، أبن عبدالحكم، فتوح مصر والمغرب، تح: عبدالمنعم عامر، القاهرة، 1961م، جـ2، ص182، ويضيف ما كان عليه أهل برقة من إلتزام اتجاه المسلمين البلاذري، فتوح البلدان، ص220، البكري، المسالك، جـ1، ص650.

(3) سالم، تاريخ المغرب الكبير، جـ2، ص141.

(4) البلاذري، فتوح البلدان، ص221.

(5) جبل نفوسة، من طرابلس إلى جبل نفوسة ثلاثة أيام ومن قفصة إليه نحو ستة أيام، وهو جبل عالٍ نحو ثلاثة أيام طولاً، وفيه كروم ومياه جارية وأعناب ربما تبين، للمزيد ينظر: الحميري، الروض المعطار، ص389، 578.

(6) عقبة بن نافع الفهري بن قيس الفهري، وهو أبن خالة عمرو بن العاص، كانت ولايته الأولى على إفريقية سنة (41 هـ/656م)، من قبل عمرو بمصر إذ ذاك كانت إفريقية تتبع لوالي مصر يعين الولاة منها، فبقي بها حتى أتى معادية بن حد يج وعزله عنها، للمزيد ينظر، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مجـ3، ص219، وابن خلدون، العبر، جـ4، ص189.

(7) ابن أبي دينار، المؤنس في أخبار إفريقية وتونس، دار المسيرة، بيروت، ط3، 1993، ص37.

(8) أبن عذاري، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، دار الثقافة، بيروت، ط2، 1980، جـ1، ص13.

وعقب وفاة الخليفة عمر بن الخطاب سنة (24 هـ/644م)، تولى الخلافة عثمان بن عفان رضي الله عنه (24–35 هـ/644–656 م) فعزل عمرو بن العاص وولى مكانه عبدالله بن أبي السرح، سنة (27 هـ/648م)[1]، فأمره بفتحقيق إفريقية التي كان عليها الملك البيزنطي، جرجير، استخلفه الإمبراطور البيزنطي هرقل عليها، إلا أنه خلع طاعته وضرب الدنانير باسمه، قال ابن عبدالحكم، : " فكان سلطانه ما بين أطرابلس إلى طنجة"[2].

حقق أبن أبي السرح انتصارات كثيرة ضد البيزنطيين، وقضى على جرجير، وعقد صلحاً مع أهالي إفريقية، ورجع بغنائم كثيرة إلى مصر دون أن يترك حامية أو يتخذ أي إجراء يكفل الاحتفاظ بما فتحقيق[3].

لما استشهد عثمان بن عفاف آلت الخلافة إلى عليّ بن أبي طالب (35هـ/41 هـ/656–659م)، فعزل عبدالله بن أبي السرح عن مصر وأقام عليها قيس بن عبادة الأنصاري، ولكن نظراً للمشاكل التي حدثت في بلاد المشرق، توقف الفتحقيق الإسلامي ولم يستأنف إلا سنة (41 هـ/661 م)، عندما أستتب أمر الخلافة لمعاوية بن أبي سفيان، فولى شؤون إفريقية معاوية بن حديج السكوني سنة (45 هـ/665م)، فكان أول وال على إفريقية تابع لسلطة الخليفة مباشرة[4]، إذ كانت شؤونها تابعة لوالي مصر، ثم ما لبث إن عُزلَ وولي مكانه عقبه بن نافع الفهري سنة (46 هـ/666م)، وقيل (47هـ/666م)، حسب ما أورده ابن الأثير[5]، فبادر بفتحقيق الحصون والمدن الليبية قبل دخوله إفريقية، وما أن دخلها سنة (50هـ/670م)، حتى اختط مدينة القيروان لتكون مقراً لجيشه، فأتم بناءها سنة (55 هـ/675م) فسكن الناس فيها، وثبّت الإسلام فيهم[6]، ولكن بالرغم من الانتصارات التي حققها عقبة بن نافع في إفريقية، فإنه ظل خاضعاً لوالي مصر، فمجرد ما عين الخليفة معاوية بن أبي سفيان مسلمة بن مخلد

(1) ابن عبدالحكيم، فتوح مصر والمغرب، جـ2، ص182.

(2) أحمد بن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان ، تح، لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية والاخبار الدار التونسية للنشر، ط2، 1976، ص78– 79.

(3) مؤنس، تاريخ المغرب وحضارته، مجـ1، ص83.

(4) سالم، المغرب الكبير، جـ2، ص181، 182.

(5) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مجـ 3، ص311.

(6) المصدر نفسه، جـ3، ص320؛ ابن خلدون، العبر، جـ4، ص109.

الأنصاري على مصر والمغرب حتى عزله عن الولاية وولي مكانه مولاه أبا المهاجر دينار[1]، الذي أساء إلى ابن نافع[2]، الذي قرر الرجوع إلى دار الخلافة بالشام، ليشتكي للخليفة صنيع ابن المهاجر به، فوعده الخليفة معاوية بالرجوع إلى عمله، ولكنه توفي سنة (61هـ/681م)، قبل أن يفي بوعده[3].

وقد تولى يزيد بن معاوية بن أبي سفيان أمر الخلافة بعد أبيه، فعزل ابن أبي دينار عن إفريقية، وأعادها إلى عقبة بن نافع سنة(62هـ/782م)[4]، فكانت بذلك ولايته الثانية، فقبض على أبي المهاجر وأوثقه بالحديد وأخذه معه وهو موثقاً لاستكمال فتو حاته التي بلغت المحيط الأطلسي، فقيل أنه أقحم فرسه فيه حتى بلغ البحر ثم قال : "اللهم إني أشهدك أن لا مجاز، ولو وجدت مجازاً لجزت"[5]، وقفل راجعاً فوقع في كمين محكم، وضعه له كُسَيلْة البرنسي بتْهودة[6]، فذهب ضحية هو ورفاقه بما فيهم أبوالمهاجر دينار، سنة (63هـ/783م)، فدخل كسيلة القيروان بعد أن فر من بها من المسلمين[7].

تولى زهير بن قيس البلوي أمر إفريقية بعد ذلك، وكان قد فر من القيروان مع الجيوش، وظل مرابطاً في برقة حتى أتاه المدد من المشرق، فوصل زهير ضواحي القيروان سنة (69هـ/786م)[8]، التي تركها كسيلة فالتقيا في مكان يقال له ممش، فدارت الدائرة على كسيلة فقتل وانهزمت جيوشه، ولكن زهير آثر الرجوع إلى مصر بعد أن ترك حامية بالقيروان، ولكنه استشهد مع جماعة من كبار الصحابة، بعد أن فوجئوا بهجوم الأسطول البيزنطي[9].

---

(1) أبو المهاجر دينار، مولى الأنصار، استعمله مسلمة بن مخلد بدل عقبة بن نافع عن إفريقية، فخرب قيروان عقبة وأساء عزله به فظل خائفاً عليه حتى بلغة رجوعه مرة ثانية فانتقم منه، للمزيد راجع، ابن أبي دينار المؤنس، ص324...328.

(2) أبن عذاري، البيان المغرب، ص22؛ الحبيب الجنحاني، القيروان عبر عصور إزدهار الحضارة الإسلامية في المغرب العربي، الدار التونسية، تونس، 1968م، ص36.

(3) ابن الآبار، الحلة السيراء، تح، حسين مؤنس، دار المعارف، القاهرة، ط3، 2013، 324- 325.

(4) الصفاقسي، نزهه الأنظار في عجايب التواريخ والأخبار، تح، على الزواري ومحمد محفوظ، دار الغرب الإسلامية بيروت، ط1، 1988، ص213.

(5) ابن عبدالحكم، فتوح مصر والمغرب، ص199؛ ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان، ص80.

(6) تهودة، مدينة من بلاد الزاب بالقرب من بسكرة، لها نهر كبير ينصب إليها من جبل الأوراس، للمزيد ينظر الحميري، الروض المعطار، ص142.

(7) ابن خلدون، العبر، جـ6، ص110.

(8) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مجـ3، ص453.

(9) ابن الأبار، الحلة السيراء، جـ2، ص330.

وبناءً على رغبة الخليفة عبدالملك بن مروان (65-86هـ/685-705م)، تسلم ولاية إفريقية والمغرب حسان بن النعمان الغساني[1]، فوصلها سنة (79هـ/689م)[2]، في جيش بلغ عدده اربعين ألف جندي، وهو أكبر جيش عربي مسلم دخل المغرب، فيذكر ابن عذاري أنه لم يدخل المسلمون قط إفريقية بمثل ما دخلها حسان بن النعمان، فكانت دار الملك بإفريقية[3]، فبدأ بفتحقيق قرطاجنه[4]، التي لم يسبقه لها أحد، وطرد البيزنطيين منها، وغنم غنائم كثيرة، ثم اتجه إلى بنزرت[5]، ومنها انطلق إلى أكبر معركة مع زعيمة أهل المغرب ألا وهي الكاهنة[6]، فقتلها، وبهذا النصر استتب لبني أمية أمر إفريقية لأول مرة منذ بدء الفتحقيق، حيث استطاع حسان طيلة مدة ولايته بشخصيته القوية (رغم كبر سنه)، وخبرته وأمانته وحنكته العسكرية والإدارية أن ينشر الأمن والأمان[7]، فإلى جانب الفتوحات، نظم الإدارة والاقتصاد[8]، يقول أبن خلدون : "وانصرف حسان إلى القيروان فدوّن الدواوين وصالح من ألقى بيده من أهل المغرب على الخراج (أي يدفعها الناس مسلمين وغير مسلمين) وكتب الخراج على عجم إفريقية ومن أقام معهم على النصرانية"[9]، وبذلك يكون أول من نظم البلاد إدارياً ومالياً ممن أتوا قبله من الولاة.

---

(1) حسان بن النعمان الغساني، كان بمصر لما قتل زهير بن قيس البلوي، أمره الخليفة عبدالملك بفتح إفريقية قال له : "إني قد أطلقت بدك في أموال مصر، فاعطِ من معك ومن ورد عليك، اعط الناس، واخرج إلى بلاد إفريقية على بركة الله وعونه، للمزيد راجع، أبن الآبار، الحلة السيراء، جـ2، ص331، 332، ابن عذاري، البيان المعرب، جـ1، ص34.

(2) ابن خلدون، العبر، جـ6، ص111،110؛ الحبيب الجنحاني، القيروان، ص41.

(3) ابن عذاري، البيان المغرب،جـ1، ص34، ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان، ص83،82.

(4) قرطاجنة، بلد قديم من نواحي إفريقية وهي من غرائب البلاد وعجائب البناء، أسوارها من الرخام الأبيض، وقد بنى المسلمون من رخامها لما خربت عدة مدن، منها تونس، وكان قد خربها بعد أن غدر أهلها به، للمزيد ينظر، الحموي، معجم البلدان، جـ4، ص368؛ الإدريسي، نزهة المشتاق، جـ1، ص286-287.

(5) بنزرت هي مدينة على البحر حصينة بينها وبين تونس مسيرة يوم، اشتهرت بكثرة خيراتها، للمزيد ينظر : جـ1، ص288.

(6) الكاهنة، بقال لها داهية بنت ماتية بن تيفان ملكة جبل أوراس، سأل عنها حسان بن النعمان، أهل المغرب فأجابوه:"إن جميع من بإفريقية منها يخافون، وجميع البربرلها مطيعون، فإن قتلتها دان لك الغرب كله، ولم يبق لك مضاد ولا معاند، فكانت تمارس أعمال السحر والشعوذة ولها صنم من خشب تعبده تحمله بين أيديها تستعين به على ما تريد من السحر والكهانة. لمعرفة المزيد ينظر: المالكي، رياض النفوس في طبقات علماء القيروان وإفريقية، تح، بشير البكوش، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981م، جـ1، ص90؛ ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص35-38؛ مؤنس، تاريخ المغرب وحضارته، مجـ1، ص100-101، سالم، تاريخ الغرب الكبير، جـ2، ص248،247.

(7) ابن عذاري، البيان جـ1، ص38.

(8) الجنحاني، القيروان، ص42.

(9) ابن خلدون، العبر، جـ6، ص111.

أقرّ حسان بن النعمان المؤسسات الإدارية، وأبقى دواوينها تعمل للعرب على ما كانت عليه زمن حكم الروم البيزنطيين[1]، وخير دليل على ذلك ما ذكره ابن الحكيم، (لما اتسع نطاق ملك المغرب، وسمت همة أمرائه ... استدعوا الصناع والعمال من سائر الأصقاع، إذ ذاك اليهود والنصاري ... فأدخلوا أنفسهم في الصرف والتردد لدار الضرب، وقدمهم الولاة والعمل لقبض المجاني والأموال)[2]، ذلك حتى لا يحس أهل المغرب أن تغييراً مفاجئاً دخل حياتهم فينبذونه ويعملون على رفضه، أو عدم إنجاحه، فنراهم يحافظون على الدواوين بتقاليدهم القديمة، دون النيل منها، لا سيما دار ضرب المسكوكات، التي رأوا من مصلحتهم استخدامها والانتفاع بها، متبعين في ذلك نهج من سبقهم من الفاتحقيقين العرب سواء كان في بلاد فارس والعراق، أو الشام ومصر، فكانت المحافظة على مؤسسات الدولة والاستفادة منها تأنيساً من الفاتحقيقين للسكان الأصليين على قبول الفتحقيق الإسلامي[3].

لقد تدأول أهل المغرب الدنانير الجرجيرية [نسبة إلى جرجير حاكم إفريقية] والفلوس النحاسية، وهذه السكة هي التي وجدها العرب رائجة في سائر أنحاء المغرب عند فتحقيقهم له[4]، لا سيما عندما سيطروا على دار الضرب بقرطاجنة أصبحوا يتحقيقينون الفرصة لضرب السكة، وذلك لتدعيم مركزهم السياسي[5]، ولأن السكة هي إحدى وسائل التعامل الاقتصادي، ولبعد هذا الأقليم عن مركز الخلافة في العهد الأموي جعلها تمنح الوالي حرية التصرف في ضرب السكة النحاسية على النمط المحلي حسبما يراه صالحاً لأهل البلاد[6]، بالرغم من أن خلفاء الشام لا يسمحون للولاة بضرب السكة فبدأت هذه المرحلة بمجيء حسان بن النعمان لبلاد المغرب، الذي ضرب أول فلس عربي إسلامي ذي التأثيرات البيزنطية سنة (80هـ/698م)[7]، وعليها رسوم صور تمثال نصفي ملكي للإمبراطور عليه تاريخ الضرب من جهة، ومن الجهة

---

(1) عبدالوهاب، ورقات، ق1، ص400.

(2) ابن الحكيم، الدوحة المشتبكة، ص115-116.

(3) عبدالوهاب، ورقات، ق1، ص400، حامد العجابي، جامع المسكوكات العربية بإفريقية المعهد القومي للآثار والفنون، تونس،(د.ت) ، ص14.

(4) حمودة، أسواق القيراون، ص162.

(5) فهمي، دراسة لبعض التحف الإسلامية، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة ، مجـ22، جـ1، مايو 1960، مطبعة جامعة القاهرة، مصر، 1964م، ص195.

(6) بن قربة، المسكوكات المغربية، ص60.

(7) الجليلي، المكاييل والأوزان والنقود، ص182.

الأخرى عمود مخروطي الشكل، واسم الأمير بالعربية (هذا ما أمر به حسان بن النعمان) مع كتابة دائرية[1].

وبالنظر إلى نقش العبارات التي تمنتها هذه السكة فإنها اتسمت ببساطتها وهذا يدل على احترام المسلمين في أول الأمر تقليدهم لحضارة أهل البلاد دون أن تسيطر حضارتهم على بلادهم نهائياً[2].

بيد أن أغلب الباحثين يرجعون هذا الفلس إلى زمن الوالي موسى بن نصير[3]، الذي أتى إفريقية والمغرب سنة (85 أو 86هـ/703 أو 704م)، والذي لا يزال حتى هذه السنة لم يصل إفريقية[4].

في حين يذهب فريق آخر[5]، إلى أن هذا الفلس هو ضرب حسان بن النعمان الذي لايزال والياً بإفريقية حتى سنة (84هـ/702م)، وقدموا البراهين لذلك، فذكروا أن القطعة المضروبة سنة (80هـ/698م) قد ضربت بإفريقية زمن الخليفة عبدالملك بن مروان، ومستبعد أن تكون ضربت في ولايات الشام أو مصر التي كانت تحقيقت إمرة أخيه عبدالعزيز رد على ذلك إنها تحقيقمل الحرف الأول من اسمه (النعمان)[6]، هذا فضلاً عن السكة الإسلامية الخالصة التي ضربها الخليفة عبدالملك بالشام عام (96هـ/715م)، لم تكن قد دخلت إفريقية بعد، إذ بقيت حتى عام (97هـ/716م)، لاتينية ولم تبدأ تضرب باللغتين إلى هذا التاريخ[7]، رغم أن الخليفة عبدالملك أمر الحجاج بن يوسف الثقفي بالعراق أن يصيرها في جمع أنحاء الولايات الإسلامية كما تمت الاشارة، فلر بما محأولات حسان بن النعمان بضرب سكة إسلامية في إفريقية تزامن مع تعريب النظام النقدي في بلاد الشام، وإن احتفظ بالمأثورات البيزنطية، فأصبحت تكتب

(1) الجليلي، المكاييل والاوزان والنقود، ص183.

(2) اجتنبوا ثلاثة نقود لاتينية عربية من مجموعة جاك مورجان، مجلة المعهد المصري الدراسات الإسلامية، ع1، السنة الأولى، 1372- 1953، المعهد المصري، مدريد، (د.ت) ، ص63.

(3) موسى بن نصير، أبو عبدالرحمن، صاحب فتح الأندلس، كان من التابعين رضي الله عنهم، اتصف بالكرم والشجاعة، والورع، لم يهزم له جيش قط، تولى شؤون إفريقية، فأمر الناس بالصوم والصلاة، وإصلاح ذات البين، للمزيد ينظر ابن خلكان، وفيات الأعيان، جـ3، ص165، 166؛ ابن خلدون العبر، جـ6، ص111؛ ابن ضياف، إتحاف، أهل الزمان، ص83.

(4) عبدالوهاب، ورقات ق1، ص401؛ فهمي، دراسة لبعض التحف، ص192؛ بن قرية، المسكوكات المغربية، ص61؛ أجيبو، ثلاثة نقود، ص64،63.

(5) لافو، المسكوكات الإسلامية، ص76.

(6) لافو، المسكوكات الإسلامية، ص76، النبراوي، التواريخ غير الهجرية، ص93.

(7) النبراوي، ص94.

باللغتين : اللاتينية والعربية وعليها رسوم الأباطرة، وزاد أن وضع عليها نقوشاً دينية وإسلامية وإن عربت بعد ذلك.

أما الدنانير فكان أول ضرب لها حسب ما أورد فريق ثالث يرجع إلى ما قبل سنة (85هـ/70م)، زمن الخليفة عبدالملك بن مروان يحمل الطراز البيزنطي عليها رموز دينية بكتابات لاتينية يتراوح وزن الدينار 4.068 غرام من ضرب إفريقية[1]، فلو كان هذا الكلام صحيحاً يكون دينار حسان بن النعمان قد حل محل الدينار البيزنطي، وهو بذلك أول دينار ظهر في بلاد المغرب قبل دينار الوالي موسى بن نصير.

أما الدراهم فلا توجد إلى حد الآن ما يثبت ضربها، من هنا بدأت محأولات ضرب السكة الإسلامية تحقيقذوا حذو الإصلاح تدريجياً سيّما أثناء عهد موسى بن نصير خلفاً لحسان أبن النعمان على المغرب والأندلس.

وقد تولى موسى بن نصير ولاية إفريقية والمغرب ثم الأندلس فيما بعد بأمر من والي مصر عبدالعزيز بن مروان أخو الخليفة عبدالملك[2]، وقبل بأمر الوليد بن عبدالملك[3]، الذي تولى الخلافة بعد والده، فدخل إليها 85 أو (86هـ/701-702م)، في حين يجعلها بن عذاري سنة (88هـ/704م) أو (89هـ/705م)، حسب رأي ابن الأثير[4]، فغزا المغرب حتى وصل طنجه التي لم يبسبقة أحد من الولاة إليها، وغنم منها مالا يحصى ولا يعد، ثم وجه مولاه طارق بن زياد[5]، إلى الأندلس، فافتتحقيقها سنة (92هـ/712م)[6].

رجع موسى إلى القيروان تاركاً على الأندلس ابنه عبدالعزيز محملاً بكثير من الغنائم والجواهر والسبي من أهل المغرب والأندلس مرضاة لدار الخلافة بالشام دون أن يراعي مشاعر الأهالي هناك.

---

(1) حامد، المسكوكات العربية الإسلامية، ص95؛ الجليلي، المكاييل والأوزان والنقود، ص156.

(2) ابن عبدالحكم، فتوح مصر والمغرب، جـ2، ص202.

(3) القلقشندي، صبح الأعشى في صناعة الإنشاه شرحه وعلق عليه، نبيل خالد الخطيب، دار الفكر، بيروت، ط1، 1987م، جـ5، ص113.

(4) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، جـ4، ص252؛ ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص42.

(5) طارق بن زياد المغربي، الأصل، ويقال انه وكان موسى قد كتب إليه بفتح الاندلس، فأمتثل لأمره فركب البحر من طنجة وتوجه إلى الأندلس في جيش عظيم من المغاربة وعدد صغير من العرب، فاستطاع أن يدخلها وهو صاحب العبارة الشهيرة التي رغب فيها حديثه الشهادة، (إن العدوي من أمامكم والبحر من وراءكم فأين المفر) ، للمزيد ينظر، ابن خلكان، وفيات الأعيان، جـ3، ص160-161، وابن الأبار، الحلة السيراء، جـ2، ص333.

(6) القيرواني، تاريخ إفريقية والمغرب، ص90؛ ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان، ص84.

وبناء على طلب الخليفة الجديد سليمان بن عبدالملك (86–98هـ/702– 715م)، توجه ابن نصير إلى الشام، فطالبه الخليفة بالأموال وفرض عليه غرامة كبيرة جعل يتردد بسببها على أصحابه من رجال القبائل ليد فعوا عنه[1]، متناسياً الدور العظيم الذي قام به في الفتوح الإسلامية في المغرب والأندلس.

وقد استطاع موسى بن نصبر توطيد الإسلام في جميع بلاد المغرب والأندلس، إذ لم تقم للنصارى والمعارضين من أهل المغرب قائمة بعد ذلك، فمنهم من دخل الإسلام ومنهم من ضربت عليه الجزية[2].

ومن ثم اتجه موسى إلى أتمام الإصلاح المالي بما توفر له من أموال ببلاد المغرب والأندلس، فضرب مسكوكاته بدور ضرب بطرابلس وقرطاجنة وإفريقية القيروان، وتلمسان، وطنجة، وقرطبة[3]، وإشبيلية[4]، وطليطلة[5]، وقد كانت على الطراز البيزنطي المحلي المتدأول أنذاك، ثم تبعتها مراحل أخرى من الإصلاح النقدي، تميزت كل مرحلة عن سابقتها بمميزات:

المرحلة الأولى : قلّد العرب فيها السكة البيزنطية تقليداً تاماً بصورة الإمبراطور وحده أو مع أبنائه، على الوجه، أما في الظهر الصليب محور على شكل حرف (T)[6]، بالإضافة إلى استعمال التاريخ الجبائي الروماني (الإندفتيون)[7]، وقد ظهرت هذه النقوش على الفلوس النحاسية والدنانير الذهبية، أما أوزانها فكانت تتراوح ما بين 4.2 إلى 4.4 غرام وتحقيقمل التورايخ ما بين 87هـ/703– و 88هـ/704م و93هـ/708م و94هـ/909 م، فضلاً عن نقش اسم دار الضرب

---

(1) مؤنس، تاريخ المغرب وحضارته، مجـ1، ص121– 123.

(2) ابن أبي دينار، المؤنس، ص52.

(3) قرطبة، مدينة عظيمة بالأندلس تقع في وسطها، ذات سور من حجارة ومحال حسنة، دار ملك بني أمية بعد سقوطهم بالشام، كثيرة الأسواق والخانات والحمامات، للمزيد ينظر، الحموي، معجم البلدان، جـ4، ص368.

(4) إشبيلية، مدينة قديمة بالأندلس، معناها المنبسطة، بطل عليها جيل الشرف، لها كور جليلة، ومدن كثيرة حصون، شريفة، للمزيد ينظر : البكري، المسالك والممالك، جـ1، ص904،903،902.

(5) طليطلة، مدينة في بداية بلاد الأندلس، وهي مدينة جليلة منيعة، لها نهر عظيم يقال له دوير، وتجمّع بها أخلاط من العرب والمغاربة والموالي، للمزيد ينظر، اليعقوبي، كتاب البلدان، جـ2، ص111؛ البكري، المسالك والممالك، جـ2، ص907.

(6) بن قربة، المسكوكات المغربية، ص67.

(7) الأندفيتون، كلمة يرجع أصلها إلى اللغة اللاتينية وهي تعني دورة زمنية مقدارها خمس عشرة سنة، كانت هذه الكلمة ترد مختصرة على السكة العربية البيزنطية في أوائل العهد الإسلامي، وقد ورد تاريخ الأندقتيون على نماذج من النقود الذهبية المضروبة في شمال إفريقية بمفردها أو مصاحبة للتاريخ، الهجري المقابل له على نماذج أخرى وذلك باللغة اللاتينية النبراوي، التواريخ غير الهجرية، ص99.

إفريقية والأندلس)[1]، بالخط الكوفي البسيط، الذي استخدم منذ تعريب السكة على يد الخليفة عبدالملك بن مروان، سنة (76هـ/694م) على كتابات السكة الذهبية والفضة والنحاس، حيث امتاز بالرصانة وأصبح أكثر ليونة[2].

ويرجع السبب في الانتشار الواسع لاستخدام الخط الكوفي البسيط إلى سهولة تنفيذه وبساطته وخلوه من التعقيد والزخرفة[3].

أما المرحلة الثانية فتميزت باستبدال العبارات اللاتينية التي تشير إلى اسم الإمبراطور وألقابه بعبارات إسلامية تشهد بوحدانية الله الخالق وتمجيده بكتابة لاتينية تمثلت في (لا إله إلا الله وحده لا شريك له)[4].

أما الفلوس النحاسية فقد اتخذ موسى بن نصير كثيراً من هذه المسكوكات أينما وطأت قدماه ببلاد المغرب والأندلس، وهذا ما تشهد به المتاحف العربية أو الأوربية إذْ ضربت على غرار الفلوس البيزنطية، وبعضها يشبه الفلس الجرجيري وشكله ووزنه[5]، وهو يختلف عن الفلس الإسلامي الذي ضرب ببلاد الشام، إذ إنه سجل بفلسه عبارات بالحروف اللاتينية كما جاء في اللوحة، (6).

الوجه:

المركز : بسم الله

الله أحد

المحيط : ضرب هذا الفلس بإفريقية الأمير موسى بن نصير [6].

وهو اللفظ (أمير) الذي كان يسجل كذلك على بعض الدراهم العربية الساسانية في بلاد فارس، كما ورد اللفظ كذلك مترجماً إلى اليونانية على أوراق البردي منذ فجر الإسلام[7].

---

(1) بن قربة، المسكوكات المغربية، ص69.

(2) النبراوي، الخط العربي، ص6.

(3) المصدر نفسه، ص9.

(4) العجابي، جامع المسكوكات، ص14؛ أجيبو، ثلاث نقود لاتينية، ص64.

(5) عبدالوهاب، ورقات، ق1، ص405.

(6) مفتاح، ليبيا منذ الفتح العربي الإسلامي إلى انتقال الخلافة الفاطمية إلى مصر، الشركة العامة للنشر، والتوزيع، القاهرة ط1، ص240.

(7) فهمي، دراسة لبعض التحف الإسلامية، ص95.

كما ضرب فلوساً نحاسية عربية إسلامية خالصة، تخلو من أي تأثيرات بيزنطية لاتينية، ويظهر هذا جلياً من وجود أسماء دور الضرب عليها في كلٍ من طرابلس وتلمسان وطنجة وإسبانيا (الأندلس) بعد فتحقيقها سنة (92هـ/711م)[1]، حيث كان المسلمون يتعاملون في الأندلس خلال فترة بداية الفتحقيق بالسكة الإفريقية التي ضر بها موسى بن نصير قبل ذلك سنة (90هـ/709م)[2].

من خلال ما تقدم بيانه نستنتج أنه أصبح لموسى بن نصير سلطة تظاهي سلطة الخليفة في بلاد الشام، وذلك بإصداره الدينار باسمه، أو وضع صورته عليه[3]، إذ كانت القاعدة الرئيسيه في المسكوكات زمن الدولة الأموية كما سبقت الإشارة آنفاً أن النقدين الدينار والدراهم لا يضربهما سوى الخليفة وليس لولاة الجهات الأخرى الحق في وضع أسماءهم عليها؛ لأنها من خصائص الخليفة وشارته وهو المسؤول الوحيد على جودة عيارهما وخلوصهما من الغش[4]، إلا إذا كان الخليفة قد خوله هذا الحق، فأباحه لنفسه، معتبراً أن المغرب والأندلس أرضاً مفتوحة[5]، بخلاف قاعدة النحاس (الفلوس)، فإنها مرخص ضربها من قبل الولاة بأسماءهم في مقر ولايتهم، فلم تكن من النقد الرسمي[6]، فكان يضربها بهذه الكثرة لتسهيل احتجاجات الجند الفاتحقيقين سواء من عرب أو مغاربة، وذلك لزهادة قيمتها، وتحقيقمل سنوات ضربها منذ (92 هـ /708 م)، إلى سنة (95 هـ/711م)[7]، وهي اخر سنة لعهد موسى بن نصير بالمغرب والأندلس، وتحقيقمل الكتابات التالية موضحة في لوحة رقم (7).

الوجه

المركز : لا إله إ

لا الله و

حده

المحيط متأكل .

---

(1) رحاحلة، النقود ودور الضرب، ص105.

(2) مؤنس، فجر الأندلس، العصر الحديث، دار المنهل، بيروت، ط1، 2002، ص161.

(3) عبدالوهاب، ورقات، ق1، 405.

(4) ابن خلدون، المقدمة، ص212.

(5) مؤنس، فجر الأندلس، ص162.

(6) القيسي، موسوعة النقود العربية الإسلامية، ص34.

(7) أجيبو، ثلاث نقود لاتينية، ص65.

الظهر :

المركز : ضرب في (.......) متأكل

سنة أثنين

وتسعين[1].

أما الدراهم فلم تشهد هذه الفترة أي ضرب، أذ لم يتم العثور على دراهم باسم موسى بن نصير[2]، ويمكن ترجيح ذلك بأن السكان الأصليين لم يألفوا هذه السكة الدراهم، فآثر الابتعاد عنها في هذه الأثناء، وضرب الدنانير والفلوس متأسياً بالدولة البيزنطية.

إن المراحل التي اتخذها موسى بن نصير في ضروب السكة هي نابعة عن سياسة حكيمة، أراد بها التمهيد لضرب سكة إسلامية خالصة مراعياً بذلك النفسية الصعبة التي يتحقيقلى بها سكان المغرب في تقبل سكة جديدة لم يألفوها من ذي قبل.

في المرحلة الثالثة بدأت السكة المغربية والأندلسية تتخلص شيئاً فشيئاً من التأثيرات البيزنطية على يد الوالي محمد بن يزيد القرشي[3]، (96–99هـ/716–719م) الذي ولاه الخليفة سليمان ابن عبدالملك بعد عزل موسى بن نصير على المغرب والأندلس، فاستعمل بن يزيد الحر بن عبدالرحمن على الأندلس سنة (98هـ/718م)[4]، فظهرت في عهده السكة باللغة العربية لأول مرة إلى جانب اللغة اللاتينية على السكة الذهبية[5]، وذلك سنة (97هـ/917م) تحقيقت صورة الإمبراطور البيزنطي وولداه، كما سجلت شهادة التوحيد باللغة العربية في مركز وجه الدينار (لا إله إلا الله وحده لا شريك له) وعلى مركز الظهر (محمد رسول الله) بالخط الكوفي، مع الإبقاء على الكتابة باللاتينية في محيط الدينار والتي تشير إلى مكان وتاريخ الضرب[6]، كما في لوحة رقم (8) ويزن حوالي 4.27 غرام[7]:

الوجه

---

(1) فهمي، دراسة لبعض التحف الإسلامية، ص225.

(2) عبدالوهاب، ورقات، ف1، ص405.

(3) محمد يزيد القرشي، ولاه سليمان بن عبدالملك، بمشورة من رجاء بل حيوة سنة (96هـ/716م)، فلم يزل عليها إلى أن توفي سليمان في صفر سنة (99 هـ/719م)، للمزيد ينظر ابن الأبار، الحلة السيراء، جـ2، ص335.

(4) ابن عبدالحكم، فتوح مصر والمغرب، جـ2، 204.

(5) النبراوي، التواريخ غير الهجرية على النقود الإسلامية، ص93.

(6) بن قربة، المسكوكات المغربية، ص71.

(7) الجليلي، المكاييل والموازين والنقود، ص227.

المركز : لا إله إلا

الله وحده

لا شريك له

المحيط : ضرب هذا الدينار بإسبانياً سنة سبع وثمانين

الظهر:

المركز : محمد ر

سول الله

المحيط : متأكل[1].

وفي عام (98هـ/717م) عرب محيط وجه الدينار بإفريقية وكتب باللغة العربية كما هو الشأن في الدنانير الذهبية التي ضربت في الأندلس، ومن ثم أصبح مكان وتاريخ الضرب باللغة العربية فقط في حين ترك محيط ظهر الدينار باللاتينية مع رسم نجمة[2]، ولكن مقابل ذلك تم العثور على قطعة نقدية تثبت أن تعريب السكة فى إفريقية بدأ على يد الوالي محمد بن يزيد سنة (98هـ/716م)[3]، حسبما تؤكده لوحة رقم (5) من هذا الدرهم مكتوب عليه بالخط الكوفي تاريخ ومكان الضرب[4].

الوجه :

المركز : يشبه (1)

المحيط : بسم الله ضرب هذا الدرهم بإفريقية سنة ثمان وتسعين.

الظهر:

المركز : الله أحد الله

الصمد لم يلد ولم

يولد ولم يكن

له كفؤا أحد[5].

---

(1) النبراوي، التواريخ غير الهجرية على النقود الإسلامية، ص93.

(2) مؤنس، فجر الأندلس، ص162؛ بن قربة، المسكوكات المغربية، ص72.

(3) العش، تحقيق بعض مدن الضرب، ص41.

(4) العجابي، جامع المسكوكات، ص14.

(5) سورة الإخلاص.

المحيط : محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولوكره المشركون[1].

تعد هذه المرحلة مرحلة مهمة من تاريخ ضرب المسكوكات العربية الإسلامية بالمغرب والأندلس، حيث شهدت ظهور أول دينار عربي خالص سنة (100هـ/720م)[2]، على يد الوالي إسماعيل بن عبدالله بن أبي المهاجر دينار (100–102هـ/720–722م)[3]، الذي ولاه الخليفة عمر بن العزيز (99–101هـ/719–721م)[4].

عمل إسماعيل على تعريب الدينار في المغرب والأندلس، تعريباً خالصاً، خالياً من أي تأثيرات لاتينية في قاعدة إفريقية وهي القيروان[5]، باللسان العربي والخط العربي، متفقاً تاماً مع الدينار الأموي في حجمة وشكلة ووزنه[6]، بيد أن بعض الباحثين رأوا العكس في ذلك، فهناك اختلاف بين مسكوكات المشرق عن المغرب، يعزى هذا إلى أن الخلفاء الأمويين تركوا للولاة حرية التصرف في هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ الدولة الأموية، التي اقترنت بالفتوحات الإسلامية[7]، فقد جاءت نصوصها مغايرة لنصوص الدنانير الأموية المضروبة بالمشرق، فدنانير المغرب (إفريقية) لها أجزاء مثل النصف والثلث والربع[8]، بالإضافة إلى مكان ضربها في حين لم تحقيقمل الدنانير المضروبة في المشرق اسم دار الضرب، علاوة عن اختلاف العبارات على السكة بالمشرق عنها بالمغرب من حيث ترتيب أسطر الكتابة أو تكملة بعض النصوص القرآنية في أقاليم المشرق الإسلامي[9]، فالعبارات التي تحقيقملها مسكوكات إفريقية والأندلس كانت تظهر استقلالية الولاة عن الخلفاء بالمشرق، وهذه الظاهرة تعززت بما كان يتمتع

---

(1) سورة التوبة، الآية 33.

(2) لافو، المسكوكات الإسلامية، ص90؛ العش، تحقيق بعض مدن، ص21.

(3) إسماعيل بن عبدالله بن أبي المهاجر دينار مولي، بني مخزوم، وكان من خيره، ولاه إفريقية لحسن سيرته، وعندما وصل إليها أحضر معه عشرة من التابعين ليعلموا أهل المغرب القرآن والفقه، فلم يبق أحد إلا وأسلم على يديه، وظل بها والياً إلى أن توفي الخليفة عمر، للمزيد ينظر، أبن خلدون، العبر جـ4، ص؛ ابن الآبار، الحلة السيراء، جـ2، ص335.

(4) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مجـ4، ص30؛ ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص48.

(5) العش، تحقيق بعض مدن الضرب، ص41.

(6) عبدالوهاب، ورقات، ق1، ص404.

(7) حلاق، تعريب الدواوين، ص69؛ عيسى سليمان، درهمان للخليفة عبدالملك، ص5.

(8) ناهض القيسي، موسوعة النفود العربية الإسلامية، ص33؛ النقشبندي، الدينار الإسلامي، ص28.

(9) رحاحلة، النقود ودور الضرب، ص41.

به هؤلاء الولاة، التي كان على الخلفاء أن يتداركوها ويحاربوها، فهذه الاستقلالية كانت على حساب السلطة المركزية[1].

أما وزن الدينار المضروب في إفريقية والأندلس فهو مشابه لما ضرب في مقر الخلافة الإسلامية بالمشرق[2]، وعلى نفس المقدار الشرعي الذي يبلغ عشرين قيراطاً، فظهرت الدنانير المعربة في إفريقية والأندلس كما في لوحة (9)

الوجه:

المركز: بسم الله

الرحمن

الرحيم

المحيط : ضرب هذا الدينر بإفريقية سنة ثلاث مئة.

الظهر:

المركز : لا إله

إلا الله

وحده

المحيط : محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله.[3]، بينما ظهرت الدنانير المعربة في الأندلس على الأرجح سنة (102هـ/121م)[4]، بيد أن العثور على هذه الدنانير الإسلامية المتفاوتة في تاريخها تؤكد وجود فجوة في تاريخ المسكوكات الإسلامية، وهي الفترة التي شهدت حكم الولاة[5].

أما الدراهم المعربة فقد ظهرت بإفريقية ابتداء من سنة (104هـ/724م)، زمن الوالي بشر ابن صفوان (102-105 هـ/702-704م)[6]، كما ضربت الدراهم بالأندلس على نمط

---

(1) لافو، المسكوكات الإسلامية، ص87.

(2) قصي الحسين، موسوعة الحضارة العربية، دار مكتبة الهلال، بيروت، 2005، جـ3، ص251.

(3) النقشبندي، الدينار الإسلامي، ص29.

(4) رحاحلة، النقود ودور الضرب، ص48.

(5) بن قربة، المسكوكات المغربية، ص81؛ حلاق، تعريب النقود والدواوين، ص69.

(6) رحاحلة، النقود ودور الضرب، ص48.

الدراهم التي ضربها الخليفة يزيد بن عبدالملك (101–105هـ/702–704 م)، من العام نفسه، في حين ظهرت الفلوس المعربة سنة (108هـ/207م)، أو ما قبلها بإفريقية والأندلس[1].

ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا : لماذا تأخر تعريب السكة بإفريقية والأندلس عن المشرق طيلة هذه السنين؟

الواقع أن غموضاً كبيراً يحيط بمسكوكات إفريقية والأندلس خلال هذه الفترة المبكرة من تاريخ هذه الأقاليم، لا سيما الفترة التي امتدت من عهد عمرو بن العاص إلى عهد حسان بن النعمان[2]، وذلك لقلة المصادر التي تذكر أحداث هذه الحقبة التاريخية من زمن الولاة ببلاد المغرب والأندلس السياسية والاقتصادية بصفة عامة، وتاريخ المسكوكات بصفة لاسيما، والمصدر القريب من هذه الفترة الذي أفاد بمعلوماته عن هذه الدراسة ابن عبدالحكم (ت 182–257هـ/798–871م) وإن جاء متأخراً عن فترة الولاة ما يقرب من قرن ونصف، زد على ذلك أنه يروي الأحداث السياسية، أما الاقتصادية فذكرها بإيجاز وقد تمثلت في الخراج والغنائم، فقط دون أي ذكر للمسكوكات.

كما اقترن تعريب السكة الإسلامية بالفتحقيق الإسلامي، لبلاد المغرب والأندلس من حيث الاستقرار السياسي ونشر الأمن، الذي جاء بعد ثمانين سنة على وجه التقريب (21–100هـ/643–702م)، سبقتها عدة محاولات ضرب بها منذ سنة (80هـ/986م)، ذلك أن العرب الفاتحقيقين المسلمين لافوا مقاومة عنيفة من لدن الأهالي[3] هناك، هذا أولاً، وثانياً : الهجمات المتكررة من البيزنطيين[4]، لذلك رفض الخليفة عمر بن الخطاب في بداية الفتحقيق التوغل بإفريقية، فيفهم من رده على عمرو بن العاص، أنه كان على مطّلعاً على أحوال إفريقية[5]، فلم يفكر إلا في إقرار الإسلام بالمناطق التي يحل بها العرب.

---

(1) فهمي، دراسة لبعض التحف الإسلامية، ص186.

(2) مفتاح ليبيا، منذ الفتح الإسلامي، ص239.

(3) النبراوي، التواريخ غير البحرية، ص94.

(4) الجنحاني، القيروان، ص38.

(5)لمعرفة المزيد عن أحوال المغرب راجع، سالم، تاريخ المغرب الكبير ، جـ2، ص151.

نتيجة لهذه الأحداث انشغل العرب المسلمون بالفتوح وتوطيد دعائم الدين وإقامة الدولة في تلك المناطق[1]، حتى يتسنى لهم ضرب سكة إسلامية خالصة، ولم يتأتَ هذا إلا في القرن الموالي من هذا الفتحقيق.

كما لا ننسى الطبيعة الجغرافية التي تمتعت بها أرض المغرب والأندلس، ذلك أن العرب في فتوحاتهم لهذه الأقاليم لم يقتصروا على السواحل، بل إنهم توغلوا بمواطن المغاربة بعد الروم، ودخلوا ديارهم حيث الهضاب المنتشرة والجبال الوعرة، والأنهار الممتدة والغابات الكثيفة[2]، فهم لم يصادفوا هذه الصعوبات سواء في فتوح شبه الجزيرة العربية أو بالشام ولا بمصر ولا حتى بلاد فارس، بالإضافة إلى بعد المسافة بين دار الخلافة بالمشرق وبلاد المغرب والأندلس، فلم يكن من اليسر إرسال جيوش كافية بمعداتها ومؤونتها[3]، فهذا يستغرق شهوراً عدة حتى تصل الجيوش ويتم الفتحقيق الذي هو الغاية التي يتطلع إليها المسلمون.

وكيفما كانت الأمور فقد تم تعريب السكة سواء كانت بالمشرق أو بالمغرب بما في ذلك الأندلس، وأصبحت تضرب عربية إسلامية خالصة، ومعنى ذلك من الناحية السياسية والاجتماعية أن سلطان أو نفوذ العرب استقر على نحو يسمح بانتشار لغتهم ومبادئهم بين جميع الطبقات[4]، وإذ كان بعض الباحثين يرجحون بأنه لم تتحقيقد الدنانير الأموية في عباراتها بالمشرق والمغرب الإسلاميين إلا في سنة (114هـ/732م)[5]، ما يجعلنا نظن أنه كان لولاة الأقاليم والأمصار صلاحيات محددة وأشكال من الاستقلالية المفيدة خصوصاً في ضرب السكة مثلاً.

ومنذ سنة (109 هـ/707م)، اتسمت الدراهم بخصائص مميزة لعل من أبرزها ذكر مكان وتاريخ الضرب على الوجه، إلى جانب نقش سورة الإخلاص في كتابة مركز الظهر، كما تخلو هذه السكة من أسماء الولاة، ما يجعل التمييز بينها وبين المسكوكات الأخرى صعب، إلا من خلال اسم مكان الضرب وهذا يدل على مركزية الدولة[6].

---

(1) حلاق، تعريب النقود والدواوين، ص78.

(2) مؤنس، تاريخ المغرب وحضارته، مجـ1، جـ1، ص76.

(3) سالم، تاريخ المغرب الكبير، جـ2، ص127، 128.

(4) العجابي، جامع المسكوكات، ص15.

(5) الحسين، موسوعة النقود العربية الإسلامية، جـ3، ص251.

(6) بن قربة، المسكوكات المغربية، ص83.

أما مميزاتها فهي عبارة عن قطعة مستديرة الشكل تتراوح أقطارها ما بين 26 و29مم، علاوة عن قيمتها الوزنية التي تتفاوت من عهد لآخر، فيتراوح وزنها ما بين 2.54 غرام و 3.20 غرام، أما نصوصها الكتابية فقد احتوت على صيغة واحدة دون أن تدخل عليها أي تعديلات أو إضافات طوال هذا العصر [1].

إن ما عثر عليه من مسكوكات هذه الفترة هو قليل جداً، بحيث سيترك فراغاً في سد ثغرات تاريخ مسكوكات هؤلاء الولاة، ولعل السبب في ذلك يعود لإعادة سبكها من جديد حسب الحاجة، كما سبقت الإشارة فضلاً عن أن كل والٍ أو أمير كان يسعى جاهداً للقضاء على أثر الذي قبله[2].

وفي ما يلي سيتم عرض بعض من دراهم وفلوس الولاة التي ضربت منذ سنة 102هـ/727 إلى نهاية الدولة الأموية، أما الدنانير فلم تشهد ضربها إلا أثناء عبدوالله بن الحبحاب وهي قليلة جداً.

أ- الدراهم

1- بشر ين صفوان الكلبي (102-109هـ/727-734م).

لا يختلف هذا الدرهم عن الدرهم المعرب سنة (100 هـ/727م)، فكان قطره يبلغ 26مم، ووزنه 2.54 غرام، أما الخط فإنه كتب بالخط الكوفي البسيط، بنفس العبارات، ولم تكن هناك أية اختلافات إلا في القيمة الوزنية وسنوات الضرب في عهده أو فيما أتى بعده من الولاة[3]، ويوجد هذا الدرهم بالمتحقيقف الوطني بالعراق[4].

2- درهم عبيدة الله بن عبدالرحمن السلمي (110-114هـ/728- 732م).

ولاه الخليفة هشام بن عبدالملك (105-124هـ/723-742)[5]، فاتبع سياسة تعسفية ضد الأهالي، وعامل عائلة بشر بن صفوان وعماله وأصدقاءه معاملة سيئة، وكان من بينهم أبو الخطار الحسام بن ضرار الكلبي الذي قال منتقداً سياسة بني مروان:

أقدتم بني مروان قيساً دماءنا .... وفي الله إن لم تنصفوا حلم عدلُ

---

(1) العجابي، جامع المسكوكات، ص83.

(2) دفتر، المسكوكات، ص75.

(3) قربة، المسكوكات المغربية، ص84؛ العجابي، جامع المسكوكات، ص90.

(4) النقشبندي، الدينار الإسلامي، ص29.

(5) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، جـ2، ص247؛ لنويري، نهاية الأرب، جـ24، ص57.

كأنكم لم تشهدوا مرج راهط[1] .... ولم تعلموا من كان تم له الفضلُ

تعاميتم عنا بعين جليةٍ .... وأنتم كذا ما قد علمنا لنا فعلُ[2].

وعندما بلغت هذه الأبيات الخليفة هشام بن عبدالملك عزله وولى مكانه عبيد الله بن الحبحاب الذي كان والياً على مصر.

وأثناء ولاية عبيده الله السلمي، ضرب درهم سنة (112هـ/736م)، يزن 2.94 غرام[3].

3- درهم عبيد الله بن الحبحاب (116-123هـ/734-740)م.

بدأ ولايته بالقيام بأعمال كبيرة منها تأسيس دار الصناعة بتونس[4]، وبني جامع الزيتونة، وأرسل جيشاً لفتحقيق مناطق جديدة في جنوب الصحراء من إفريقية، كما أرسل جيشاً لغزو صقلية، فأجبرهم على دفع الجزية[5]، وكان قد ولى عمر المرادي طنجة وباقي شمال المغرب، فعامل المرادي أهل المغرب معاملة سيئة، وقام بتخميس المغاربة وغير المسلمين[6]، وزعم أنهم فيء[7]، بل تعدى لأكثر من ذلك كما يقول أبن عذاري في الصدقات والعشر[8]، علاوة عن إثقال الخلفاء الأمويين أهل المغرب بالضرائب الفادحة، كل ذلك أذنى إلى قيام أول ثورة بإفريقية والمغرب[9]، ضد أبن الحبحاب تزعمها الخارجي ميسرة المضغري أو السقاء[10]، كما يسميه ابن

---

(1) مرج راهط، مدينة بغوطة الشام، فيها إلتقى مروان بن الحكم والضحاك بن قيس وكان يدعو لابن الزبير، وبمساعدة الكلبيين مروان تم لبني أمية أمر الحلافة، الروض المعطار، ص537،536.

(2) ابن عذاي، البيان المغرب، جـ1، ص50.

(3) بن قربة، المسكوكات المغربية، ص84.

(4) تونس وهي على ساحل البحر، مدينة عظيمة افتتحها حسان بن النعمان، وهي خصبة في ذاتها وقد تسع بغلاتها، مضافة لقرطاجنة، معروفة بصحة هو انها، وبها دار لصناعة السفن، بناها أن النعمان، أما ابن الحبحاب فقد زاد جدد في بناء هما والغرض منها الفتح في البحر، للمزيد ينظر، اليعقوبي، كتاب البلدان، جـ2، ص105؛ أبن حوقل، صورة الأرض، ص74،73؛ ابن دينار، المؤنس، ص54.

(5) أبن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان، ص90.

(6) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص53.

(7) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مجـ4، ص416.

(8) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص54.

(9) المصدر نفسه، ص54، الجنحاني، القيروان، ص46.

(10) مسيرة المطغري، زعيم الخوارج الصفرية، بايع لنفسه بالخلافة داعياً إلى من حوله من الخارجية على مذهب الصفوية ثم ساءت سيرته فتقم عليه المغاربة الذين رأوا في اعتناقه مذهبه التخلص من سياسة بني أمية المتنافية مع مبادي الإسلام وما جاء به حول الضرائب، فقتلوه، وقدموا على أنفسهم خالد ين حميد الزناتي، الذي التقى مع الجيش الأموي بقيادة خالد بن حبيب الفهري، الموفود من قبل عبيد الله بن الحبحاب، فقتل خالد بن حبيب ومن معه وسميت هذه الغزة بغزوة الأشراف، للمزيد ينظر، الرقيق القيرواني، تاريخ إفريقية والمغرب، تح، المنجي الكعبي، رفيق السقطبي، تونس، 1968، ص140؛ ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص54،53؛ سالم، تلااريخ المغرب الكبير، جـ1، ص304، 305.

الأثير سنة(122-123 هـ/739-740م)[1]، والذي استبد بالقيروان، وأعلن استقلاله بها من الخليفة هشام بن عبدالملك، بعد أن قتل إسماعيل بن عبدالله بن الحبحاب[(2)]، وما أن بلغ ذلك الخليفة هشام حتى عزله وولي مكانه كلتوم بن عياض القشري[(3)].

وأثناء فترة ولاية عبدالله بن الحبحاب على إفريقية، ضرب دراهم بلغ وزن الدرهم الواحد 2.92 غرام، مؤرخ بسنة (117هـ/735م)[(4)]، كما ضرب دنانير بعد فترة انقطاعها، وكانت كلها تحقيقمل نفس الكتابات التي نقشت على السكة المضروبة سنة (98هـ/716م)، مع اختلاف في سنة ومكان الضرب[(5)]، وقد عثر على هذا الدينار بالمتحقيقف الوطني العراقي يحمل تاريخ (114 هـ/732 م)، ويحمل الضرب بإفريقية كما جاء في اللوحة رقم 10.

(10)

الوجه :

المركز : الله أحد الله

الصمد لم يلد

ولم يولد

المحيط : بسم الله ضرب هذا الدينار بإفريقية سنة أربع عشرة ومئة.

الظهر:

المركز : لا إله إلا

الله وحده

لا شريك وحده

لا شريك له

المحيط : محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله[(6)].

---

[1] ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مج4، 416.

(2) ابن عبدالحكيم، فتوح مصر والمغرب، جـ2، ص228.

(3) أبن خلدون العبر، جـ6، ص112.

(4) بن قربة، المسكوكات المغربية، ص86.

(5) العجابي، جامع المسكوكات، ص37-38.

(6) النقشبندي، الدينار الإسلامي، ص29.

4- درهم حنظلة بن صفوان الكبلي، (124-127هـ/741-745م)، استعمله الخليفة هشام بن عبدالملك بعد مقتل كلثوم بن عياض[1]، لدحر الثورة في بلاد المغرب والأندلس الذي طالته الاضطرابات السياسية، أيضاً إثر ثورة مسيرة المضغري، ولم تبق ثورة الخوارج بعيدة عن القيروان أيام بن صفوان، بل إنها هددت المذهب السني بها، ولكنه استطاع أن ينتصر على جيش عبدالواحد بن يزيد الهواري، وعكاشة بن أيوب الفزاري الصفوي الخارجي في معركتي الأصنام والقرن، بالقرب من القيروان[2]، وظل به مقيماً حتى عهد الخليفة مروان بن محمد آخر خلفاء بني أميه.

ضرب حنظلة درهما في بداية إقامته بإفريقية سنة (124هـ/741م)، حمل وزن 3.20غرام[3].

وقد استمرت الدراهم تضرب على نسق الدراهم المعربة بالشام سنة (76 هـ/694م)، إلا في بعض السنوات الأخيرة من حكم الأمويين، فمنذ سنة (127هـ/744م)، حملت شعار الدعوة العباسة[4]، وهي الآية الكريمة ﴿ قُل لاَّ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْراً إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى وَمَن يَقْتَرِفْ حَسَنَةً نَّزِدْ لَهُ فِيهَا حُسْناً إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ شَكُورٌ ﴾[5]، ومن خلال هذه الآية الكريمة نجد أن الدراهم الفضية الأموية قد استخدمت لأغراض إعلامية للغاية، منها تجميع الأنصار حول الدعوة العباسية، عندما كانت سرية، إلى أن أعلنت رسمياً وحققت الانتصار سنة(132هـ/749م)[6].

ب- الفلوس :

لم تحقيقظَ الفلوس النحاسية بمثل ما حظيت به الدراهم الفضية، ولا الدنانير الذهبية، رغم أنها كانت أكثر تدأولاً بين الأهالي، لما لها من أهمية كبيرة، حيث حملت نصوصاً مغايرة لما

---

(1) عندما عَلِمَ الخليفة هشام بن عبدالملك بالهزيمة التي لا قاها جيش الخلافة بالمغرب، حتى عزم الانتقام وقال والله لأعضبن لهم غضبة عربية، ولأبعثن لهم جيشاً أوّله عندهم وآخره عندي، وسير لهم كلثوم بن عياض القشيري والياً على إفريقية والأندلس، ولكن دارت عليه الدائرة وقتل كلثوم في موقعة بقدورة بالقرب من مدينة تأهرت، للمزيد ينظر: ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص54،55؛ ابن خلدون العبر، جـ6، ص112؛ ابن أبي دينار، المؤنس، ص54.

(2) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص55.

(3) بن قربة، المسكوكات المغربية، ص87.

(4) يوسف، الآيات القرآنية، ص23.

(5) سورة الشورى، الآية 23.

(6) يوسف، الآيات القرآنية، ص24.

كانت تحقيقمله الدنانير والدراهم العربية، إذ كان ينقش عليها اسم الوالي عكس الدراهم الفضية، والدنانير الذهبية[1].

أما فيما يتعلق بمكان وتاريخ الضرب فنادراً ما تنقش على هذا النوع من السكة، بالإضافة إلى أن هذه الفلوس نادراً ما تحقيقمل محيط دائرة من الوجه والظهر، أما الوزن فكان كما ذكرنا فليس للفلس وزن ثابت، ومن الناحية الفنية فإن الخط السائد في تنفيذ نقوشها هو الخط الكوفي البسيط ذو الزوايا[2].

وعلى الرغم من أهمية الفلوس النحاسية فإن ما تم العثور عليه قليلاً قياساً بالدنانير والدراهم، إذ أصيبت بكسور وتآكل ذلك لأن معدن النحاس والبرنز أسرع تأثراً بعوامل الطبيعة، لذلك تكون أسرع تلفاً من غيرها من المعادن[3]، علاوة عن الأخطاء الكتابية التي طرأت عليها في أغلب الأحيان ذلك لأنها كانت تضرب تحقيقت إشراف الأمير، في حين كانت الدنانير والدراهم تضرب بإشراف الخليفة نفسه[4].

وقد عثر على مجموعة من الفلوس النحاسية التي يرجع تاريخها إلى سنة (100 هـ/718م)، يحمل دار ضرب طرابلس وفلس آخر من ضرب برقة يرجع تاريخه إلى سنة (120هـ/737م)، وقد أرجع لافو هذا الفلوس إلى الفترة العباسية، بينما أرجعه الباحث في علم المسكوكات إلى الفترة الأموية[5]، ويحمل العبارات نفسها[6]، وهذان الفلسان محفوظان بمتحقيقف السراياً الحمراء بطرابلس[7]، فكانت على النحو لوحة (11).

الوجه:

المركز : لا إله إلا

الله وحده

لا شريك له

المحيط : متآكل

---

(1) فهمي، دراسة لبعض التحف الإسلامية، ص179؛ موسوعة النقود العربية الإسلامية القيسي، ص33.

(2) بن قربة، المسكوكات المغربية، ص88.

(3) القيسي، موسوعة النقود العربية الإسلامية، ص42.

(4) المصدر نفسه، نفس ص.

(5) أرحومه، المسكوكات العربية الإسلامية، ص95، لافو، المسكوكات الإسلامية، ص93.

(6) القيسي، موسوعة النقود العربية الإسلامية، ص39.

(7) أرحومة، المسكوكات العربية الإسلامية، ص95.

الظهر :

المركز : ضرب باطر

بلس سنة

مئة

المحيط متاكل[1].

كما عثر على فلس يرجع إلى عهد الوالي يزيد بن أبي مسلم[2]، وتوجد عدة فلوس نحاسية باسم الوالي عبيدة بن عبدالرحمن السلمي امتازت بوضوح نقوشها[3]، فقد احتوى مركز الظهر على عبارة (محمد رسول الله) لأول مرة، وبذلك تكون هذه العبارة سباقة عن الدولة العباسية[4].

2 : مسكوكات الولاة بالمغرب الأدنى زمن الخلافة العباسية : (132–184هـ/749–800م):

أ- سكة عبدالرحمن بن حبيب الفهري:

كان يتولى شؤون إفريقية قبيل الدولة الأموية بالشام عبدالرحمن بن حبيب الفهري (127– 137هـ/745–757م)[5]، محأولاً إقامة حكماً مستقلاً وراثياً بها، ورفض الدخول في طاعة حنظلة بن صفوان الذي كره القتال بين المسلمين كما أورد بن عذاري[6]، فآثر حنظلة الرجوع إلى المشرق، بينما استقل عبدالرحمن استقلالا فعلياً أو حقيقياً بإفريقية، مستغلاً الوضع السائد في بلاد المشرق أنذاك، دون أن يعلن انفصاله رسمياً عن الخلافة في المشرق[7]، فقد حكم إفريقية والمغرب وحتى بلاد الأندلس زهاء عقد من الزمن حكماً مستقلاً محأولاً تأسيس دولة

---

(1) أرحومة، المسكوكات العربية الإسلامية،ص 95.

(2) بن قربة، المسكوكات المغربية، ص89.

(3) العجابي، جامع المسكوكات، ص92.

(4) القيسي، موسوعة النقود العربية الإسلامية، ص38–39.

(5) عبدالرحمن بن حبيب بن أبي عبيده بن عقبة نافع الفهري، أمير عربي شجاع رافق أباه في إفريقية، ثم هرب إلى الأندلس عند هزيمة كلثوم بن عياض، حاول التغلب على الأندلس، إلى أن وجه حنظلة بن صفوان أبا الخطار بن الكلبي إلى الأندلس، وأطاعه الناس ودانت له البلاد، فخاف عبدالرحمن على نفسه، فرجع إلى تونس سنة (126هـ أو 127هـ/745م)، فملكها أيام الخليفة الوليد بن يزيد وظل بها حتى عهد آخر الخلفاء الأمويون مروان بن محمد، إلى قيام الدولة العباسية، للمزيد راجع، أبن مسكويه، تجارب الأمم، جـ2، ص511؛ والنويري، نهاية الأرب، جـ24، ص64؛ الموسوعة العربية الميسرة، مجـ3، ص1790.

(6) أبن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص68؛ أبن أبي الضياف، أنحاف أهل الزمان، ص91–92.

(7) مؤنس، تاريخ المغرب وحضارته، مجـ1، ص164.

وراثية يكون الحكم فيها لعقبه من بعده[1]، فوصفه الرقيق، بأنه أول متغلّب على بلاد إفريقية[2]، وكتب عنه ابن الأثير (دوّخ المغرب جميعه ولم ينهزم له عسكر)[3].

وعندما سقطت الخلافة الأموية على يد بني العباس أصبحت الأمور بيد الخليفة الأول أبي العباس السفاح (132–136 هـ/749–754م)، لم يقم عبدالرحمن بن حبيب بأية خطوة تعبر عن ولائه للعباسيين أو خضوعه لهم، واكتفى بالاعتراف بالخليفة العباسي الأول اعترافا شكلياً[4].

وأثناء مدة ولايته ضرب عبدالرحمن دنانير ودراهم بالقيروان كانت على نمط السكة الأموية، منها ما هو مؤرخ بسنتي (134–36هـ/751–754م)[5]، عثر على درهم مؤرخ في سنة (135هـ/752م)، ضمن مجموعة مدنية كِكْلَة بليبيا[6]، وهو معروض حالياً بمتحقيقف السرايا الحمراء بطرابلس يحمل كتابات كما في لوحة رقم (12).

الوجه:

المركز : يشبه 1

المحيط : بسم الله ضرب هذا الدرهم بإفريقية سنة خمسة وثلاثين ومئة.

الظهر : المركز والمحيط يشبهان(1).

ولما توفي أبو العباس السفاح آلت الخلافة لأخيه أبي جعفر المنصور (136–157 هـ/753–773م)، فأقر عبدالرحمن على إفريقية والمغرب وأرسل إليه خلعة سوداء[7]، فلبسها عبدالرحمن ورد إلى المنصور هدية وكتب له يقول : "إن إفريقية اليوم إسلامية كلها، وقد انقطع السَبْي منها والمال، فلا تطلب منا مالاً"[8]، أو "فلا تسألني ما ليس قبلي"[9]، فغضب المنصور

---

(1) الجنحاني، القيروان، ص48.

(2) الرقيق، تاريخ إفريقية والمغرب، ص160؛ وابن الأبار، الحلة السيراء، جـ2، ص341.

(3) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مجـ4، ص501.

(4) مؤنس، تاريخ المغرب وحضارته، مجـ1، ص164.

(5) عبدالوهاب، ورقات، ق1، ص226.

(6) أرحومة، المسكوكات العربية الإسلامية، ص97.

(7) ذلك بأشعار العباسيين راية وليس السواد بعكس الأمويين البياض، فكان عبدالرحمن أول من لبس السواد بإفريقية، للمزيد ينظر، النويري، نهاية الأرب، جـ24، ص67.

(8) ابن عذاري، البيان، جـ1، ص68.

(9) الرقيق القيرواني، فتح إفريقية والمغرب، ص153؛ النويري، نهاية، الأرب، جـ24، ص66.

وبعث يتهدده فخلع عبدالرحمن المنصور ومزق خلعته[1]، وهكذا لأول مرة تستقل القيروان عن مركز الخلافة الإسلامية رسمياً، كما حدثت منازعات وصراعات بين أفراد أسرة عبدالرحمن التي انشقت عليه وأودت في نهاية المطاف إلى قتله على يد أخيه إلياس سنة (137هـ/757م)[2].

ب- مسكوكات الخوارج:

إزاء هذه الصراعات انقضَّت قبيلة ورفجومة الصفوية على القيروان فسيطروا عليها، وطردوهم منها، فاستنجد أهل القيروان بزعيم الخوارج الإباضية أبي الخطاب عبدالأعلى بن السمح المعافري[3] بجبل نفوسه، فتوجه إلى طرابلس وسيطر عليها، ثم سار إلى القيروان فدخلها وولى عليها عبدالرحمن ابن رستم[4]، وعاد إلى طرابلس لملاقاة جيش الخليفة المنصور بقيادة محمد بن الأشعث[5]، سنة 144هـ/761م، فدارت الدائرة على الخوارج الإباضية وقُتِل أبو الخطاب، ولما علم عبدالرحمن بن رستم بما حدث خرج من القيروان بعد أن حكمها أربع سنوات وقصد المغرب الأوسط، واستطاع هناك بمساعدة أعوانه أن يؤسس مدينة تاهرت والاستقرار بها[6]، إذ حكمها حكماً مستقلاً عن الخلافة العباسية، ولم يشأ ابن الأشعث ملاحقته للقتال، وإنما اكتفى بالاستيلاء على إفريقية بوصفها سداً منيعاً أمام الحركة الخارجية[7]، وأثناء وجود ابن رستم بالقيروان ضرب سكة لم يتم العثور إلا على (نذر) منها فلساً نحاسياً مكتوباً عليه بالإباضية ما يلي في لوحة (13).

الوجه:

---

(1) القيرواني، فتح إفريقية والمغرب، ص163؛ الجنحاني، القيروان، ص49.

(2) القلقشندي، صبح الأعشى، جـ5، ص115.

(3) أبو الخطاب عبد الأعلى أبن السمح المعارفري الحميري اليمني، زعيم الإباضية في إفريقية، توفي سنة (144هـ/761م)، على يد محمد بن الأشعت والي مصر، للمزيد ينظر، ابن مسكوية تجارب الأمم، جـ2، ص513.

(4) عبدالرحمن بن رستم، هو من أبناء رستم أمير فارس بالقادسية، كان من موالي العرب ومن رؤوس هذه البدعة، وهو مؤسس الدولة الرستمية في المغرب الأوسط، وباني مدينة تاهرت سنة (144هـ/761م)، وكان من فقهاء الخوارج الإباضية، للمزيد ينظر، ابن خلدون جـ6، ص113، الموسوعة العربية الميسرة، مجـ3، ص1602.

(5) محمد بن الأشعت الخزاعي، أمير مصر، فرتب الولاة في كل الأعمال وبنى سور القيروان، وضبط إفريقية وأمعن في طلب كل من خالفه من أهلها، فخافوه وأذعنوا له بالطاعة ثم ثاروا عليه وولوا مكانه عيسى بن موسى، وأخرجوه من القيروان بدون قتال سنة 148هـ/765م، فكانت مدة ولايته ثلاث سنوات، للمزيد ينظر، ابن مسكوبه تجارب الأمم، جـ2، ص513-514؛ ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص173.

(6) ابن خلدون، العبر، جـ6، ص114؛ الشماخي، كتاب السير، تح، محمد حسن، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس 1995، ص32- 33.

(7) سالم، تاريخ المغرب الكبير، جـ2؛ ص345.

المركز : ضرب هذ (1)

القل (س)

إفريقي (ة)

المحيط : متأكل

الظهر :

المركز : سنة تنتين

وأربعين

ومية

المحيط : متآكل[1].

بالنظر إلى هذا الفلس الخارجي يلاحظ الاختلاف بوضوح بينه وبين الفلوس الأموية السابقة ضرب إفريقية، فهو خالٍ من الشهادتين اللتين تميزت بها الفلوس الأموية، فضلاً عن ظهور مكان وتاريخ الضرب عليه، وخلَوِّه من اسم الحاكم الإباضي[2].

استمر ضرب هذا الفلس إلى سنة (144- 145هـ/761-762م)، إلى أن استطاع محمد ابن الأشعث الانتصار وضم طرابلس والقيروان إلى حضن الدولة العباسية[3].

كما عثر على دينار من ضرب زعيم الخوارج الإباضية أبي الخطاب عبد الأعلى أرِّخ سنة (141هـ/758م)، ويبدوا أن ضرب هذا الدينار هو تخليد لذكرى انتصاره على الخوارج الصقوية، وتحقيقريره العاصمة العربية القيروان[4]، كان يحمل الكتابات التالية كما في لوحة رقم (14).

الوجه:

المركز : محمد

رسول

الله

المحيط : بسم الله ضرب هذا الدينار سنة إحدى وأربعين ومئة.

---

(1) العجابي، جامع المسكوكات، ص122.

(2) عبدالوهاب، ورقات، ق1، ص26.

(3) المصدر نفسه، ص26-27.

(4) بن قربة، المسكوكات المغربية، ص103.

الظهر :

المركز : لا إله إلا

الله وحده

لا شريك له

المحيط : يشبه رقم (1).

هذا الدينار موجود ضمن مجموعة مسكوكات إفريقية العربية بتونس[1]، من الملاحظ أن عبارات هذا الدينار هي نفسها العبارات على الفلوس النحاسية الأموية، والفرق بينهما هو استبدال الوجه بالظهر.

والمتمعن في كتابة هذا الدينار يلاحظ خلوه تماماً من كتابة شعار الخوارج الذي اتخذوه منذ نشأتهم وهو (لا حكم إلا لله) تمييزاً عن سكة المذهب السني، ما يجعله موضعاً للشك إن كان من ضرب أبي الخطاب هذا إذا استبعدنا سنة الضرب.

جـ- سكة محمد بن الأشعث :

ولما دانت إفريقية والمغرب لمحمد بن الأشعث ضرب فلوساً نحاسية أثناء مدة ولايته، وقد عثر له على قطعة نحاسية بالمتحقيقف الوطني للآثار القديمة بالجزائر[2]، كان يحمل المأثورات كما في لوحه(15).

الوجه:

المركز والمحيط : يشبه (1)

الظهر:

المركز (...) ست.

وأربعين

ومية[3].

من الواضح على هذا الفلس عدم ذكر اسم الوالي، بالإضافة إلى خلوه من شهادة التوحيد، في حين ظهر تاريخ ومكان الضرب في مركز الفلس.

---

(1) بن قربة، المصدر نفسه، ص103-104.

(2) المصدر نفسه، المغربية، ص121.

(3) العجابي، جامع المسكوكات، ص123.

غير أن فترة الهدوء التي شهدتها إفريقية خلال ثلاث سنوات على يد الوالي محمد بن الأشعث لم تدم طويلاً، إذ ثار عليه الجند وأهل فراسان المقيمين بإفريقية، فانصرف ابن الأشعث إلى العراق، فولى عليهم أبو جعفر المنصور الأغلب بن سالم بن عقال التميمي، فثار عليه أهلها فعزلوه، وولوا عليهم الحسن بن حرب، فاضطربت البلاد وكادت تخرج من طاعة العباسيين في معظم خلافة المنصور[1]، يسبب ثورات أهل المغرب والعرب النازلين فيها الذين وجدوا في مذهب الخوارج ما يلائم نزعاتهم الديمقراطية وحبهم للحرية، فإنهم رغم اعتناقهم الدين الإسلامي لم يعاملهم العرب الفاتحقيين معاملة النظير للنظير بل السيد للمسود[2]، بالإضافة لفرضهم الضرائب الباهضة من دار الخلافة والقسوة في جبايتها من الولاة. فأخذ الخليفة يرسل الجيوش تلو الأخرى فتارة تسقط القيروان بيد الثوار، وتارة أخرى بيد ولاة العباسيين[3]، إلى أن تولى شؤون إفريقية مجموعة من آل المهلب[4]، في الفترة الواقعة ما بين (151-178هـ/768-794م)[5]، فقضوا على جميع الثورات والفتن وشهدت البلاد في ظل حكمهم الأمان والرخاء.

د. مسكوكات المهالبة :

جميع المهالبة ضربوا مسكوكات بأسماءهم وهي عبارة عن دراهم فضية وفلوس نحاسية، حافظوا فيها على تقاليد المسكوكات، مع وجود اختلافات تتعلق بذكر أسماء هؤلاء الولاة على السكة الفضية[6]، مع حذف جزء من سورة الإخلاص على الظهر واستبدالها بعبارة (محمد – رسول– الله) كما تبين لاحقاً.

أما دور الضرب التي استخدمها المهالبة في صناعة مسكوكاتهم في القيروان التي وردت باسم إفريقية على السكة منذ زمن الأمويين، وكذلك العباسية[7]، والمحمدية[1]، بدأ من عهد عمر

---

(1) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ص317؛ مؤنس، تاريخ، المغرب وحضارته، مجـ1، ص170.

(2) قصي الحسين، موسوعة الحضارة، جـ4، ص410.

(3) الجنحاني، القيروان ص53،54.

(4) نسبة إلى المهلب بن أبي صفرة كانت له بنت اسمها صفرة، وبها كان يكني ، واسمه ظالم بن سراق، فكان من أشجع الناس وهو الذي حمى البصرة من الخوارج، فهي تسمى بصرة المهلب، وكان سيداً جليلاً نبيلاً ، للمزيد راجع : ابن خلكان، وفيات الأعيان، جـ3، ص175.

(5) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ص324 وما بعدها؛ أبن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص75 وما بعدها.

(6) عبدالوهاب، ورقات، ق1، ص42.

(7) العباسية، يقول الحموي، العباسية مدينة بناها إبراهيم بن الأغلب قرب القيروان ويقول البلاذري، (... دخل عمر بن حفص إفريقية وغزا تاريخها إلى (151هـ/768م)) وهي أقدم من العباسية التي بناها الأغالبة، ويكون إبراهيم، بن الأغلب قد جدد بناءها وسماها العباسية، بدل طبنة، وكان المهالبة ضربوا بها مسكوكاتهم تحت أسم العباسية قبل الأغالبة، للمزيد ينظر البلاذري فتوح البلدان، ص230؛ الحموي، معجم البلدان، جـ1، ص311؛ العش، تحقيق بعض مدن الغرب، ص44،43.

بن حفص[2]، المعروف بهزار مرد[3]، إلى عهد الفضل بن روح[4]، وتكاد كلها تحقيقمل نفس المميزات فيتراوح قطرها ما بين 24 إلى 25 مم، أما أوزانها ففي الغالب تكون ما بين (2.47–2.98 غرام)، مكتوباً عليها بالخط الكوفي البسيط[5]، وتحقيقمل نفس العبارات على الوجه والظهر مع تآكل بعض الكلمات سواء في مركز الدرهم أو الفلس أو محيطهما[6].

هذا فضلاً عن تغيير سنة ومكان الضرب وزيادة بعض النقوش كظهور كلمة (بخ) منذ عهد يزيد بن حاتم[7]، (154–179 هـ/770–786م)[8]، إلى عهد نصر بن حبيب[9]، (177–179هـ/793–795م)، وهي تعني (حسن أو جيد)[10]، تفصل بينهما نقطة في الوجه مع تغيير النص بإضافة (صلى الله عليه وسلم) دون ذكر اسم الخليفة[11]، وقد كانت هذه العبارة قد

---

(1) المحمدية، توجد عدة مدن باسم المحمدية، منهما في مدينة الري، والمحمدية الإفريقية هي التي تغنينا وهي مدينة بنواحي الزاب من أرض المغرب على بعد أميال يسيرة من تونس، اختلاط اسمها مع طبنة الموجودة في آخر بلاد إفريقية، وبذكر البكري، أن بها فارق موسى الخضر عليهما السلام، وبها ثار منصور الطنبذي على زيادة الله الأول الأغلبي، للمزيد ينظر: البكري، الممالك، جـ2، ص695،694؛ ياقوت الحموي، معجم البلدان، جـ4، ص49،48.

(2) عمر بن حفص، من ولد قبيصة بن أبي صفره أو المهلب، لقب بهزار مرد معناه ألفا رجل بالفارسية، وذلك لشجاعته، ولاه أبو جعفر المنصور إفريقية بعد مقتل الأغلب بن سالم، فاستقام أمر الناس بها وأحسن إليهم، لكنه ثار عليه الخوارج وقتلوة للمزيد ينظر: ابن مسكوية، تجارب الامم، جـ2، ص128.

(3) الفضل بن روح، ولاه الرشيد بعد عزل نصر بن حبيب عن إفريقية، وقيل إنه لم يلي إفريقية أجمل منه ومن أبي العباس الأغلبي ولسؤ سيرة أبن أخيه المغيرة واستخفافه بالجند ثاروا عليه وقتلوا الفضل وقدموا عليهم ابن الجارود. للمزيد ينظر، ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان، ص96–97.

(4) الكرملي، النقود العربية الإسلامية، ص138.

(5) بن قربة، المسكوكات المغربية، ص101.

(6) حامد العجابي، جامع المسكوكات، ص16.

(7) يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب، كان جواداً نقي السرية مقصوراً ممدوحا من العامة والخاصة، قصد الشعراء فأحسن جوائزهم وهو الذي قال فيه يزيد ثابت بمدحه ويهجو يزيد ابن أسيد اللمسي.

شتان ما بين اليزيدين الندى .... يزيد سليم والأغر بن حاتم.

ولاه أبو جعفر المنصور إفريقية سنة (154 هـ/7م)، ولم يزل بها إلى أن توفي سنة 171 هـ/ 793م، فاستطاع أن ينشر الأمن والأمان في البلاد للمزيد ينظر : ابن مسكويه، تجارب الأمم، جـ3، ص75؛ وابن خلكان، وفيات الأعيان، جـ3، ص326.

(8) العجابي، جامع المسكوكات، ص110.

(9) نصر بن حبيب المهلبي، كان على شرطة ابن عمه يزيد في ولايته كلها بمصر إفريقية فلما ولي روح بن حاتم بعد أخيه يزيد كتب أبو الغبر وصاحب البريد إلى لخليفة هارون الرشيد يكلمانه بكبر سنه، ويطلبان منه تولية نصر للمزيد ينظر: أبن الابأر، الحلة السيراء، جـ2، ص362.

(10) العجابي، جامع المسكوكات، ص18.

(11) بن قربة، المسكوكات المغربية، ص114.

ظهرت منذ زمن روح بن حاتم[1]، على درهمه مع وجود حرف (ع)[2]، فلربما كان هذا الحرف له دلالة رمزية تحقيقمل دار الضرب العباسية أو اسم السكاك، واللوحة رقم (16)، تبين ذلك:

الوجه

المركز : بخ

محمد

رسول

شتان ما بين اليزيدين في الندى .... يزيد سليم والاعز بن حاتم.

الله

يزيد

المحيط : يشبه (1)

الظهر:

المركز : لا إله إلا

الله وحده

لا شريك له

المحيط : بسم الله ضرب هذا الدرهم بالعباسية سنة سبع وخمسين ومئة[3].

وكذلك لوحه رقم (17).

الوجه

المركز: لا إله إلا.

الله وحد

لا شريك له

المحيط : بسم الله ضرب (...) سنة وثنتين وسبعين ومية.

الوجه:

المركز : (ع).

---

(1) روح بن حاتم، أخو يزيد بن حاتم المهلبي، ولاه هارون الرشيد بعد وفاة أخيه، قيل لما توفي يزيد ودُفِن بالقيروان، فقال أهل إفريقية، ما أبعد ما يكون بين قبري هذين الأ خوين، فإن أخاه بالسند وهذا ها هنا، فاتفق أن الرشيد عزل روحاً عن السند وسيّرة إلى إفريقية سنة (171هـ/786م)، وظل بها إلى أن توفي للمزيد ينظر: ابن مسكوبه تجارب الأمم، جـ3، ص196.

(2) بن قربة، المسكوكات المغربية، ص107.

(3) الحجابي، جامع المسكوكات، ص110

محمد رسول
الله صلى الله
عليه وسلم
روح
المحيط ك.....مناكل[1].

كما ظهرت أدعية لأمير المؤمنين (هارون الرشيد) أبقاه الله أثناء عهدي يزيد وروح أبناء حاتم[2]، وقد عثر على مجموعة من الدراهم بأسماء آل المهلب السنة عمر ويزيد وداود[3] وروح، ونصر والفضل بمتاحف سوسيرا، ويعزى ذلك إلى غزوات الفرنجة بإفريقية أو مما تركه العرب المغاربة عندما كانوا يشنون الغارات على بلاد سويسراً، فيقول "أنهم قد دام مقامهم في أرضها طويلاً وبقي من آثارهم بها الشيء الكثير كأسماء الأماكن والأنهار طويلاً وبقي من آثارهم بها والجبال"[4]، مستبعداً أن تكون للتجارة دور في هذا الانتقال، كما عثر على مجموعة أخرى من مسكوكاتهم بالمتحقيقف الوطني للآثار القديمة بالجزائر[5]، وكذلك قصر باردو بتونس[6]، وكذلك بمتحقيقف السرايا الحمراء بطرابلس ليبيا[7].

هـ- سكة هرثمة بن أعين[8]:

عقب مقتل آخر المهالبة الفضل بن روح على يد ابن الجاورد، أوفد الخليفة هارون الرشيد هرثمة بن أعين والياً على بلاد المغرب الأدنى، ذلك أن المغربين قد انفصلا عن جسم الخلافة العباسية، فالرستمية بالغرب الأوسط والأدارسة بالأقصى، أما بلاد الأندلس فقد أصبحت بيد الأمويين بعد سقوط دولتهم بالمشرق.

---

(1) بن قربة المسكوكات المغربية، ص110.

(2) الكرملي، النقود العربية، ص152.

(3) داود بن يزيد، تولى إفريقية عقب وفاة أبيه، فظل يحارب الخوارج إلى إن قدم عليه روح بن حاتم من قبل هارون الرشيد، فكانت مدة ولايته تسعه أشهر، للمزيد ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، جـ1، ص125.

(4) عبدالوهاب، ورقات، ق1، ص427-428.

(5) بن قربة، المسكوكات المغربية، ص114.

(6) المصدر نفسه، ص114-115.

(7) أرحومة، المسكوكات العربية الإسلامية، ص98.

(8) هرثمة بن أعين الهاشمي، كان من كبار رجال هارون الرشيد ومن بعده المأمون، وكان يعتمد عليه في الأمور العظام إلى أن حقد عليه المأمون فقتله، وقيل إن الذي قتله بن سهل فإنه كان شجاعاً مقداماً مهيباً، أذعن إليه من كان ببلاد المغرب من العصاة لعظم هيبته، للمزيد ينظر : ابن خلكان، وفيات الأعيان، جـ3، ص490، أبن تغري يردي، النجوم الزاهخرة، جـ2، ص115؛ بن ورد ان، تاريخ مملكة الأغالبة، تح، زينهم ومحمد عزب، مكتبة مد بولي القاهرة، ط1، 1988، ص53،52.

وقد استطاع هرثمة أن ينشر الأمن والأمان بين الناس والإحسان إلهم ذلك بعد ما قضى على ثورة ابن الجاورد، وبني القصر الكبير بالمنستير[1]، سنة (180 هـ/796 م)، كما بني سور مدينة طرابلس مما يلي البحر[2].

ولما رأى هرثمة ما بإفريقية من الاختلاف، كتب إلى الرشيد يستعفيه الولاية، فأمره بالقدوم عليه إلى العراق؛ فسار عن هارون إفريقية في رمضان من السنة نفسها، فكانت ولايته سنتين ونصف[3].

وقد ضرب هرثمة بن أعين أثناء مدة ولايته مسكوكات تمثلث في دراهم وفلوس بمدينة القيروان تحقيقمل اسمه مؤرخة بسنتي (179 و 180 هـ/795 و 796م)، وفي مجموعة المسكوكات التي بمتحقيقف المنستير قطعتان منها، عرضت بمناسبة تأسيس الأمير هرثمة للرباط الكبير[4] بها، وهذه القطع نادرة الوجود[5]، ومن خلال اللوحة رقم (8)، يُبين أحدى هذه الدراهم.

الوجه:

المركز : هر

محمد رسول

الله صلى الله

عليه وسلم

ثمة

المحيط يشبه رقم (1)

الظهر:

المركز يشبه (16)

---

(1) المنستتر: محرس من محارس سوسة بإفريقية على البحر يقصدها أهل إفريقية مرة في السنة وهو قصور ثلاث يقيم به الصالحين والمرابطين، للمزيد ينظر، الصفافسي، نزهة الأنظار، مجـ1، ص113.

(2) الرفيق القيرواني، فتوح إفريقية والمغرب، ص241؛ اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ص357؛ أبن تغري برري، النجوم الزاهرة، جـ2، ص116.

(3) البكري، المسالك والممالك، جـ2، ص655؛ أبن عذاري، البيان، المغرب، جـ1، ص77.

(4) الرباط الكبير، اسسة هرثمة بن أعين يؤمه كثير من الصلحاء والمرابطين المجاهدين في البحر، وفي يوم عاشوراء له موسم عظيم ومجمع كبير. للمزيد ينظر، الحميري، الروض المعطار، ص551.

(5) عبدالوهاب، ورقات، ق1، ص428.

المحيط : بسم الله ضرب هذا الدرهم بإفريقية سنة تسع وسبعين ومئة[1].

والمتمعن بهذا الدرهم يجد تقسيم اسم هرثمة في مأثورة وجه الدرهم إلى قسمين،(هر) فوق (محمد رسول الله) و(ثمة) تحقيقت (صلى الله عليه وسلم)[2]، وهذا اختلاف كبير بينها وبين ما سبقتها من مسكوكات.

والفلوس النحاسية التي ضربها هرثمة كانت كثيرة تميزت بخلوها من الكتابات المحيطة بها، بالإضافة إلى عدم انتظام استدارتها ونقوشها البسيطة[3]، فقد تكون عوامل الطبيعة قد أزالتها وزالت ماكانت تحقيقمله من تاريخ ومكان الضرب.

و- سكة محمد بن مقاتل المكي[4]: (181-183هـ/796-799م):-

استعمله الرشيد على إفريقية لما استعفى هرثمة بن أعين منها، فلم يكن بالمحمود السيرة، فمن أقبح أعماله وسوء رأيه إقدامه على ضرب زاهد القيروان الشهير الشيخ البهلول بن راشد، بل وحبسه فكان ذلك سبب موته[5]، اختلف عليه الجند العرب وأهل المغرب فثاروا عليه وأخرجوه من القيروان إلى طرابلس[6]، وعندما سمع إبراهيم بن الأغلب[7] التميمي الذي كان أميراً على الزاب[8]، على ما نذكره في حينه، جمع جمعاً كثيراً واستطاع أن يدخل القيروان ويؤمن الأهالي بها[9].

وخلال مدة ولايته ضرب دراهم فضية وفلوس نحاسية يوجد منها بمتحقيقف المنستير ما هو مؤرخ بسنة (183 هـ/799م)، باسمه[10]، وكلها بنفس الطراز في النص والترتيب مع زيادة في مأثورة وسط وجه الدرهم[11]، فكان على نحو لوحة رقم (19).

---

(1) بن قربة، المسكوكات المغربية، ص122.

(2) العجابي، جامع المسكوكات، ص21.

(3) العجابي، المصدر نفسه، ص21.

(4) محمد بن مقاتل العكي، وهو رضيع الرشيد، وكان جعفر بن يحيى البرمكي شديد العناية به، وكان أبو مقاتل العكي من كبار القائمين بالدعوة العباسية، ثم قتله عبدالله بن علي لما خلع وادعى الخلافة، للمزيد ينظر: أبن الآبار، الحلة السيراء، جـ1، ص89،88.

(5) المالكي، رياض النقوس، جـ1، ص312.

(6) ابن عذاري، البيان جـ1، ص91.

7

(8) الزاب، من القيروان إلى الزاب عشر مراحل، وهي مدن عظيمة منها طبنة والمسيلة ونقاوس وبسكرة وتهودة وغيرها، وهي في أطراف الصحراء، وقد سميت البلاد الجريدية. للمزيد ينظر: الحميري، الروض المعطار، ص281.

(9) القيرواني، فتح إفريقية والمغرب، ص149.

(10) عبدالوهاب، ورقات، ق1، ص428.

(11) العجابي، جامع المسكوكات، ص22.

الوجه :

المركز : محمد

محمد رسول

الله بنـي

رحمه

العكي

المحيط : يشبه (16)

الظهر:

المركز : يشبه (16)

المحيط : بسم الله ضرب هذا الدرهم بإفريقية سنة ثمانين ومئة[1].

كما عثر له على فلوس نحاسية نقش عليها لقب أمير إفريقية محمد بن مقاتل العكي[2]، آخر من تولى شؤون إمارة إفريقية من الولاة العباسيين.

خلاصة القول:

مـن خـلال مـا تقدم نستخلص أن السكة الإسـلامية منذ بدايـة عصـر الـولاة الأمـويين بأنواعها : الدنانير والدراهم والفلوس، قد أصدرتها دور الضرب بالقيروان، وإن لم يحمل أي نقد من هذه المسكوكات اسم هذه المدينة، وإنما كانت تصدر باسم إفريقية، ثم العباسية والمحمدية أو غيرهم بعد قيام الدولة العباسية وإن نجهل الكثير منها فهذا يدل على الأهمية الكبيرة التي أولاها خلفاء الدولتين الأموية والعباسية لهذا الأقليم، فقد حافظت على الطراز العام للمسكوكات ببلاد المشرق، حتى نهاية عصر الولاة بخصائصها ومميزاتها وسماتها العامة، وإن انتهز بعض الخارجين فرصة النزاع بين الأمويين والعباسيين في المشرق فمنحوا أنفسهم حق ضرب السكة بأسماءهم كمظهر من مظاهر الاستقلال فلم يهتم أصحابها بنقش أسماء الخلفاء عليها، الأمر الذي يفسر بداية ظهور النزعة الاستقلالية في وقت مبكر من تاريخ الإسلام بالمغرب.

---

(1) المصدر نفسه، ص22-23.

(2) الكرملي، النقود العربية، ص153.

الفصل الأول
المسكوكات الأغلبية

1- قيام دولة الأغالبة

2- أنواع المسكوكات وأهم مميزاتها

أ- الدينار وأجزاءه

ب- الدرهم وأجزاءه

ج- الفلس

ح- دور الضرب ومصادر تمويلها والقائمين عليها

المبحث الأول
السكة المستعملة عند الأغالبة

1- قيام دولة الأغالبة 184-296هـ/800-909م

تمت الإشارة إلى دخول إبراهيم بن الأغلب[1] القيروان، وتأمين الأهالي بها وإعادة نفوذ والي العباسيين محمد بن مُقاتل العكي بعدما فرّ منها هارباً إلى طرابلس أمام هجوم جيوش تمام ابن تميم التميمي، الذي كان قد دخل المدينة وأخرجه منها إلى تونس، فلحق به ابن الأغلب فاستأمن له تمام فأمنه وأقبل به القيروان سنة (184هـ/800م)[2].

ولكن لسوء سيرة مُقاتل جعلت سكان إفريقية يميلون إلى إبراهيم بن الأغلب، فبادر بطلب الولاية من الخليفة هارون الرشيد[3]، فاستشار الخليفة خاصته بعدما بلغه سيرة ابن العكي السيئة، فأشار عليه هُرثمة بن أعين بتولي إبراهيم البلاد [4]، لما رأى فيه من الشجاعة والإقدام، يقول ابن عذاري عنه إنه: " كان فقيهاً أديباً شاعراً ذا رأي وبأس وحزم وعلم بالحرب ومكايدها، جرئ الجنان، طويل اللسان، لم يلِ إفريقية أحسن سيرة منه ولا أحسن سياسة وأرأف برعيته ولا أوفى بعهدٍ منه [5]" فولاه إياها سنة (184هـ/800م)[6].

بوصول إبراهيم بن الأغلب لعرش الإمارة تأسست دولة الأغالبة، ويُعد ذلك نقطة تاريخية مهمة في تاريخ المغرب الإسلامي بصفة عامة والمغرب الأدنى بصفة لاسيما، والذي حقق استقلاله لأول مرة عن مركز الخلافة الإسلامية بالمشرق وإن كان اسمياً في بداية تأسيسها، ولكن المُتتبع لتاريخ المغرب الأدنى (إفريقية) يجد أن النزعة الاستقلالية عند أهل المغرب لم تكن جديدة، وإنما كغيرها من الدول التي حكمت المغرب الإسلامي كُله وأدت إلى إنقطاع المغربين

---

(1) إبراهيم بن الأغلب بن سالم التميمي، دخل إفريقية أتياً من مصر زمن الأمير الفضل بن روح حاتم المُهلبي، وكان يتولى منصب صاحب الشرطة بإفريقية، ثم ولاه الخليفة هارون الرشيد بلاد الزاب، وعندما ثار الجند بابن مقاتل العكي، استطاع أن يحفظ إفريقية. فبقى بها إلى أن ولاه الخليفة الرشيد إياها فتبقى بها إلى أن توفى سنة (196هـ/812م) ، وعُمره ستة وخمسون سنة، وإمارته كانت أثنا عشر وأربعة أشهر للمزيد ينظر: اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، جـ2، ص412؛ القيرواني، فتح إفريقية والمغرب، ص221؛ ابن مسكوية، تجارب الأمم، جـ3، هامش ص223-224؛ ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان، ص102.

(2) القيرواني، فتح إفريقية والمغرب، ص182، 209؛ ابن عذاري، البيان المغرب ، جـ1، ص92؛ محمد زيتون، القيروان ودورها في الحضارة الإسلامية، دار المنار، القاهرة، ط1، 1988، ص120.

(3) اليعقوبي؛ تاريخ اليعقوبي، ص358.

(4) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مجـ5، ص95؛ ابن أبي دينار، المؤنس، ص63؛ وسعد زغلول عبدالحميد، تاريخ المغرب العربي، مرجع ص29.

(5) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص92؛ ابن الضياف، إتحاف أهل الزمان، ص102.

(6) الطبري، تاريخ الرسل والملوك، جـ4، ص695؛ ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان، ص102.

فالرستميين بالمغرب الأوسط والأدارسة بالمغرب الأقصى[1]، مما شكل خطراً دائماً هدد بانفصال إفريقية ذاتها، وزوال النفوذ العباسي كلياً من المغرب[2]، فلا ننسى مُحاولة عبد الرحمن بن حبيب الفهري بإعلانه الاستقلال بها لولا الموقف الذي وقفته القبائل العربية في القيروان ضده.

أيقن أهل المغرب أن الإسلام فيهم ترسخ، وليسوا بحاجة إلى من يُذكرهم به أو يحثهم عليه، بل أصبحت غيرتهم على العقيدة الإسلامية لا تقل عن عرب المشرق، إلا أنهم كرهوا سياسة الخلافة الأموية أو العباسية بالشام أو ببغداد الاستبدادية، التي لا يهمها إلا أموال الخراج والهدايا التي كان يُرسلها ولاتهم إليها، دون النظر إلى طريقة تحقيقصيلها، أو مراعاة لمشاعرهم[3].

من هنا انضم أهل المغرب تحقيقت أي ثورة قامت ضد الحكومة المركزية بالمشرق، سواء من العرب الذين كانوا يتأملون الوصول للجلوس على كُرسي العرش، أو الخوارج الذين يُنددون بالاستقلال عن مركز الخلافة وتسيير أمورهم[4]، فكان ميلهم إلى الثانية أكثر[5].

لقد أحدثت هذه الثورات آثاراً اقتصادية سيئة في جميع المجالات : كالزراعة والصناعة والتجارة ، وكلفت الدولة سواء الأموية أو العباسية استنزاف مبالغ طائلة لإخمادها ، زيادة إلى استنزاف هذه الأموال في سبيل الفتحقيق ، فقد أرهقت خزائن الولاة برواتب الجند وأعطياتهم[6]، وأدى ذلك إلى حدوث الأزمات والمجاعات[7]، حتى ألف الناس أكل الأعشاب والدواب ، وحتى الكلاب أثناء فترات الحصار الطويل[8].

فكان ولاة المغرب يستعينون بأموال مصر لمواجهة خطر الخوارج، حيث كانت ترد إليهم إعانة سنوية قدرها مئة ألف دينار[9]، ومع ذلك لم يكن بوسعهم القيام بأعباء الحكم والنهوض بأحوال البلاد الاقتصادية، مما دع إلى خروج الخليفة المنصور بنفسه من بغداد إلى الشام،

---

(1) لمعرفة المزيد عن هاتين الدولتين راجع ابن خلدون، العبر، ص149،113؛ وابن عذاري؛ البيان المغرب، جـ1، ص71، 72، ص83،82.

(2) محمود إسماعيل عبدالرزاق، الأغالبة سياستهم الخارجية، مكتبة وراقة الجامعة، فاس، 1984، ص47.

(3)الجنحاني، القيروان، ص66.

(4) ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان، ص102، محمد زيتون، القيروان، ص121.

(5) كارل بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، نقلة إلى العربية، نبيه امين فارس ومنير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط1، 1998م، ص225.

(6) البلاذري: فتوح البلدان، ص230.

(7)القيرواني، فتح إفريقية والمغرب، ص118.

(8) يُكتب عبدالرزاق، الخوارج في بلاد المغرب، دار العودة، بيروت، 1976.

(9) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص؛ الخوارج في بلاد المغرب، ص274.

وتوجيه جيش جرار بقيادة يزيد بن حاتم والإنفاق عليه حوالي ثلاثة وستين ألف درهم[1]، فاستطاع السيطرة على إفريقية والقضاء على الثائرين[2].

بدأت جهود يزيد بوضع حد لهذه الأزمات الاقتصادية، فقضى على الفساد وأصلح ورتب الأسواق، واعتنى بالزراعة، وأولى عنايته بالصناعات، فضلاً عن إسهامه في تنشيط الحياة الثقافية والفكرية[3]، فأصبحت القيروان مقصداً لطلاب العلم والأدب، لذلك أحبه الناس، ومجّده الشُعراء في أشعارهم، حتى قيل فيه :

يا واحد العرب الذي   أضحى وليس له نظيرُ

لوكان مثلُك آخر   ما كان أضحى في الدنيا نظيرُ [4]

كل ذلك لخروج البلاد من الأزمات الاقتصادية التي أحدثتها هذه الثورات، ولكن هذه الجهود الكبيرة لم تحقيقق للبلاد النهضة الاقتصادية المرجوة، فسرعان ما شهدت البلاد اضطرابات سياسية بعد وفاته[5]، ولم تتحقيقق هذه الغاية إلا بعد أن استقر المغرب كُله سياسياً بقيام الدول المستقلة لاسيما الأغالبة، أضف إلى ذلك مساحة المغرب الأدنى وما يدخل ضمن حدود دولة الأغالبة، اسوة بمثيلاتها من الدول الإسلامية القائمة أنذاك، والتي جاءت حسب تصنيف اليعقوبي لها، حيث ذكر أن حدودها امتدت في شكل خط من مدينة آوروبة وهي آخر مُدن الزاب مما يلي المغرب، هي آخر عمل بني الأغلب ولم تتجاوزها المسودة[6]، امتدت حدودها الشرقية من طرابلس الغرب وفي أغلب الأحيان من برقة التابعة لولاية مصر، وكانت ضواحي مدينة طرابلس في يد إباضية نفوسة التابعة لبني رستم إلى مدينة بونة[7] الواقعة على حدودها الغربية، والتي امتدت حتى بلاد الزاب في الجنوب الغربي، تحقيقد ممتلكات الرستميين،

---

(1) الطبري، تاريخ الأمم والملوك، جـ4، ص552؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مجـ5، ص272؛ أبو الفداء، مختصر تاريخ العرب، جـ1، ص303؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، جـ4، ص5- 6.

(2)الريس، الخراج، مجـ2، ص393 وما بعدها.

(3) القيرواني، فتح إفريقية وبلاد المغرب، ص149؛ ابن عذاري، البيان المغرب جـ1 ص93 ؛النويري، نهاية الأرب، جـ24، ص23؛ ابن الأبار، الحلّة السيراء، ص73؛ سالم، تاريخ المغرب الكبير، جـ2، ص358.

(4) الصفاقسي، نزهة الأنظار، ص321.

(5)عبدالرزاق، الخوارج في بلاد المغرب ص274.

(6) اليعقوبي، كتاب البلدان، ص180.

(7) بونة: مدينة قديمة البحر في سورها، وهي من بلاد إفريقية وأكثرها لبناً ولحماً وعسلاً وحوتاً، للمزيد ينظر: الحميري، الروض المعطار، ص15.

في حين كان يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، أما في الجنوب فكانت بلاد الجريد[1]، الحد الفاصل بين الأغالبة وبني رستم[2].

إن هذه المساحة الشاسعة للمغرب الأدنى تفوق ولاية مصر مساحة وإن قلت مواردها مثلاً، ولكنها متباعدة الأجزاء قليلة السكان وتحقيقتاج إلى إنشاء مشروعات عمرانية كثيرة، ولعل ما ذكره ابن خلدون " من أن المدن والأمصار بإفريقية والمغرب قليلة" [3]، :"حتى تستطيع النهوض وتزهر الازهار المأمول"[4]، لدليل على ذلك.

لذلك تيقن الخليفة هارون الرشيد أن انفصال المغرب الأدنى (إفريقية)، واقع لا محالة، حَتميَّة عليه الظروف السياسية، وإن كان هذا الانفصال أستقلالاً رسمياً، وبيد أسرة عربية تدين بالولاء الدائم والتبعية للخلافة العباسية، وهو الحل الذي لا مناص منه لحل مشاكل العباسيين بالمغرب والوقوف في وجه خطر الطامعين بممتلكاتها [5] المتمثل في الخوارج والأدارسة.

بالإضافة إلى المشاكل التي كانت تُعاني منها الخلافة العباسية بالمشرق، الذي لم يكن أحسن حالاً من المغرب، والمتمثل في حركات العلويين الذين يعتبرون أنفسهم أحق بالخلافة من العباسيين، وكذلك انشغالهم بمحاربة الزنادقة من جهة والوقوف في وجه الخطر البيزنطي من جهة أخرى[6].

لهذه الاعتبارات، اعترف العباسيون بقيام دولة الأغالبة، فأصبحوا يرسلون إليهم التفويض والخلع وشارات الخلافة عقب تولية كل أمير، كما لم يبخلوا عليهم في تقديم يد العون عند الأزمات مما ساهم في قيام الدولة على العباسيين عناء شديداً وأموالاً طائلة[7]، فضلاً عن توقف الخلفاء بإرسال الحنذ وتقليد الولاة على إفريقية، ما مكنّ الأغالبة من توراث الإمارة مكونين إمارة مستقلة[8].

---

(1) بلاد الجريد: هي آخر بلاد إفريقية ، سميت بذلك لكثرة النخيل بها ، وهي مُدن كثيرة وأقطار واسعة وعمائر متصلة كثيرة الخصب والتمر والزيتون وجميع الخيرات ، للمزيد ينظر: مجهول ، الاستبصار ، ص150.

(2) الطالبي، الدولة الأغلبية، ص139 145؛ بروكلمان، تاريخ الشعوب، ص247.

(3) ابن خلدون، المُقدمة، ص289.

(4) مؤنس، تاريخ المغرب وحضارته، مج2، ص464.

(5)عبدالرزاق، الأغالبة، ص47.

(6) ابن وردان، تاريخ مملكة الأغالبة، ص5.

(7) مؤنس، تاريخ المغرب وحضارته، مج2، ص454.

(8) لمياء محمد شرف الدين، بعض ملامح أزمة إفريقية الاقتصادية خلال (ق 11/5م) ، دار الكتب الوطنية، ليبيا، ط1، 1999، ص85،85.

أما من جانب الأغالبة فقد حافظوا على علاقات الود والصداقة المفعمة بالولاء والطاعة للخلفاء العباسيين، وذلك بالاحتفاظ بمظاهر سيادة الدولة المركزية، كاستعمال العباسيين، (السواد)[1]، وذكر أسماءهم في الخُطبة، ونقشها على السكة [2]، علاوة عن إرسال الهدايا والألطاف في الأعياد والمُناسبات، واكتفائهم بلقب (أمير) إذ لم يتخذوا لأنفسهم ما يُخرجهم عن إطار التبعية[3]، وما ذكره النويري عن سلطة الأغالبة يوضح لنا مدى حقيقة هذا السلطان[4].

ومن الأحداث الاقتصادية التاريخ إفريقية التي اتخذها إبراهيم بن الأغلب تنازله عن المعونة السنوية التي كانت ترد إفريقية من مصر، بل إنه قرر أن يدفع أتاوة سنوية لدار الخلافة ببغداد تُقدر بأربعين ألف دينار[5]، كانت تُضرب بدار الضرب بإفريقية (القيروان) طبقاً للمواصفات والصيغ العباسية المعمول بها في مراكز دور الضرب ببغداد، الدينار الذهبي والدراهم الفضية[6]،وقد ظل الأمراء الأغالبة يُرسلون هذا المقدار إلى بغداد مع الهدايا المناسبة حتى في سني شدة المسغبة (القحط) كما يقول ابن الأثير[7]، بل إنه أصبح ببغداد ديواناً خاصاً لإفريقية يتألف من أصل وزمام [8]، للإشراف على الشؤون المالية الجارية بين الإمارة والخلافة[9].

يُفهم من ذلك أن ابن الأغلب كان واثقاً من منهجه الاقتصادي الذي يدل على أن ولاية إفريقية بدأت تستعمل طاقتها الاقتصادية ولم تعد في حاجة إلى معونة مادية، بل إن بها من الثروات ما يُخولها أن تقدم هداياها ودعمها إلى مركز الخلافة ببغداد، وليس فحسب بل إنه

---

(1)الجنحاني، القيروان، ص66؛ أرحومة، المسكوكات العربية الإسلامية، ص98.

(2) ابن خلدون، المُقدمة، ص212.

(3) هو بكنز، النظم الإسلامية بالمغرب في العصور الوسطى، تر: أمين الطيبي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1980، ص137.

(4) النويري، نهاية الأرب، جـ24، ص105.

(5)القيرواني، فتح إفريقية والمغرب، ص177؛ ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص92؛ ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان، ص102؛ ابن أبي وردان، تاريخ مملكة الاغالبة، ص42.

(6) حامد العجابي،جامع المسكوكات ص23.

(7) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مجـ5، ص98؛ حسن عبدالوهاب، ورقات، ق1، ص429.

(8) الزمام أو ديوان الزمام، أنشئ في بغداد زمن الخليفة المهدي العباسي على يد أحد مواليه وهو عمر بن بزيع واسمه الحقيقي (ديوان زمام الأزمة) وله فروع على الدواوين، وذلك أن ابن بزيع لما جمعت له الدواوين تفكر، فإذا هو لا يطبقها إلا بزمام يكون له على كل ديوان. للمزيد ينظر: الجهشياري، الوزراء والكتاب. تح مصطفى السقا وآخرين، مطبعة القاهرة، 1966، ص166؛ الريس، الخراج، ص411 ،412.

(9)عبدالرزاق، الأغالبة، ص50.

استطاع بشخصيته القوية ورجاحة عقله وكفايته[1]، أن يُخرج هذه الولاية من الطور العسكري البحث إلى الطور المدني المتمثل في التقدم والبناء مع البقاء على الولاء السياسي الذي ظل عقبة حتى سقوط دولتهم على يد الفاطميين سنة (296هـ/909م).

2-أنواع المسكوكات الأغلبية وأهم مميزاتها :

في ظل الولاء والتبعية وإرضاء للخلفاء العباسيين، ضرب الأغالبة مسكوكاتهم على غرار مسكوكات العباسيين[2]، تحقيقمل اسم الخليفة العباسي منذ سنة (184هـ/800م)، إلى نهاية حكمهم، ذلك لمنحها الشرعية اللازمة في التدأول، فلم يكن مقبولاً أن يتعامل المسلمون بسكة لا تحقيقمل اسم خليفة المسلمين، وإلى جانبها نقشوا أسماءهم، باعتبارهم أصحاب الحق في ضرب هذه المسكوكات، وكان يُنقش اسم الأمير إما أسفل اسم الخليفة بكتابات مركز الظهر أو تحقيقت كتابات مركز الوجه[3]، وخير دليل ما ذكره ابن خلدون في مُقدمته عن سكة الأغالبة: " وكان الدينار والدرهم على شكلين مُدورين والكتابة عليها في دوائر متوازية، يُكتب فيها من أحد الوجهين أسماء الله تهليلاً وتحقيقميداً أو صلاة على النبي وآله، وفي الوجه الثاني التاريخ واسم الخليفة ، وهكذا أيام العباسيين والعُبيديين والأمويين "[4]

فكانت مُتقنة الصُنع، واضحة الكتابة، وحروفها من أجمل الحروف، تمتاز بجمال الخط المُناسب المضروب عليها، ألا وهو الخط الكوفي البسيط [5]، وهذا ما كان سائداً في سائر الولايات العباسية.

مراحل مسكوكات الأغالبة

لقد مرت مسكوكات الأغالبة بمرحلتين:

1- تبدأ المرحلة الأولى من سنة (184هـ/800/إلى 196- 811م)، أي فترة حكم الأمير إبراهيم الأول، الذي حافظ فيها على هيبة الخلافة، فضرب سكة لاسيما للخليفة العباسي هارون الرشيد ومن بعده الخليفة المأمون، دفع منها راتب الخلافة السنوي، والجدير بالذكر أن

---

(1) حسن إبراهيم حسين، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، دار الجيل، بيروت، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، (د- ت) ، جـ2، ص173.

(2) ابن وردان، تاريخ مملكة الأغالبة، ص44؛ عفيفي، المسكوكات، ص61،.

(3) النبراوي، الآثار الإسلامية، ص417.

(4) ابن خلدون، المُقدمة، ص212.

(5)عبدالوهاب، ورقات، ق1، ص429؛ النبراوي، الخط العربي، ص7.

هذه السكة خلت من ذكر كلمة (غلب) شعار بني الأغلب أو اسم إبراهيم أو لقبه (الأمير) على الدنانير الذهبية في الوقت الذي نقشه على الدراهم الفضية، والفلوس النحُاسية[1]. فلم كان ذلك ؟

وذلك لأن هذه الدنانير ضربت خصيصاً للخليفة العباسي ونقش عليها كلمة " الخليفة" ويضيف كلمة " الإمام"[2]، مع ذكر تاريخ الضرب[3].

ولوحة رقم (20) توضح صورة هذا الدينار الذي بلغ قُطره 180ملم، ووزنه يُقدر بحوالي 4.243 غرام، ضرب سنة (189هـ/200م).

الوجه

المركز : لا إله إلا

الله وحده

لا شريك له

المحيط : مُحمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليُظهره على الدين كله[4].

الظهر :

المركز : محمد

رسول

الله

للخليفة

المُحيط : بسم الله ضرب هذا الدينار سنة تسع وثمانين ومئة[5].

من الواضح على هذا الدينار أنه لا يوجد عليه نقش كلمة " غلب" في حين نجدها على سكة الأغالبة عموماً وحتى مسكوكات إبراهيم بن الأغلب من غير التي ضربها للخلفاء فكانت تحقيقمل نفس الكلمة[6].

---

(1)عبدالرزاق، الأغالبة، ص47؛ بن قربة، المسكوكات المغربية، ص141.

(2)عبدالوهاب، ورقات، ق1، ص429.

(3)القيسي، موسوعة، موسوعة النقود العربية الإسلامية ص61؛ بن قربة، المسكوكات المغربية، ص141.

(4) سورة التوبة، الآية: رقم (33) .

(5) العجابي، جامع المسكوكات، ص128.

(6)عبدالرزاق، الأغالبة، ص52؛ أرحومة، المسكوكات العربية الإسلامية، ص98.

وجرياً على عادة العباسيين بذكر أسماء ولاتهم ووزرائهم وعُمالهم فقد حملت الدنانير العباسية اسم إبراهيم بن الأغلب إلى جانب اسم الخليفة(1).

2- اقترنت المرحلة الثانية بتقليد أبي العباس عبدالله الأول بن إبراهيم(2)، الإمارة بعد وفاة أبيه (196-201هـ/811-816م)، واستمرت حتى سقوط الدولة الأغلبية، وتمثل هذه المرحلة أوج قوة إمارة بني الأغلب، وإن كانت لازالت مُحافظة على تقديم الولاء والطاعة للخلافة العباسية، ولكنها " طاعة مشوبة بمعصية " كما يقول النويري (3)، حيث أقدم الأمير عبدالله على نقش اسمه على السكة الذهبية دون الإشارة إلى الخليفة العباسي، وفي ذلك تعزيز لمركز الأمير الأغلبي(4)، وقد عثر على هذا الدينار وهو يحمل المأثورات المُبينة في لوحة (21) :

الوجه :

المركز والمحيط يُشبه ؟

الظهر :

المركز : غلب

محمد

رسول

الله

عبدالله

المُحيط : ضرب هذا الدينار سنة ثمان وتسعين ومئة(5).

وبعد وفاة الأمير عبدالله تسلّم أخوة زيادة الله بن إبراهيم الأغلب(6)، (201 - 223هـ/816-838م) عرش الإمارة بتقليد من الخليفة المأمون، فظل مُحافظاً على العلاقات

---

(1)الكرملي، النقود العربية الإسلامية، ص140.

(2) أبوالعباس عبدالله الجميل: ولي العهد من أبيه وكان عند وفاته بطرابلس ، فقام أخوه زيادة الله بالأمر في غيابه، وأخذ له البيعة على نفسه وعلى أهل بيته وسائر الناس، فكان يتحامل عليه في ولايته ويتناقص به، وهو يظهر التجمل والاحتمال. للمزيد ينظر: القيرواني، فتح إفريقية والمغرب، ص227؛ ابن الأبار، الحلة السيراء، جـ24، ص168.

(3) النويري، نهاية الأرب، جـ24، ص100.

(4) بن قربة، المسكوكات المغربية، ص141.

(5) البنك العربي المحدود، المسكوكات، ص48.

(6) زيادة الله بن إبراهيم بن الأغلب جاء تقليده من قبل المأمون، فكان أطول ولاية في بن الأغلب، وهو أول من تسمى في الإسلام بزيادة الله، يتصف بالفهم والمعرفة والحزم، توفي سنة (223هـ/838م) ، وتولى بعده أخوه أبو النقال. للمزيد ينظر: ابن الأبار، الحلة السيراء، جـ1، ص168، أبوالفداء، مختصر تاريخ البشر، جـ1، ص345.

الودية مُخلصاً للخليفة العباسي، إلا أن هذه العلاقة كادت تنقطع بسبب أن الخليفة المأمون أراد أن يُكافئ عبدالله بن طاهر لوقوف والده إلى جانبه ونُصرته ضد أخيه الأمين[1]، بإسناد ولاية مصر والمغرب الأدنى إليه، فكتب لزيادة الله يأمره بالدعاء لابن طاهر على منابره، فغضب من ذلك، فكتب رسالة رداً على رسالة الخليفة يُعلن فيها رفضه لذلك، وحمل الرسول كيساً فيه ألف دينار من سكة الأدارسة [2]، واختتم رسالته بأبيات من الشعر :

أنا النار في أحجارها مُستكنة   فإن كُنت ممن يقدح الزند فاقدح

أنا الليث يحمي غيلة بزئيره   فإن كنت كلباً جاء موته فانبح

أنا البحر في أمواجه وعبابه   فإن كنت ممن يسبح البحر فاسبح [3]

يتبين من مضمون الرسالة أن الأمير لن يفرط في إمارته واستقلالها الذي حافظ عليه والده وأخيه. أما الكيس التي تحقيقمل سكة الأدارسة، فكانت مُناورة، الهدف منها تحقيقويل الدعوة من العباسيين إلى الأدارسة أعداء الخلفاء، لو أن هناك ما يمس استقلاله بإمارته[4].

والسؤال: كيف وصلت سكة الأدارسة إلى الأغالبة حُماة الدولة العباسية؟

إن وجود سكة الأدارسة في بلاط زيادة الله ليس له إلا معنى واحداً وهو وجود تعامل تجاري بين البلدين، وإن كان يتم في نطاق محدود للغاية، إذ كانت العلاقات السياسية سيئة للغاية بين الطرفين وهذا ما أنذرت به كتب المؤرخين[5]، ولا يسع المُقام هنا لسردها.

أما من جانب الخليفة فما كان منه إلا تجاهل رسالة الأمير الذي يبدو أن سكران "من وصفه بهذا" وإن كان خروجه عن المألوف في مُراسلته للخلفاء، ورضي ببقاء الأمور على ماهي عليه بإفريقية[6].

---

(1) ابن مسكويه، تجارب الأمم، جـ3، ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، جـ2، ص214؛ ولمعرفة المزيد عن الخلاف بين الأمين والمأمون أبناء هارون الرشيد راجع: الطبري، تاريخ الأمم والملوك، جـ5، ص30 وما بعدها.

(2) ابن خلدون، العبر، جـ4، ص201؛ ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان، ص107.

(3) النويري، نهاية الأرب، جـ24، ص117؛ عبدالحميد، تاريخ المغرب العربي، جـ2، ص64.

(4) سالم، تاريخ المغرب الكبير، جـ2، ص381،380؛ أحمد مختار العبادي، في التاريخ العباسي والفاطمي، دار النهضة العربية، بيروت، 1971، ص113.

(5) القيرواني، فتح إفريقية والمغرب، ص229؛ ابن الأبار، الحلة السيراء، جـ1، ص98؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مجـ6، ص156؛ ابن خلدون، العبر، جـ4، ص419.

(6)عبدالرزاق، الأغالبة، ص55.

وما أن تنبه الأمير لما فعل بعد صحوته، حتى بادر بطلب الرسول، ولكن دون جدوى، حينئذ كتب كتاباً لطفياً ثانياً يليق بمقام الخليفة المأمون مُعتذراً عما فعله فما كان من رد الخليفة الذي عُرف بتسامحه إلا إجابة الأمير لكل ما طلب[1].

هكذا استمر ولاء الأغالبة للخلفاء العباسيين لاسيما في ضرب مسكوكاتهم التي تنوعت على غرار المسكوكات العباسية.

أ- **الدينار:** هو أساس التعامل التجاري عند الأغالبة في أسواقهم بالداخل والخارج[2]، والتي تتم بها عمليات البيع والشراء وتحقيقصيل الضرائب والمكوس[3]، ضُرب الدينار الأعلى على غرار الدينار العباسي المُعاصر له، فحتى الصيغ التي سُجلت عليها كانت شائعة في السكة العباسية، مع اختلافات بسيطة في مضمون الأسماء[4]، والخاصية المهمة المميزة لها خلوها من كتابة مكان الضرب[5].

يُعَدُّ عدم ذكر اسم دار الضرب على السكة الذهبية الأغلبية هي مشكلة بالنسبة للباحث في علم المسكوكات الأغلبية في ظل دولة تتمتع بكل الامتيازات، وما يجعل تخميننا إنها ضُربت في دور الضرب بالمغرب الأدنى كما سيتبين لاحقاً، إنما هو نابع من أن الدراهم ضربت في هذه الدور عادة وفي جميع فتراتها، مع عدم تحقيقديد الكمية التي ضربتها كل دار، ذلك أن الدراهم حملت اسم دار الضرب. كما أن الدينار الذهبي امتاز بأنه حمل شارات الملك الموضحة في كلمة " غلب" شعار دولة الأغالبة، وهذا الشعار تمييزاً لهم عن السكة المُعاصرة لها في المغرب الإسلامي، كالرستميين والأدارسة وبني مدرار تعبيراً عن استقلالهم السياسي[6]، وبالإضافة لذكر اسم الأمير ورد عليه أسماء الفتيان القائمين على خدمات الضرب[7].

---

(1)عبدالحميد، تاريخ المغرب العربي، جـ2، ص64.

(2)حمودة، أسواق القيروان، جـ2، ص62.

(3) المكوس: جمع مكس، وأصلها في اللغة الجباية، وهي التي تؤخذ على السلع في السوق وتستوفي نقداً أو عيناً، وكانت قيمتها عُشر ما يحمله التجار من أموال بضائع، كما تؤخذ عن كراء الدكاكين والحوانيت. للمزيد راجع: يحيي بن عمر، أحكام، تح: حسن حسني عبدالوهاب، الشركة التونسية للتوزيع، تونس، 1975، ص47. الكرملي، النقود الإسلامية، ص152.

(4) المدسي احسن التقاسيم، جـ1، ص224؛ الدباغ، معالم الإيمان في معرفة أهل القيروان، تع، أبوالقاسم التنوخي، تح: محمد أبو النور محمد ما ضور، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1972، جـ2، ص38.

(5) موسى، النشاط الاقتصادي، ص167.

(6) بن قربة، المسكوكات، ص144.

(7) عبدالوهاب، ورقات، ق1، ص429؛ أرحومة، المسكوكات العربية الإسلامية، ص98.

أما من حيث الشكل والحجم فقد حافظ الدينار الأغلبي على شكله وحجمه، فهو عبارة عن قطعة مُستديرة الشكل يختلف قُطرها من أمير إلى آخر، إذ يتراوح ما بين 18مم و20مم[1].

وتكاد الكتابات التي نقشت على الدينار الأغلبي، نفسها التي نقشت على الدينار العباسي، فيُكتب على الوجه شهادة التوحيد في ثلاثة سطور في مركز الدينار، في حين يُكتب على المحيط (الآية 33 من سورة التوبة) المتمثلة في شهادة التوحيد [2]، قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾[3]، أما الظهر فكان يتألف المركز من خمسة أسطر، تحقيقمل شعار الدولة (غلب) وعبارة (محمد رسول الله) في ثلاثة سطور، وفي السطر الخامس اسم الأمير الذي أمر بضربها، أما المحيط فتقرأ كتابة دائرية من اليمين إلى اليسار تُشير إلى تاريخ الضرب[4].

وقد عُثر على مجموعة من هذه الدنانير في أغلب الدول العربية، كمتحقيقف السرايا الحمراء بطرابلس[5]، والمتحقيقف الوطني بالجزائر [6]، وكذلك وهران[7]، وقصر باردو بتونس[8]... وغيرها. واللوحة رقم (22) تبين مظهر الدينار.

الوجه:

المركز والمحيط يُشبه ؟

الظهر:

المركز: غلب

محمد

رسول

الله

---

(1) بن قربة، المسكوكات المغربية، ص144.

(2) يوسف، الآيات القرآنية، ص278.

(3) سورة التوبة، الآية، 33.

(4) بن قربة، المسكوكات المغربية، ص143، 144.

(4)أرحومة المسكوكات العربية الإسلامية ،ص 98 .

(5) بن قربة، المسكوكات المغربية، ص144.

(6) صالح بن قربة، المسكوكات المغربية، ص144.

(7) وهران: مدينة بالمغرب الأوسط على ساحل البحر، قيل إنها أسست في سنة 290هـ، بناها جماعة من الأندلسيين البحريين بسبب المرسى، للمزيد ينظر: الحميري، الروض المعطار، ص612.

(8) صالح بن قربة، المسكوكات، ص144.

عبد الله

المحيط: ضُرب هذا الدينار سنة سبع وتسعين ومئة.

لقد بلغ وزن دينار الأغالبة ما بين (420) إلى (4.30) غرام، وهو يُساوي في نهاية القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي عشرة دراهم[1]، وهذا يدل على احترام الأغالبة للوزن الشرعي للدينار الإسلامي الذي أقره الخليفة عبد الملك بن مروان سنة (76هـ/686م)، بل أن القيمة الوزنية التي وصل إليها الدينار زمن إبراهيم بن أحمد سنة (619- 289هـ/874-902م)[2]، بلغت (98% و 99%)، من نسبة الذهب في قطعة النقد، إذ ينحصر ما بين (4.10) و(4.50) غرام، وهذا يدل على قوة سكتهم الذهبية، وجودتها وارتفاع درجة النقاوة فيها[3]، وإن قل نسبياً زمن الأمير زيادة الله الثالث[4]، (290-296هـ/903-909م) بسبب الظروف الصعبة التي تعرضت لها خزانة الدولة من 4 غرام إلى 4.12 غرام[5].

إن تدفق معدن الذهب الأصفر النفيس عن طريق الفتوحات الإسلامية أو التجارة جعل معاملات الدول الإسلامية شرقاً وغرباً خلال القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي بالدينار الذهبي بالنسبة للجهة القريبة من الخلافة الإسلامية[6]، لا سيما سكة الأغالبة الذهبية الجيدة العيار والسبك والثابتة الوزن والحجم خلال عهد الأغالبة، منذ أول دينار ضربه إبراهيم الأول حتى زمن زيادة الله الثالث[7]، وخير دليل ما تمتعت به إفريقية من الثروات المعدنية، ما جعلهم يتمتعون بثروة نقدية الأكثر عدداً والأوسع انتشاراً في بلاد المغرب ومصر وبلاد المشرق وأوروبا.

---

(1) الجنحاني، المغرب الإسلامي الحياة الاقتصادية والاجتماعية خلال القرنين (3-4هـ ./9-10م) ، الدار التونسية للنشر، تونس، 1977، ص76؛ بن قربة، المسكوكات المغربية، ص143.

(2) إبراهيم ابن أحمد بن محمد بن إبراهيم بن الأغلب تولى الإمارة بعد وفاة أخيه محمد، فكانت ولايته سنة (261هـ/874م) فكان ذا فطنة عظيمة وصاحب معروف معروف إذ تصدق بجميع ماله، وهو الذي بنى مدينة رقادة. وله فتوحات عظيمة في صقلية حتى توفي بها سنة (289هـ/902م) ، فجعل في تابوت وحمل إلى القيروان ودفن بها وكان قد ظهر في عهده أبو عبدالله الشيعي ، للمزيد: ينظر، أبو الفداء، مُختصر تاريخ النشر، ص370؛ وابن أبي دينار، المؤنس، ص66.

(3) بن قربة، المسكوكات المغربية، ص152.

(4) زيادة الله الثالث: هو أبو مضر زيادة الله بن عبدالله بن إبراهيم بن أحمد بن محمد بن الأغلب، وهو زيادة الله الأصغر آخر أمراء بني الأغلب بإفريقية، فلما علم بهزيمة إبراهيم بن الأغلب على يد عبدالله الشيعي هرب إلى المشرق فكان ذلك سنة 296هـ/909م) للمزيد راجع: ابن خلكان، وفيات الأعيان، جـ1، ص286- 287.

(5) سالم ، تاريخ المغرب الكبير، جـ2، ص412؛ حمودة، أسواق القيروان، ص64.

(6) الكاشف، دراسات في النقود، ص104.

(7) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص120.

أجزاء الدينار:

لجأ بعض الناس الذين لا يرغبون في صرف الدينار جميعه إلى قطع جزء منه وهو عند الإمام مالك رضي الله عنه "جائز"، وذلك لأن الذهب يُساوي عشرة دراهم وكذلك إذا كانت مع الفضة الكثيرة بسلعة من السلع يسيرة[1]، أو قرض جزء يُسمى " قُراضة" ثم يبيعونه بحسب سعر الذهب وبهذه الطريقة يضيع جزء من الدينار، وكانت هذه الدنانير تُسمى القُراضة أو المثلومة[2].

وقد ضرب الأغالبة أجزاء الدينار، كالنصف والثلث والربع بالقيروان[3]، وذلك لتسهيل العمليات التجارية، حيثُ كانت هذه العمليات تتم في ذلك الوقت بالدنانير وأجزائها بالوزن لا بالصرف، ويؤكد أحد الباحثين المُتخصص بعلم المسكوكات المغربية أنه لا يوجد أي قطعة من أجزاء الدنانير الأغلبية بالمتاحف العالمية[4].

ب- الدرهم:

إلى جانب الدينار ضرب الأغالبة الدراهم الفضية منذ عهد إبراهيم بن الأغلب إلى نهاية عهدهم، فكانت تسير جنباً إلى جنب مع الدنانير واستخدموها في مُعاملاتهم اليومية، رغم قلة عددها، تتراوح أوزانها بين الزيادة والنقصان، ففي البداية كان وزنها يقترب من الوزن الشرعي للدرهم الإسلامي، حيث بلغ 3 غرامات، ثم انخفض فصار وزن القطعة 1.10 غرام[5]، أما حجمه وشكله فهو لا يختلف عن الدينار إلا من حيث زيادة أقطارها، فيبلغ من 6.18 مم إلى 22.35مم[6]، وهذا يدل على زيادة مساحته عن الدينار، وذلك لتسجيل أكبر عدد ممكن من العبارات والنصوص المُراد نقشها[7].

كما لا يختلف طراز السكة الفضية عن السكة الذهبية ، فنقوش الكتابة تتشابه ونقوش الدنانير في حين كان الاختلاف من حيثُ تعديل وترتيب النصوص المُسجلة، وإضافة عبارات جديدة ، وهذا ما نراه واضحاً في دراهم إبراهيم الأول، التي يُحيطها بعض التنوع في مأثورات الظهر إذ نُقش على المحيط غلب-محمد-رسول-الله-صلى الله عليه وسلم-مما أمر به الأمير

---

(1) مالك ابن أنس، المدونة الكبرى، جـ3، ص501.

(2) الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص232؛ الكاشف، دراسات في النقود، ص100،99.

(3) الجنحاني، المغرب الإسلامي، ص75.

(4) ابن قربة، المسكوكات المغربية، ص176.

(5) ابن قربة، المسكوكات المغربية، ص184؛ عفيفي، المسكوكات، ص62.

(6) حمودة، أسواق القيروان، ص63.

(7) ابن قربة، المسكوكات المغربية، ص184.

المأمون بن عبدالله بن أمير المؤمنين، [1] فنلاحظ ظهور اسم الأمير المأمون حتى قبل وصوله إلى الخلافة، وهذا يدل على العلاقات الودية الحسنة التي تربط الأمير إبراهيم الأول بالخلافة العباسية[2].

وما يُلفت الانتباه الحقيقي الذي طرأ على السكة الفضية زمن زيادة الله الأول، وأضاف الشيء الجديد على الدرهم الذي ضربه سنة (209هـ/824م)، من حذف اسم الأمير المأمون من ظهر السكة، وتعويضه باسمه، إذ نقش عبارة "مما أمر به الأمير زيادة الله بن إبراهيم"[3]، الشيء الذي لا نجد له أثراً على السكة ممن تولوا قبله، إلا أن بعض الباحثين[4]، يرجحون أن النقش جاء على الدينار وليس الدرهم، ذلك أن مسكوكات أمراء الأغالبة بإفريقية جاءت خالية من أي لقب، إذ ورد عليها اسم الأمير فقط أي العباسي، ولم يذكر لقب الأمير "إلا في السكة التي وجدت بصقلية"، وقد عُثر على دينار ضرب في عهد زيادة الله الأول يحمل مأثورات اللوحة (؟)

الوجه

المركز والمحيط : يُشبه رقم (23)

الظهر :

المركز : غلب

محمد رسول الله

صلى الله عليه وسلم

مما أمر به الأمير

زيادة الله بن إبراهيم

المحيط : ضرب الدينر سنة تسع ومئتيين.

إلا أن بعضهم الآخر[5]، يُصرون على أن هذه النقوش فعلاً قد وردت على الدرهم المضروب بالقيروان، لأن الدنانير ضربها تحقيقت إشراف الأمير.

---

(1) القيسي، الموسوعة موسوعة النقود العربية الإسلامية، ص87.

(2) مفتاح، ليبيا منذ الفتح الإسلامي ، ص240.

(3) العجابي، جامع المسكوكات، ص31.

(4) عبدالرزاق، الأغالبة، ص47.

(5) بن قربة، المسكوكات المغربية، ص250،248؛ العجابي، جامع المسكوكات، ، ص167-170-171.

وكيفما كان الأمر فإن هذه تعد إشارة صريحة تنذر باستقلال الأغالبة في ضرب السكة بأسماءهم دون ذكر اسم الخليفة العباسي، أو ولي عهده بل إنها تُلويح بالاستفلال السياسي وإن لم يحدث فعلياً، وقد عُثر على مجموعة من الدراهم تحقيقمل تاريخ ومكان الضرب[1].

كانت صادرات إفريقية لدار الخلافة ببغداد أيام الخليفة الرشيد من الجبايات بالدراهم، وذلك بحسب ما أوردها الجهشياري، الذي قدرها بحوالي ثلاثة ألف ألف درهم[2]، حيث وصل سعر صرف المثقال في ذلك الوقت إلى اثني عشر درهماً كيلاً [3]، والمثقال (الدينار) الشرعي يُساوي من 10–7 دراهم[4].

والدرهم لدي الأغالبة نوعان: درهم قديم وهو مخلوط من النُحاس، ودرهم جيد من الفضة، والفارق بينهما أن كل عشرة دراهم قديمة تعادل ثمانية دراهم جديدة من الفضة، ومقدار العشرة دراهم القديمة تُعادل ديناراً[5].

– أجزاء الدرهم :

كان الناس يستعملونها في شراء حاجاتهم اليومية التي يقل ثمنها عن دينار، وهي كالقيراط والحبة والدانق والطسوج[6]، وقد شاع استعمالها في بغداد[7]، ثم انتقلت إلى إفريقية، فضرب الأغالبة منها رُبع الدرهم وثمنه، وهذه السكة الصغيرة هي التي حدث فيها الغش والزيف فنسبة المعدن الرخيص فيها كبيرة، وقد سُميت أيضاً دراهم النُقرة[8]، وقيل أن الخليفتين عُمر بن الخطاب وعثمان بن عفان رضي الله عنهما كانا إذا وجدا زيوفاً في بيت المال جعلاها فضة، كما نهى عنها الفقهاء، مُعتبرين ذلك من الربا، [9]لقوله تعالى:﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَذَرُوا مَا بَقِيَ مِنَ الرِّبَا إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ** ﴾[10].

---

(1) عبدالوهاب، ورقات، ق1، ص412.

(2) الجهشياري، كتاب الوزراء، ص287.

(3) حمودة، أسواق القيروان، ص63.

(4) ضياء الدين الريس، الخراج، ص357.

(5) القلقشندي، صبح الأعشى، جـ4، ص114؛ حمودة، أسواق القيروان، ص63.

(6) الطسوج، ثمانية وأربعين حبة، للمزيد ينظر: متر، الحضارة الإسلامية، ص372.

(7) حمودة، أسواق القيروان، ص64.

(8) البلاذري، فتوح البلدان، ص475؛ حمودة، أسواق القيروان، ص64.

(9) مالك بن أنس، المُدونة، الكبرى، جـ3، ص489؛ الونشريسي، المعيار المعرّب والجامع المغرب عن فتاوى عُلماء إفريقية والأندلس والمغرب، تح: محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981، جـ5، ص78.

(10) سورة البقرة، الآية: رقم (278) .

ج– الفلس :

كان الفلس مألوفاً في التعامل اليومي في إفريقية زمن الأغالبة إلا أنه لم يكن رائجاً كالدينار والدرهم، فقيمته قليلة جداً، لذلك عُدَّ من السكة المُساعدة التي استخدمت لتثمين أشياء بسيطة قل ثمنها عن الدرهم وأجزائه[1].

وأهم مميزات الفلوس إنها تارة تشبه الدينار في عدم وجود مدينة الضرب والتاريخ، وتحقيقمل نفس النقوش الكتابية للدينار[2]، وتارة تشبه الدرهم في قطره ووزنه، إذ يراوح قطرها ما بين 18إلى20 مم، أما أوزانها فهي تتراوح ما بين 2.17 غرام و30.2 غرام[3].

3 : دور الضرب ومصادر تموينها والقائمين عليها :

من أهم مؤسسات الدولة المالية هي دار الضرب والتي خضعت لسلطة الأمراء الأغالبة مُباشرة من حيث اختيار موقعها وتنظيمها إدراياً وتقسيم مهامها على العاملين، وكانت مُلحقة بديوان الخراج الذي تُجمع به الجبايات والضرائب المُختلفة نقداً[4]، فيتم ضربها من جديد بعد إذابتها وتكسيرها[5].

سبقت الإشارة إلى أن الولاة المسلمين لما خضعت لهم بلاد المغرب الإسلامي والأندلس ورثوا دور الضرب عن البيزنطيين، ولكن بعد اقتطاعه لم يبق بيد الأغالبة إلا المغرب الأدنى (إفريقية)، فأصبحت دور الضرب تحقيقت سيادهم، وما أن بني إبراهيم بن الأغلب مدينة العباسية[6]، واتخذها مقراً لحكمه حتى نقل إليها دواوين الحكومة ومُعداتها وابتنى بها داراً للضرب، فضرب نقوده بها إضافة لمدينة القيروان [7]، وسار خُلفاؤه من بعده على نهجه، إلى أنْ تولى الأمير إبراهيم بن أحمد الذي بني مدينة رُقادة[8]، سنة (261هـ/877م) وانتقل إليها سنة

---

(1) عفيفي، المسكوكات، ص61؛ وأسماء علي قرطاب، التجارة بإفريقية في العهد الأغلبي، المركز الوطني للدراسات التاريخية، طرابلس الغرب، 2010، ص137.

(2) صالح بن قربة، المسكوكات المغربية، ص254،253.

(3) العجابي، جامع المسكوكات، ص43،42.

(4) البكري، المسالك والممالك، جـ1، ص637.

(5) قرضاب، التجارة، ص125.

(6) ابن خلدون، العبر، جـ4، ص199؛ ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان، ص104.

(7) ابن عذاري البيان المغرب، جـ1، ص93؛ عبدالوهاب، ورقات، ق1، ص914.

(8) رقادة وهي على بُعد أربع أميال من القيروان، وكانت أكثر بلاد إفريقية بساتين وفواكه وليس بإفريقية أعدل هواء من رقادة ولا أرق نسيماً ولا أطيب تربة، للمزيد، ينظر: مجهول، والاستبصار، ص116؛ الحميري الروض المعطار، ص271–272.

(264هـ/878م)، واتخذها عاصمة له يدير منها شؤون إمارته[1]، بيد أنه لم يتم العثور على أي نقد ولو واحداً يحمل اسم رُقادة[2].

ولم يكن بالإمكان الجزم إنها ضربت برُقادة أو لا، فلو افتراضاً إنها اسم دار الضرب شأنها في ذلك شأن كل المُدن التي وردت على السكة الفضية، ذلك لأن ضرب الدينار بإفريقية من اختصاص الملك وتحقيقت إشرافه مباشرة حسب رأي القلقشندي[3]، ولا يتم إلا في المدن الرئيسة أو الحواضر المهمة في الدولة[4].

إلا أن هناك مدلولين ربما يؤكدان ضرب السكة لم يكن برقادة زمن الأمير إبراهيم بن أحمد.

1- إن حركة الإصلاح النقدي وما صاحبها من ثورة قد حدثت في القيروان، ولم تحقيقدث في رُقادة، فمن المفروض أن يبدأ الأمير بالإصلاح برقادة حاضرة الإمارة وليس بالقيروان، إلا أن ابن عذاري يؤكد أن هذه الثورة حدثت في القيروان، بقوله : "وصاروا إلى رقادة"[5].

2- ما قدمه أحد الباحثين[6]، حول تحقيقيق بعض المدن التي وردت على سكة الأغالبة، المنشورة وغير المنشورة من خلال كتب المسكوكات وكتب التاريخ والرحلات، فإنه لم يذكر رُقادة. لذلك سيتم سرد هذه المُدن حسب التصنيف الهجائي:

- إفريقية التي ورد ذكرها على السكة الفضية منذ سنة (89هـ/688م)، وعلى السكة الذهبية منذ سنة (100هـ/720م)، وهي مدينة القيروان، فمنذ تأسيسها أسس بها دار ضرب، وأصبحت الدنانير والدراهم تضرب تحقيقت اسم إفريقية إلى عهد الأغالبة [7]، منذ سنة (183هـ/799م)، باسم إبراهيم بن الأغلب ما يدل على أنه كان قد ضرب سكة فضية قُبيل

---

(1) أبو الفداء، مختصر تاريخ البشر، جـ1، ص371؛ العجابي، جامع المسكوكات، ص32.

(2) عبدالوهاب، ورقات، ق1، ص414.

(3) القلقشندي، صُبح الأعشى، جـ5، ص114.

(4) الكاشف، دراسات في النقود، ص96.

(5) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص98.

(6) العش، تحقيق بعض مدن الضرب، لقد أورد هذا الباحث مُدن الضرب التي ضرب بها الأغالبة مسكوكاتهم/مُستفيداً من مكان عمله، إذ كان يشغل منصب رئيس المتحف الوطني بدمشق.

(7) الجنحاني، المغرب الإسلامي، ص75.

تسلميه الإمارة سنة (184هـ/800م) عند ولاية محمد بن مقاتل العكي، وقد عُثر على درهم بتونس يحمل اسمه وبالتاريخ نفسه[1].

كما يوجد فلس يحمل اسم القيروان باسم زيادة الله الأول، ضربه سنة (220هـ/835م) ولهذا الفلس أهمية كُبرى بالنسبة لتاريخ الفلوس الأغلبية[2].

وكذلك تبسة[3]، التي ذكرها البكري والحميري، في حين لم يذكرها ابن حوقل، ومن بين مدن الضرب الأخرى بالمغرب الأدنى تيجس أو تنيجس[4]، جاء ذكرها عند الجغرافيين: ابن حوقل والبكري، وكذلك الإدريسي.

وطبنة[5]، التي تقع على الحدود الأغلبية الرستمية من بلاد الزاب، وقد اختلط اسمها مع العباسية[6]، إحدى مدن الضرب منذ زمن إبراهيم الأول وقد سبق ذكرها. وهي مدينة لها عدة أسماء عند المؤرخين والجغرافيين، فالبلاذري[7]، سماها القصر الأبيض، والبكري وابن عذاري[8]، وردت عندهما بالقصر القديم، علاوة عن أسماء أخرى مثل قصر القيروان أو قيروان بدون "ال" التعريف، وقصر الأغالبة[9]، وظلت المسكوكات الأغلبية تضرب حتى زمن زيادة الله الثالث، الذي ضرب درهما قضياً أيضاً بمدينة المباركة، ويؤرخ بسنة (209هـ/824م)، ونظراً لظروف الطبيعة ظهر الدرهم ناقصاً أو متآكلاً، حيث كان على هذا الشكل (ال ... ر....ة)[10].

---

(1) العش، تحقيق بعض مدن الضرب، ص40.

(2) المصدر نفسه، ص41.

(3) تبسة: أو تبسا، من بلاد إفريقية بقرب وادي ملاق، وهي مدينة أولية، فيها آثار للأول كثيرة الثمار والأشجار، للمزيد ينظر: البكري، المسالك والممالك، جـ2، ص710؛ الحميري، الروض المعطار، ص129.

(4) تيجس أو تنجس: تقع بقرب وادي الدنانير عند قصرالأفريقي ، وهي مدينة عليها سور صخري رومي ولها ربض ولها أسواق وجامع وحمام. ومنها إلى بونة خمس مراحل. للمزيد ينظر: ابن حوقل، صورة الأرض، 84، البكري، المسالك والممالك، جـ2، ص728؛ الإدريسي، نزهة المشتاق، صجـ2، ص292.

(5) طبنة: اعظم بلاد الزاب، بينها وبين المسيلة مرحلتان، وهي حسنة كثيرة المياه والبساتين، ولم يكن من القيروان إلى سجلماسة مدينة أكبر منها. للمزيد ينظر: الحميري، الروض المعطار، ص28.

(6) العش، دراسة لبعض مُدن الضرب، ص43.

(7) البلاذري، فتوح البلدان، ص231.

(8) البكري، المسالك والممالك، ص680؛ ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص92؛ ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان، ص104.

(9) العش، دراسة لبعض مُدن الضرب، ص43.

(10) المصدر نفسه، ص46.

والمدينة الغنية بمعادنها ألا وهي مجانة[1]، بشهادة الجغرافيين، إذ يوجد بها معدن الفضة، والمرتك والحديد والرصاص[2]، حتى قيل أنها تسمى (بمجانة المعادن)، ضرب بها الأغالبة مسكوكاتهم، إذ عُثر على دراهم من ضربها مؤرخة بسنتي (207هـ/822م و210هـ/825م)، وهذه التواريخ تدل على أنها ضُربت زمن الأمير زيادة الله الأول الذي كان يتولى الإمارة هذه الفترة، كُتب عليها بالخط الكوفي البسيط تاريخ الضرب وتوجد هذه الدراهم بمتحقيقف باردو بتونس.

بالإضافة إلى المُحمدية التي ثار بها نصر أو منصور الطبندي على الأمير زيادة الله الأول– وسيأتي ذكره في المبحث الثاني من هذه الدراسة– بطنبدة سنة (209هـ/824م) وقد تحقيقدث عنها البُحاث المعاصرين[3]، مستشهدين بالرحالة الحموي[4]، أو المؤرخين أمثال : ابن عذاري والنويري[5]، وغيرهم، ووردت هذه المدينة على درهم ضُرب زمن الأمير نفسه مؤرخاً بسنة (191هـ/807م)[6].

هذا وكان قد عُثر على مسكوكات أغلبية ضربت خارج الحدود الأقليمية للأغالبة، مثل مدينة باغاية[7]، وتدغة التي التبس اسمها مع درعة[8]، عند المؤرخين، وبها معدن الفضة، بل وجد بها دراهم فضية تعود لزمن الوالي يزيد بن حاتم مؤرخ بسنة (161هـ/782م)[9]، فضلاً عن مدينتي مرسى الدجاج[10]، ومسكيانة[11]، من مدن المغرب الأوسط.

(1) مجانة: أو مجانة المطاحن مدينة بإفريقية سميت بذلك لأن فيها مقطع حجارة الأرحاء لا يعد لها شيء من الحجارة. وبينها وبين ماجنة مرحلة كبيرة. للمزيد ينظر : الحميري، الروض المعطار ، ص525.

(2) البلاذري، فتوح البلدان، ص225؛ اليعقوبي، كتاب البلدان، ص106؛ البكري، المسالك والممالك، جـ2، ص710؛ سالم، تاريخ المغرب الكبير ، جـ2، ص204.

(3) عبدالوهاب، ورقات، ق1، ص430.

(4) الحموي، معجم البلدان، ص49،48.

(5) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص98؛ النويري، نهاية الأرب، جـ24، ص108.

(6) العش، دراسة لبعض مُدن الضرب، ص47، 48.

(7) باغاية هكذا وردت عند ابن الأثير في حديثه عن فتوح عقبة بن نافع، جـ4، ص451؛ الحميري، ص76؛ الروض المعطار في حين وردت عند ابن حوقل باغاي، وهي على أميال من جبل الأوراق، وهو يشق من بلاد المغرب وبلاد إفريقية . للمزيد ينظر : صورة الأرض، ص85،84.

(8) درعة، بالمغرب في جهة السجلماسة، وتعرف بواديها الذي يجري من المشرق إلى المغرب وينبعث من جبل درن. تدعة كذلك من مُدن سجلماسة وربما يكونان مدينة واحدة. للمزيد ينظر اليعقوبي، كتاب البلدان، ص114؛ البكري، المسالك والممالك، جـ2، ص835؛ الحميري، الروض المعطار ، ص235.

(9) العش، دراسة لبعض مُدن الضرب، ص42.

(10) مرسى الدجاج: بالقرب من أشير بالمغرب الأوسط، وهي مدينة قد أحاط بها البحر من ثلاث جهات وبينها وبين تدلس أربعة وعشرون ميلاً. للمزيد ينظر : الحميري، الروض المعطار ، ص539.

(11) مسكيانة: بينها وبين مجانة مرحلة وهي قرية صغيرة. للمزيد ينظر : الإدريسي، نزهة المشتاق،جـ1 ، ص295.

وهذا يدل على أن سلطان الأغالبة قد امتد إلى بلاد المغرب الأقصى، وما يؤيد ذلك المحارس التي أنشأها الأغالبة على الساحل المغربي والتي امتدت من سوريا شرقاً حتى المغرب الأقصى غرباً خير شاهد على ذلك[1].

ومما تقدم نخلص إلى إن المدن التي وردت على مسكوكات الأغالبة نجدها أكثر بكثير من المدن التي اعتمد عليها أغلب المتخصصين في دراسة مسكوكات الأغالبة الذين اعتمدوا على ذكر القيروان والعباسية، أما رقادة فلا زالت محل شك إذا ما ضرب الأغالبة بها مسكوكاتهم أم لا، والمأمول من الدراسات القادمة الحديثة تبيان ذلك.

أما مصادر تموين دور الضرب بإفريقية زمن الأغالبة فقد تمثلت بمصادر داخلية وخارجية، فالداخلية هي ما يتوفر بمدن بلاد المغرب الأدنى من معادن نفيسة مثل بونة ومجانة والأربس[2]، وغيرها[3].

وخارجية، وهو ما يُجلب إليها من معادن الدول المُجاورة عن طريق التجارة، القيروان هي حاضرة البلاد ومُلتقى القوافل التجارية الآتية بالذهب من سجلماسة[4]، وخير دليل على ذلك ما ذكره الحميري : " إليها يُسافر أهل المغرب الأقصى بالصوف والنحاس والخرز ويُخرجون منها بالتبر والخدم "[5]، " ومن التبر يُصنع الدينار والدرهم ".

هذا بالإضافة إلى بلاد السودان[6]، وغانة[7]، وكوغة[8]، وتادمكة[9]، الذي ظل يغدي دور الضرب السكة الذهبية في بلاد المغرب والأندلس ومنطقة البحر المتوسط[10]، وذلك عن

---

(1) ابن خرداذبة، المسالك والممالك، تح: محمد مخزوم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1988، ص153.

(2) الإدريسي، بينها وبين القيروان ثلاث مراحل في وسطها أعين جارية وبها معدن الحديد ، وأغلب مزارعها الحنطة والشعير . للمزيد ينظر : الصفاقسي، نزهة الأنظار ، ص125.

(3) سالم، تاريخ المغرب الكبير ، جـ2، ص409.

(4)

(5) الحميري، الروض المعطار ، ص305؛ إبراهيم حركات، دور الصحراء الإفريقية في التبادل والتسويق خلال العصر الوسيط، مجلة البحوث التاريخية، ع1، طرابلس، 1981، ص29.

(6) بلاد السودان، متصل في أقصى المغرب، إلى جبل الندامة ثم يكون على البحر عامراً في شرقهم بطول جزر القمر . للمزيد ينظر : ابن سعيد المغربي، كتاب الجغرافيا، تح: إسماعيل العربي، المكتب التجاري للطباعة، بيروت، ط1، 1970، ص64.

(7) غانة: أو غانا على ضفتي النيل تقع في بلاد السودان، وبها يحل السلطان وأهل مسلمين. للمزيد ينظر المصدر نفسه، ص92.

(8) كوغة من بلاد السودان الغربي، وأهلها مسلمون وأكثر ما يتجهز إليها الملح والودع والنحاس المسبوك وهو انفق شيء عندهم للدبغ وحواليها معادن التبر وهي أكبر بلاد السودان. للمزيد ينظر : مجهول، الاستبصار ، ص223.

(9) تادمك: وهي مدينة كبيرة بين جبال وشعاب وهي أشبه البلاد بمكة المكرمة، ودنانيرهم تسمى الصلع لأنها من ذهب محض، وغير مختوم وبينها وبين غانة نحو خمسين مرحلة. للمزيد ينظر : مجهول، الاستبصار ، ص223.

(10) لومبارد، الجغرافيا التاريخية، ص87.

طريق التبادل التجاري بين بلاد السودان والمغرب من جهة وبين المغرب والمشرق الإسلامي وجنوب أوروبا عبر البحر الأبيض المتوسط من جهة ثانية[1]، وقد أشار ابن خلدون في مقدمته إلى ذلك بقوله: (... إن معدن الذهب الذي نعرفه لهذه الأقطار إنما هو من بلاد السودان وهي إلى المغرب أقرب)[2].

أضف إلى ذلك صقلية الغنية بثرواتها بعد الفتحقيق الأغلبي لها[3]، فقد بدأت مورداً ثالثاً يغذي دور الضرب بالمغرب الأدنى ، ومن هذه الثروة ضرب الأغالبة مسكوكاتهم الذهبية والفضية والنحاسية فكانت من أجمل المسكوكات.

وتعرفنا على دور الضرب موقعها وعددها والأقاليم المغذية بمصادر تموينها من ذهب وفضة ونُحاس فمن الذي يقوم بالإشراف عليها وتصنيع هذه المواد لتصبح سكة؟

وقد أولى الأغالبة أهمية لاسيما بدور الضرب إذ خضعت تحقيقت إشراف الأمير مباشرة، وكان الأغالبة يُعينون لهذه الدور العمال والموظفين المُختصين بهذه الصنعة وتخصص لهم رواتب من أجرة الضرب، وهي عبارة عن درهم واحد كل مئة درهم، وهي من التقاليد المُتبعة بدور ضرب السكة عند الدولة العباسية، فقد تأثرت بها كثيراً النظم المالية في إفريقية زمن الأغالبة [4]، ومن أهم الموظفين هم :

1- ناظر دار الضرب أو متولي دار الضرب، أو كما يُسميه الكرملي بالناقد[5]، وهذه الوظيفة وجدت في إفريقية زمن الأغالبة تقليداً لما عرفته العراق[6]، وهو رئيس العاملين والمُستخدمين، وهو المسؤول عن حفظ الذهب وتمييز الفضة والدراهم، ونظرها ليُعرف جيدها من رديئها، ووازنها (وزنها) من زائفها[7]، فإن وجد الناظر فيها نقصاً أو خرج عن الدائرة منها شيء، أو وجد فيها كلفاً أو مسماراً أو شريحاً أو كبيراً أو كانت غير مُعتدلة التقليس[8]، جهة رقيقة وجهة

---

(1) عبدالوهاب، ورقات، ق1، ص436؛ حركات، دور الصحراء الإفريقية، ص30.

(2) ابن خلدون، المقدمة، ص182.

(3) الحميري، الروض المعطار، ص366،367.

(4) المقريزي، شذور العقود، ص11؛ حمودة، أسواق القيروان، ص66.

(5) الكرملي، النقود العربية الإسلامية، ص18.

(6) حمودة، أسواق القيروان، ص66.

(7) الكرملي، النقود العربية الإسلامية، ص18.

(8) التفليس، وهو الاستدارة على هيأة الفلس. للمزيد ينظر: ابن الحكيم، الدوحة المشتبكة، ص73.

غليظة قطعها الناظر من أحد جنبي الدينار وردها على ضارب السكة، فإنه قد يُضرب من الدينار المردود أرباعاً وأثماناً[1].

2- الشاهدان : يأتي الشاهدان في المرتبة الثانية بعد ناظر دار، وهما اللذان يقومان بمراقبة ومُعاينة بعض الأعمال التي لها وزن في الصيانة والمُحافظة بدار الضرب[2].

لذلك فيشترط في الموظفين العاملين بدار الضرب أن تكون لديهم خبرة كافية بإذابة المعادن وسبكها وخلطها ونقشها ووزنها وطبعها وتشغيل المعدات اللازمة لذلك[3].

نفهم مما سبق حرص الأمراء الأغالبة بالنظر مُباشرة على ضرب مسكوكاتهم، وخلوصها في العيار وصحة في الوزن، وإبداع في النقش بدور الضرب بالمغرب الأدنى (إفريقية) لإحساسهم العميق بالمجريات الاقتصادية، فالسكة أساس المُبادلات التجارية وهي المُحرك الرئيس لها، فزاد اهتمامهم بالنشاط التجاري ومكنهم من انتشارها داخل بلاد المغرب الأدنى وخارجه ولتحقيقيق آثار إيجابية على اقتصاد دولتهم سواء من الناحية السياسية والاجتماعية والتجارية والثقافية، وهذا لا يتأتى إلا بسكة موثوق بها من قبل التجار.

3- النقّاش أو الفتّاح : وهو أساس أعمال دار الضرب وأصل من أصولها، فإن استقام استقامت الأعمال بها[4]، وهو الذي توكل إليه مهمة نقش السكة[5].

4- الضرّاب (السكاك) أو الطبّاع : وهو الذي يأخذ المعدن فيطبع منه درهماً أو ديناراً[6]، بالإضافة إلى الجّراب والسبّاك والخلاّص والطّراق وقاطع الصفائح[7].

وقد حرص هؤلاء العمال والموظفون الذين غالباً ما يكونون من الفتيان الصقالبة أو الموالي من نقش أسماءهم على السكة تمييزاً لهم عن غيرهم، شأنهم في ذلك شأن الفنانين والصناع[8].

---

(1) المصدر نفسه ص73؛ كما أوضح ابن الحكيم الشروط الواجب في ناظر دار الضرب على اعتبار إنه قد شغل هذا المنصب زمن المرينيين. للمزيد ينظر: ص50 وما بعدها .

(2) المصدر نفسه،ابن الحكيم ، الدوحة المشتبكة، ص51،50.

(3) ابن خلدون، المقدمة، ص274.

(4) ابن الحكيم، الدوحة المشتبكة، ص53؛ الجزنائي، الأصداف المنقضة عن احكام صنعة الدينار والفضة، تح: خالد بن رمضان، وعبدالحكيم القفطي، المجلة التاريخية والمغربية، جامعة محمد الخامس، مجلة كلية التربية والعلوم الإنسانية، الرباط، ص42.

(5) الكرملي، النقود العربية الإسلامية، ص164.

(6) الجزناني، الأصداف المنفضة، ص43.

(7) المصدر نفسه، ص44،43.

(8) النبراوي، الآثار الإسلامية، ص447.

حذر ابن الحكيم من اشتغال اليهود بدار الضرب، لما يتصفون به من احتيال وخداع. فإنهم يأخذون الدينار والدرهم فيحفرون فيه حفرة صغيرة، لينزعوا منه شيئاً، ثم يحشون تلك الحفرة بالفحم الذي يُسبك به بعد ثقبها بما يملؤها ويموهونها، فينخدع آخذها ويظنها صحيحة الوزن[1]، وقد كان تفريغ الدراهم والدنانير شائعاً في بغداد[2]، بل إن أحبارهم يبيحون لهم الغش وهو حرام في مذهبهم[3].

كما حدد ابن عمر جزاء من غش في الدينار " وذلك أن يغرم مثله في وزنه وسكته[4].

فيشترط في الموظفين العاملين بدار الضرب أن تكون لديهم خبرة كافية بإذابة المعادن وسبكها وخلطها ونقشها ووزنها وطبعها وتشغيل المعدات اللازمة لذلك .

وخلاصة القول : يُفهم مما سبق حرص الأمراء الأغالبة بالنظر مُباشرةً على ضرب مسكوكاتهم ، وخلوصها في العيار وصحة في الوزن ، وإبداعٌ في النقش بدور الضرب بالمغرب الأدنى (إفريقية) لإحساسهم العميق بالمجريات الإقتصادية ، فالسكة أساس المبادلات التجارية وهى المُحرك الأساسي لها ، فزاد اهتمامهم بالنشاط التجاري ، ومكنهم من انتشارها داخل بلاد المغرب الأدنى وخارجه ، وما تحقيقق من آثار إيجابية على اقتصاد دولتهم سواء من الناحية السياسية والإجتماعية والتجارية والثقافية ، إلا بتأتي سكة موثوق التعامل بها من قبل التجار .

---

(1) ابن الحكيم، الدوحة المشتبكة، ص76.

(2) الكرملي، النقود الإسلامية، ص23.

(3) ابن الحكيم، الدوحة المشتبكة، ص76.

(4) يحيى بن عمر ، أحكام السوق، ص138.

(10)ابن خلدون ، المقدمة، ص274 .

المبحث الثاني

الإصلاح النقدي الذي أحدثه الأغالبة على مسكوكاتهم

الإصلاح النقدي الذي أحدثه الأغالبة في مسكوكاتهم

تأثرت سكة الأغالبة خلال فترات حكمهم في بلاد المغرب الأدنى بالوضع السياسي للدولة، من حيث الثورات الناقمة على الحكم الأغلبي أو الفتوحات وما يحتاجه الجند أثناء الحرب إلى مسكوكات لسداد احتياجاتهم اليومية، فإشغال الأمير بهذه الأحداث أدى إلى اضطراب السكة في وزنها وشكلها ومضمونها، وما إَنْ يُدْرِكَ الأمير هذا الاضطراب حتى يقوم بإصلاحه، وإعادة سبكها من جديد ، ولكن في بعض الأحيان تكون هذه السكة قد انتشرت عبر الولايات، حتى جاء الأمير إبراهيم بن أحمد الذي أحدث ثورة فعلية على هذه المسكوكات سُمّيْت بالإصلاح النقدي وما نجم عنها من إصلاحات. ولكن قبل الحديث عن هذا الإصلاح وجب إلقاء الضوء على سكة الثوار والفتوحات خلال فترة قيد الدراسة لهذا الفصل :

1- سكة الثوار : (ثورة منصور الطنبذي)[1]

كان منصور الطنبذي أو الترمذي كما يُسميه ابن خلدون[2]، من كبار رجال الدولة الأغلبية، فهو من رؤساء الجند العرب في إفريقية وإن كان أصله بربريا مستعرباً [3]، ثار ضد الأمير زيادة الله الأول سنة (209هـ/824م) وقيل سنة (207هـ/822م)، بمدينة طنبذة بإقليم المُحمدية[4].

واستمرت هذه الثورة حوالي أثني عشر سنة[5]، إثر خلاف شديد بينهما. كان سببه أن الأمير زيادة الله يُعامل الجند معاملة قاسية لعدم ثقته بهم، وقد أثارت هذه السياسة القادة

---

(1) نسبة إلى مدينة طبنذة بإقليم المحمدية، البكري، المسالك والممالك، جـ1، ص445؛ وجـ2، ص695 -697.

(2) الحموي، معجم البلدان، جـ3، ص49،48.

(3) ابن خلدون، العبر، جـ4، ص201.

(4) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص98؛ مؤنس، تاريخ المغرب وحضارته، مجـ1ص 269؛ وقيل أن منصور هذا قدم مع اسرته أثناء الفتوحات الإسلامية للمغرب، ثم استقرت بإفريقية منذ ذلك الوقت يتصل نسبه بالشاعر الجأهلي المشهور" دريد بن الصمة، من قبيلة قيس العتيدة. للمزيد ينظر: بن الابار، الحلة السيراء، جـ2، ص382-383؛ حسن حسني عبدالوهاب، ورقات، ق1، جـ3، ص281.

(5) ابن أبي دينار، المؤنس، ص63.

العسكريين عليه[1]، وكان الذي ساهم على الخروج عليه مقتل الوالي عُمر بن معاوية القيسي مع ابنيه حُباب وُسكنان، بعد أن ثار عليه واستولى على منطقة القصرين[2]، التي كانت تحقيقت ولايته[3].

وما أن بلغ منصور بن نصر الطنبذي، وهو من ولد دُريد بن الصمة، ذلك حتى أظهر تعصبه للقيسية وساءه ما فعل الأمير، وكان وقتذاك والياً على طرابلس، فقال : يا بني تميم (يقصد الأغالبة) لو أن لي بكم قوة أو آوي إلى ركن شديد[4]، فكان فصيحاً بليغاً–فبعث صاحب الخبر إلى زيادة الله يُعلمه بكلام ابن نصر الطنبذي، فعزله عن ولايته وطلب إليه القدوم إلى القيروان، فقدم[5].

وكان صاحب البريد غلبون مُعثياً بمنصور الطنبذي، فأصلح أمره عند الأمير زيادة الله، فعفى عنه، وأقام أياماً يتردد بزيارة الأمير زيادة الله حتى ذهب ما بقلبه عليه، ثم أستأذنه في الوصول إلى منزله فأذن له، فخرج إلى تونس ومنها إلى طبنذة التي كان له بها قصراً فنزل به، وجعل يُراسل الجند بتونس ويُذكرهم بما يلقون من زيادة الله ويٌخوفهم من أنْ يفعل بهم كما فعل بعمر وولديه[6].

فأخذ يسعى للاستيلاء على تونس؛ لأن معظم رجاله بها، فأرسل إليه زيادة الله قائده محمد ابن حمزة في ثلاثمائة فارس، وقيل خمسمائة فارس[7]، من المسلمين حسبما ذكره النويري[8]، وأوصاه بسرعة السير إلى تونس ومُباغتته، فلما وصل إلى تونس لم يجد منصور بها فنزل بجيشه بدار الصناعة ، من هنا أدرك منصور أن زيادة الله أراد أن يغدر به دون أنْ يُحأول التفاهم معه، ما جعل منصور الطنبذي يغدر بشيوخ ابن الأغلب وجنده وعلى رأسهم شجرة بن عيسى القاضي[9]، والاستيلاء على تونس ، بالإضافة إلى التفاف الأغلبية الساحقة من الجند حول الطنبذي الذي أصبح قائداً للثورة بدون مُنازع[10].

(1) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مجـ5، ص4.

(2) القصرين: من بلاد إفريقية بينهما وبين بجاية ستة أيام. للمزيد ينظر: الإدريسي، نزهة المشتاق، ، جـ1، ص260.

(3) ابن عذاري، البيان المقرب، جـ1، ص98.

(4) ابن الابار، الحلة السيراء، جـ2، ص382؛ النويري، نهاية الأرب، جـ2، ص109.

(5) المالكي، رياض النفوس، جـ1، ص266؛ والنويري، نهاية الأرب، جـ24، ص109.

(6) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص99؛ السيد عبدالعزيز سالم، تاريخ المغرب الكبير، جـ2، ص489.

(7) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص99.

(8) النويري، نهاية الأرب، جـ2، ص109.

(9) المالكي، رياض النفوس، جـ1، ص268.

(10)عبدالوهاب، ورقات، ق3، ص285.

وعندما علم الأمير بذلك أرسل إليه جيشاً آخر بقيادة وزيره الأغلب بن عبدالله بن الأغلب المعروف بغلبون، وهدده بالقتل إذا حلت به الهزيمة ، فكانت هذه التوصية سبباً في هزيمة هذا الجيش مرة أخرى، وانضمام معظمه إلى جيش الطنبذي[1]، أما الباقي فاستولى كل واحد منهم على مدينة من المُدن الشمالية يتحقيقصن بها خوفاً من عقاب زيادة الله، وبذلك عمت الفوضى جميع المناطق[2]، عبّر عنها ابن عذاري بقوله : " واضطرمت إفريقية ناراً "[3]، نتيجة هذه الثورة وسقطت باجة[4]، وصطفورة [5]، والأربس بيد منصور الطنبذي، وكادت تخرج البلاد من يد ابن الأغلب الذي كرهته عامة الناس وخاصتهم لسوء سيرته وقسوته.

أما منصور الطنبذي الذي كثرت جموعه فقد زحف إلى القيروان وحاصرها حصاراً منيعاً استمر لمدة أربعين يوماً[6]، ولكنه استطاع أن يدخلها والتحقيقصن بها، وكتب إلى زيادة الله الذي كان مقيماً بالعاصمة العباسية التي بناها أبوه يطلب منه التخلي عن الحكم والرحيل عن إفريقية بعدما تعهد له ولأسرته بالأمان على حياتهم وأملاكهم[7]، إذ لم يبق بيده غير قابس[8]، والساحل[9]، ونفزاوة[10]، وطرابلس[11]. وهذا جعل الأمير زيادة الله يطلب المساعدة من إباضية جبل نفوسة، فحدثت بينهما وقائع عظيمة استمرت لمدة خمس سنوات، انتهت بهزيمة منصور

---

(1) محمد باقر الحسيني، دراسات عن نقود الثوار والشعارات والمناسبات المضروبة في إفريقية، مجلة المسكوكات، ع7، العراق، 1976، ص33.

(2) عبدالوهاب، ورقات، ف3، ص286.

(3) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص98.

(4) باجة: تقع بين طبرقة وتونس، وهي مدينة حسنة أرضها ، كثيرة القمح والشعير، كثيرة الرخاء، ليس مثلها بالمغرب . للمزيد ينظر: الصفاقسي، نزهة الأنظار، ص123.

(5) صطفورة: أو سفو حرة: إقليم جليل به ثلاث مدائن فأقربها إلى تونس وبينها وبين القيروان مرحلتان حقيقتتان، يسكنها بالإضافة إلى المغاربة قوم من قريش وقضاعة. للمزيد ينظر: العيقوبي، كتاب البلدان، ص105؛ الإدريسي، نزهة المشتاق، جـ1، ص288.

(6) ابن خلدون، العبر، جـ4، ص223–224؛ حسن، تاريخ الإسلام، جـ2، ص117.

(7) ابن الأبار، الحلة السيراء، ص383.

(8) قابس: في إفريقية كدمشق في الشام. تنزلها نهران من الجبل. وقد اختصت من بلاد إفريقية بالموز وفيها الرطب الكثير الطيب وحب عزيز الحناء، وبينها وبين البحر ثلاثة أميال. للمزيد ينظر: ابن سعيد المغربي، كتاب الجغرافيا، ص144.

(9) الساحل: من مدن القيروان، وليس بساحل البحر، بل هي بلاد وقرى كثيرة الواد من الزيتون والشجر والكروم، وهي قرى يتصل بعضها ببعض. للمزيد ينظر: الحميري،الروض المعطار ص299.

(10) نفزاوة: بينها وبين القيروان ستة أيام وبينها وبين قابس ثلاث مراحل، ومن نفزاوة تسير إلى قسطيلية، ولها سور من صخر وطوب، وهي على نهر كثير النخل والثمار. للمزيد ينظر: الحميري، الروض المعطار، ص578.

(11) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مجـ5، ص4؛ ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان، ص106.

الطنبذي في بلاد الجريد هزيمة نكراء، ففر من القيروان إلى تونس، وعلى إثرها عاد معظم الثوار لطاعة ابن الأغلب الذي دخل القيروان ورفع الحصار عنها، وعفا عن أهلها[1].

ولكن الذي لم يكن بالحسبان أو يخطر في البال، حدوث خلاف بين منصور الطنبذي الذي اتجه من تونس إلى طنبذة وتحقيقصن بها وبين قائده عامر بن نافع سنة (213هـ/828م)[2]، الذي رأى أنه نداً لرئيسه، ولا يقبل أن يعامله منصور معاملة التابع له، فكثيرا ما دب الخلاف بينهما على نفس السبب، وقد نجم عن ذلك أن قضى بن نافع على الطنبذي بعد هربه وحبسه ثم قتله بباجة واستولى على بلاده[3].

ومع ذلك لم يقف النزاع بين أنصار الطنبذي عند هذا الحد، بل ازداد سوءاً لا سيما بعد وفاة زعيمهم، ولم ينتهاه إلا بوفاة عامر بن نافع سنة (213هـ/828م)[4]

واطمأن بذلك زيادة الله الأول الذي وقف مُتفرجاً إزاء هذا النزاع، فحين علم بوفاة عامر تنفس الصعداء وهو يقول : " اليوم وضعت الحرب أوزارها "[5].

لقد واجهت دولة الأغالبة أقوى الثورات في تاريخها التى كادت تطيح بملكها، ولولا إرادة الله وقيام النزاع بين الثائر وقائده لكان تاريخ هذه الدولة غير الذي نقرأه اليوم، فقد كان منصور الطنبذي، الذي أشعل نار هذه الثورة واثقاً من مُبتغاه في الإطاحة بملك بني الأغلب والجلوس على كرسي الإمارة، إذ دانت له أغلب مُدن إفريقية وأهمها القيروان أول عاصمة إسلامية بالمغرب الإسلامي كُله، فكان يدرك أن بسقوطها قد قد تسقط الدولة، وخير شاهد على ذلك، السكة التي ضربها تحقيقمل اسمه بدار ضرب المدينة [6]، رغم قلة المدة التي ملك بها هذه المدينة، فإنه يعرف الأهمية السياسية للنقود بوصفها إحدى شارات الملك والسلطان، ومظهر من مظاهر الحكم والسيادة[7]، ليس ذلك فحسب، بل أراد أن يُثبت أن النظام الجديد قد استقر استقراراً نهائياً بالبلاد، ولأول مرة في تاريخ إفريقية[8].

---

(1) سالم، تاريخ المغرب الكبير، جـ2، ص383.

(2) عامر بن نافع عبدالرحمن ابن نافع بن محمية المُسلي، بن مذحج، وقع خلاف بينه وبين قائده منصور الطبنذي، الذي لم يُشركه في مجالس أنسه ويقلل من شأنه، فيغضبي عامر على ذلك. للمزيد ينظر: ابن الأبار، الحلة السيراء، جـ2، ص384.

(3) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص101؛ محمد باقر الحسني، دراسات عن نقود الثوار، ص34.

(4) ابن خلدون، العبر، جـ4، ص202.

(5) ابن عذاري، جـ1، ص103؛ مؤنس، تاريخ المغرب وحضارته، مجـ1، ص270.

(6) ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان، ص106.

(7) حسن، تاريخ الإسلام، جـ2، ص171؛ النبراوي، الاثار الإسلامية، ص427.

(8) عبد الوهاب، ورقات، ق3، ص294.

وقد عثر أحد الباحثين[1]، على هذه السكة بمنزل أحد المواطنين بتونس وهي عبارة عن درهم فضي مؤرخ بسنة (210هـ/825م)، كان يُشبه إلى حد كبير سكة الأغالبة، من حيث الوزن والعيار، حيث بلغ وزنه 2.70 غرام وقطره 2.60 مم، في حين غير شعار بني الأغلب كلمة " غلب". بكلمة " عدل"[2]، كدلالة لسياسة العدل بالبلاد التي سلكها الثائر، وحرصاً منه على شعار ومبادئ ثورته، وكدعاية له بين الناس[3]، وهذا يعني أن سياسة الدولة السابقة لم تكن مُقامة على العدل والمساواة، كما نقش اسمه منصورين نصر عوضاً عن زيادة الله بن إبراهيم دليل على انتصاره على الأغالبة[4]، والآية 33 من سورة التوبة [5]، واسم دار الضرب إفريقية[6]، وتحقيقمل نفسها عدد الأسطر.

الوجه :

المركز: لا إله إلا

الله وحده

لا شريك له

المحيط : بسم الله ضرب هذا الدرهم بإفريقية سنة عشر ومئتين.

الظهر:

المركز : عدل

محمد

رسول الله

منصور بن نصر

المحيط: هو الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق ليُظهره على الدين كُله ولو كره المشركون.

---

(1) عبد الوهاب ، ورقات ، ق3 ،ص295، ص5.

(2) الحسني، دراسة عن نقود الثوار، ص64.

(3) العجابي، جامع المسكوكات، ص23.

(4) حمودة، أسواق القيروان، ص64.

(5) يوسف، الآيات القرآنية، ص48،47.

(6) الحسني، دراسة عن نقود الثوار، ص65.

ومما تقدم نخلص إلى أن السكة التي ضربها منصور الطنبذي هي عبارة عن دراهم فضية وفلوس نُحاسية، ولم يُعثر على دنانير ذهبية، ويمكن تعليل ذلك لقصر المدة أو للصعوبات المالية التي كان يمر بها الثائر كدفع رواتب الجند وأنصاره، وسد احتياجاتهم، فلم يكن بوسعه ضرب السكة على نطاق واسع.

ومن المعروف أن مسكوكات هؤلاء الثوار لا تتجاوز أحياناً خارج الأقاليم التي ضربت بها، لأنها سكة ثورة لم يُسجل عليها اسم الحاكم الشرعي للبلاد[1]، الذي من حقه ضرب السكة باسمه ولا يجوز ضربها لغيره، وإلى حد الآن لا توجد أي مصادر تثبت إذا كان أهل القيروان قد تعاملوا بهذه السكة أم لا[2].

2- مسكوكات صقلية :

اهتم الولاة المسلمون في إفريقية بفتحقيق جزيرة صقلية منذ عهد الخليفة معاوية بن أبي سفيان ، فكان أول من غزاها القائد عبدالله بن قيس الغزاوي من قبل معاوية بن حديج والي إفريقية سنة (46-47هـ/667م) [3]، ويذكر البلاذري : أن عبدالله الغزاوي قد ظفر بغنائم كثيرة من بينها أصنام ذهب وفضة مُكللة بالجوهر.

ورداً على هذا الهجوم بادر البيزنطيون بشن هجوم على السواحل الإفريقية، فهاجموا برقة سنة (69هـ/688م) ومن بعدها قرطاجة سنة (78-79هـ/697م)[4]، زمن الوالي حسان بن النعمان الذي نجح في رد المُغيرين، كما عمل على تحقيقصين السواحل البحرية من أي هجوم بيزنطي آخر، فأنشأ داراً لصناعة السفن بتونس كانت بمثابة قاعدة بحرية تمكن المسلمون من خلالها من فرض رقابة شبه دائمة على جزيرة صقلية، وشنوا عليها حملاتهم المُتتابعة، التي كانت على هيأة غارات لم يُثبتوا أقدامهم فيها[5]، إذ لم يتركوا بها حامية يضمنون بقاءهم والاحتفاظ بما فتحقيقوا بها.

---

(1) النبراوي، الآثار الإسلامية، ص427.

(2) حمودة، أسواق القيروان، ص64.

(3) البلاذري، فتوح البلدان، ص233؛ ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص81.

(4) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مجـ4، ص91؛ ميشيل أماري، تاريخ مسلمي صقلية، تح، مُحب سعد إبراهيم، فلورنسا لي مونييه، 2003، مجـ1، ص194.

(5) البلاذري، فتوح البلدان، ص233.

ظل المسلمون يواصلون حملاتهم على صقلية حتى آخر حملة سنة (135هـ/752م) التي قادها عبدالله بن حبيب، بإيعاز من أخيه عبدالرحمن بن حبيب، وقيل أنه هو من كان على رأس هذه الحملة التي حققت مكاسب عظيمة لم يسبق لها مثيل. ولكن بسبب ثورة أهل المغرب، عاد الجيش[1]، فضلاً عما صاحب هذه الفترة من انتقال الخلافة من البيت الأموي إلى البيت العباسي، فقد توقفت الحملات الإسلامية على صقلية ما يقرب من نصف قرن تقريباً.

وما أن جاءت سنة (212هـ/827م) حتى تم الفتحقيق العربي الإسلامي لجزيرة صقلية زمن الأمير زيادة الله بن إبراهيم بن الأغلب، بعهد من الخليفة المأمون بن هارون الرشيد[2]، وكان السبب المباشر في ذلك كما ذكر ابن الأثير : إن قائد الأسطول الرومي بصقلية فيموس أو فيمي ثار على الإمبراطور ميخائيل الثاني واستولى على سرقوسة[3]، ثم أعلن نفسه ملكاً على صقلية . ولكن أتباعه خرجوا عليه وتفرقوا عنه، وتمكن والي مدينة بلرم[4]، من هزيمة فيموس والاستيلاء على سرقوسة، فاستنجد فيموس بأمير إفريقية زيادة الله الأول ضد أعدائه وهون عليه أمرها وأغراه بها، وواعده بملك صقلية إن تم له النصر[5].

والسؤال الذي يستدعي الانتباه لماذا اختار فيموس الأغالبة دون سواهم في الاستنجاد بأمير إفريقية زيادة الله الأول؟

إن ما ذكره بعض الباحثين يعطي تفسيراً مقنعاً لذلك من أهمها: كثرة الفتن والاضطرابات في إفريقية منذ زمن طويل بين العرب المشارقة والمغاربة من جهة ، وبين السنة والخوارج من جهة أخرى، ومن ثم فإن المسلمين يعتبرون أقل خطورة من غيرهم على مصالح الأمير بوصفهم غُرباء عن الجزيرة من الناحية الدينية، فهم في نظره كجنود مرتزقة يقاتلون تحقيقت أمرته مقابل

---

(1) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مجـ4، ص97؛ ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص65؛ النويري، نهاية الأرب، جـ4، ص459؛ ابن وردان، مملكة الاغالبة، ص6.

(2) ابن عذاري، البيان المغرب، ص102؛ القلقشندي، صبح الأعشى، جـ5، ص102؛ العبادي، التاريخ العباسي أو الفاطمي، ص114.

(3) سرقوسة: وهي على ساحل البحر، وإحدى مُدن جزيرة صقلية، وقد كانت شهرتها الكثير عن وصفها، ولها مرسيان يقصدها التجار من جميع الأصقاع. للمزيد ينظر: الإدريسي، نزهة المشتاق، جـ1، ص597.

(4) بلرم: وهي قاعدة صقلية، ومدينتها العظمى، تقع على ساحل البحر والجبال مُحدقة بها. للمزيد ينظر: المصدر نفسه ،مجـ1، ص597 .

(5) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مجـ5، ص436؛ ابن خلدون، العبر، جـ4، ص247.

مبلغ من المال (الجزية) ويتم الاستغناء عنهم متى يشاء[1]، أضف إلى إنه كان واثقاً من الأمير الأغلبي لمساعدته، كما كانت الدولة العباسية تقف لمساعدة أي ثائر ضد الدولة البيزنطية للعداء المستحقيقكم بين الدولتين[2].

لقد وجد زيادة الله الفرصة مواتية لفتحقيق هذه الجزيرة التي ظلت منذ سنوات ينتظرها، بل إنها تحقيقمل في طياتها العديد من الأسباب :

1- الجهاد في سبيل الله ونشر كلمته في ربوع العالم.

2- القضاء على غارات الروم التي أقلقت الخلفاء سواء الأمويون من قبل، أو العباسيون من بعدهم، وسائر أمراء شمال إفريقية من حين لآخر.

3- العائد الذي سيجنيه الأغالبة من وراء هذا الفتحقيق، كإرجاع نفوذها المُهدد بالخطر، والزج بالجند سواء المشارقة أو المغاربة في مغامرة حربية، وبدا يتم التخلص من الثورات الداخلية التي هزت أركان الدولة لاسيما ثورة الطنبذي.

4- النهوض بالدولة الناشئة من الناحية الاقتصادية، فاستخرجوا من المناجم الثرية النُحاس والفضة والذهب والرخام والكبريت[3]، وسخروها في الصناعة والتجارة.

وكيفما كان الحال فإن زيادة الله أرسل أسطولاً عربياً حربياً مجهزاً بسبعين مركباً حمل فيه سبعمائة فرس وعشرة آلاف رجل مع فيموس[4] أسندت مهمة قيادته للقاضي أسد بن الفُرات[5]، بعد أن جمع له زيادة الله منصبي الإمارة والقضاء وهو مالم يجتمع لأحد من قبل في إفريقية. واستطاع أن يسيطر على سرقوسة التي دام حصارها حتى سنة (213هـ/828م)، وخلال هذا

---

(1) الطالبي، الدولة الأغلبية، ص449؛ حسين مؤنس، تاريخ المسلمين في البحر المتوسط، الدار اللبنانية، القاهرة، 1997، ص72.

(2) لمعرفة المزيد عن هذا العداء راجع: العبادي، في التاريخ العباسي والفاطمي، ص71، 90 ،91.

(3) عبدالوهاب، ورقات، ق1، ص293.

(4) النويري، نهاية الأرب، جـ2، ص115؛ ابن أبي دينار، المؤنس، ص63،64؛ العبادي، في التاريخ العباسي والفاطمي، ص114.

(5) أسد بن الفرات: فارسي الأصل ولد سنة (142هـ) في حران بالشام، جاء إلى بلاد المغرب مع والده أحبه الوالي محمد بن الأشعث، درس في القيروان تونس ثم رحل إلى الحجاز، فأقام بالمدينة يثقفه على يد الإمام مالك بن أنس رضي الله عنه وأخذ عنه الموطأ، ثم خرج إلى العراق فلقي جماعة من أصحاب أبي حنيفة ثم ذهب إلى مصر والتي حقق فيها كتابه الفقهي: الأسدية ثم عاد إلى القيروان فولاه زيادة الله القضاء بمشاركة أبي محرز الكلابي. للمزيد ينظر: المالكي، رياض النفوس، جـ1، ص254، 255؛ القاضي عياض، تراجم أغلبية، المستخرجة من مدارك القاضي عياض، تح: محمد الطالبى ، المطبعة الرسمية، تونس، 1968، ص50، 70؛ الدباغ، معالم الإيمان، جـ2، ص23،26؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان، جـ2، ص86،87.

الحصار توفي القائد أسد بن الفرات بسبب مرض الطاعون الذي تفشى في المعسكر[1]، فدفن بمدينة قصريانة[2].

وعلى إثر وفاة القاضي ابن الفرات ولى المسلمون عليهم محمد بن الجواري قائداً، دون انتظار تعيين الأمير زيادة الله قائداً لهم، فاستطاع ابن الجواري ومن معه أن يرفعوا الحصار على سرقوسة، ويستولوا على الكثير من الحصون كحصن ميناو[3]، وجرجيت[4]، ولم يكنف المسلمون بذلك، فما لبثوا أن ملكوا الجزيرة بالكامل، وفرضوا سيطرتهم على أغلب جُزر اليونان وبحر إيجة[5].

وأثناء وجود المسلمين بصقلية ضربوا مسكوكات تحقيقمل أسماءهم إلى جانب اسم الأمير زيادة الله بن إبراهيم. فكانت سكة القائد محمد بن الجواري أولى هذه المسكوكات، وهي عبارة عن دراهم فضية وفلوس نُحاسية لغرض قضاء احتياجات الجُند اليومية[6].

ولكن أماري يذهب لأبعد من إنها سكة لقضاء الاحتياجات اليومية، بل إنه يقول : أن حكم المسلمين انتظم في المناطق التي افتتحقيقوها حتى إنهم ضربوا من الفضة التي استولوا عليها سكة[7]، ويوجد نموذجان لهذه السكة، واحد منهما يوجد بمتحقيقف المسكوكات بباريس، ويصنف أماري هذه الدراهم بأنها سكة رقيقة. مكتوبٍ عليها بالخط الكوفي، لها طراز الدراهم العباسية المعاصرة لها، وهي تزن 2.90 غرام، وتحقيقمل مأثورات الوجه كلمة من ثلاثة حروف (غلب) شعار دولة بني الأغلب، ثم اسم الأمير زيادة الله بن إبراهيم، وفي النهاية اسم زيادة الله مرة أخرى، أما على الظهر فكانت تحقيقمل نفس مأثورات المركز المُعتاد في سكة الأغالبة مع اسم محمد بن الجواري وعلى المُحيط "باسم الله سك هذا الدرهم في صقلية عام (214هـ/829م)"[8].

---

(1) عزيز أحمد، تاريخ صقلية الإسلامية، تح: أمين توفيق الطيبي، الدار العربية للكتاب، طرابلس المغرب، 1980، ص16؛ ويذكر بعض الباحثين أن سبب وفاة أسد بن الفرات لإصابته بجراح خطيرة أثناء الحصار بسرقوسة أدت إلى وفاته، ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان، تح، ص106.

(2) قصريانة: أو قصر قصرياني: من أعظم مدائن الروم بصقلية أثناء إمارة إبراهيم أحمد بن محمد–للمزيد ينظر: الإدريسي، نزهة المشتاق، جـ2، ص611؛ الحميري، الروض المعطار، ص475–476.

(3) ميناو: قلعة حسنة في صقلية بين جبال يزني، أرضاً طيبة التربة. للمزيد ينظر: الإدريسي، نزهة المشتاق، جـ2، ص615.

(4) جرجيت أوكر كنت، هي قلعة حصينة بجزيرة صقلية، وهي من أعظم الحصون مقصودة من سائر الآفاق، وهي من البحر على ثلاثة أميال. للمزيد ينظر: الإدريسي، نزهة المشتاق، جـ2، ص612، والحميري، الروض، ص493.

(5) ابن خلدون، العبر، جـ4، ص203؛ حسن ، تاريخ الإسلام، جـ2، ص177.

(6) عبد الوهاب، ورقات، ق1، ص431.

(7) أماري، تاريخ مسلمي صقلية، مج ص350.

(8) أماري، تاريخ مسلمي صقلية، مج ص350؛ أحمد، تاريخ صقلية الإسلامية، ص16.

وليس من شك أن هذا الدرهم إنما ضُرب تحقيقت خيام الجيش الفاتحقيق[1]، ويصور لنا أحد الباحثين مكان ضرب الدرهم، إذ لم يُضرب قَطْعاً لا بمناو ولا بجرجنت (أغر يجانت) اللتين كانتا بيد المسلمين، إذ لم يكن بهما إلا حاميات قليلة العدد، لكنه ضرب قرب قصريانة، حيث عسكر بها أكثر الجيوش الإسلامية صحبة قائدهم محمد بن الجواري[2].

والسؤال : ما موقف الأمير زيادة الله الأول من هذه السكة ، لاسيما وإنها ضُربت دون علم أو إذن منه ؟

الحقيقة أن المصادر الأولية لم تنقل لنا عن استياء الأمير من هذه السكة، فهي ليست سكة ثائر يُبطلها، وإنما هي سكة فاتحقيق، والظروف الصعبة التي مر بها القائد حتمت عليه ضربها، فالأمير لم يتمكن إزاء المشاكل التي يواجهها بإفريقية من إرسال الإمدادات إلى الجيش الفاتحقيق[3]، أضف إلى ذلك ما ذكره أحد الباحثين المستشرقين[4] أن الأسطول البيزنطي قام بإغراق سفن المسلمين، ولم يأتهم المدد إلا بعد سنتين، أي سنة (216هـ/831م). فما كان من قائد المسلمين محمد بن الجواري في ظل هذه الأوضاع إلا أن يكرر ما فعله طارق بن زياد حين دخل الأندلس [5]، لكي يواجهوا الأمر الواقع أمام فتحقيق جديد يُعيد إلى الأذهان انتصارات الأندلس أو الاستشهاد دونه، فربما كان موقف الأمير من هذه السكة مشجعاً لعمليات الفتحقيق وقتذاك.

ولكن لم تكن هذه السكة وحدها التي ضُربت بصقلية، وإنما استمرت عمليات الضرب باسم الأغالبة، فقد عُثر على درهم من ضرب صقلية مؤرخاً بسنة (216هـ/831م)، نُقشت عليه، زمن القائد عثمان بن قُرهب الموفد من الأمير زيادة الله الأول الذي استطاع أن يُسيطر على بلرم في العام نفسه[6].

---

(1) عبد الوهاب، ورقات، ق1، ص431.

(2) الطالبي، الدولة الأغلبية، ص470.

(3) كان الأمير زيادة الله بن إبراهيم منشغلاً في هذه الأثناء بثورة عامر بن نافع.ابن عذاري، البيان المغرب ،جـ1،ص102،101؛ابن خلدون ، العبر ، جـ4 ، ص202.

(4) مارتنو ماريو مورينوا، المسلمون في صقلية، الجامعة اللبنانية، بيروت، 1968، ص9.

(5) أحمد إلياس حسين، دولة الأغالبة والسيادة العربية على البحر المتوسط، مجلة البحوث التاريخية، مركز الدراسات التاريخية، طرابلس الغرب، ع1، 1983، ص96.

(6) فرج الله أحمد يوسف، الآيات القرآنية، ص40.

إلا أن أماري يُرْجِع هذا الدرهم إلى أنه من ضرب القاضي أبي محرز الكلابي[1]، زمن الوالي على صقلية أبي فخر محمد بن عبد الله بن الأغلب (217هـ/832م)[2]، إذ قام بنشره الباحث تكيسن Tychsen، وهو مؤرخ بسنة (220هـ/835م) وأن محمداً بن عبد الله الأغلبى الذي كان يحكم صقلية ويضرب بها سكة من الفضة باسمه واسم الأمير زيادة الله، مثلما فعل قبله محمد بن الجواري وهو يحمل نفس العبارات الدينية المتمثلة في شهادة التوحيد والرسالة المُحمدية (لا إله إلا الله–محمد رسول الله)، بالإضافة إلى اسم الجزيرة " إسكيليا " بمعنى صقلية[3].

أدرك الأغالبة أنهم أصبحوا قوة في هذه الجزيرة بصورة كافية تجعل قادتهم يضربون السكة بأسماءهم واسم الأمير بإفريقية سيما عندما سقطت بلرم سنة (216هـ/831م)[4]، بيد المسلمين وكتب زيادة الله بن الأغلب إلى الخليفة المأمون يُبشره بهذا الفتحقيق[5]، وبدأوا ينظمون إدارتهم من هذه القاعدة[6]، مستفيدين من غنى الجزيرة بالمعادن النفيسة، وتداركاً لبعُد المسافة بين الجزيرة والإمارة وشعوراً بالاطمئنان في المناطق التي افتتحقيقوها.

ومنذ هذا التاريخ أصبحت صقلية تتمتع بالاستقلال الذاتي عن إفريقية، التي لا يربطها بها إلا التبعية الاسمية لدولة الأغالبة[7]، كنقش اسم الأمير على السكة وذكر اسمه في خطبة الجمعة مع اسم الخليفة العباسي، وما السكة التي عُثر عليها في متحقيقف باريس بفرنسا إلا دليل على ذلك، إذ إنها ضربت زمن الأمير بن أحمد، ولكنها لا تحقيقمل اسمه ولا اسم الوالي بصقلية، في حين نقش عليها تاريخ ومكان الضرب (صقلية)[8].

---

(1) القاضي أحمد بن أبي محرز الكلابي: القضاء بإفريقية من قبل زيادة الله الأول، سنة 220، ومن ثم أصبح قاضي صقلية وكان من العلماء العاملين الزاهدين في الدنيا، توفي سنة 221هـ/835م. للمزيد ينظر: أبو الفداء،مختصر تاريخ البشر، جـ1، ص344؛ وابن الأثير، الكامل في التاريخ، جـ6، ص27؛ ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص105– 106.

(2) أماري، تاريخ مسلمي صقلية، مجـ1، ص263؛ مؤنس، تاريخ المغرب وحضارته،مجـ1، ص279.

(3) أماري، تاريخ مسلمي صقلية، مج، ص263، الطالبي، الدولة الأغلبية، ص277.

(4) أماري، تاريخ مسلمي صقلية، مجـ1، ص362.

(5) العبادي، في التاريخ العباسي والفاطمي، ص114.

(6) حسين، دولة الأغالبية، ص96.

(7) عزيز، تاريخ صقلية الإسلامية، ص17.

(8) أماري، تاريخ مسلمي صقلية، مجـ1، ص362.

وربما هذا يضع تفسيراً آخر لضرب السكة، فقد كانت في البداية تُضرب في صقلية، ثم صارت فيما بعد تضرب بدور ضرب إفريقية ثم تُجلب إلى الجزيرة[1]، وهذا ما تدل عليه السكة الفضية التي يرجع تاريخها إلى عام (230هـ/845م)، وما ضُرب بعدها من مسكوكات، فلا يوجد عليها اسم والي صقلية، أو اسم الأمير الأغلبي، وإنما نُقش عليها العبارة الدينية (لا إله إلا الله محمد رسول الله) وشعار دولة الأغالبة المتمثل في كلمة "غلب".

كما توجد سكة ذهبية يرجع تاريخها إلى سنة 233هـ/846م)، ولا تحقيقمل اسم صقلية ولا اسم الأمير الأغلبي، ولكن عليها عبارة (لا إله إلا الله) التي تدل على الألوهية، واسم والي صقلية أبو الأغلب إبراهيم بن عبدالله بن الأغلب وشعار الدولة[2].

ولكن أماري يؤكد أن هذه المسكوكات هي صقليّة، وذلك من خلال طريقة صنعها حتى إن كانت تفتقر لاسم صقلية أو بالرموا، واكتفى الضرّاب بنقش اسم الأمير الأغلبي وهذا ما دلت عليه كل المسكوكات التي ضُربت منذ ذلك التاريخ أي (233هـ/848م) حتى نهاية دولة الأغالبة[3].

والخلاصة :

نخلص مما تقدم إلى أنه أصبح للأمراء الأغالبة سلطة فعليه على هذه الجزيرة، حيث أصبح لقادتهم حقّ ضرب السكة بأسماءهم إلى جانب اسم الأمير بإفريقية، ومزأولة هذا الحق لها مغزى كبير في الممالك المسيحية، يختلف في البلدان الإسلامية في القرون الخمس الأولى للهجرة، فلربما لنفس السبب الذي ترك الخلفاء ولاتهم على الأمصار ينقشون أسماءهم، حتى إنه كان للخليفة الخطبة واسمه على السكة[4]، ومعنى هذا أن السيادة الاسمية فقط للخليفة[5]، أو الأمير، ومثال ذلك أن كثيراً من الأحيان قد أديرت شؤون الجزيرة بقدر من الاستقلال الذاتي[6]، لاسيما عندما سقطت بلرم بيد المسلمين سنة (216هـ/831م).

---

(1) أحمد عزيز، تاريخ صقلية الإسلامية، ص30.

(2) ابن عذاري، البيان، جـ1، ص111؛ أماري، تاريخ مسلمي صقلية، مج 2، ص9.

(3) المصدر نفسه، مج2، ص10،9.

(4) أماري، المصدر نفسه، مجـ1، ص9.

(5) المصدر نفسه، نفس الصفحة.

(6) أحمد، تاريخ صقلية الإسلامية، ص17.

3- الإصلاح النقدي (ثورة الدراهم) :

تطورت السكة الإسلامية في العصر العباسي تطوراً ملحوظاً، وقد شمل هذا التطور إقليم المغرب الأدنى الذي لايزال يُدين بالتبعية للخلافة العباسية، فإلى جانب ضرب الدراهم والدنانير، احتاج الناس إلى مسكوكات أصغر من نقدي الدينار والدرهم، فضُربت أنصاف وأثلاث الدنانير، وأجزاء من الدراهم (الفلوس النحاسية) في كافة أنحاء البلاد، وصار الناس يتعاملون بهذه السكة التي اختلف عيارها ووزنها حسب مكان وتاريخ ضربها، إذ كانت تؤخذ وزناً لا صرفاً[1]، وقد شاع تدأول هذه السكة بين الناس في مُعاملاتهم اليومية، نظراً لرخص أسعارها، وكانوا يستعملونها لشراء الحاجات اليومية كالخضر والبقول وغير ذلك[2].

وهذه السكة الصغيرة حدث فيها الغش والتزييف، كما سبقت الإشارة. الدرهم الجيد والدرهم الستوق والزائف من النحاس، ما أضر بالسكة الأغلبية، فأدى ذلك إلى انتشار الفوضى في المُقايضات[3].

عزم إبراهيم بن أحمد على إدخال نظام جوهري للسكة بإصلاح نقدي سنة (275هـ/888م)[4]، وذلك بتنظيم التعامل على أصل صحيح يحفظ مصالح الناس ويرفع الريبة ويكف التنازع بين الأفراد بالخروج عن التعامل بالوزن في أسواق القيروان، فضرب الدراهم الصحاح، وأصدر معها قطعاً نُحاسية صُغرى تسهيلا للمعاملة بين الناس[5]، وحرم ما كان يتعامل به من القطع المعدنية الأخرى والدراهم المُتدأولة، وكان من الطبيعي أن يُحدث ذلك التغيير بعض المتاعب للتجار والصرافين[6]، بوصفهم أهل المعرفة بالصرف؛ ذلك لأنهم الأكثر استفادة من هذه السكة، مُستندين في ذلك على المذهب الحنفي الذي ساد إفريقية وقتذاك، حيث لا يجدون حرجاً من التعامل بالفائدة، بعكس المذهب المالكي[7]، فقد أفتى يحيى بن عمر

---

(1) عبدالوهاب، ورقات، ق1، ص432.

(2) ابن خلدون، المقدمة، ص163؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان، جـ3، ص478؛ المقريزي، شذور العقود، ص9-10.

(3)بن قربة، المسكوكات المغربية، ص184؛ العجابي، جامع المسكوكات ، ص77.

(4) الجنحاني، المغرب الإسلامي، ص76-77.

(5) بن قربة ، المسكوكات المغربية ،ص185.

(6) الصرافون: جمع صيرفي أو صرّاف، وهو يتولى صرف الذهب والفضة على الميزان، وهي من المهن المالية المرتبطة بالأسواق وقد وجدت بأسواق القيروان ، حتى استحدث بها سوقاً بالصيارفة. للمزيد ينظر: المالكي، رياض النفوس، جـ1، ص507، الجنحاني، المغرب الإسلامي، ص78، حمودة، ص77؛ هناك إشارات كثيرة عن الصيارفة في مرحلة الدراسة. وهذا ما سنراه لاحقاً

(7) شرف الدين، أزمة إفريقية الاقتصادية، ص94.

المعاصر للدولة الأغلبية عن الدينار الناقص في الوزن والعيار. فقال: يمضي به إلى أهل المعرفة فيُقال لهم : "ما يسوي هذا الدينار صحيحاً ينقصه من الدراهم"[1]، أما الإمام سحنون فقد أجاب بقوله "لا خير في ذلك"[2]، فكانوا يتوسطون بين الناس ودار الضرب فيأخذون من الناس المعادن الثمينة ويعطونهم ما يساويها في القيمة الاسمية للسكة، ولعل الصيارفة كانوا يُحبذون زيادة المعدن الرخيص في الدنانير، وذلك لأنهم كانوا يأخذون الذهب والفضة من الناس إلى دار الضرب ويعطون أصحابها سكة تساوي ما أخذوه في القيمة الوزنية، أي أن السكة لا تُصبح قيمتها السلعية كاملة، فكانت زيادة الخليط تزيد في أرباحهم[3]، فأنكر عليه العامة ذلك بدعوى أنها زائدة عن مقدار الذهب وهم أحوج ما يكون إليها في تدوير مُعاملاتهم، فقاموا بثورة ضده سُميت بثورة الدراهم.

وقد سرد ابن عذاري أحداث هذه الثورة بقوله : " إن إبراهيم بن أحمد ضرب الدراهم الصحاح، وقطع ما كان يتعامل به في القطع، فأنكرت ذلك العامة، وغلقوا الحوانيت وتألقوا، وصاروا إلى رُقادة، وصاحوا على إبراهيم فحبسهم في الجامع، واتصل بأهل القيروان، فخرجوا إلى الباب، واظهروا المتدافعة، فوجه إليهم إبراهيم بن أحمد فأعلمه بذلك، فركب إبراهيم إلى القيروان، ومعه حاجبه نصر بن الصمصامة في جماعة من الجند، فناصبه إلى القيروان القتال. فتقدم إبراهيم الثاني إلى المُصلى، فنزل وجلس وكف أصحابه عن قتالهم. فلما اطمان به مجلسه، وهدأ الناس، خرج إليه الفقيه الزاهد أبو جعفر أحمد بن مُغيث، فكان بينهما كلام كثير، ودخل أبو عبدالله بن أبي إسحاق الوزير مدينة القيروان مع أحمد بن مُغيث، فشق سماطها[4] وسكن أهلها، فرجع إبراهيم بن أحمد إلى رقادة، وأطلق المحبوسين بالجامع، وانقطعت النقود (السكة) والقطع من إفريقية، وضرب إبراهيم بن أحمد دنانير ودراهم سماها "العاشرية" "في كل دينار منها عشرة دراهم"[5].

---

(1) عمر، أحكام السوق، ص138، الونشرسي، المعيار، جـ5، ص46.

(2) مالك بن أنس، المدونة، جـ3، ص489.

(3) الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص226؛ الكاشف، دراسات في النقود الإسلامية، ص98-99.

(4) سماط الشئ صفه أو جانبيه وأطلقت هذه التسمية على سوق القيروان الرئيسي الكبير، الذي يقع قرب الجامع وسط الأسواق في سرة البلد وهو عبارة عن شارع طويل اصطفت الدكاكين والحوانيت على حوفيته . للمزيد ينظر: المقدسي، أحسن التقاسيم، جـ1، ص225؛ ابن منظور، لسان العرب، جـ7، ص325؛ النويري، نهاية الأرب، جـ24، ص421؛ زيتون، القيروان، ص93.

(5) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص120-121؛ ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان، ص112.

نفهم من ذلك أن الدرهم أصبح قطعة السكة الصغرى ، ونتج عن ذلك ارتفاع مستوى المعيشة في إفريقية على أيام الأغالبة ابتدأ من عهد إبراهيم الثاني[1].

ومن خلال ما تم بيانه، فإنه يرجع لابن عذاري الفضل في التعريف بهذه الثورة الاقتصادية، وبيان التعامل التجاري بإفريقية في وقت لم يُعرّج عليها غيره من المؤرخين على الرغم من اعتماده على السرد التاريخي لها، دون تعليل لأسبابها أو الآثار الناجمة عنها، وفي ذلك يُمكن أن يُلتمس له العذر؛ لأنه اختص بتأريخ الأحداث على النمط الإخباري لا معللاً لأسبابها.

ومهما يكن من أمر فالحقيقة أن سكة الأغالبة كثيرة ومتنوعة مع الاحتفاظ بشكلها ومضمونها، فكلما قام أمير ضرب السكة باسمه تقليداً لإيام إماراته دونما يقوم بسبك وإذابة سكة من كانت قبله من الأمراء، مع تغيير طفيف في اسم الأمير وسنة ومكان الضرب، بل إنها تبقى جارية التعامل بها تجارياً مع السكة الجديدة، جعلها دائمة الاستقرار والبقاء[2]، هذا من جهة.

ولكن من جهة أخرى يتبين هذا التنوع والتعدد في السكة ليست المضروبة من قبل الأمراء فقط بل المضروبة من قبل الثوار والخارجين عن الإمارة أو التي ضُربت بصقلية، أدى بها هذا الاختلاف والتنوع إلى التدليس والتزوير في سكة الأغالبة.

فكان إصلاح الأمير إبراهيم الثاني للسكة نابعاً من فهمه لرؤيا اقتصادية بحتة، وربما ساعده في ذلك طول مدة حُكمه التي تناهز ثمانية وعشرين سنة، حافظ فيها على جودة السكة وعيارها، ما جعلها محل ثقة من قبل التجار داخل إفريقية وخارجها، ما كان له الأثر الاقتصادي المُزهر على دولتهم ، ودليلاً على ذلك خير ما عبر به أحد الباحثين بقوله : لعمري إنه من الإصلاحات ذات الشأن في اقتصاد البلاد، إذ صارت الدنانير والدراهم تؤخذ صرفاً لا وزناً[3].

وعلى أثره أحدث الأمير إصلاح نظام الدولة والتخفيف من أعبائها عن كاهله، فجعل الوزراء مسؤولين عن أعمالهم له، وأحدث عدة دواوين، فديوان المظالم تقلده أبو العباس أحمد بن الأغلب، أمّا ديوان النظر في شؤون صقلية والجزر التابعة للحكم الأغلبى فولا محمداً بن الفضل، وديوان الخراج الذي عرضه على سوادة النصراني، ولكن شرط عليه الدخول في الإسلام، فرفض وقال : "ماكنتُ أدع ديني على رئاسة دنيوية أنالها"[4]، فقطع نصفين وصُلب، وأبقى الوزارة على حالها لأبي عبدالله بن إسحاق وأطلق يده في بقية شؤون الدولة[5].

---

(1) عبدالحميد، تاريخ المغرب العربي،مج2 ،ص 129.

(2) قرضاب، التجارة، ص136.

(3) عبدالوهاب، ورقات، ق1، ص433.

(4) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص122.

(5) المصدر نفسه ، جـ1 ،ص122 ،123 .

المبحث الثالث

انتشار المسكوكات الأغلبية داخل بلاد المغرب وخارجه

ارتبطت التجارة أشد الارتباط بالسكة، فهي أولها والمحرك الرئيس لها. وتمخض ذلك في تدفق الذهب عبر الصحراء، فتعاظُم التدأول النقدي من ناحية، والعُمراني من ناحية ثانية، منذ أن تأسست دولة الأغالبة بالمغرب الأدنى، فكان من جرائها ازدياد الحركة التجارية وتنشيط حركة البيع والشراء.

تدأول السكان قبل قيام الدولة المسكوكات التي ضربها ولاة الأقليم من قبل دار الخلافة بالمشرق، سواء الأموية أو العباسية، إما لسد احتياجاتهم اليومية أو لممارسة نشاطهم التجاري في الإطار الضيق، والذي لم يلق ضده إلا بقيام دولة الأغالبة الذين حرصوا على استتاب الأمن وإشاعة الهدوء بعدما كان مقراً للثورات والفتن وقطاع الطرق ، فقد عملوا على استقطاب التجار ليضاربوا بأموالهم وتجاراتهم بالإمارة ، ففي عهد عبدالله الأول "أُمِّنتْ السبل" [1] أما في عهدي أبي الغرانيق[2] (250– 216هـ) ، وإبراهيم بن أحمد، تم بناء الحصون والمحارس على سواحل البحر،[3] ففتحقيقت مدينة بارة [4]على ساحل البحر بالمغرب ، فكانت النار توقد في ساحل سبتة للنذير بالعدو فيتصل إيقادها بالإسكندرية في الليلة الواحدة زمن إبراهيم بن أحمد،[5] فيذكر لومبارد أن سلسلة الرباطات امتدت على طول الساحل التونسي الشرقي،[6] وهي عبارة عن مراكز

---

(1) ابن وردان، تاريخ ممالك الأغالبة، ص57،58.

(2) أبو الغرانيق، هو محمد بن أحمد بن محمد بن الأغلب ولي بعد عمه زيادة الله الثاني سنة 250هـ/وكان شغوفاً بالصيد ، فلقب أبا الغرانيق، كان جوداً مسرفاً في العطاء حسن السيرة في الرعية إلا أن اللهو والطرب والانشغال بالصيد واللذات والشرب غلب عليه ، للمزيد ينظر: ابن عذاري ، البيان المغرب، جـ1، ص114،115، ابن مسكويه، تجارب الأمم، جـ4، ص125،126، وابن أبي دينار ، المؤنس، ص65،66.

(3) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مجـ6، ص67–256، وابن خلدون ، العبر، جـ6، ص207، متز ، الحضارة الإسلامية ، جـ2، ص412.

(4) بارة ، هكذا كتبها ابن الأثير ، وهي جزيرة مالطا من الجزائر التي تلي جزيرة صقلية ، وهي مرسى للسفن ، وأشجارها الصنوبر والعرعر والزيتون ، كان يسكنها الروم ، في حين يقول ابن الأثير إن أهلها نصارى ليسوا بروم، للمزيد ينظر: ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، جـ6، ص67، والحميري ، الروض المعطار ، ص520–521.

(5) ابن خلدون، العبر، جـ4، ص207.

(6) لومبارد ، الجغرافية التاريخية ، ص92.

رصد وإشارة ولكنها في الوقت نفسه قلاع صغيرة للدفاع عن الشواطئ ولحماية النشاط التجاري[1]، ما مكن القوافل والتجار من اليسير في الطرق آمنين .[2]

ووفقاً لتسهيل العملية التجارية أقام الأغالبة مؤسسات تجارية مثل الفنادق أو الخانات[3] والقيساريات[4] والدكاكين والأسواق بمختلف اختصاصاتها وأنواعها ، ما أكسب مُدن المغرب الأدنى شهرة عالمية كانت طرفاً في التجارة الدولية ،[5] وهذه حركة تعتمد على سكة قوية حرص أمراء بني الأغلب على المحافظة على جودتها وصحة عيارها وجمال ضربها وبهاء رونقها، ما أكسبها ثقة التجار وكل المتعاملين بها ، فزاد الطلب عليها مما أدى إلى انتشارها داخل بلاد المغرب الأدنى وخارجه عبر التجارة .

أ–حضور المسكوكات الأغلبية داخل المغرب الأدنى:

من الطبيعي أن يتأثر انتشار السكة في المغرب الأدنى خلال حكم الأغالبة بما يطرأ من تغييرات سياسية، حيث شهدت الإمارة أمناً واستقراراً لم تعرفه منذ قرنين ونصف من الزمن، وذلك بالقضاء على الثورات الداخلية على الرغم من نشوبها من حين لآخر، إلا أن سمة الاستقرار ظلت هي الغالبة، أما في الخارج فقد بذل الأمراء جهداً في خلق علاقات طيبة بينها وبين جيرانها المحيطين بها، رغم العداء السياسي على أساس المصالح المشتركة وتبادل المنافع. [6]

أضف إلى ذلك الإمكانيات الطبيعية للبلاد ومُلاءمة مناخها، كل ذلك أسهم بشكل كبير في القيام بنشاط تجاري اعتمد بالدرجة الأولى على الفلاحة، ولذا فقد عرفت مدن الأقليم صيغة

---

(1) عبدالرزاق، الأغالبة ،ص 42؛ لمياء شرف الدين، أزمة إفريقية الإقتصادية، ص90.

(2) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مجـ4، ص256.

(3) الفنادق أو الخانات: الفندق كالخان في المشرق، وهي كلمة معربة عن اليونانية Agoro أو الرومانية Horreo ، اقتبسها المسلمون عنهم وكانت أشبه بالأسواق الكبيرة، وكانوا يضعون بضائعهم في أسفلها، وينامون في أعلاها . وكان المقريزي قد أوضح العمل في الفنادق . للمزيد ينظر: المقدسي ، أحسن التقاسيم ، ص425؛ المقريزي، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار ، دار صادر ، بيروت ، (د ت) جـ2، ص93؛ حمودة، أسواق القيروان، ص49.

(4) القيساريات جمع قيسارية ، وهي تعريب لكلمة " Kaisarei "اليونانية ، وكان يجتمع بها أصحاب البضائع الثمينة مثل مصنوعات المجوهرات والذهب والفضة والحرير والصباغة وتجار التحف والكاربين والصيارفة وكانت القيساريات تضم حوانيت ودكاكين متراصة، وتحرس حراسة جيدة ويعتني بها عناية خاصة ، فتكون في الغالب ملكاً للدولة وتابعة لأوقافها . للمزيد ينظر: حسين مؤنس ، تاريخ المغرب وحضارته، مجـ1، ص293؛ حمودة، أسواق القيروان، ص50.

(5) لمياء شرف الدين ، أزمة إفريقية الإقتصادية، ص101.

(6)كرير، السياسية الخارجية، ص101.

المُخاضرة،[1] فلا تخلو كتب المؤرخين والجغرافيين [2] من ذكر المحصولات الزراعية وتنوعها واهتمام الأغالبة والموسرين من السكان بتنظيمها لاسيما اليعقوبي[3] الذي أدهشته مظاهر الخضرة وكثرة الإنتاج في هذا الأقليم عندما زارها، وذلك بامتلاك المساحات الخصبة من الأراضي، والحد من مشكلة نقص المياه، وذلك بإنشاء المشاريع المائية الضخمة، من صهاريج ومواجل وخزانات وقناطر وجباب، علاوة عن إقامة نظام جبائي صارم والتخلص من السياسة المالية السيئة التي كانت سائدة قبل ذاك .

ولا شك أن انتشار المسكوكات عن طريق التجارة أسهم بشكل كبير في إنشاء طرق تجارية ربطت مدُن المغرب الأدنى ببعضها، لاسيما وأن هذا الأقليم كان بلداً واسعاً غنياً بالزروع والمراعي والموارد الطبيعية، وكلها تميز العاصمة القيروان بهذه السلع، فكانت القوافل تستأنف سيرها من برقة عبر طريق إفريقية مسيرة، [4] إلى أجدابيا [5]ومنها إلى سرت [6] على ساحل البحر خمس مراحل . ثم إلى مغمداس [7]وقصور حسان [8] فطرابلس، وأنت تتوجه من مصر إلى المغرب[9].

ومن طرابلس إلى قابس ثم صفاقس[10] وسوسة [11]وتونس وبونة وبنزرت ، كما أن

---

(1) الجنحاني، المغرب الإسلامي، ص59.

(2) سيأتي ذكرهم كلا على حدة بالتفصيل.

(3) اليعقوبي، كتاب البلدان، جـ2، ص103–107.

(4) قدامة بن جعفر، الخراج، ص123.

(5) أجدابيا: بناؤها بالطين والحجر وبعضها بالحجارة، بها خلق كثير ولها زروع وأهمها النخيل ، وتمر بها القوافل التجارية الصادرة والواردة من بلاد السودان، وهي أيضا قريبة من البحر المتوسط ، فترد على المراكب بالمتاع والجهاز وتصدر عنها بضروب من التجارة . للمزيد ينظر: ابن حوقل، صورة الأرض، ص67.

(6) سرت على ساحل البحر المتوسط، أهلها من منداسة، ومحنار ومنطاس وبينها وبين طرابلس 230كم عليها سور من تراب وفيها النتخيل والتوت: للمزيد ينظر: اليعقوبي ، كتاب البلدان ، ص101، الحميري، الروض المعطار ، ص212.

(7) مغمداس هو صنم قائم على شاطئ البحر حوله أصنام وبه قصر بناه الأعرابي عامل بسرت. للمزيد ينظر: البكري، المسالك والممالك، جـ2، ص653.

(8) قصور حسان، هو موضع نزل به حسان بن النعمان من جيزر برقة ، وهي قصور يضمها قصر سقوفة أزاج ،فسميت باسمه، للمزيد ينظر: البلاذري ، فتوح البلدان، ص227.

(9) البكري ، المسالك واعمالك جـ2، ص653، موسى، التاريخ الاقتصادي، ص306.

(10) –صفاقس: وهي على ساحل البحر يضرب البحر سورها وبينها وبين بنزرت مسيرة ثمانية أيام ، وبين قفصة وصفاقس ثلاثة أيام، لها أسواق كثيرة وأكثر غلاتها زيت الزيتون . للمزيد ينظر: اليعقوبي، كتاب البلدان، جـ2 ص107.

(11) سوسة: وهي على ساحل البحر وبها دار صناعة ، تعمل فيها المراكب البحرية وتردها المراكب وأهل سوسة أخلاط من الناس . للمزيد ينظر: اليعقوبي، كتاب البلدان، جـ2، ص105.

هناك طريق آخر يربط طرابلس بجبل نفوسة يبعد عن القيروان في طريق تقطعه القوافل في ستة أيام ، [1] ومن القيروان تتفرع الطرق نحو تاهرت ، ومنها إلى بلد المغرب الأقصى ، [2] كما يوجد أيضاً الطريق الصحراوي الذي أدى دوراً مهماً في التجارة كالذي في التجارة الصحراوية ، لاسيما مع بلاد السودان ، فكثر استعماله . لاسيما في تجارة الذهب والرقيق ، فيذكر لنا البكري الطريق من الواحات إلى سنترية (واحة سيوه)، ومنها إلى أوجلة ، وهذا فضلاً عن طريق آخر يمر بالواحات الداخلة والكفرة . ويتجه إلى السودان الغربي ، مُتجهاً إلى غانة أودغست[3]، ويُعتبر هذا أقصر طريق وأقربها مسافة بين مصر والمغرب[4]، فهل استمر هذا الطريق حتى زمن الفاطميين ؟ هذا ما سنُجيب عليه من خلال الفصل القادم .

وبذلك أصبحت القيروان سوقاً كبيرة للمنتجات الزراعية والصناعية ومقراً للتجارة الداخلية والخارجية ، فيصفها ابن حوقل بأنها " أعظم مدينة بالمغرب وأكثرها تجاراً وأموالاً ولحسنها منازل وأسواقا وكان فيها ديوان جميع المغرب (المغرب الأدنى) وإليها تجبى أموالها وبها دار سلطانها ."[5]

فعلى الرغم من أن الأغالبة قد أنشأوا مدناً جديدة مثل العباسية ورقادة إلا أنها لم تفقد مكانتها الاقتصادية والثقافية ، فظلت مركزاً للتجار وطالبي العلم .

لقد تعامل أهل القيروان بالمسكوكات التي ضربت بدار ضربها، سواء الدنانير والدراهم والفلوس عن طريق البيع والشراء على أساس تبادل المواد الغذائية والزراعية والحيوانية والصناعية بالأسواق اليومية والمتخصصة، بالإضافة إلى حوانيت الحرف والصنائع داخل المدينة .

ثم حدث تبادل في المسكوكات بين مدينة القيروان وغيرها من الحواضر والمدن الرئيسة التي ضربت بها السكة ، ومن ثم انتقلت إلى الأرياف عن طريق التجارة ، فيذكر البكري ما كان يصل إلى القيروان مثلاً من المنتجات كل يوم من بعض الأرياف والضواحي المحيطة بها ومنها

---

(1) قدامة بن جعفر، الخراج، ص123،124؛ البكري ، المسالك والممالك، جـ2، ص652،653.

(2) الدباغ، معالم الإيمان، جـ1، ص312؛ مفتاح، تاريخ ليبيا منذ الفتح الإسلامي، ص226،227.

(3) البكري ، المسالك والممالك ، جـ2، ص656؛ ابن حوقل، صورة الأرض، ص42؛ أرشبالد ألويس، القوة البحرية والتجارية في حوض البحر المتوسط، 500- 1100 م، تر: أحمد عيسى، مر: محمد غربال، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، (د. ت) ، ص255.

(4) مجهول ، الاستبصار، ص147.

(5) ابن حوقل، صورة الأرض، ص90.

جلولاء ،[1] أحمال الفواكه والبقول مالا يُحصى كثرة ، [2] أما طرابلس وباجة فكانتا تمُدان تونس والقيروان القمح على شكل قافلة تضم ألف بعير تحقيقمل الحبوب ،[3] ومن قفصة[4] يُجلب التمر والفستق إلى إفريقية حتى إن ابن سعيد وصاحب كتاب الاستبصار يظنان أنه ليس بإفريقية فستق إلا فيها ، [5] ويمتار أهل المغرب الأدنى الزيت من صفاقس وطرابلس ، [6] في حين كانت قلشانة [7] تمد أسواق القيروان بالتين [8] وقابس بأروع أصناف الفواكه .[9] كما كانت تزخر برقة وودان[10] وزويلة[11] وأوجلة[12] بأفخر أنواع التمور .[13]علاوة عن فواكه لبدة [14]الطيبة اللذيذة لاسيما الخوخ والكمثرى اللذين لا شبه لهما بمكان[15]

---

(1) جلولاء: من القيروان إليها مرحلة خفيفة . وهي مدينة صغيرة عليها سور بها عين ماء جارية ، عليها بساتين كثيرة ونخل كثير . للمزيد ينظر: الصفاقسي ، نزهة الأنظار ، ص127.

(2) البكري، المسالك والممالك، جـ2، ص686،.

(3) المصدر نفسه ، جـ2، ص719؛ لومبارد ، الجغرافية التاريخية ، ص215.

(4) قفصة: مدينة حسنة ، بها العيون والأنهار والأبار ، وأسواقها عامرة ومتاجرها كثيرة ، بها جنات وبساتين ، وقصور قائمة معمورة . للمزيد ينظر: الصفاقسي ، نزهة الأنظار، ص105.

(5) ابن سعيد ، كتاب الجغرافية ، ص126، والمجهول ، الاستبصار ، ص153.

(6) – المصدر نفسه ، ص116-117.

(7) قلشانة: بينها وبين القيروان اثنا عشر ميلاً وهي كبيرة أهلة بها جامع وحمام ونحو عشرين فندقاً ، وهي كثيرة البساتين وشجر التين ، وأكثر تين القيروان الأخضر منها . للمزيد ينظر: الحميري ، الروض المعطار ، ص466.

(8) البكري ، المسالك والممالك، جـ2، ص681؛ إدريس الهادي روجي، الدولة الصنهاجية ، تعريب ، حمادي الساحلي، دار العرب الإسلامي، بيروت، 1992، جـ3، ص29.

(9) البكري، المسالك والممالك، جـ2، ص608،665.

(10) ودان: في بلاد المغرب في حيز برقة وآخر عمل لطرابلس ، نحو ما جاء أهلها في الإسلام ، توغلوا في الصحراء ، وهي في سفح جبل طنجة، للمزيد ينظر: الحميري ، الروض المعطار، ص608.

(11) زويلة: ممايلي القبلة، وهم قوم مسلمون إباضية كلهم ، يخرجون الرقيق السودان من الميريين والزغاويين وغيرهم لقربهم منهم ، ويأتي من زويلة الجلود الزويلية وهي أرض نخل . للمزيد ينظر: اليعقوبي ، كتاب البلدان، جـ2، ص102.

(12) أوجلة: بينها وبين برقة على البر عشر مراحل ، وهي مدينة صغيرة متخضرة ، بها غلات كثيرة ، يُدْخَل منها إلى أرض السودان . للمزيد ينظر: الحميري، الروض المعطار ، ص64.

(13) اليعقوبي ، كتاب البلدان ، جـ2 ، ص344-345. ابن حوقل، صورة الأرض ، ص69.

(14) لبدة: وهي على بعد من البحر ، ولها قصر عامر آهل به صناعات وسوق عامرة ، وفيها نخل كثير وزيتون . للمزيد ينظر: الصفاقسي ، نزهة الأنظار ، ص145.

(15) ابن حوقل ، صورة الأرض ، ص70،69.

كما لمعت بساتين القيروان بإنتاج الكروم ، بالإضافة إلى إنتاجها الفواكه والمشمومات مثل الطيب والعطور ولاسيما دهن البنفسج ، كما كان يُجلب منها الخل العنصل .[1]

أما عن الثروة الحيوانية التي شهدها المغرب الأدنى فقد ساهمت بنشاط وافر في ازدهار الحياة الاقتصادية ، حيث تزخر القيروان بأجود أنواع اللحوم كالأغنام والماعز والبقر والجاموس ، فالمقدسي يقول " أن القيروان مقر الأقاليم حسن الأخبار جيد اللحوم" ، [2] في حين يذكر البكري "أن لحوم سوسة أطيب لحوم"[3] أما إقليم فمودة [4] فقد مد الجيش الأغلبي بالخيول إما للفتوحات التي نشطت أثناء عهدهم وإما للقضاء على الثورات الداخلية ، [5]فيذكر أحد الباحثين أن الأمير إبراهيم بن الأغلب اشترى من فمودة 280 من الخيول التي يحتاج إليها ، [6] علاوة على الإبل والبغال والحمير والبقر التي سُخرت للزراعة أو التجارة داخل مدن الأقليم وخارجه[7].

لم يقتصر التبادل التجاري وانتشار المسكوكات على المنتجات الزراعية والحيوانية داخل الإمارة، فكثيراً ما نقرأ عن وجود بعض الصناعات التي لا تخلو الكتب الأولية من ذكرها، منها صناعة السفن في تونس وسوسة، والتي كانت تعتمد على الحديد الذي يجلب من مجانة وبونة.[8] ومن نفزاوة [9] يجلب الزجاج الصافي والتفاصيل الصوفية ، ومن غدامس[10] يجلب الجلد المفصل ،[11] ويشحن الملح إلى القيروان من تونس والمنستير وكذلك طرابلس التي

---

(1) ابن سعيد، كتاب الجغرافيا، ص126.

(2) المقدسي ، أحسن التقاسم ، ص334.

(3) البكري، المسلك والممالك، جـ2 ، ص689؛ روجي ، الدولة الصنهاجية، جـ2، ص47.

(4) قمودة، إقليم بتونس، يقع إلى القبلة من القيروان على مسافة يومين منها، وتقع قفصة على حدوده ويُصحف هذا الاسم إلى حمودة وإلى قبوده. للمزيد ينظر: الحموي " معجم البلدان " جـ4، ص308؛ الحميري والروض المعطار، ص272.

(5) كرير، السياسة الخارجية ، ص128.

(6) عبد الوهاب، ورقات، فـ2، ص322.

(7) روجي ، الدولة الصنهاجية ، ص30-31.

(8) اليعقوبي ، كتاب البلدان، جـ2، ص349؛ ابن حوقل ، صورة الأرض ، ص76.

(9) نفزاوة: بينها وبين القيروان ستة أيام ، كثيرة النخل والبساتين وبينها قابس ثلاث مراحل ومن نفزاوة تسير إلى بلاد قسطيلية . للمزيد ينظر: الحميري ، الروض المعطار ، ص578.

(10) غدامس: في الصحراء على سبعة أيام من جبل نفوسة ، وهي مدينة لطيفة قديمة أزلية إليها يُنسب الجلد الغدامسي وبها دواميس وكهوف كانت سجوناً للملكة الكاهنة التي كانت بإفريقية . للمزيد ينظر: المصدر نفسه، ص427.

(11) ابن سعيد، كتاب الجغرافية، ص127.

تحقيقوي سبخة كبيرة تقع إلى الشرق منها[1]، ويصدّر الحوت المملح بعد تصبيره إلى المدن الداخلية من درنة [2] وبنزرت. [3]

كما اشترى السكان الفرش والسجاجيد والبسط والطنافس والزرابي والثياب والعمائم السوسية زنة المثقال منه بمثقالين من الذهب ، وكانت منسوجات مدينة القيروان من المنسوجات التى تُرسل إليها لإجراء عملية القصر وجعلها ناصعة البياض ، ومنها ما يهادي به للحلفاء العباسيين [4] كما ابتاعت قابس الجلود المدبوغة . [5]

أما أهم هذه الصناعات فهي زيت الزيتون لاداعي، وكذلك صناعة السكر لا داعي، وإنتاج العسل الجيد، فضلاً عن صناعة النبيذ الذى منع بالقيروان وأُبيح بيعه برُقادة ، مما دفع أحد ظرفاء القيروان بالقول :

ياسيد الناس وابن سيدهم وَمن إليه الرقابُ منقادة

ماحَرمَ الشُرب في مدينتنا وهو حلالُ بأرض رقادة [6]

الحقيقة أن بلاد المغرب الأدنى غنية بالسلع، مما يصعب إجمالها في هذا المقام، وما ذكرت في الصدد إلا على سبيل المثال لا الحصر نبين مدى تبادل المسكوكات بين مدن الأقليم، فالزخم الهائل الذي كشفت عنه متاحفه سواء بطرابلس أو تونس أو متناثرة هنا وهناك دليل على وجود نشاط اقتصادي قوي بين السكان عن طريق التبادل التجاري، وهذا ما عكسته أسواق القيروان أو أسواق المدن الأخرى.

فإذا كانت الأسواق اليومية نظمت حركة التجارة داخل المدينة، فإن الأسواق الأسبوعية أقيمت لتنظيم حركة التجارة بين المدن الكبرى والأرياف، فكان أهم هذه الأسواق سوقي الأحد والخميس.[7] فمن الطبيعي أن جل المعاملات التجارية لاسيما البيع والشراء وكذلك الضرائب

---

(1) اليعقوبي ، كتاب البلدان ،جـ2 ، ص346.

(2) درنة: بحيرة كبيرة بين باجة وطبرقة ، وقد أشار اليعقوبي ، بحوث درنة ، ينظر، جـ2، ص75.

(3) البكري ، المسالك والممالك ، جـ2، ص720،707،687؛ مؤلف مجهول، الاستبصار ، ص119-225.

(4) البكري ، المسالك والممالك ، جـ2، ص37؛ وابن وردان ، تاريخ مملكة الأغالبة ، ص43؛ روجي ، الدولة الصنهاجية ، جـ2، ص47

(5) ابن حوقل ، صورة الأرض ، ص70؛ والإدريسي ، نزهة المشتاق، جـ1، ص141-168-169؛ وابن وردان ، تاريخ مملكة الأغالبة ، ص43.

(6) ابن الأبار، الحلة السيراء ، جـ1، ص173؛ والحميري، الروض المعطار، ص271.

(7) الدباغ، معالم الإيمان، جـ2، ص344؛ والمقدسي، أحسن التقاسيم، ص225-226.

والمكوس كانت تتم نقداً بالمسكوكات التي ضربت من لدن أمراء بني الأغلب، طالما إنها مستوفية الشروط من قبل المُحتسب، فيذكر الدباغ أن أبا الفضل الغدامسي، قد أعطى، لخادمه دينارين ليشتري له بهما من سوسة عسلاً وسميداً وزعفراناً[(1)]، وكذلك اشترى أبو علي بن خلدون البلوي من سوق القيروان ثورين بواحد وأربعين مثقالاً ذهباً[(2)].

فقد تكاثرت دور ضرب السكة في أغلب حواضر الدولة الأغلبية كما سبقت الإشارة ، وطُرحت في الأسواق مقادير عظيمة من هذه المسكوكات التي ضربت بكل عناية ودقة، ما جعلها سكة موثوقاً بتدأولها فاتسع نطاق استخدامها لا سيما من أهل العلم والفقهاء، فقد أمدتنا كتب التراجم والطبقات بذكر أسماء بعض منهم، فأبو محمد عبدالرحيم الربعي كان تاجراً بسوق البزازين، وأبوالسري واصل بن عبدالله الجمي كان له بالجم[(3)]، حانوت يتجر به، فيكال ويزن من حنطة قطانية وزيت، أما عون الخزاعي كان يبيع الكتان في سوق القيروان[(4)] وأن أباعمر هاشم بن مسرور التميمي كان يمشي في الأسواق على الباعة فيجلس عند الرجل الضعيف، فيقول له: نعطيك دراهم تجعلها رأس مالك؟ فإذا ربحت تردّ إليَّ الدراهم! فيدفع إليه ما يراه ثُم يقوم فلا يعود إليه[(5)].

إن تعامل هؤلاء العلماء والفقهاء الثيمات بالمسكوكات الأغلبية جعلت عامة السكان يُقبلون على التعامل بها دون خوف من التزييف أو الغش.

إنّ حركة التبادل التجاري في بلاد المغرب الأدنى لم تقتصر على التعامل بالدينار والدرهم لاسيما في بلاد الجريد ،[(6)] بل لقد تنوع التدأول في أغلب مدنه ، فكانت السكة المُتدأولة في جربة الحناديس (السكة النُحاسية) ، وأحياناً يتم البيع بالأجل في الأوقات العصيبة ، [(7)] أما

---

(1) الدباغ، معالم الإيمان، جـ3، ص86.

(2) المصدر نفسه، ص152.

(3) دقفي أو القصر الجسم وهو أعظم حصون إفريقية بناءً وأشهرها على القدم، وإلى جانبه قرية عامرة بها جنات ومزارع مُتسعة ومسجد جامع وأسواق نافقة، للمزيد ينظر: الصفاقسي، نزهة الأنظار، ص110.

(4) القاضي عياض ، تراجم أغلبية ، ص137-158؛ والمالكي، رياض النفوس، جـ4، ص324-327؛ وجـ2 ، ص50-51؛ والدباغ ، معالم الإيمان، جـ2، ص73- 267.

(5) الدباغ، معالم الإيمان، جـ3، ص343.

(6) المقدسي، أحسن التقاسيم ، ص230؛ الونشريسي، المعيار، جـ1، ص263؛ إبراهيم القادري بوتشيش، الصلات التجارية بين عمان وبلاد المغرب في العصر الإسلامي، مجلة دراسات تاريخية، ع 69-70 جامعة دمشق، سوريا، 1999م، ص150.

(7) الشماخي، كتاب السير، ص367؛ شرف الدين، أزمة إفريقية الاقتصادية ، ص195.

أهل قابس فكانوا يمتارون التمر بالدَّيْن والقرض ،[1] كما أن أهل الواحات كانوا يتعاملون بالقيراط والدينار ، وهي وحدة التعامل النقدي كذلك تادمكة . [2]بالإضافة إلى الأساليب الأخرى مثل المقايضة والسلف والشراكة والصكوك ... وغيرها، فنشطت حركة التجار بين سكان الأقليم وزادت مرابح التجار، فانتعشت البلاد اقتصاديا، وظهرت مظاهر الثراء والرفاهية بين الأهالي من عائدها، وكثرت مبالغ الثروة الذهبية التي جمعها أمراء الأغالبة عن طريق الجباية، وأنواع المكوس على القوافل الداخلة أو الخارجة من وإلى القيروان[3]، بيد أنه لا نستطيع أن نذكر قيمتها على وجه التحقيقديد، فلم تمدنا المصادر المتخصصة عن مبالغ المكوس فترة قيد الدراسة لهذا الفصل.

ب- حضور المسكوكات الأغلبية خارج المغرب الأدنى :

حضيت المسكوكات الأغلبية بانتشار واسع خارج نطاق إقليم المغرب الأدنى لما تمتعت به من الخلوص في العيار والوزن والجودة ودرجة النقاوة وكل هذا أسهم بشكل كبير في جعلها الأكثر والأوسع انتشاراً مُقارنة بالمسكوكات المعاصرة لها ، ما أكسبها شهرة عالمية بين أقطار العالم الإسلامي والمسيحي ، فالموقع الجغرافي المتوسط الذي تمتع به الأقليم كان حافزاً قوياً على النشاط الاقتصادي وتبظادل السلع بين سكان هذه الأقطار وهذا أدى إلى تنشيط التجارة وتدأول المسكوكات ونشوء المُدن ، [4]حيث كان مركزاً للتجارة العالمية ونقطة لقاء بين المغرب والمشرق الإسلاميين من جهة، وبين تجارة القوافل الصحراوية من جهة أخرى . [5]

أضف إلى ذلك زيادة منتجات الاستهلاك المحلي الذي أدى إلى قيام تجارة خارجية كانت تحقيقمل الصادرات كما تأتي ببعض الواردات ،[6] وما يدعم قيام هذه التجارة العثور على كميات وافرة من المسكوكات سواء الذهبية والفضية وتدأولها في هذه المناطق ، إذ لايزال بعضها

---

(1) القرض أو السلف: القرض في اللغة يعني "القطع" وفي الاصطلاح أن يقرض أحدهم لآخر مالاً يتجر به مُسافراً على أن يكون الربح مُناصفة، للمزيد ينظر: ابن منظور، لسان العرب، قرض جـ7، ص216؛ موسى، النشاط الاقتصادي، ص282.

(2) الشماخي، كتاب السير، 409، شرف الدين، أزمة إفريقية الاقتصادية ، ص195.

(3)الجنحاني، المغرب الإسلامي، ص92.

(4) لومبارد ، الجغرافية التاريخية ، ص234.

(5) يقصد بالمغرب هنا الأوسط والأقصى ، وبلاد الأندلس .

(6) زيتون ، القيروان ، ص163.

موجوداً في متاحف الدول العربية بالخليج والمشرق والمغرب أو الدول الأوروبية والروسية بالإضافة إلى المتاحف الإسكندنافية . [1]

إن ما ذكره الرحالة ابن فرداذبة في مؤلفه الذي كتبه سنة (236هـ/850م) والذي يحمل عنوان المسالك والممالك ، خير دليل على ذلك ، حيث أطّلع على كثافة ووفرة المسكوكات حتى في أصغر البلدان ، كما أشار إلى مجموع الضرائب بالسكة التي فرضها الخلفاء العباسيون على أمراء الأقاليم لاسيما الأغالبة والتي أسهت وبشكل كبير على النهضة العمرانية ، وهذا التدأول الذي كان يحرك كل العالم كان في الوقت نفسه يمتد إلى ما وراء بلاد ما بين النهرين ، فكان يمتد لمناطق واسعة في كافة المجالات الاقتصادية المختلفة . [2]

انطلاقاً من هذه الخلفية أصبح لزاماً التطرق إلى دراسة انتشار المسكوكات الأغلبية عبر التجارة الخارجية: طرقها وأهم الدول التي كانت تربطها بالتجارة لدولة الأغالبة، وأنواع المبيعات والمشتريات من صادرات وواردات.

1-الدولة العباسية ومصر :

تبعاً لسياسة الولاء والتبعية التي انتهجها الأغالبة إزاء الدولة العباسية، انتشرت المسكوكات ببغداد، فالعلاقات السياسية بين بغداد والقيروان أثرت في المعاملات والنظم المالية والعلاقات الاقتصادية بين الجانبين فالتزام الأغالبة بإرسال الإتاوة السنوية بالمسكوكات التي ضربها الأمراء بدور الضرب بالمغرب الأدنى التي تحقيقمل أسماءهم إلى جانب اسم الخليفة العباسي من كل عام وليس هناك ما يشير إلى تردد الأمراء أو امتناعهم عن دفعها طيلة مدة حكمهم بالإمارة .[3] رمزاً للولاء أكثر منها مُساهمة مالية حقيقية في موازنة الخلافة ، [4] إلى ديوان المغرب ببغداد[5]، والذي اختص بالإشراف على العلاقات المالية بين الخلافة والإمارة ،

---

(1) الطيبي ، دراسات وبحوث في تاريخ المغرب والأندلس ، ص423،424.

(2) ابن خرداذبة، ص155، 154؛ لومبارد ، الجغرافية التاريخية ، ص150.

(3) عبدالرزاق ، السياسة الخارجية ، ص63.

(4) الطالبي ، الدولة الأغلبية ، ص370.

(5) عن النظر بديوان المغرب ببغداد راجع: اليعقوبي ، تاريخ اليعقوبي، جـ2، ص105؛ الطبري ، تاريخ الأمم الملوك، جـ7، ص358، وجـ8، ص20، وص 199؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ ، مجـ5 و ص284، ص312، وجـ6، ص3 وص33؛ ابن خلدون ، العبر ، ص354-387. الطالبي ، الدولة الأغلبية ، ص368.

هو دليل لاشك فيه على انتشار المسكوكات الأغلبية بالعراق . هذا بالإضافة إلى تبادل الهدايا والسفارات محملين بأفخر أنواع النسيج والديباج وأنواع التحقيقف والنوادر . [1]

إن ازدهار العلاقات الاقتصادية راجع إلى سهولة الاتصال بين الأقليمين براً وبحراً أسهم في انتشار المسكوكات الأغلبية، وقد شجع الخلفاء العباسيون التجارة واهتموا بحماية سبلها، وذلك بتأمين سلامة القوافل التي تسلكها. وقد وصف ابن خرداذبة الطريق التي اعتاد التجار سلوكها في رحلاتهم التجارية آنذاك. فيقول إنهم كانوا يُسافرون من المشرق إلى المغرب وبالعكس براً وبحراً ، فكان الطريق البري بين بغداد والقيروان مُعبد ، [2] حيث تمر القوافل من بغداد وتمر بالأنبار ثم هيت [3] وألوسة[4] ،حتى يصل إلى قرقيساء ،[5] ثم الرقة [6] وحران [7] والرها [8]وتل موز [9] والخابور [10]وحلب [11]وقسرين [12]وحمص [13] فدمشق ومنها إلى طبرية والرملة ،ثم الفسطاط فالقيروان ، ماراً بالإسكندرية ومنها إلى برقة وأجدابيا وسرت ومنها إلى طرابلس ثم قابس فالقيروان ، وقد سُمي هذا الطريق بطريق الفُرات . [14]

---

(1) ابن خلدون، المقدمة ، ص181.

(2) ابن خرداذنة ، المسالك والممالك ، ص153–154؛ لومبارد، الجغرافية التاريخية، ص306.

(3) هيت: مدينة بين الرحبة وبغداد، وهي على شاطئ الفُرات ، والهيت الهوة وهي الأرض المُنخفضة ، وهي أعمر البلاد ، وبأرضها عيون تسيل صحيحة، للمزيد راجع: الحميري، الروض المعطار، ص597.

(4) ألوسة: من هيت إلى النادوسة ومنها إلى ألوسة واحد وعشرون ميلاً وألوسة متنحية عن الفرات على بُعد مُنهُ . انظر: الإدريسي، نزهة المشتاق، جـ2، ص656.

(5) قرقيساء: مدينة بالجانب الشرقي من الفرات ، ويصب أسفلها نهر الهرماس المُسمى بالخابور ولها ثمار كثيرة . للمزيد ينظر: المصدر نفسه ، ص657.

(6) الرقة: واسطة ديار مضر ومقصد الوارد والصادر ومعقل التجارات وهي مدينة حسنة في شرقي الفرات ، وبها أسواق ومتاجر وصنائع وأهلها مياسير وقاعدة ديار مضر. للمزيد ينظر: الإدريسي ، نزهة المشتاق، جـ2، ص649.

(7) حران: مدينة من أرض ديار مضر ، قديمة عتيقة وليس بها بساتين وماؤها من الآبار . للمزيد ينظر: الحميري ، الروض المعطار ، ص191.

(8) الرها: مدينة من أرض الجزيرة مُتصلة بحران ، وإليها يُنسب الورق الجيد وهى مدينة ذات عيون كثيرة عجيبة تجري منها الأنهار . للمزيد ينظر: المصدر نفسه ، ص273.

(9) تل موز: وردت عند الحميري ب تل، خالية من كلمة موز، وهي من بلاد الجزيرة بقرب من مدينة سميساط وهي كبيرة آهلة وأهلها أنباط، وبها سوق عظيمة . للمزيد ينظر: ص134.

(10) الخابور: مدينة لطيفة على شاطي الفرات ولها بساتين وحدائق كثيرة الفواكه . للمزيد ينظر: الإدريسي، نزهة المشتاق، جـ2، ص657.

(11) حلب: في دار الإمارة بقشرين، وهو بلد عظيم كبير الخلق على رصيف الطريق إلى العراق، للمزيد ينظر، المصدر نفسه، جـ2، ص648.

(12) قسرين: مدينة بينها وبين حلب مرحلة من جهة حمص ،بقرب العواصم . للمزيد ينظر: الحميري ، الروض المعطار، ص404

(13) حمص: مدينة بالشام جميلة المنظر عامرة بالناس يقصدها المسافرون بالأمتعة والبضائع للمزيد ينظر ،المصدر نفسه، ص198

(14) ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص154.

أما الطريق البحري ، فبعد ظهور قوة الأغالبة وسيطرتها على الملاحة البحرية في حوض البحر المتوسط تقلصت سيادة الدولة البيزنطية، وقد أدت هذه الأقاليم الثلاث دور الوساطة التجارية بين الشرق والغرب .[1]

كما شجع الأمراء الأغالبة التجارة مع المشرق ، فيذكر الدباغ إلى الحركة التجارية بين البصرة والقيروان ،[2] فكان التجار ينتقلون بين بغداد والقيروان مُضاربين بأصناف السلع والبضائع دون خوف أو تردد . [3]

لقد شهد المغرب الأدنى نهضة اقتصادية في مجالي الزراعة والصناعة ساعدت على حركة التبادل التجاري بين الأغالبة والعباسيين ، فصدَّر الأغالبة إلى بغداد النسيج والأبسطة والأقمشة الفاخرة[4]، فضلاً عن منتجات الزيتون وزيته الذي اشتهر به هذا الأقليم[5].

كما أدت مُدن المغرب الأدنى دور الوساطة في التجارة التي كانت تأتي من تاهرت وسجلماسة والأندلس، بل وحتى منتجات أوروبا والجزر الإيطالية مثل الجوز والشاهبلوط والمرجان، ناهيك عن الحديد والزئبق والرصاص[6]، وكذلك الذهب والرقيق الأسود، في حين استورد الأغالبة من بغداد القمح والشعير والخزف والخشب والمواد الأولية لصنع الأسلحة والورق كلحاء الأشجار وليفها والرقوق وأصناف العطور والروائح الطيبة المركزة[7]، فضلاً عن بعض المحاصيل الزراعية الأخرى مثل القطن وقصب السكر، وقد استوردوا ماء الورد من الشام التي صدروا لها الرقيق الأسود[8].

ويبدو أن الصلات التجارية بين بغداد حاضرة الخلافة العباسية وبين إمارة الأغالبة كانت وطيدة جداً، وما تلك المسكوكات التي جناها المغرب الأدنى في ظل الأغالبة إلا انعكاس لعلاقات التحقيقالف بين الطرفين، ليس ذلك فحسب بل إن الأغالبة استوردوا منتجات الشرقين

(1) لويس ، القوى البحرية والتجارية، ص185؛ عبد الرزاق، السياسة الخارجية ، ص64.

(2) الدباغ، معالم الإيمان، جـ2، ص312؛ المالكي، رياض النفوس، جـ2، ص101– 102.

(3) الدباغ، معالم الإيمان، جـ2، ص313.

(4) ادريس الهادي روجي، الدولة الصنهاجية، جـ2، ص47.

(5) اليعقوبي ، كتاب البلدان،جـ2 ص107؛ روجي ، الدولة الصنهاجية، جـ2، ص60–63–68.

(6) ابن حوقل ، صورة الأرض، ص147؛ شرف الدين ، أزمة إفريقية الاقتصادية ، ص151.

(7) بروكلمان ، تاريخ الشعوب الإسلامية ، ص284؛ وحسن إبراهيم حسن، التاريخ السياسي، جـ3، ص325.

(8) –ابن وردان ، تاريخ مملكة الأغالبة ، ص44؛ حسن، تاريخ الإسلام، جـ3، ص253.

الأدنى والأقصى عن طريق بغداد، فقد ساعد نهر دجلة على ارتباط بغداد بالبحر العربي، فالهند والصين، كما كانت تصلها القوافل البرية من أواسط آسيا عبر الأقاليم الشرقية[1]، وقد يكون العرب وصلوا إلى كوريا[2].

أما أهم ما تم استيراده من هذه المناطق هو توابل الهند، ونباتات الصين وإيران والحرير الصيني، بالإضافة إلى منتجات فارس وكذلك القيشاني والكاغد والبارود[3].

ولعل خير دليل على قيام تلك العلاقات العثور على كميات من المسكوكات العربية الإسلامية التي يعود أكثرها إلى القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، في حوض البحر البلطيقي، كما وجدت مجموعات أخرى من المسكوكات الفضية في منطقة البُحيرات الروسية الكبرى في روسيا الوسطى وفي حوض الفولجا[4]، وتدل على كثافة التبادل التجاري الذي حصل في فترة العلاقات الإسلامية معها.

لقد تأثرت النظم المالية في المغرب الأدنى بنظيرتها في الأمصار الإسلامية، لاسيما السكة الأغلبية التي تأثرت تأثراً ملحوظاً بالمسكوكات العباسية، كما سبق بيانه، فإبراهيم بن الأغلب ضرب سكة لاسيما ليدفع منها راتب الخلافة السنوي، كما ضرب زيادة الله الثالث سكة لاسيما للخليفة المُقتدر، كما نقشت أسماء الخلفاء وأبنائهم على كثير من سكة الأمراء، وليس بغريب أن ينقش أسماء بعض أمراء الأغالبة على الدنانير العباسية إلى جانب أسماء الخلفاء[5]، وكانت وظيفة متولي دار الضرب التي وجدت في الإمارة الأغلبية تقليداً لما عرفته بغداد، ونجد الكثير من أسماء هؤلاء الموظفين منقوشة على السكة الأغلبية كما شاعت نفس الأساليب المصرفية التي ازدهرت في بغداد،[6] وهذا ما سنراه لاحقاً .

---

(1) ابن خرداذية، المسالك والممالك، ص153؛ قصي الحسين ، جـ4، ص659.

(2) هايد، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، ترجمة، أحمد محمد رضا وعز الدين فودة، الهئية المصرية،1985، جـ1، ص44.

(3) نفسه، ص55؛ لومبارد، الجغرافية التاريخية ، ص245.

(4) الدوري ، تاريخ العراق الاقتصادي، ص130؛ هايد، تاريخ تجارة الشرق الأدنى، جـ1، ص76،75، وقصي الحسين، موسوعة الحضارة العربية ، جـ4، ص670.

(5) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص65؛ محمود إسماعيل عبدالرزاق، السياسة الخارجية، ص84.

(6) لويس، القوى البحرية والتجارية، ص263.

وفـي طـور انتشـار المسكوكات الأغلبيـة فـي بـلاد المشرق كانـت مصـر بحكـم موقعهـا الجغرافي بوابـة لهذا الانتشار بين إقليم المشرق والمغرب الأدنـى، بل إنهـا حظيت بكميات وافيـة من هذه المسكوكات، والذى قام البنك المركزي المحدود بالقاهرة[1]بنشره هو دليل على ذلك.

عرفنـا فيمـا سبق أن مصـر كانـت تُرسل معونـة سنويـة من خراجهـا إلـى المغـرب الأدنـى قُدرت ب100000 دينـار، مـا لبثت أن انقطعت تمامـاً بقيـام دولـة بنـي الأغلـب، [2] الـذين كونـوا علاقات تجارية واسعة معها، وقد ساعد على ذلك الظروف السياسية والجغرافية، كما كانتا تتبعان الخلافة العباسية ، فلا وجود للمشاكل بين الطرفين، كمـا كـان الطريق البري الرابط بينهمـا حـافلاً بجموع التجار والعلماء والحجاج[3]، أما الطريق البحري فلم يشهد أي نشاط تجاري إلا بعد سيطرة الأغالبـة علـى البحـر المتوسط ونـزع سيادته مـن يـد البيزنطيين. فيقول أرشيبالدلويس: أن مصـر أثناء هذه الفترة لم تُسهم في حركة التجارة العالمية بدور إيجابي واكتفت موانيها باستقبال تجارة المغاربة. [4]

فمن الواضح أن مصر في البداية أدّتْ دور الوسيط في تبادل منتجات المشرق والمغرب عبـر البحـر، فقد أشـادت كتـب المصـادر والرحالـة بـأنواع السـلع التـي كـان التجـار ينقلونهـا جيئـة وذهاباً، فكان الأغالبة يصدَّرون القمح والشعير إلـى الإسكندرية[5]، والفواكه والموالح والفستق إلـى قفصـة وقـابس، وقمـح باجـة والأربـس[6]، والأغنـام وخيـول برقـة ومصـراتة[7]، وقصـر أحمـد [8] ، فضلاً عن زيت الزيتون الذي كان يُصدّر إليها من طرابلس وصفاقس ، فيذكر البكري أن تجارة الزيت كانت رائجة منذ القدم مع الروم ثم توسع تصـديره إلى مصـر وصـقلية ، [9] بالإضـافة إلـى

---

(1) القاهرة: هي قاعدة الملوك المصريين ، وهي مدينـة محدثـة من بنـاء العبيديين الشيعة، للمزيد ينظر: الحميري، الروض المعطـار، ص458.

(2) اليعقوبي، فتوح البلدان، جـ2، ص281.

(3) الطالبى، الدولة الأغلبية، ص397، عبدالرزاق، السياسة الخارجية، ص85.

(4) لويس، القوى البحرية والتجارية ، ص191.

(5) ابن وردان، تاريخ مملكة الأغالبة ، ص43.

(6) المقدسي، أحسن التقاسم، ص240، مجهول، الاستبصار، ص143.

(7) مصراتة: تقع بين طرابلس وبرقة ، وأهلها من هوارة ، للمزيد ينظر: ابن سعيد ، كتاب الجغرافية ، ص146.

(8) قصر أحمد ، يقع في آخر حدود البحر إلى الجنوب من طرابلس وهو أخر حد إفريقية . للمزيد ينظر: المصدر نفسه .

(9) الإدريسي، نزهة المشتاق، جـ1، ص170؛ علي كرير، السياسة الخارجية، ص114.

الأنسجة الصوفية الطراقية[1] ، كما استوردوا الحبوب والقطن والكتان والعسل الجيد والقطران المصري .[2]

ومن الطبيعي أن هذه السلع كانت تُباع وتُشْترى نقداً، فيشير المالكي إلى التجارة بين مصر والقيروان ذلك أن تجارة مصر لاقت رواجاً هائلاً في إفريقية، ويُضيف أن أسد بن الفرات لما عزم الرحيل من مصر إلى القيروان وجه الفقيه ابن القاسم بضاعة معه وقال له :" إن قدمت إفريقية فبعها واشتر بثمنها رقوقاً، وانسخ الكتب ووجه بها إليّ".

من الواضح أن العلاقات الاقتصادية بين الأغالبة ومصر كانت قوية، لم يُعكر صفوها أي نزاع أو حدود، فكثيراً ما سعت الدولة العباسية إلى ضم الأقليمين ليصبحا إقليماً واحداً، وكنا قد رآينا في السابق محأولة الخليفة المأمون في ذلك، وما الديناران اللذان عُثر عليهما ويحملان اسم مصر والمغرب معاً إلا دليل على عمق هذه العلاقة، فالدينار الأول يحمل مكان الضرب المغرب مؤرخ سنة (202هـ/817م) نُقش عليه معاً اسم الفضل ذو الرآستين [3] والسري ،[4] كما عثر على ثلاثة دراهم ضربت في السنة نفسها بمصر[5] بناءً على رغبة الجند. وبعد مقتل ذي الرآستين ، تولى السري شؤون مصر منذ (205هـ/815م) فضرب ديناراً مؤرخاً سنة (205هـ/20م) ، يحمل مكان الضرب مصر والمغرب معاً، ونُقش معاً اسم طاهر والسري [6] مُتجاهلين تماماً اسم الأغالبة على هذين الدينارين فلعله كان يعني امتداد نفوده إلى بلاد المغرب الأدنى، أو برقة على الأقل[7]، وربما هي كشف نية المأمون في إلحاق إفريقية بمصر من جديد، فاسم المغرب إلى جانب مصر يُتيح لهذه السكة التدأول في البلدين معاً، وهو أمر تبطله

---

(1) البكري، المسالك والممالك ، جـ2، ص820؛ لومبارد، الجغرافية التاريخية، ص216.

(2) عبدالوهاب، ورقات، ق1، ص309، وطراق هي مدينة في منتصف الطريق من قفصة إلى فج الحمار وأنت تريد القيروان، وقد وردت باسم طوارق . للمزيد ينظر: مجهول ، الاستبصار ، ص154.

(3) البكري ، المسالك والممالك ، جـ2، ص669؛ المقدسي ، أحسن التقاسيم، ص240؛ الإدريسي ، نزهة المشتاق، جـ1، ص141-170؛ إلا أن ابن حوقل يذكر أن برقة تنفرد في التجارة بالقطران الذي ليس في كثير من النواحي مثله، انظر: ص69.

(4) السري بن الحكم، تولى حكم مصر وأخد في إصلاح أمور مصر وقراها . ولكن ما لبث أن وثب عليه الجند سنة 201هـ/816م فولى عليهم الخليفة المأمون بن غالب ، ولكن سرعان ما استعفى عن الولاية فرد المأمون السري في العام نفسه . للمزيد ينظر: ابن تغري بردي ، النجوم الزهراة ، جـ2، ص216.

(5) يوسف ، الآيات القرآنية ، ص54.

(6) الطالبى، الدولة الأغلبية ، ص384،383.

(7)مفتاح، ليبيا منذ الفتح الإسلامي ، ص241.

العلاقات التجارية المُتبادلة بينهما[1]، ولم يقتصر اسم المغرب على الدنانير فحسب، بل شمل الدراهم أيضاً، حيثُ نقش على أحد وجهي هذه الدراهم عبارة " ضُرب في مصر وعلى الوجه الآخر كلمة المغرب "[2].

لقد حافظ أمراء مصر والمغرب الأدنى على عُمق العلاقات الاقتصادية وتنشيط حركة التبادل التجاري حتى أثناء الهجمة الطولونية على الأغالبة سنة(265–267هـ/878–880م)[3]، والتي باءت بالفشل، فكانت من نتائجه إن تحقيقصل الأمير إبراهيم الثاني على مثاقيل الذهب المقنطرة ، والتي أحضرها العباس بن أحمد بن طولون[4]، والتي يبدو أنها ساعدته على عملية الإصلاح النقدي التي سبقت الإشارة إليها، مع ذلك ظلت هذه العلاقات التجارية وطيدة بين الطرفين، بفضل تشجيع أمراء البلدين، فإن الرخاء الذي عرفته مصر تحقيقت حكم أحمد بن طولون قد انعكس على البلاد، فاستطاع تحقيقسين مركز مصر الاقتصادي، عن طريق الدينار الأحمدي[5]، كما حصل الأمراء الأغالبة الذين أسهموا بهذه التجارة لحسابهم الخاص، كذلك التجار على ثروات وأرباح طائلة، فقد شاع تدأول الدينار الذهبي في المعاملات التجارية بين القطائع بمصر والقيروان بالمغرب الأدنى[6].

كما أدت مصر دور الوساطة التجارية بين بلاد المغرب الإسلامي والأندلس وبين المشرق وإفريقية ثم بقية بلاد المغرب، وإما بحرياً عن طريق البحر الأحمر وشرق إفريقية[7]،

---

(1) المصدر نفسه، ص241

(2) مفتاح ، ليبيا منذ الفتح الإسلامي، ص241.

(3) كان أحمد بن طولون قد استخلف ابنه العباس على مصر متوجهاً إلى بلاد الشام ، فاستغل العباس غياب والده وخرج يريد السيطرة على ملك بني الأغلب، وبناء على نُصح جماعة مقربين منه، فحمل ما في بيت المال من الأموال والتي قدّرها ابن عذاري 1200000 دينار بما في ذلك من اقتراضه الأموال من التجار ، فلما علم والده بذلك أرسل في طلبه بعد أن رجع من الشام إلا أنه امتنع فوجه له جيشا فظفروا به وردوه إلى أبيه . للمزيد ينظر الطبري، تاريخ الأمم والملوك، جـ5، ص574، ابن الأثير ، الكامل في التاريخ ، مجـ6، ص282؛ النويري، نهاية الأرب، ص129؛ ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص118، 119؛ ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان، ص111.

(4) أحمد بن طولون، ولاه المعتز بالله الخليفة مصر ثم استولى على الشام، كان عادلاً جواداً شجاعاً متواضعاً حسن السيرة، صادق الفراسة، يسيَّر الأمور بنفسه ، ويحب أهل العلم، إليه ينسب الجامع المنسوب إليه بالقاهرة . وكان يحفظ القرآن ويُدرسه . للمزيد راجع: ابن خلكان ، وفيات الأعيان، جـ1، ص95–96؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، جـ3، ص3.

(5) ارشيبالدلويس، القوى البحرية والتجارية، ص515؛ عبدالرزاق، السياسة الخارجية، ص89.

(6) المرجع نفسه، لمياء شرف الدين، الازمة الإفريقية، ص151.

(7) ياقوت الحموي ، معجم البلدان ، جـ4، ص125.

فكانت عدن[1]، مركزاً تجارياً كبيراً بين إفريقية وبلاد العرب ونقطة ارتكاز بين الهند والصين ومصر[2]، فقد سماها المقدسي " دهليز الصين وفرضة اليمن ومعدن التجارات " ، [3] وكذلك عُمان [4]، التي أسهمت في تدعيم الصلات التجارية بينها وبين بلاد المغرب براً وبحراً عن طريق مصر ، [5] فقد اشتهرت عُمان بتصدير اللؤلؤ واللُبان الذي كان يُستخدم في تحقيقضير الادوية ، [6] وكان أهل المغرب يُزوّدون أهل عُمان بالزيت والحبوب والسمن والعسل والعصفر والكروية والعنب واللبود والفضة والتبر الذي يضربونه دنانير يتعاملون بها في تجارتهم [7]، فيذكر المقدسي أن التعامل بهذه الدنانير قد شاع في بلاد المغرب [8] لاسيما بين إباضية طرابلس ونفوسة وتاهرت ، وبذا تكون مسكوكات أهل المغرب الأدنى والأوسط قد شاعت في هذه البلاد ، فقد أثبتت الحفريات وجود العديد من المسكوكات الذهبية خلال فترات مختلفة من العصور الإسلامية الوسطى . [9] وتلك الأموال التي توفرت لدى أهل عُمان تدل على غناهم، حتى إن صحار[10]، وصفت بكونها أكثر المُدن أموالاً [11] وهذا يُفسر أن القوة الشرائية للمسكوكات العُمانية في هذه الفترة كانت قوية جداً.

لقد استفادت مصر من المبادلات التجارية الموجودة آنذاك بحكم موقعها بين الشرق وإفريقية وباقي بلاد المغرب الإسلامي . [12]

---

(1) عدن: مدينة باليمن بينها وبين أَبيْن اثنا عشر ميلا اشتهر اسمها لأنها مرسى البحرين ومنها تسافر مراكب السند والهند والصين ، وإليها يجلب متاعهم . للمزيد ينظر: الحميري ، الروض المعطار ، ص408.

(2) متز ، الحضارة الإسلامية ، جـ2، ص42.

(3) المقدسي ، أحسن التقاسيم ، ص85.

(4) عُمان: مدينة معروفة ، متصلة بأرض مهرة وهي مجاورة لها من جهة الشمال ، وبها أبواب حديد وبها مياه وأسواق ونهر جار ونخيل وفواكه وبها تجارات عظيمة . للمزيد راجع: الحميري، الروض المعطار، ص413،412.

(5) بوتشيش، الصلات التجارية ، ص136.

(6) الحميري، الروض المعطار، ص413، بوتشيش، الصلات التجارية، ص137.

(7) الإدريسي، نزهة المشتاق، جـ1، ص173

(8) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص86.

(9) بوتشيش، الصلات التجارية ، ص138.

(10) صحار: مدينة كبيرة بأرض عُمان وأقدمها وأكثرها أمولاً قديماً وحديثاً ويقصدها في كل سنة من تجار البلاد ومالا يُحصى عددهم وإليها تُجلب جميع بضائع اليمن ويتجهز منها أنواع التجارات . للمزيد ينظر: الحميري ، الروض المعطار ، ص354.

(11) المصدر نفسه ،ص354، 355 .

(12) الطالبي ، الدولة الأغلبية ، ص397.

ب- بلاد المغرب والأندلس وبلاد السودان:

لم يؤثر العداء السياسي والمذهبي لدولة الأغالبة في الدول المجاورة لها سلباً على التجارة فيما بينهم، ولعل خروج القوافل التجارية من سجلماسة إلى تاهرت ومنها إلى القيروان تؤكد توطيد هذه العلاقات، فيذكر البكري أن القوافل كانت تخرج من تاهرت إلى القيروان مارة بهاز [1] والمسيلة [2]وأدنة [3]وطبنة وباغاية ومجانة ومرماجنة وسبيبة .[4] ونظراً للاستقرار السياسي الذي عرفته تاهرت زمن بني رستم جعلها تتصدر مكانة مرموقة بين الدول التجارية وتقوم بتبادل تجاري نشط بينها وبين بلاد السودان والمغرب والمشرق وسواحل البحر المتوسط[5].

كما كانت ملجأ لكل الخارجين عن سلطة أسيادهم لاسيما الجنود العرب، يقول الشماخي: " لما اشتهر عدل عبد الرحمن انتقل إليها أهل الأموال والتجار من مصر وإفريقية والمغرب لخوفهم على أموالهم من أئمة الجور..."[6]، فقد أسهم هؤلاء في ازدهار المدينة واتساعها العمراني[7]، وفي وصول بضائع المغرب الأدنى إلى الأوسط والتي كان من أهمها المزروعات مثل الموز من قابس والفستق من قفصة والزيتون من صفاقس[8]، كما صدرت تاهرت اللحوم إلى المغرب كله والأندلس لاسيما التي تربطها بها علاقة وطيدة[9].

---

(1) هاز : أول مايلقاك من بلاد المغرب ، سكانها قوم من المغاربة من زناتة للمزيد ينظر ، اليعقوبي ، كتاب البلدان، جـ2، ص108-109.

(2) المسيلة: مدينة بالمغرب الأدنى تسمى أيضاً المحمدية اختطها أبوالقاسم محمد بن المهدي في عام 315هـ . وهو يومئذ ولي عهد أبيه ، للمزيد ينظر، الحموي، معجم البلدان، جـ5، 130.

(3) أدنة: بيتها وبين هاز مسيرة ثلاثة أيام وهي بلد واسع وبها زرع ومواشي قومهم من زناتة . للمزيد: يُنظر اليعقوبي ، كتاب البلدان، جـ2، ص109.

(4) سبيبة:ناحية من أعمال إفريقية ثم من أعمال القيروان ولم يكن بإفريقية أخصب أرضاً منها ، ولا أكثر بساتيناً وثماراً وعيوناً جارية . للمزيد ينظر: الحموي ، معجم البلدان ، جـ3، ص186؛ مجهول ، الاستبصار ، ص161.

(5) الجنحاني ، المغرب الإسلامي ، ص131-132.

(6) الشماخي ، كتاب السير ، ص158.

(7) محمد الطالبى ، الدولة الأغلبية، ص408.

(8) القاضي عياض ، تراجم أغلبية، ص401.

(9) الجنحاني، المغرب الإسلامي، 133.

كما صدرت القيروان عن طريق تاهرت فستق قفصة إلى سجلماسة[1]، ومنها يجلب السكر والكروية والكمون والأحذية التي لاقت رواجاً كبيراً في أسواق القيروان[2]، وكذلك وفدت السلع السودانية عن طريق تاهرت إلى دولة الأغالبة[3].

وقام المداربين بسجلماسة بجلب الذهب والفضة من بلاد السودان ونقله إلى الأغالبة والرستميين، إذ لم يكن من الممكن الوصول إليه إلا عن طريقهم لصعوبة الطرق إلى تلك الجهات ووغورتها،[4] فكان التجار من مصر والمشرق يأتون إلى القيروان لهذا الغرض.[5]

أما الأدارسة فقد اعتمد عليهم الأغالبة في جلب الرقيق الأسود من بلاد السودان التي تتصل بهم اتصالاً وثيقاً،[6] في حين صَدَّر الأغالبة إليهم الأنسجة الصوفية.[7] وقد سبق الإشارة إلى المسكوكات الفضية التي ضربها الأغالبة ضمن إطار إقليمهم.

أما عن علاقة الأغالبة بأمويي الأندلس، فكانت تحقيقمل العداء نفسه إلا أن هذا العداء لم يصل إلى درجة نشوب نزاع صريح بينهما،[8] فاقتصر نشاط الأغالبة التجاري بالأندلس على استيراد الرقيق الأبيض، بالإضافة إلى الجلود والفراء والخز والوبر والمصطكي (اللبان) والمرجان، كذلك الخدم الصقالبة والجواري والمثمنات الأندلسيات.[9]

أما أهم السلع التي صدرها الأغالبة للأمويين عن طريق التجار الأندلسيين فهي الذهب والفضة والرقيق الأسود والمواد المُصنعة كالحلي والمنسوجات علاوة على سلع الشرق مثل اللبود والسروج والدواب والعنبر والعسل والمرجان والسيوف والزرنيخ والأواني. [10]

كما أدى سكان مُدن المغرب الأدنى–طرابلس والقيروان وسوسة–دور الوساطة في نقل السلع من بلاد المشرق ومصر والقسطنطينية إلى سكان المغرب والأندلس، وكذلك العكس، يقول

---

(1) البكري ، المسالك والممالك ، جـ2، ص825.

(2) الإدريسي، نزهة المشتاق ، جـ2، 170.

(3) عبدالرزاق، السياسة الخارجية، ص277–278.

(4) الإصطخري ، المسالك والممالك ، ص34.

(5) كرير ، السياسة الخارجية ، ص116.

(6) ابن سعيد المغربي ، الجغرافيا ، ص126.

(7) عبدالوهاب ، ورقات ، ق3، ص309.

(8) الطالبي ، الدولة الأغلبية ، ص427.

(9) ابن خرداذبة ، المسالك والممالك ، ص82، عبدالرزاق ، السياسة الخارجية ، ص136.

(10) الإصطخري ، المسالك والممالك ، ص34.

أشيبالد لويس: يبدو أن مسلمي شمال إفريقية نقلوا بضائع الشرق إلى بلاد المغرب وربما إلى الأندلس. [1]

فكانت قبائل هوارة في طرابلس وجبل نفوسة تقوم بدور كبير في نقل التجارة بين مصر والدولة الرستمية.[2] ومن الدولة الرستمية إلى القيروان ومنها إلى المدن الداخلية بالمغرب الأدنى، عبر تنس ومنها إلى صبرة [3]ثم ميناء تونس ثم تقوم القوافل البرية بنقلها إلى الداخل.[4]

كما كان أهالي قُرطبة يُصدرون الزعفران والجلود والوبر وأقمشة الحرير والبلور والخزف المطلي والزئبق والعنبر إلى بغداد عن طريق القيروان التي كان بها فنادق للتجار الأندلسيين.[5]

إن الزخم الهائل من المسكوكات التي تنذر بها متاحف المغرب الإسلامي سواء في ليبيا أو تونس أو الجزائر والمغرب وحتى إسبانيا، والتي قام الباحثون [6] بنشرها، خير دليل على قوة ونشاط التبادل التجاري بين هذه البلدان، حتى إن كان هذا التبادل بطرائق غير مباشرة، فالتسامح الذي فرضته المُعاملات التجارية ينهض دليلاً على ازدهار الحركة التجارية بين بلاد المشرق والمغرب، وأن المصالح التجارية فوق كل اعتبار. [7]

ومما تقدم نلمع أن التعامل في بلاد المغرب الإسلامي ككل كان بالدنانير والدراهم، فضلاً عن الفلوس، وإن كانت هذه المسكوكات تضرب في القيروان أو في أي دار ضرب أخرى في الأقاليم التي تمتد من برقة شرقاً إلى تلمسان وطنجة غرباً، فأساليب التعامل النقدي واحدة.

كان الاتصال التجاري بين بلاد المغرب الأدنى والسودان محدوداً في البداية لكثرة مخاطره على القوافل التي كانت تسلكه عبر مصر وغانة عبر طريق النوبة[8]، ثم تطورت هذه

(1) لويس، القوى البحرية والتجارية، 188.

(2) مفتاح، ليبيا منذ الفتح الإسلامي، ص222–223.

(3) صبرة: وهي متصلة بمدينة القيروان، وهي مدينة كبيرة بناها إسماعيل العبيدي وسماها المنصورة . وكانت لها جبايات كثيرة . للمزيد ينظر: مؤلف مجهول ، الاستبصار ، ص115.

(4) مفتاح ، ليبيا منذ الفتح الإسلامي ، 224.

(5) ابن عذاري ، البيان المغرب ، جـ1، ص169، الجنحاني، القيروان، ص124.

(6) عبدالوهاب ، ورقات ، بن قربة ، المسكوكات المغربية ، النقشبندي ، الدينار الإسلامي ، العش ، تحقيق بعض مُدن الضرب ، ارّحومة ، المسكوكات الإسلامية ، وغيرهم .

(7) أبو تشيش، الصلات التجارية، 140.

(8) الإصطخري ، المسالك والممالك ، ص41،40؛ حمودة ، أسواق القيروان ، ص56.

العلاقات خلال القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، واستفاد الأغالبة من تجارة السودان عن طريق ورغلة[1]،–تادمكة–كاغوا[2]، وهو الطريق نفسه الذي سلكته الدولة الرستمية ، حيثُ ترتبط بكاغوا من هذا الطريق أيضاً ، كما ترتبط سجلماسة عن طريق تلمسان أو أرض زناتة كما يسمها اليعقوبي .[3] فأصبحت القيروان إضافة إلى بلاد الجريد مركزاً تجارياً مهماً لتجارة الذهب والرقيق.[4]

فمن ذهب سجلماسة والسودان ضرب الأغالبة مسكوكاتهم، فكانت أجمل ما يكون ويظهر هذا جلياً بما تمتعت به السكة الإسلامية من اعتراف عالمي في ذلك الوقت، بل إن الأغالبة امتلكوا من هذه التجارة ثروات ذهبية هائلة، وزينوا بها قصورهم ودورهم، وأسهمت في تطور الحياة الاقتصادية للدولة، ودعمت التبادل التجاري بينها وبين دول المشرق وحتى أُروبا[5].

إلا أن أهل العلم من المالكية تورعوا من تجارة بلاد السودان، فيقول القاضي عياض، أن الإمام سحنون منع رجلاً من بناء قنطرة أمام داره لمساعدة الناس بالعبور عليها، " لأن كسبه كان من بلاد السودان" .[6]

أما الرقيق الأسود فقد اتخذهم الأغالبة عُمالاً في المزارع والحقول والمناجم والمقابر، والأسواق، وخدماً في القصور ودار الصناعة، وجنوداً للحرس الخاص للأمير وجنوداً في الحروب أيضاً، حتى إن الأغالبة خصصوا لهم سوقاً خاصاً للرقيق عُرف بسوق البركة.[7]

إنّ التعامل مع السودان لم يكن مقصوراً على هاتين المادتين ، بل كانت بعض المناطق تستخدم الفضة والنُحاس ،[8] كما صدّر الأغالبة لهذه البلاد المرجان والمنسوجات والملح الذي

---

(1) ورغلية أو ورغلة نهر يخرج من جبل يحمل اسمها، بمدينة تكرو بالمغرب . للمزيد ينظر: الحميري ، الروض المعطار، ص134.

(2) حركات، دور الصحراء الإفريقية ، ص30.

(3) اليعقوبي، كتاب البلدان، جـ2، ص109.

(4) الجنحاني، المغرب الإسلامي، ص23.

(5) لومبارد ، الجغرافية التاريخية ، ص296.

(6) القاضي عياض ، تراجم أغلبية ، ص126.

(7) المصدر نفسه، ص26؛ الجنحاني ، المغرب الإسلامي ، ص30.

(8) إبراهيم حركات ، دور الصحراء الإفريقية ، ص32.

يُقـايض الكيـل منــه بمثاقيــل عديــدة مــن الــذهب،[1] فضـــلاً عــن الزيــت والفســتق والحبوب. [2]

ج- المسكوكات الأغلبية في أوروبا وجنوب إيطاليا:

انتشرت المسكوكات الأغلبية خارج نطاق بلاد العالم الإسلامي، فما أن آلت صقلية إلى السيادة الإسلامية منذ القرن الثالث الهجري/التاسع الميلادي، حتى أنتجوا مسكوكات لاسيما بهم، فأصبحت تضـاهي فـي قوتهـا المسكوكات البيزنطيـة بـل ومنافسـة لهـا فـي جنـوب روسـيا وغـرب وشمال أوربا.

يبدو أن فكرة العداء الديني والسياسي بين الإسلام والمسيحية لم تقف حجر عثر أمام إيجاد نوع من العلاقات التجارية والبشرية خلال القرنين الثاني والثالث الهجريين/الثامن والتاسع الميلاديين، بل أسهمت في إيجاد مجالات تجارية براً وبحراً، فقد مارسوا هذه النشاط إلى جانب العمليات العسكرية[3]، ولربما كانت هذه العمليات سبباً في خلق الاتصال التجاري.

فقد أفادتنا كتب التراجم والطبقات[4] عن وجود هذه العلاقات وإن اهتمت بالتأريخ لأهل العلم والمعرفة بدار الحرب، وكل ما من شأنه أن يفيد الكفار والأوربيين ضد المسلمين، ومن أمثلة ذلك أن المالكي تحقيقدث عن علاقة الصداقة بين آخر ولاة الدولة العباسية على المغرب الأدنـى محمد بـن مُقاتـل العكـي مـع ملـك الـروم فيقول : " وكـان يُلاطـف الطاغيـة ويبعـث إليـه بالألطاف، ويُكافئه الطاغية، فكتب الطاغية إلى العكي أن أبعث إليّ بالنحاس والحديد والسلاح ، فلما عزم العكـي علـى ذلـك وأراد أن يبعـث إليـه بمـا طلـب، لـم يسـع الفقيـه البهلـول بـن راشـد السكوت، فتكلم وعارض العكي وواعظه لتزول عنه الحجة من الله، فلما ألحّ عليه في ذلك بعث العكي إليه فضربه ، مما أدى إلى موت الزاهد الشهير "[5].

---

(1) ابن حوقل، صورة الأرض، ص101؛ القلقشندي ، صبح الأعشى، جـ5، ص292،291.

(2) لومبارد ، الجغرافية التاريخية ، ص95؛ الجليلي، المكاييل والأوزان، ص185.

(3) الطالبي، تراجم أغلبية، ص449؛ مؤنس، تاريخ المسلمين في البحر المتوسط، ص69.

(4) ومن الأمثلة على ذلك راجع الونشريسي، جـ2، ص126، وجـ6، ص180.

(5) المالكي ، رياض النفوس ، جـ1، ص112-113؛ ابن عذاري ، البيان المغرب، جـ1، ص89؛ القاضي عياض، تراجم أغلبية، ص37-39؛ ابن وردان، تاريخ مملكة الأغالبة، ص19.

كما أشار العديد من الباحثين المستشرقين إلى وجود علاقات اقتصادية وتجارية بين الدول الإسلامية وأوربا أمثال أرشيبالد لويس [1]، وهايد [2]، ولومبارد ، [3]... وغيرهم ، اعتماداً على مصادر عربية مختلفة ؛ أن الروم زاروا إفريقية لأعمال التجارة خلال فترة السيادة (135-212 هـ/752-827 م)[4].

ومما تقدم يستشف عمق العلاقات التجارية بين الطرفين، فما هي الأسباب التي دفعت الأغالبة إلى توجيه أنظارهم نحو البحر المتوسط وكيف دعم الأغالبة علاقاتهم التجارية مع بلدان أوروبا؟ وماهي البضائع المُتبادلة بين الطرفين وأدت إلى انتشار السكة ؟ ومن هم النشطون فيها؟

بعد أن أحكم الأغالبة سيطرتهم على جزيرة صقلية وجنوب إيطاليا 212هـ/827م) مارسوا النشاط التجاري في البحر المتوسط بعد تأمين دولتهم والطرق المؤدية إلى هذه الجزيرة من السيادة البيزنطية التي فرضت نوعاً من الرقابة التجارية على الشواطئ الإسلامية من جهة[5]، وبعيداً عن ممتلكات الدولة الأموية بالأندلس من جهة أخرى مستفيدين من موقع المغرب الأدنى الجغرافي الممتاز، فبنوا داراً لصناعة السفن بسوسة، وأصلحوا دار تونس[6]، وأسسوا ممالك غربي مصر على طول الساحل الشمالي لإفريقية حتى إسبانيا وصقلية[7].

كما تُشير المصادر إلى وجود مُعاهدات عُقدت بين الطرفين منذ عهد إبراهيم بن الأغلب (184-192هـ/800-807 م)[8]، والتي تنص على المُحافظة على الأمن والهدوء وتنظيم تبادل السلع .[9] ما زاد من الرواج التجاري بين إفريقية وصقلية، وأصبح بفضلها التجار المغاربة قادرين على ممارسة نشاطهم في صقلية، كما سُمح للبيزنطيين بالمُتاجرة مع المدن والموانئ

(1) لويس، القوى البحرية والتجارية، ص70

(2) هايد، تاريخ تجارة الشرق، جـ1، ص108.

(3) لومبارد ، الجغرافية التاريخية ، ص45،32.

(4) محمد حناوي ، جوانب من العلاقات الاقتصادية والبشرية في الحوض الغربي للبحر المتوسط قُبيل القرن العاشر للميلاد ، ندوة الغرب الإسلامي والغرب المسيحي ، تنسيق محمد حمام ، منشورات كلية الآداب ، جامعة محمد الخامس ، ط1، 1995م، ص156.

(5) حسين مؤنس، تاريخ المسلمين في البحر المتوسط، ص73.

(6) محمود إسماعيل عبدالرزاق، السياسة الخارجية، ص183.

(7) هايد ، تاريخ تجارة الشرق الأدنى، جـ1، ص65.

(8) أماري ، تاريخ مسلمي سقيلي، جـ1، ص295-296؛ محمد الطالبى ، الدولة الأغالبية ، ص435.

(9) لويس ، القوى البحرية والتجارية ، ص176؛ هايد، تاريخ تجارة الشرق الأدنى ، ص70.

الأغلبية.[1] ومما سهل عملية التبادل بين صقلية والمغرب أنهما متوازيان ومُتقاربان، فبينهما كما يقول ابن جبير في يوم وليلة.[2]

إن ما دعا الأغالبة إلى توجيه أنظارهم نحو البحر، فالأول قد بيناه من أسباب فتحقيق صقلية، أما الثاني فسيطرة التجمعات الإباضية على المسالك الجنوبية الممتدة من طرابلس إلى تاهرت ما قلص أهمية تجارة إفريقية البرية. وثالثاً ما تمتعت به جزيرة صقلية من ازدهار في الحياة الزراعية والصناعية حيث يصف الإصطخري حالتها الاقتصادية عندما زارها خلال القرن الثالث الهجري بقوله : " وبصقلية من الخصب والسعة والزرع والمواشي والرقيق أكثر ما يقع منها ما يفضل على سائر ممالك الإسلام المُتاخمة للبحر"[3]، فلم يجد الأغالبة أمامهم إلا الاتجاه إلى البحر[4].

ومن أهم السلع التي صدّرها الأغالبة إلى صقلية زيت الزيتون التي آثرت إفريقية تصديره لصقلية منذ أقدم العصور[5]، فضلاً عن الذهب المحرك الرئيس للقوة التجارية لكافة مدن البحر المتوسط، كذلك الرقيق الأسود الذي اعتمد عليه الأوربيون كخدم في المزارع، بالإضافة إلى العاج والجلود والسلاح والحرير وصبغ المنسوجات، وقد انتشرت من صقلية هذه الصناعة إلى جميع أصقاع أوربا[6]، في حين استوردوا الموز واللوز والقسطل والقطن والميعة السائلة والثياب المقصرة والمرجان والمعادن وأهمها معدن النشادر والنحاس الذي كانت تحقيقمله مدن جنوه[7] والبندقية[8] إلى طرابلس وتونس ، فضلاً عن زيت النفط.[9]

---

(1) عبدالرزاق، السياسة الخارجية، ص184.

(2) ابن جبير، رحلة ابن جبير، إشراف لجنة تحقيق التراث ، ط2، ومكتبة الهلال ، بيروت ، 1986، ص54؛ تقي الدين الدوري، صقلية وعلاقاتها بدول البحر المتوسط الإسلامية من الفتح العربي حتى غزو النوهندي، منشورات وزارة الثقافة، بغداد، 1980، ص163.

(3) الإصطخري ، المسالك والممالك ، ص70.

(4) شرف الدين ، أزمة إفريقية الإقتصادية ، ص184.

(5) مجهول الاستبصارمن 117 ؛ الطالبي" لدولة الأغلبية" ، ص588؛ لومبارد ، الجغرافية التاريخية ، ص216.

(6) عبدالوهاب، ورقات، ق1، ص441؛ لومبارد، الجغرافية التاريخية، ص82-83.

(7) جنوة: مدينة في بلاد الروم على ساحل بحر المتوسط ، كثيرة المزارع والقرى، للمزيد ينظر: الحميري ، الروض المعطار ، ص173.

(8) البندقية: أو بلاد البنادقة وما يكتنفها من أرض وجبال وأنهار للمزيد ينظر: الإدريسي، نزهة المشتاق، ج2، ص793-746.

(9) انظر المبحث الثاني من هذا الفصل.

وليس من شك أن هذه المبادلات كانت تتم بالمسكوكات، ففضلاً عن المسكوكات التي ضربها الأغالبة في هذه الجزيرة[1]، فقد شاع تداول الربع الدينار[2]، و" الرباعيات أو الرباعي"[3]، بين إفريقية وصقلية في التجارة، حيث كانت السكة الرئيسية المتدأولة في الجزيرة، فكان التجار يعودون مُحملين بالسلع إلى بلادهم[4].

إلا أن هذه المبادلات قد توقفت لفترة بسبب الغارات بين الطرفين وما تعرضت له السفن التجارية من سلب ونهب، حيث ذكر بن الأثير أن التجار المغاربة لم يعودوا آمنين على تجارتهم بسبب غارات البيزنطيين وخطفهم من سواحل المغرب الأدنى والاستيلاء على تجارتهم وإرسالهم إلى صقلية والقسطنطينية[5]، ولكن بفضل الانتصارات التي حققها الأغالبة على معاقل الدولة البيزنطية في رودس[6]، ومالطة ، وقوصرة [7]– فضلاً عن صقلية– تمكنوا من إقصاء قوتهم البحرية والتجارية في البحر المتوسط والقضاء على نظام الرقابة التجارية الذي فرضته الدولة البيزنطية على سواحل البحر الأبيض المتوسط ، كما كان لهم دور بارز في الوساطة التجارية بين شرق البحر المتوسط وغربه وكذلك شماله وجنوبه ،[8] فجنوا من ورائه أطيب الثمار [9] .فيذكر أرشيبالدلويس وجود تعامل تجاري للأغالبة عن طريق صقلية مع المُدن الأوروبية.[10]

فمنذ منتصف القرن الثاني الهجري/الثامن الميلادي بدأت أوروبا فعلاً في عهد أوائل ملوك الكارولجيين لاسيما عهد شالمان الذي أولى عنايته بالأسطول التجاري المنطلق من إفريقية

---

(1) الدوري ، صقلية وعلاقتها بدول البحر المتوسط، ص163.

(2) انظر المبحث الثاني من هذا الفصل،

(3) مورينوا ، المسلمون في صقلية ، ص32؛ الدوري، صقلية وعلاقاتها بدول البحر المتوسط ، ص54.

(4) الرباعي أو ربع الدينار أو الطري ، tari عند النصارى بمعنى طازج أو حديث الضرب . وهي صفة استعملت في لهجة صقلية العربية كنعت للرباعي ، كما تنعت المسكوكات العربية بالجائزة أو الجيدة أو الوافية . للمزيد ينظر الطيبي ، دراسات في تاريخ صقلية الإسلامية ، ص152.

(5) القسطنطينية: مدينة روما القديمة ودار مملكة الروم ، أسسها قسطنطين الأكبر ، وهي ناحيتان منهما يطلان على البحر الأعظم مما يلي القبلة والمشرق والمغرب ، والناحية الثانية مما يلي البر. للمزيد ينظر: الحميري ، الروض المعطار، ص481–482.

(6) رودس: جزيرة في البحر من الثغور الشامية وهى عن افريقيا ، بينها وبين قبرص عشرون ميلاً. للمزيد ينظر المصدر نفسه ، ص278.

(7) قوصرة: جزيرة تلي مدينة مازر من صقلية وبينها وبين إفريقية مجرى ، للمزيد ينظر: المصدر نفسه ، ص485–486.

(8) لويس ، القوى البحرية والتجارية ، ص189، عبدالرزاق ، السياسة الخارجية ، ص185.

(9) ابن وردان، تاريخ مملكة الاغالبة ، ص43.

(10) لويس، القوى البحرية والتجارية، ص252، الدوري ، صقلية وعلاقاتها بدول البحر المتوسط ، 63–64.

حتى مرسيليا ،[1] التزود بمنتجات الشرق الأدنى والأقصى عن طريق صقلية ونابُلي[2]، وأما لفي وغايت والبندقية[3]، علاوة عن جلب الذهب والرقيق من جنوب الصحراء عبر المغرب الأدنى والإبحار به مع بلاد البحر المتوسط[4]، ومن المحتمل أن يكون الأغالبة قد صدّروا زيت الزيتون إلى بلاد الفرنجة[5]، كما كان لهم دور تجاري كوسطاء بينهم وبين الدولة العباسية وكذلك المغرب الإسلامي، وقد شاركهم هذا الدور اليهود أو الرهادنة[6]، فقد تم العثور على مسكوكات وفيرة ببلاد الفرنجة، وكذلك على أحجار نفيسة، وجلود قُرطبة، وأنسجة حريرية أتى بها العرب، بل إن الفرنجة أنفسهم تأثروا بسكة الأغالبة فقلدوها فيما ضربوه من مسكوكاتهم[7].

لقد وطد الأغالبة علاقاتهم التجارية مع المُدن الإيطالية وكذلك القسطنطينية في التبادل التجاري، فالبندقية صدّرت الرقيق الأبيض والأخشاب لمدن إفريقية،[8] كما اهتم تجار نابُلي ومُدن كمبانيا بتصدير العبيد والمنسوجات القسطنطينية ، مقابل زيت الزيتون وسلع الشرق ومصنوعات بلرم. [9]

من الواضح أن الأغالبة قد أولوا التجارة عناية بالغة بعد أن أحكموا سيطرتهم على زمام البحرية دون مُنازع، وتأمينهم الطرق التجارية براً وبحراً، فضلاً عن ضربهم سكة إسلامية خالصة الوزن والعيار ما جعلها موثوقة التعامل بها: أحرزت شهرة عالمية تدأولها التجار في أسواق بلدان البحر المتوسط[10]، ففي إيطاليا اختلطت المسكوكات الإسلامية في التدأول مع المسكوكات

---

(1) – مرسيليا بالاندلس، وهي قاعدة تدمير بناها عبدالرحمن بن الحكم وهي على نهر كبير . للمزيد ينظر: الحميري، الروض المعطار، ص539.

(2) نابُلي وهي مدينة من بلاد الروم بينها وبين مرسى مسبنى من جزيرة صقلية أثنان وثلاثون ميلاً . للمزيد ينظر المصدر نفسه ، ص571.

(3) الطالبي، الدولة الأغلبية ، ص589، حناوي ، جوانب من العلاقات الاقتصادية ، ص156.

(4) هايد ، تاريخ الشرق الأدنى ، جـ1، ص95.

(5) المصدر نفسه، جـ1، ص95

(6) ابن خرداذبة، المسالك والممالك ، ص153، 154؛ الدوري ، صقلية وعلاقاتها بدول البحر المتوسط ، 164.

(7) الطالبي ، الدولة الأغلبية ، ص438؛ لويس ، القوى البرية التجارية ، ص772 .

(8) عبدالرزاق ، السياسة الخارجية، ص190.

(9) محمد حناوي ، جوانب من العلاقات الاقتصادية، ص157.

(10) عبدالرزاق ، السياسة الخارجية ، ص186.

البيزنطية أو البينفية[1]، والديناريوس الشمالي، وكان استعمال الذهب والنحاس مميزاً للمنطقة عن بقية أوروبا الغربية[2].

من ذلك نجد أن الأغالبة تعاملوا في تجارتهم مع بلاد المشرق أو أوروبا بالمسكوكات الذهبية والفضية معاً، وخير دليل على ذلك ما تحقيقتفظ به المتاحف العالمية من هذه المسكوكات، إلا أن الفضية كثيراً ما تعرضت إلى التزوير من التجار المتحقيقكمين في الأسواق،[3] ذلك لاشتغالهم بالذهب والفضة، وعلى دراية كافية بنسبة الدرهم إلى الدينار،[4] لذلك أوجد الأغالبة نظام الحسبة لضبط النشاط التجاري عن طريق الرقابة الصارمة من قبل المحتسب لينظر في أمر الجماعة ويُغير صنجاتهم وموازينهم ومكاييلهم[5].

كما عُثر في سويسرا على ثلاثين درهماً فضياً عربياً تواريخ ما بين (169–182 هـ/780–799 م) وكُلها مضروبة في القيروان عاصمة إفريقية، باستثناء درهم واحد ضرب في عهد إدريس الأول مؤسس دولة الأدارسة بفاس[6]، كما عُثر على مسكوكات إسلامية في اسكندناوة وشمال أوروبا بمُقاطعة السويد وتبلغ عددها إلى 87 قطعة، ضُربت ما بين سنتي (134–239 هـ/751–853 م) ، من أيام العباسيين في مصر وإفريقية ومن بينها قطعة واحدة ضربت في قُرطبة زمن عبدالرحمن الداخل سنة (171 هـ/970 م)[7]، ومن اسكندناوي السويد انتقلت المسكوكات الإسلامية إلى روسيا حيث كانت تربطها علاقات تجارية متوترة ، أو عن طريق القسطنطينية إلى بحر البلطيق، وهذا ما شهد به كمية المسكوكات العربية في هذه المنطقة[8].

ان كمية المسكوكات الإسلامية التي عُثر عليها في كل ممتلكات الدولة البيزنطية كشفت عن عمق العلاقات التجارية مع المسلمين، وكلها ترجع إلى ما بين القرنين السابع إلى الحادي

---

(1) البينفية: نسبة إلى دوليات صغيرة في جنوب إيطاليا. للمزيد: ينظر: محمود الجليلي، المكاييل والاوزان، ص185.

(2) المرجع نفسه، ص151.

(3) عز الدين أحمد موسى ، النشاط الاقتصادي ، ص191.

(4) المصدر نفسه ، ص191–192.

(5) يحى بن عمر، أحكام السوق ، ص31–32؛ الونشريشي، المعيار، جـ6، ص407–408.

(6) الطيبي، دراسات في تاريخ المغرب والأندلس، ص329.

(7) المصدر نفسه، ص323.

(8) هايد، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ، جـ1، ص80.

عشر الميلادي وهي من ضرب الخلافاء العباسيين والأمويين بالأندلس زمن الإمارة، ومن بعدهم الفرس والعرب بسوريا ومصر ثم إفريقية والمغرب وإسبانيا[1].

إن انتشار المسكوكات الأغلبية داخل بلاد المغرب الأدنى وخارجه عن طريق التجارة يدل على عناية الأغالبة بالاستفادة من موقع وخيرات إمارتهم وكمية المبيعات والمشتريات، فليس من المعقول أن تكون قد انتقلت كلها عن طريق الحروب والغزوات التي كانت قليلة بالإجمال في هذه الفترة.

---

(1) هايد ،تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ،جـ1، ص76.

الفصل الثاني :

السكة الفاطمية (296 -362 هـ/908-972م)

المبحث الأول : المسكوكات الفاطمية

1- قيام الدولة

2- السكة الفاطمية

أ-الدينار وأرباعه

ب-الدراهم الفضية

ج-الفلوس

3-دور الضرب ومصادر تموينها والقائمون عليها.

1- قيام الدولة الفاطمية

شهد عام (296هـ/908م)، ميلاد أول دولة شيعية في بلاد المغرب الإسلامي ألا وهي الدولة الفاطمية أو الفواطم[1]، أو الإسماعيلية[2]، أما دولة بني عبيد كما يسميهم ابن خلكان فهي نسبة إلى أول خلفائهم عبدالله المهدي[3]، الذي ولد في مدينة الكوفة وقيل في سلمية[4]، سنة 259هـ/872م وهو آخر الأئمة المستورين للإسماعيلية، والتي تركت بصمة تاريخية في التاريخ الإسلامي عامة والمغرب لاسيما.

فبعد عجز الفاطميين الشيعة عن إقامة دولتهم بالمشرق بسبب مُقاومة الأمويين والعباسيين لهم بكل شدة وعنف، آثروا توجيه أنظارهم إلى المغرب مُتأملين فيه نجاح دعوتهم التي نادت للرضا من آل البيت[5] فلماذا ؟

ولعل السبب الرئيس هو بعده عن السلطة المركزية في بغداد ، مما جعل من الصعب على الخلفاء العباسيين فرض رقابتهم التامة على تلك البلاد فضلاً عن أنّ أرضه تربة خصبة لبث الدعوة الشيعية[6]، فالتجأوا إلى سياسة التقية، أي نشر دعوتهم في الخفاء والتكتم التام[7]، والمستورين في ذات الله، لأن الستر أصل من أصول مذهبهم، فمن ضعف العقيدة كشف المستور [8].

لقد بدأت البذور الأولى لنشر الدعوة الإسماعيلية بالمغرب منذ زمن الإمام جعفر الصادق[9]، الذي أَوفَدَ إلى المغرب داعيين هما عبدالله بن أحمد المشهور بالحلواني ، وأبو سفيان

(1) الفاطمية أو الفواطم نسبة إلى أولاد فاطمة بنت الرسول -محمد صلى الله عليه وسلم- ، منهم علويين ولكن نسب هذه الأسرة كان ولايزال موضوعاً كثرت فيه آراء الكتاب والمؤرخين . للمزيد ينظر ابن الأثير، مجـ6، ص446 وما بعدها؛ ابن الأبار، الحلة السيراء ، جـ1، ص190-191، ابن خلكان، وفيات الأعيان جـ2، ص57. وابن عذاري، البيان المعرب ، جـ1، ص158-159، والنويري نهاية الأرب جـ 28، ص63،76، وابن خلدون، العبر ، جـ4، ص34،35، المقريزي، اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الخلفاء ،: محمد عبدالقادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2001، ص118 وما بعدها .

(2) الإسماعيلية نسبة إلى إسماعيل بن جعفر الصادق، سادس الأئمة الاثني عشرية.

(3) عبيد الله المهدي بن سعيد بن محمد الحبيب، أول من قام بأمر الخلافة وادعاها بالمغرب. انظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان جـ2، ص57.

(4) سلمية: بليدة في ناحية البرية من أعمال حماة بينهما تراجع يومين، وكانت تعد من أعمال حمص. للمزيد ينظر: الحموي، معجم البلدان، جـ3، ص240.

(5) أبو الفداء، مختصر تاريخ البشر ، جـ1، ص390، ابن وردان، تاريخ مملكة الأغالبة، ص63.

(6) سالم: المغرب الكبير ، جـ2، ص595.

(7) العبادي، في التاريخ العباسي والفاطمي، ص222.

(8) المصدر نفسه، نفس الصفحة.

(9) الإمام جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين بن الحسين بن علي بن أبي طالب -رضى الله عنهم- أجمعين، أحد الأئمة الأثنى عشر على مذهب الإمامية، لُقب بالصادق لصدقه في مقالته وفضله أشهر من أن يذكر وله كلام في صناعة الكيمياء والزجر والفأل، للمزيد راجع: الطبري، تاريخ الأمم والملوك، جـ9، ص300؛ ابن خلكان، وفيات الأعيان جـ1، ص168؛ أبن خلدون، العبر ، جـ4، ص30-31.

الحسن بن القاسم المعروف بأبي سفيان[1]، فيذكر القاضي النعمان أنه قال لهما : إن المغرب أرض بور فاذهبا واحرثاها حتى يجئ صاحب البذر فيجدها مذللالة فيبذر حبّه فيها "[2]، فأخذا يدعوان القبائل المغربية لطاعة آل البيت، واستطاعا أن يستميلا قلوب أهل كتامة[3]، وغيرها. وظلا هناك إلى أن ماتا[4].في حين يرجع الفضل الحقيقي في نجاح الدعوة الشيعية وقيام الدولة الفاطمية إلى أبي عبدالله الشيعي[5]، الذي كان معلماً لمذهب الباطنية بالكوفة[6]، فذهب إلى اليمن وهناك أتصل بداعي الشيعة فيها وهو ابن حوشب الذي وثق به فأرسله إلى المغرب لاستكمال ما بدآه الحلواني وأبو سفيان[7].

بدأ أبوعبدالله الشيعي مهمته الأولى بخروجه من اليمن إلى مكة في موسم الحج، وهناك التقى برجال من كُتامة، فاختلط بهم ووجد لديهم إلماماً ومعرفة بالمذهب الشيعي[8]، وعند حديثهم معه ادعى أنه يُريد الذهاب إلى مصر ليُعلم بها، فدعوه إلى الرجوع معهم للقيام بهذه المهمة، فقبل. فكان ذلك سنة (282هـ/900 م)[9].

استقر بأبي عبدالله الشيعي المقام بالمغرب يدعو لأهل شيعته بالتنبؤ والسحر والتبشير[10]، فيذكر ابن الأثير أن أبا عبدالله حينما نزل بأرض كتامة قال لهم: "إن هذا فج الأخيار وما سُمى إلا بكم. ولقد جاء في الآثار أن للمهدي هجرة تنبو عن الأوطان، ينصره فيها الأخيار من أهل ذلك الزمان. قوم " اشتق" اسمهم من الكتمان، فإنهم كتامة، وبخرجكم من هذا

---

(1) محمد الطالبى، الدولة الأغلبية، ص656.

(2) القاضي النعمان، رسالة افتتاح الدعوة ، تح: وداد القاضي، دار الثقافة، بيروت، ط1، 1970، ص75-76.

(3) كتامة: تقطن قبائل كتامة بجبل ايكان، وأرضها تجاور أرض القل وبونة وفيهم كرم وبذل طعام لقاصدهم، للمزيد ينظر : الحميري، الروض المعطار ، ص71-72.

(4) فرحات الدشراوي، الخلافة الفاطمية بالمغرب، تر : حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط 1، 1994، ص54.

(5) أبوعبدالله الشيعي: أبو عبدالله الحسن بن أحمد بن محمد بن زكريا المعروف بالشيعي القائم بدعوة الشيعة من أهل صنعاء لذى عُرف بالصنعاني ن وكان يُعرف أيضاً بالداعي لدعوته للإمام المنتظر وبالمُحتسب لأنه كان مُحتسباً في سوق الغزل بالبصرة وبالمشرق لأنه أتى من المشرق إلى المغرب، وقيل أطلقوه عليه لأنه كان يطلق على المُنحرف عن مذهب السنة والجماعة، وكان ذا علم وعقل وأكثر علمه علم الباطن وكان علي شيء من الذكاء والمهارة استعمالها في الوصول إلى ما يريده، للمزيد ينظر : ابن خلكان، وفيات الأعيان جـ1، ص286-287، وابن خلدون، العبر ، جـ2، ص35، والمقريزي اتعاظ الحنفاء جـ1، ص141، مؤنس، تاريخ العرب وحضارته،مجـ2 ، ص461.

(6) الباطنية: نسبة إلى قولهم بالإمام الباطن المستور ، ابن خلدون، المقدمة، ص164.

(7) حسن، تاريخ الإسلام، جـ3، ص151.

(8) القاضي نعمان، رسالة افتتاح الدعوة، ص64،65، المقريزي، انقاظ للحنفاء، جـ 1، ص141.

(9) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص134.

(10) العبادي، في التاريخ العباسي والفاطمي، ص225.

الفج سُمى (فج الاخيار)"[1]، فبهذه الكلمات والأفعال، استطاع أبو عبدالله أن يؤثر في أهل كتامة في الإطار الذي ما لبث أن تحقيقول إلى الإطار الحربي، بعد أن كَثر أنصاره من الكتاميين الذين زحف بهم إلى ميلة[2]، فملكها بعد حصار، فأرسل إليه الأمير إبراهيم بن الأغلب ابنه الأحول فاستطاع أن يُلحق الهزيمة بجيش الكتاميين، إلا أن عبدالله استطاع الهروب والتحقيقصن في جبل إيكجان[3]، فأحرق الأحول مدينتي ناصروت وميلة[4]، عاد إلى إفريقية فبني أبوعبدالله بجبل إيكجان مدينة سماها " دار الهجرة "، حيث قصدهُ بها أصحابه والتفوا حوله[5].

والحقيقة أن الدولة الأغلبية كانت تعاني آنذاك من اضطرابات داخلية جعلتها عاجزة عن التصدي للقوى الإسماعيلية، ففي الوقت الذي كان فيه الداعي يوسّع سلطته كان الأمير الأغلبي مُنهمكاً بقمع الثورات التي قام بها أهالي تونس وطرابلس وجبل نفوسة وفي بسكرة [6]، وكذلك صقلية عام (287هـ/900م)[7]. أضف إلى ذلك أنه بعد وفاة الأمير إبراهيم الثاني تولى شؤون الإمارة ابنهُ عبدالله الثاني (288-295هـ/900-907م)[8]، الذي قتله ابنه زيادة الله الثالث، وأعلن نفسه أميراً على إفريقية[9]، ولرعونته وطيشه وسرعته في سفك الدماء شك في ولاء أبي الأحول الذي كان يتولى حماية الحدود الجنوبية الغربية للإمارة فقتله ما مكن أبوعبدالله الشيعي بالنزول من جبل كتامة ومهاجمة البلاد، سنة(296هـ/908م) والإستلاء على المدن الأغلبية الواحدة بعد الأخرى حتى سقطت بيده مدينة الآربس آخر معاقل الأغالبة[10]، فما كان من زيادة الله الثالث إلا الفرار إلى مصر. وهنا طلب الخليفة المقتدر العباسي (295هـ/907-932م)،

---

(1) ابن الأثير: الكامل في التاريخ، مجـ6، ص451؛ المقريزي ، أفعاظ الحنفا ، جـ1 ، ص141 .

(2) ميلة: مدينة صغيرة بأقصى إفريقية بينها وبين بجاية ثلاثة أيام, للمزيد ينظر الحموي، معجم البلدان، جـ 5، ص244.

(3) إيكجان: جبل بقرب سطيف، على مرحلة ونصف من بجاية، وبه قبيلة كتامة، وبه حصن الحصين ومعقل منيع. للمزيد ينظر الادرسي، نزهة المشتاق، جـ2، ص269.

(4) ناصروت، أوتازروت حسب ما أوردها القاضي النعمان في رسالته، انظر ص73، ومن الغريب أن كتاب البلدان لم يأتِ على ذكر هذه المدينة، فربما لأن اسمها اقترن مع مدينة ميلة فتكون قريبة منها.

(5) ابن الأثير، مجـ6، ص451؛ زيتون، القيروان، ص136،135.

(6) بسكرة: بلدة بالمغرب من نواحي الزاب، بينها وبين قلعة بني حماد مرحلتان، الحموي، معجم البلدان، جـ1، ص422.

(7) الدشراوي، الدولة الفاطمية بالمغرب، ص98، 99.

(8) عبدالله بن إبراهيم بن أحمد الأغلبي، كان حسن السيرة كثير العدل صاحب معروف وإحسان، تولى الإمارة بعد أبيه سنة (288هـ/900م) وكانت إقامته بتونس وبها مات سنة (295هـ/907م) للمزيد ينظر: ابن أبي دينار، المؤنس، ص66، 67.

(9) المصدر نفسه، ص67.

(10) عبد الحميد، تاريخ المغرب العربي، جـ1، ص577-578.

من أمير مصر عيسى النوشري، أن يساعد زيادة الله الثالث على استعادة ملكه فتقاعس عن نجدته[1]، فمرض هناك، وقيل سمّه أحد غلمانه، وخرج من مصر قاصداً البيت المقدس فتوفي بالرملة ودُفن بها. ولم يبق من بني الأغلب أحدٌ بالمغرب[2].

هكذا استقر أبوعبدالله الشيعي بمدينة رُقادة فبادر لإنقاد كبار أهل الدعوة من المُعتقلين في البلاد فكان من بينهم أخوة أبو العباس المعروف بالمخطوم، وأم عبيد الله المهدي[3]، أما فيما يتعلق بكنوز الأغالبة وذخائرهم فقد علم أبوعبدالله بما كان مخزوناً منها في قصر الرباط بسوسة، فأرسل قائده عروبة بن يوسف إلى هناك حيث آمن أهل المدينة وعاد بالأموال التي بلغت ثمانية وعشرون حملاً، كذلك أمر الداعي بجمع ما كان قد انتهبه الناس من الأموال بمدينة رُقادة، أما العبيد والجواري، فقد أوقف التصرف فيهم إلى حين وصول عبيد الله المهدي[4].

ولم يهمل أبو عبدالله الشيعي التنظيم الإداري الأدني للمغرب الاوني ، فقد عيّن العمال على المدن، فاستعمل على القيروان الحسن بن أبي خنزير، وأخاه حبيب على القصر القديم، وأسند مهمة قاضي القُضاة إلى محمد بن عمر المروزي فقيه قيرواني كان قد تشيع في القديم، وأقر الفيلسوف المعروف بابن القمودي على السكة، حيث كان يتولاها من الأغالبة[5]، ونقش العلامات الشيعية على شعارات السيادة، كما تضمنت الأفكار الواردة في إعلانات الأمان، والعلامات المتُشيعة بالعقيدة الشيعية.

كما أمر الناس بالصلاة على فاطمة بنت الرسول –صلى الله عليه وسلم– وعلى عليّ وعلى ابنيهما الحسن والحسين في خطبة الصلاة، وأن يزداد في الآدان عبارة حي على خير العمل[6]، ونقش على خاتمه الخاص الآية الكريمة ﴿فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ إِنَّكَ عَلَى الْحَقِّ الْمُبِينِ﴾[7]، في حين نقش على خاتمه الرسمي الذي يطبع به السجلات قوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾ [8]، هذا فضلاً عن نقوش البنود والخيل والأسلحة[9].

---

(1)برو كلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ص251.

(2) ابن الأثير، الكامل في تاريخ العرب، مجـ6، ص446؛ ابن وردان، تاريخ مملكة الأغالبة ص63.

(3) ابن عذاري، ابيان المغرب، جـ1، ص150– 131.

(4) المقريزي، اتعاظ الحنفاء، جـ1، ص146.

(5) المصدر نفسه ،جـ1 ، ص150.

(6) المصدر نفسه، ص151؛ عبدالحميد، تاريخ المغرب العربي، جـ1، ص584.

(7) سورة النمل، الآية 79.

(8) سورة الأنعام، الآية 115.

(9) النويري، نهاية الأرب، جـ28، ص98؛ ابن خلدون، العبر، جـ4، ص41.

وإزاء هذه الانتصارات كان أبوعبدالله الشيعي يُراسل عبيد الله المهدي الذي كان متخفياً في سلمية يطلب منه المجيء إلى المغرب[1]، حينها توجه عبيد الله المهدي إلى المغرب مُتخفياً في زي التجار، خوفاً من أن يقع بأيدي العباسيين الذين كانوا يتعقبونه في كل مكان[2]، وحينها وصل إلى إفريقية، وجد أن سلطان الأغالبة لايزال المغرب، فآثر مواصلة المسير إلى سجلماسة بالمغرب الأقصى[3]، فالتقى بأميرها اليسع بن مدرار وأهدى له هدايا ثمينة، فقربه اليسع إليه وأحبه[4].

وعندما علم الخليفة العباسي المُكتفي بالله بأمره أرسل وراءه عيونه، وكتب إلى ولاته بالتفتيش عليه وإرساله إلى بغداد حين يُقبض عليه، وقد أرسل زيادة الله الثالث أيضاً أنصاره إلى طرابلس وبلاد الجريد لاقتفاء أثره إذ شاع خبر دخوله أرض المغرب[5].

وعندما عَلمَ اليسع بن مدرار من أمره قبض عليه وسجنه، وقيل أن زيادة الله هو من أرسل إليه برسالة يقول فيها أن الشخص الذي عندك هو الزعيم المنتظر الذي يدعو إليه أبو عبدالله منذ سنتين[6]، وعندما بلغ خبره أبوعبدالله الشيعي[7]، جهز جيشاً جراراً وقصد بلاد المغرب الأقصى، بعد أن استخلف أخاه أبا العباس وأبي زاك تمام بن معارك الإيجابي على القيروان[8].

وأثناء طريقه استطاع أن يُنهي حكم الرستميين بالمغرب الأوسط[9]، ثم واصل سيره إلى أن بلغ سجلماسة فحاصرها، فحاول اليسع بن مدرار مقاومة الجيوش الفاطمية، لكنه فشل، إذ هزم وقتل بعد ذلك[10]، فدخل أبوعبدالله الشيعي المدينة، وأخرج الإمام المنتظر من سجنه، مُخاطباً الناس وهو يبكي متأثرا. " هذا هو إمامكم"[11]، قال ابن الأثير: فكانت في الناس مسرة

---

(1) المقريزي، اتعاظ الحنفاء، جـ1، ص144- 145.

(2) ابن الأبار، الحلة السيراء، جـ1، ص190-191؛ حسن ، تاريخ الإسلام، جـ3، ص151.

(3) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مجـ6، ص454-455؛ ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص148.

(4) المقريزي، اتعاظ الحنفاء، جـ1، ص145.

(5) القاضي النعمان، رسالة افتتاح الدعوة، ص154: الجنحاني، القيروان، ص86.

(6) وقيل أن عبيد الله المهدي هو الذي كان يُرسل الداعي ويعُلمه بحاله ويطلب منه إنقاده من الأمر. مجهول، الاستبصار، ص204.

(7) القلقشندي صح الأعشى، جـ5، ص119؛ الدشراوي، الدولة الفاطمية بالمغرب، ص174.

(8) الشماخي، كتاب السير، ص320-323؛ عبد الرزاق الخوارج، ص283.

(9) بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ص251.

(10) القيروان، ص88.

(11) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مجـ6، ص460؛ ابن أبي دينار، المؤنس، ص71.

عظيمة كادت تذهب بعقولهم[1]، وأطلق أبوعبدالله الشيعي لجيش كتامة الحرية في نهب مدينة سجلماسة[2].

ظل الإمام وداعيته بسجلماسة حوالي أربعين يوماً ثم توجها إلى رُقادة سنة (297هـ/909م)[3]، بعد أن أقام عليها إبراهيم بن غالب العزابي من رجال كتامة[4].

أما دولة الأدارسة فقد أدّت دوراً كبيراً في تمهيد السبيل أمام الفواطم وهيأت الأذهان لقبول دعوته لآل البيت بيد أن هذه الدولة العلوية لا تَدين بالمذهب الإسماعيلي الفاطمي، ومع ذلك لم تسلم من عدائهم وهجومهم، ما اضطرهم إلى ترك فاس والانسحاب إلى منطقة جبال الريف[5]، في حين سقطت سبتة في يد الأمويين بالأندلس[6].

أقبل أبو عبد الله الشيعي برفقة المهدي المنتظر إلى رُقادة التي كان أهلها قد جلو عنها، ففرق دورها على جنده الكتاميين، وبادر عبيد الله المهدي عقب دخوله رقادة، ومبايعته بالإمامة من قبل أتباعه، إلى وضع التنظيمات السياسية والإدارية والدينية التي تكفل لدولته الناشئة النمو والاستقرار، فدعا أهل إفريقية المعروفين بمناهضتهم للمذهب الإسماعيلي إلى " التمسك بحبل طاعته وأسباب ولايته لآل البيت "[7]، وأمرهم أن يذكروا اسمه في المساجد وفي خطبة الجمعة والأعياد، وأظهر التشيع الغالي حين سب الصحابة وأزواج النبي، وزعم أن أصحاب النبي ارتدوا من بعده[8].

---

(1) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مجـ6، ص460.

(2) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص151؛ الجنحاني، القيروان، ص88.

(3) القاضي النعمان، رسالة افتتاح الدعوة، ص240.

(4) لم يمضي على خروج أبو عبدالله والإمام خمسون يوماً حتى ثار أهل سجلماسة على ابن غالب، وولوا عليهم الفتح بن ميمون بن مدرار المُلقب بالرسول (سنة 298هـ/910م) ، وبعد موته خلفه أخوه أبو العباس الإمارة ولكن ما أن استقام لعبيد الله المهدي الحكم في المغرب الأدنى حتى وجه إليه مصالة بن حبوس الصنهاجي على رأس جيش كثيف من الكتاميين، فدخلها وقتل أبو العباس وأقام عليها المعتزين محمد بن ساور والمدراري، الذي كان يدعو للفاطميين، وظل أبناؤه يتداولون حكمها إلى أن ثار عليهم ابن عمهم الفتح بن ميمون بن مدرار سنة (332هـ/943م) الذي قطع الدعوة للفاطميين ودعا لنفسه، وتسمى بأمير المؤمنين، وتلقب بالشاكر لله، وأخذ بمذهب السنة، وضرب السكة باسمه، فكانت تسمى بالدراهم الشاكرية ، وباعتلاء المُعز لدين الله الفاطمي الخلافة حتى وجه إليه جوهر الصقلي الذي استطاع أن يدخل سجلماسة ويقبض عليه وأخذه إلى القيروان وبذلك انتهى حُكم بني مدرار. للمزيد ينظر: ابن عذاري البيان بالمغرب ، جـ1، ص217؛ ابن خلدون، العبر، جـ6، ص270،269؛ سالم، المغرب الكبير، جـ1، ص588–589.

(5) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص299؛ العبادي، في التاريخ العباسي والفاطمي، ص228.

(6) أبو الفداء، مختصر تاريخ البشر، جـ2، ص397.

(7) القاضي النعمان، رسالة افتتاح الدعوة، ص249–250؛ المقريزي، اتعاظ الحنفاء، جـ1، ص250 –253.

(8) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص159.

كما تلقّب بأمير المؤمنين واتخذ الحجّاب والكُتّاب[1]، وبذلك يكون قد ناصب الدولة العباسية العداء المذهبي والسياسي[2]، وهذا ممن لم يسبقه إليه أحد، فما كان جميع من سبق من الأمراء المسلمين والأمراء الأمويين في الأندلس أنفسهم يحكمون البلاد الواقعة في حوزتهم باسم خليفة بغداد،[3] كما أرسل عُماله إلى جميع أنحاء البلاد، بما في ذلك جزيرة صقلية يطلبهم إلى الولاء والطاعة[4].

بدأ عبيد الله المهدي بتسيير أمور دولته الجديدة مُتجاهلاً الدور القوي الذي أدّاه أبوعبدالله الشيعي في إقامة هذه الدولة، مما أثُار غضبه فأخذ يؤلب الناس ضده، فما كان من المهدي إلا قتله هو وأخاه أبا العباس وصديقهما أبا زاك[5] ثم أخذ يْشَرع في بناء مدينة المهدية[6]، التي أخذت طابعاً عسكرياً أكثر منه مدنياً، بخلاف العباسية ورفادة التي بناها بنو الأغلب واتخذها عاصمة مُلكه.

لم يقف طموح عبيد الله المهدي، عند هذا الحد بل أخذ يُحأول المرة تلو الأخرى لبسط نفوذه إلى مصر والذي لم يكلل بالنجاح إلا زمن المعز لدين الله الفاطمي، سنة (358هـ 969م)[7].

2- السكة الفاطمية: (الدينار وأجزاؤه-الدرهم-الفلس) :

قبل المُضي في الحديث عن سكة الخلفاء من بني عُبيد، رأيت أو آثرت الحديث عن أول سكة شيعية ضربت بالمغرب الأدنى عقب سقوط دولة الأغالبة ألا وهي، سكة أبو عبد الله الشيعي، الذي أدى الدور الكبير والفعّال لقيام دولة بني عبيد، ووضع البذور الأولى للسكة

---

(1) القاضي النعمان، رسالة افتتاح الدعوة، ص249-250؛ المقريزي، اتعاظ الحنفاء، جـ1، ص149.

(2) النبراوي، الآثار الإسلامية، ص419.

(3) بروكلمان، تاريخ الشعوب الإسلامية، ص251.

(4) أبن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان، ص122؛ العبادي، في التاريخ العباسي والفاطمي، ص230.

(5) لمعرفة المزيد عن قصة اغتيال أبي عبيد الله الشيعي ينظر: القاضي النعمان، المجالس والمسايرات تح: الحبيب الفقي إبراهيم شبوح ومحمد اليعلاوي، منقحه، دار الغرب الإسلامي، تونس، ط 1، 1978، ص170،169؛ ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مجـ6، ص462،461؛ النويري، نهاية الأرب، جـ28، ص101، 107.

(6) المهدية: مدينة بساحل إفريقية، بناحية كان يقال لها جمة، بناها عبيد الله المهدي ونسبها على اسمه سنة 300هـ/922م. بينها وبين القيروان ستون ميلاً، يحيط بها البحر من ثلاث جهات. للمزيد ينظر: الحميري الروض المعطار، ص561- 562؛ والصفاقسي نزهة الأنظار، ص113،112؛ أما عن أسباب بنائها ينظر: القاضي النعمان، المجالس والمسايرات، 499-500.

(7) المعز لدين الله الفاطمي: أبو تميم معد، الملقب المعز لدين الله بن المنصور بن القائم بن المحمدي، بويع بولاية العهد في حياة بيه المنصور، وتسلم الخلافة سنة(341هـ/952م)، يوم وفاة أبيه وعمره اثنان وعشرون سنة أو أربع وعشرون، كان من أهل البيان والبلاغة والخطابة، وهو الذي ملك مصر وبنى القاهرة للمزيد ينظر: ابن خلكان وفيات الأعيان، جـ3، ص114، 115؛ ابن الآبار، الحلة السيراء جـ2، ص391-392

الفاطمية الشيعية. فمُنذ أن استولى أبو عبدالله الشيعي على المغرب الأدنى استحقيقوذ على ما بقصور الأغالبة من ذخائر ونفائس كما أسلفنا، تم إقرار أبوبكر القمودي للإشراف على السكة، وأمره بضرب أول دنانير فاطمية، للإعلان عن تغيير النظام السائد من السُني إلى الشيعي، ولم يذكر اسم أحد من الأئمة الإسماعيلية، ولا حتى عبيد الله المهدي، وإنما اكتفى بنقش بعض العبارات مثل " بلغت حُجة الله " على وجه الدينار وعلى ظهره " تفرق أعداء الله "[1]، وهذه العبارات تدل على أن الله وفقه وبلغ هدفه المنشود في دعوته لجعل الخلافة في آل البيت، وأيده بنصره على أعدائه وتفريق شملهم ألا وهم (بني الأغلب) سنة (296هـ/908م).

ثُم أمر بضرب سكة أخرى سُميت " السيدية"[2]، ونقش عليها ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾[3]، مكان الكلمات السابقة[4]، بيد أن هذه الآية لم ترد إلا في كتاب البيان المغرب لابن عذاري[5]، بخلاف ما ذكرته المصادر التاريخية الأخرى[6]، ثم ظهرت بعد ذلك على مسكوكات الموحدين بالمغرب والأندلس (524هـ/1130م)[7]، ومن بعدهم على المسكوكات الحفصية (625- 647هـ/1227-1249م)[8]، بالإضافة إلى مسكوكات بني مرين بالمغرب الأقصى (519هـ/1194م)[9]، وغيرهم.

أما أهم ما اتسمت به مسكوكات أبي عبد الله الشيعي فإنها ضربت على نسق المسكوكات الأغلبية، من حيث الشكل والحجم والعيار، بصرف النظر عما أُضيف عليها من

---

(1) النويري، نهاية الأرب، جـ28، ص98؛ مفتاح، ليبيا منذ الفتح الإسلامي، ص241.

(2) السيدية، نسبة إلى لقب السيد " الذي أضفاه عليه أتباعه الكتاميون منذ بداية دعوته في إيكجان . للمزيد ينظر: المصدر نفسه، نفس ص50.

(3) سورة الفاتحة.

(4) الدشراوي، الدولة الفاطمية بالمغرب، ص503.

(5) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص151.

(6) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مجـ6، ص132؛ النويري، نهاية الأرب، جـ28، ص98؛ وابن خلدون، العبر، جـ4، ص74؛ المقريزي، اتعاظ الحنفاء، جـ1، ص146-147.

(7) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مجـ4، ص74؛ والمقريزي، اتاظ الحنفاء، جـ1، ص146-147؛ القاضي النعمان، رسالة افتتاح الدعوة، ص227.

(8) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ3، ص296،290؛ عبدالوهاب، ورقات، ق1، ص456.

(9) ابن خلدون، العبر، جـ7، ص90 .

الشعارات الشيعية التي حددت اتجاهات نظام الدولة الجديدة، إذ لم تكن مألوفة من ذي قبل في المسكوكات التي ضربها الولاة والأمراء المسلمون بالمغرب الإسلامي[1].

ويبدو أن الأموال التي كانت تصل إلى عبيد الله المهدي بسجلماسة من أبي عبد الله ليست بالدنانير التي ضربها وإنما بالدينار الأغلبي، وهي السكة السائدة في بلاد كتامة يومئذ[2]، فذكر ابن عذاري أن رجلاً من بني هاشم كان مع عبيد الله بسجلماسة قال: وصلني عبيد الله بمال كثير من دنانير لا توجد في ذلك البلد، فكثُر تعجّبي منها، فلما رأى مني ذلك وعلم مني ما أوجب ثقته بي، راجعي إليَّ، قرأ عليَّ كتاب أبي عبد الله بالفتحقيق، وأمرني بكتمان الخبر، وألاّ أبُدّل حالتي الأولى. ولا أغير حليتي، وملبسي، وقال لي: " علينا عيوناً ورُقباء، فلا يطّلعوا منّا على تبدل حال، واستفادة مال[3].

وقد عُثر على مجموعة من دنانير أبي عبد الله الشيعي بمتحقيقف باردو بتونس، جاء على نحو اللوحة رقم (26)

الوجه

المركز: لا إله إلا

الله وحده

لا شريك له

المُحيط : محمد رسول الله أرسله ﴿ بِالْهُدَىٰ وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ ﴾[4]،

الظهر

المركز: الحمد الله

محمد

رسول

الله

رب العالمين

المُحيط: بسم الله ضُرب هذا الدينار بالقيروان سنة ست وتسعين ومائتين[5].

---

(1) بن قربة، المسكوكات المغربية، 210.

(2) الجنحاني، دراسات مغربية، ص40.

(3) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص139.

(4) سورة التوبة، الآية 33.

(5) العجابي، جامع المسكوكات، ص23.

نلمح من هذا الدينار أنه ضرب على أنماط المسكوكات الأغلبية، باستثناء عبارة " الحمد لله رب العالمين " فبلغ قطره 19 مم، أما وزنه فبلغ 4.12 غرام في حين كان مكان الضرب القيروان[1].

مسكوكات الخلفاء الفاطميين:

حرص الفاطميون في تكوين دولتهم في المغرب الإسلامي على التمهيد لأي عمل قد يتذمر منه السكان نظراً لاختلاف المذاهب، فلم يكن من السهل على السكان السُنة القبول بأفكار تتنافى مع عقيدتهم والتسليم لها بسهولة، ولأن ضرب السكة كانت من شارات الملك والسلطان، فقد أعد لها الفاطميون دراسة مُتأنية ابتدأ من فترات حكم الخلفاء المهدي والقائم بأمر الله[2]، والمنصور [3].

لذلك ظهرت المسكوكات الفاطمية في بدايتها امتداداً لطراز السكة العباسية من حيث الشكل أو المضمون سواء بالوجه أو الظهر من الكتابات المركزية والمُحيطية[4].

وبالنسبة للمسكوكات الفاطمية. فلم يضربوا مسكوكات مُساعدة لتسهيل العمليات التجارية البسيطة، وإنما يُعزى ذلك إلى أنهم لم يهتموا في بداية تأسيس دولتهم بضرب أعداد من المسكوكات المُساعدة من الدراهم والفلوس حتى لا تطرد السكة الرديئة السكة الجيدة[5]، واعتمادهم على نظام المُقايضة في مُعاملاتهم التجارية البسيطة[6]، في الوقت الذي كانوا يعتنون فيه بترويج سكتهم الذهبية ورفع عيارها حتى بلغ 23.5 قيراطاً، وهو جيد بالنسبة للدينار الشرعي الذي ضربه عبدالملك بن مروان سنة (76هـ/695م)[7]، وهو بذلك يكون مُنافساً قوياً للسكة

(1) بن قربة، المسكوكات المغربية، ص212.

(2) القائم بأمر الله، أبوالقاسم محمد، ويُدعى نزار، ولد بسلمية سنة (280هـ/891م) ، وكان قد أتى مع والده عبيد الله المهدي إلى المغرب وسُجن معه في سجلماسة بويع له بالخلافة في حياة أبيه، الذي أوفده لغزو مصر مرتين، فاستطاع أن يسيطر على الإسكندرية والفيوم. للمزيد ينظر: ابن خلكان وفيات الأعيان، جـ3، ص11-12؛ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص619.

(3) المنصور بالله: أبو الطاهر إسماعيل لقب المنصور بن القائم بن المهدي، بويع المنصور بالخلافة يوم وفاة أبيه، فأخفى خبر وفاته على ما سياتي ذكره لاحقاً، وكان بليغاً فصيحاً، للمزيد ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، جـ1، ص126،125؛ وابن الأبار، الحلة السيراء، جـ2، ص388،387، والسيوطي، تاريخ الخلفاء، ص619؛ ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان، ص123.

(4) عاطف منصور، موسوعة النقود في العالم الإسلامي، القاهرة، 2004، جـ1، ص352؛ ومايسة دواد، المسكوكات الفاطمية، ص18.

(5) المرجع نفسه، ص20.

(6) مايسة دواد، دراسة أثرية وفنية للمسكوكات الفاطمية، ص93.

(7) بن قربة، المسكوكات المغربية، ص215.

العباسية، وضمن مُخططهم السياسي والاقتصادي للقضاء على الخلافة العباسية، وقد ساعدهم على ذلك ثراؤهم وتوفر معدن الذهب لديهم حتى إنهم حملوا الكثير منه إلى مصر منذ فتحقيقهم لها حسب ما ذكر المؤرخون[1].

وسوف نعرض في هذه الدراسة الدنانير وأرباعها لكل خليفة على حدة حسب فترة قيد الدراسة.

أ–الدنانير وأرباعها :

قسم ضرب الدنانير إلى رحلتين رئيسيتين هما:

المرحلة الأولى: (297–341هـ/090–952م) وهي فترات حكم الخلفاء الفاطميين المهدي والقائم والمنصور، وتعد فيها المسكوكات امتداداً لما كان معروفاً في الطراز العباسي مع بعض التغييرات الطفيفة، أي أنها مرحلة انتقال من الطراز العباسي السني إلى الطراز الفاطمي الشيعي[2].

المرحلة الثانية: (341–362 هـ/ 952–972م) وتمثل فترة حكم الخليفة المعز لدين الله الفاطمي ظهرت فيها الشخصية المتميزة للسكة الفاطمية وإرساء قواعد النظام النقدي الفاطمي، وقد أفرد لها دراسة مُستفيظة من خلال المبحث الثاني لهذا الفصل.

1- سكة الخليفة أبي عبيد الله المهدي: (297–322هـ/909–934م):

تمت الإشارة إلى أن عبيد الله المهدي قد وقع في الأسر بإمارة سجلماسة، وقام أبو عبد الله الشيعي بفك أسره وإعلان نفسه خليفة على بلاد المغرب، وقد ظلا بها أربعون يوماً، ولكن قبل رحيلهما منها وأثناء هذه المدة ضرب عبيد الله المهدي سكة باسمه وهي عبارة عن دنانير ذهبية وأرباعها، وقد عُثر على مجموعة منها تحقيقمل نفس الشكل العام للمسكوكات الأغلبية، فهي عبارة عن دائرتين مُتحقيقدتي المركز، الداخلية خطية ويود بداخلها كتابات مركز الوجه أو الظهر أما الخارجية فمن حبيبات مُتماسكة وتحقيقصران بينهما المُحيط الدائري[3]، وعباراتها كما في لوحة رقم (27).

---

(1) قيل إن المعز لدين الله الفاطمي لما خرج من بلاد المغرب أخرج أموالاً كانت ببلاد المغرب، وقيل إنه كان معه مئة جمل عليها أحمال من، كان سبكها دنانير ذهبية، وأمر بها حين دخل إلى مصر، فألقيت على باب قصره، وهي التي كان الناس يسمونها الحشرات، ولم تزل على باب القصر . للمزيد ينظر: الجوذري، سيرة جوذر، ص؛ وأبو الفداء، مختصر تاريخ البشر، جـ1، ص452، المقريزي، الخطط، جـ2، ص42.

(2) دواد، المسكوكات الفاطمية، ص23.

(3) العجابي، جامع المسكوكات بإفريقية، ص30؛ البنك العربي المحدود، ص54.

الوجه

المركز : لا إله إلا

الله وحد

لا شريك له

المُحيط : محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كُله.

الظهر:

المركز : لله

محمد

رسول

الله

المهدي

المحيط : بسم الله ضُرب هذا الدينار سنة سبع وتسعين ومائتين(1).

وبالنظر إلى طراز هذا الدينار نجد أن مركز الوجه عبارة عن ثلاثة أسطر أفقية تشتمل على الشهادة وهي الصيغة نفسها التي وجدت على المسكوكات الأغلبية ولم يضف بأعلاها أو أسفلها أية أسماء وألقاب.

أما محيط الوجه فقد نُقشت به الرسالة المُحمدية وهي الصيغة المألوفة في معظم المسكوكات الإسلامية.

ثم يأتي مركز الظهر حاملاً خمسة أسطر، نقش بالأول لفظ الجلالة مسبوقاً بحرف إلا" الله" ثم بالسطرين الثاني والثالث النصف الثاني من الشهادة " محمد رسول الله "، بواقع كلمة واحدة لكل سطر، أما السطر الخامس والأخير فقد نُقش به لقب الخليفة عُبيد الله " المهدي " دون إضافة لفظ الجلالة. وتعلق إحدى الباحثات المتخصصات في علم النميات على هذا النمط من المسكوكات الفاطمية بأنه النمط الأول الذي سار على غرار السكة العباسية فيما عدا نقش اسم الخليفة الفاطمي محل اسم نظيره العباسي أسفل كتابات مركز الظهر(2).

---

(1) منصور، موسوعة النقود، جـ1، ص316.

(2) دواد، المسكوكات الفاطمية، ص24.

ثم نجد مُحيط الظهر وقد سجل به البسملة وتاريخ الضرب دون ذكر اسم دار الضرب ولكن علماء النميات نسبوا هذا النوع من الدنانير الفاطمية الخالي من مكان الضرب إلى سجلماسة بمقارنته بدنانير المغرب الأدنى كما سيأتي ذكره، لاسيما وأنه الدينار الوحيد الذي يحمل تاريخ (297هـ/909م) وهو أقدم تاريخ لهذا النوع من المسكوكات[1].

وما أن رحل عبيد الله المهدي عن سجلماسة واستقر برُقادة حتى أقر معظم الموظفين الذين كان أبو عبدالله الشيعي قد عينهم في مناصبهم لاسيما صاحب السكة الفيلسوف أبوبكر القمودي الذي أمره بضرب أول دنانير فاطمية بدار الضرب بالقيروان[2]، بلغت قيمتها الوزنية من 4.1 غرام إلى 4.5 غرام بنفس حجم وشكل الدنانير الأغلبية، وكذلك الخط المستخدم لدرجة يصعب التمييز بينهما إلا باختلاف نصوصها الكتابية واسم صاحب السكة[3].

وما أن أتم الخليفة عبيد الله المهدي بناء مدينة المهدية، مقر الخلافة الجديد، حتى انتقل إليها وأفراد أسرته، وأصبحت دنانيره ودراهمه تضرب بها[4].

إلا أن الخليفة عبيد الله المهدي أراد نقش اسمه أسفل الرسالة المُحمدية بدلاً من اسم الخليفة العباسي على ظهر الدينار، ورأى أنها كانت خطوة سياسية أولى لجس النبض واختيار شعور السنيّين، ثُم أعقب ذلك ظهور النوايا السياسية التوسعية من خلال ضرب دنانير تهدف إلى انتزاع الزعامة الدينية من الخلافة والقضاء عليها من طريق نقش كنية الخليفة الفاطمي وهي " عبدالله " و" أمير المؤمنين"[5]، أعلى وأسفل شهادة التوحيد بمركز الوجه، بل ظهر لقب " الإمام "[6]، يعلو عبارة الرسالة المحمدية في مركز الظهر، ثُم نقش لقب " المهدي بالله " أسفلها واللوحة رقم (28) يبيّن طراز هذا الدينار.

الوجه

المركز : عبدالله

لا إله إلا

---

(1) موسوعة النقود العربية ، ص188.

(2) عبد الوهاب، ورقات، ق1، ص437.

(3) بن قربة، المسكوكات المغربية، ص218.

(4) عبد الوهاب، ورقات، ق1، ص437: إلا أن مايسة دواد ترجع أن أقدم الدنانير التي ضُربت بالمهدية هي زمن الخليفة القائم، إذ لم يستكمل بناء الدار بعد أولم يبدأ أنشاؤها إلا في عهد ابنه القائم. ينظر المسكوكات الفاطمية، ص24.

(5) القاضي النعمان، رسالة افتتاح الدعوة، ص246–247.

(6) مايسة دواد، المسكوكات الفاطمية، ص24–25.

الله وحده

لا شريك له

أمير المؤمنين

المحيط : يُشبه

الظهر :

المركز : الإمام

محمد

رسول

الله

المهدي بالله

المُحيط : ضُرب هذا الدينار سنة ستة وثلثمائة[1].

من الملاحظ أن السطر الأول لمركز الوجه يبدأ بلقب " عبدالله " الذي ذهب إليه أحد الباحثين إلى أنه اسم عبيد الله المهدي ولكن دون صيغة التصغير " عبيد" وإنما وردت بهيئتها كصفة لعبودية الله سبحانه وتعالى، واستنتج من ذلك أن لقب " عبيد الله " لم يظهر أبداً على سكته وهو ما يُمثل مُخالفة صريحة لما ذكرته المصادر من أن اسم الخليفة الفاطمي الأول " عبيد الله "[2]، في حين يذهب باحث آخر إلى أن لفظة " عبيد الله" الواردة على سكة الخليفة المهدي قصد بها اللقب الخليفي وليس اسمه[3] وربما هذا الرأي أدق، ذلك أن الخلفاء كانوا يُذكرون في مكاتباتهم لفظة " عبيد الله " عندما يكون اسم الواحد منهم عبدالله، ولو أراد الخليفة المهدي وضع أسمه على السكة لذكر لفظة " عبدالله مرتين على السكة، إلا أنها ذُكرت مرة واحدة، ما يدل على أنه اللقب الخليفي.

وقد عُثر على مجموعة من مسكوكات أبي عبيد الله المهدي ونقش عليها دار الضرب وتواريخ ضربها (318هـ/930م ، و319هـ/931م) و(322هـ/933م) توجد بالمتحقيقف الجزائري وبمتحقيقف الفن الإسلامي بالقاهرة، وكذلك بمتحقيقف السرايا الحمراء بطرابلس[4] ... وغيرها.

---

(1) هذا الدينار منشور بمجلة السكة الإسلامية التي تصدرها وزارة الثقافة بالجزائر، الوزن. 4،9 غرامات ، القطر 20مم.

(2) صالح بن قربة، المسكوكات المغربية، ص219.

(3) عاطف منصور، موسوعة النقود، جـ1، ص318؛ حامد العجابي، جامع المسكوكات، ص45.

(4) بن قربة، المسكوكات المغربية، ص219؛ دواد، المسكوكات الفاطمية، ص26، أرحومة، المسكوكات العربية الإسلامية، ص98.

وبمقارنة هذه الدنانير مع دينار سجلماسة نلاحظ التطابق من حيث الشكل العام وكتابات مع طراز سجلماسة، حيث سارت على نمط واحد في دور الضرب المُختلفة، إلا أن طراز سجلماسة اختلف من حيثُ عدم ذكر اسم دار الضرب.

أما الخط الذي استخدم في دنانير عبيد الله المهدي هو الخط الكوفي البسيط ذو الحروف المحددة الواقفة، وهي المستعملة في المسكوكات العباسية والأغلبية معاً [1]، واستمر استخدام هذا الخط حتى عهد المعز لدين الله الفاطمي قبل انتقاله إلى مصر [2].

أرباع الدنانير:

سارت أرباع الدنانير على نمط واحد، كما أنها من حيثُ الشكل العام لم تختلف عن شكل الدنانير سوى في عدم وجود الدائرة الخطية التي تفصل بين كتابات المركز والمُحيط، وما عدا ذلك فهو مثل الدنانير، وتميزت الأرباع بأنها تحقيقمل تاريخ ضربها، وخطها بعضه مقروء، وهذه المجموعة موجودة بجمعية النميات الأمريكية[3].

وهي تحقيقمل تواريخ الضرب من سنة (301هـ/913م)-(311هـ/923م-314هـ/926م)، وكذلك عُثر على رُبع دينار آخر محفوظ بمتحقيقف الفن الإسلامي بالقاهرة[4]، وهو يحمل مدينة الضرب القيروان وسنة الضرب (300هـ/912م)، فضلاً عن ربع آخر محفوظ بمتحقيقف باردو بتونس يحمل تاريخ الضرب(301هـ/913م)[5].

أما الطراز الذي سارت عليه أرباع الدنانير فهو يتفق مع طراز الدنانير من حيث الشكل والكتابات الواردة عليها، فعبارات مركز الوجه عبارة عن خمسة أسطر وتحقيقمل نفس عبارات الدنانير الكاملة من حيث الشهادة الأولى ولقبا " عبد الله" و" أمير المؤمنين". كما نقشوا على بعض أرباع الدينار وهذا المربع، بدلاً من كلمة دينار ليونة[6]، إلا في نهايات بعض الحروف، مثل الراء في كلمتي شريك وأمير، وحرف الواو في كلمة المؤمنين، وذلك في كتابات مركز الوجه[7].

---

(1) عبد الوهاب، ورقات، ق1، ص438؛ النبراوي، الخط العربي، ص7.

(2) المصدر نفسه، ص7-8.

(3) جمعية النميات الأمريكية، تحت رقم 216-1 1002، و1002.1.1215، و 1002.1.1214، نقلا عن Heddouch

(4) متحف الفن الإسلامي بالقاهرة ، تحت رقم 79/1. 17.

(5) ناصر النقشبندي، الدينار الاسلامي، ص12.

(6) بن قربة، المسكوكات المغربية ص222.

(7) النبراوي، الخط العربي، ص8.

2- سكة الخليفة (أبـي القاسم القـائم بـأمر الله بـن عبيـد الله المهـدي)(322-234هـ/934-945م)

بويع أبوالقاسم القائم بالخلافة عند وفاة أبيه المهدي سنة (322هـ/934م) وتلقب بالقائم بأمر الله وقد أخفى موته سنة كاملة ، وكان قد وُلّي العهد عقب مقتل أبي عبدالله الشيعي سنة (298هـ/910م)[1]، وما أن تولى الخلافة حتى كثر عليه الثوار، فكان منهم ابن طالوت القُرشي الذي ثار بطرابلس وزعم أنه ابن المهدي ثُم ظهر لأهلها كذبه فقتلوه[2]، ثم كان أهمهم أبا يزيد مخلد بن كيداد، " صاحب الحمار" الذي خرج بناحية جبل الأوراس[3]، وركب الحمار وتلقب " بشيخ المؤمنين"، ودعا للناصر صاحب الأندلس من بني أمية، فأتبعته أمم من أهل المغرب[4]، وسيأتي ذكره من خلال المبحث الثاني.

ضرب أبوالقاسم القائم بأمر الله دنانير ودراهم بالقيروان والمهدية[5]

الوجه:

المركز: محمد

أبوالقاسم

لا إله إلا الله

وحده لا شريك له

المهدي بالله

المحيط: يُشبه رقم (27)

الظهر:

المركز: القائم بأمر الله

محمد

رسول الله

أمير المؤمنين

---

(1) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ4، ص295، ابن خلدون، العبر، 4، ص83.

(2) المصدر نفسه ، جـ4 ، ص44 .

(3) جبل بأرض إفريقية به عدة بلاد وقبائل من المغاربة، للمزيد ينظر: الحموي، معجم البلدان، جـ1، ص190.

(4) ابن خلدون، العبر، جـ4، ص83-84؛ مؤنس، تاريخ المغرب وحضارته، مجـ1، ص497.

(5)عبد الوهاب، ورقات ، ق1، ص438

المحيط داخلي : بسم الله ضُرب هذا الدينار بالمهدية سنة ثلاث وعشرين وثلثمائة[1].

المحيط الخارجي: ﴿ وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾[2]، إن أهم ما يلاحظ على دنانير الخليفة الفاطمي القائم أن اسمه أبوالقاسم محمد قد سجل قبل عبارات التوحيد بالوجه، واختتم بعبارة " المهدي بالله " الذي يعد من الألقاب العامة للأئمة في المذهب الشيعي، كما أن ما ورد في أحاديث الرسول –صلى الله عليه وسلم– " . يفيد بأن المهدي اسمه يوافق اسم الرسول وكنيته كذلك، وقد زعم الخليفة القائم بأنه هو المهدي وليس عبيد الله المهدي، وأيد هذا الزعم لقبه على السكة اللاسيما به[3].

أما الخط المُستخدم، فتعد دنانير القائم بأمر الله مرحلة متطورة من مراحل تطور الخط الكوفي، حيث لحق بالكتابات التوريق الظاهر[4]، أو ما يعرف بالخط القُرمطي، وهي كتابة ظهرت في المشرق في القرن (الثالث الهجري/التاسع الميلادي) وانتشرت في أنحائه، وقد تدرك بحروفها المُزخرفة أن أذان رؤوس ألفاظ ولا تهات تنتهي بأوراق وأزهار[5]، وصار هذا الأسلوب أسلوباً فنياً مُفصلاً في تنفيذ النصوص، فأضفى على النص المُسجل زخرفة وجَمالاً، إذ تتوج نهايات الحروف وريقات نباتية. وظل هذا الخط مستخدماً على نقود الفاطميين بالمغرب ومصر والشام حتى نهاية الدولة الفاطمية سنة 567هـ/1169م)[6].

كما احتوت مسكوكاته على محيطين بدلاً من مُحيط واحد، الداخلي منها ينص على مكان وتاريخ الضرب ، والخارجي جزء من سورة الأنعام، وقد نقشت هذه الآية على دينار آخر ضرب بالقيروان سنة (325هـ/936م)[7]، محفوظ بمتحقيقف الفن الإسلامي بالقاهرة[8]، وذلك لأن الخليفة القائم بأمر الله عندما توفي الخليفة عبيد الله المهدي سنة (322هـ/933م)، أخفى خبر وفاته حتى استطاع القضاء على مُنافسيه ، ومنهم طالوت القرشي الذي خُرج عليه في طرابلس، حينها أعلن القائم وفاة أبيه ونقش هذه الآية على مسكوكاته[9].

---

(1) القبسي، موسوعة النقود العربية، ص188.

(2) سورة الأنعام، الآية 115، يوسف، الآيات القرآنية، ص121.

(3) منصور ، موسوعة النقود، جـ1، ص320.

(4) الدشراوي، الخلافة الفاطمية بالمغرب، ص505.

(5) عبدالوهاب، ورقات، ق1، ص438.

(6) النبراوي، الخط العربي، ص10.

(7) بن قربة، المسكوكات المغربية، ص253؛ العجابى، جامع المسكوكات ، ص89– 90.

(8) تحت رقم 18367، يزن 4.10غرام، وقطره 210 مم.

(9) ابن الأثير ، الكامل في التاريخ، مج7، ص19– 100، وفرج الله أحمد يوسف، الآيات القرآنية، ص320.

وتتفق دنانير الخليفة القائم مع دنانير أبيه المهدي في أن كتاباتها المركزية تحققتوي على خمسة أسطر سواء بالوجه أو بالظهر، وإن كانت لم تضف إلينا شيئاً جديداً من العبارات الشيعية[1].

أرباع الدنانير:

سارت أرباع القائم بأمر الله في البداية على نمط أرباع والده المهدي وما لبثت أن شملها التغيير الذي شمل الدنانير، فتميز طرازه باختلافه عن أرباع المهدي، فجاء طرازه الجديد على طراز دنانيره نفسها من كتابات وألقاب مع ذكر تاريخ سنة ومكان الضرب. وقد وصلنا من هذا الطراز ربع غير مُكتمل فاقداً تاريخه. وهو محفوظ بجمعية النميات الأمريكية[2].

3- سكة أبي طاهر إسماعيل المنصور بالله : (334 هـ- 334 هـ/945-951 م) :

تولى أبوطاهر إسماعيل أمر الخلافة بعد وفاة والده القائم بأمر الله لسنة (334 هـ/945 م) في وقت شهدت فيه البلاد اضطراباً داخلياً جراء ثورة أبي يزيد مُخلد بن كيداد قامت منذ عهد أبيه، فأخفى نبأ وفاة أبيه وأبقى الأمور على حالها[3]، حيث لم يُغير في السكة شيئاً وظلت تضرب بالقيروان والمهدية[4]، فذكر المقريزي أن أبا طاهر إسماعيل " لم يَتسم بالخليفة، ولا غير السكة ولا الخطبة ولا البود وبقى كذلك حتى فرغ من أمر أبي يزيد، فلما فرغ منه أظهر موت أبيه وتسمى بالخلافة[5]، وما يؤيد كلام المقريزي وجود مسكوكات مضروبة بسنوات (334 و335 هـ/946 -947-978 م)، تحقيقمل اسم القائم بأمر الله وبنفس الآية 115 من سورة الأنعام[6].

وهذا يعني أنه استمر بضرب السكة باسم أبيه[7]، وبالطراز نفسه حتى سنة (336هـ/948م) وهي السنة التي أنتصر فيها على ثورة صاحب الحمار الذي أقلق مضجع أبيه وهزت أركان دولته، حينذاك تسمى بالمنصور بالله إذاناً بانتصاره، وأصدر تعليماته إلى عامله

---

(1) دواد، المسكوكات الفاطمية، ص29.

(2) جمعية النميات الأمريكية، تحت رقم 1469، 215، 1917، الوزن 1.028 جم، القطر 15مم.

(3) الجوذري، سيرة جوذر، ص47،46؛ المقريزي، أتعاظ الحنفاء، جـ1، ص167.

(4) ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان، ص260؛ صالح بن قربة، المسكوكات المغربية، ص280.

(5) المقريزي، اتعاظ الحنفاء، جـ1، ص168؛ القلقشندي، صبح الأعشى، جـ5، ص120.

(6) يوسف، الآيات القرآنية، ص121.

(7) الدشراوي، الخلافة الفاطمية بالمغرب، ص506.

بـدار الضـرب بـالقيروان والمهديـة، بإثبـات اسـمه علـى السـكة والطـراز [1]، حتـى شـيد عاصـمته الجديـدة سـنة (337 هـ/948 م) وسـماها المنصـورية[2]، التـي صـدرت كميـات كبيـرة مـن المسكوكات [3]، وكـان مكانهـا قبـل ذلـك صـبرة وانتقـل إليهـا، ومنـذ ذلـك التـاريخ أصـبح يضـرب مسكوكاته بهـا " سميت بالرباعية المنصورية" إعلاناً عن انتصـاره علـى أبـي يزيـد[4]، إضـافة إلـى القيروان والمهديـة، ممـا يـدل علـى أنـه قـد أسس بهـا داراً للضـرب وظلـت مدينـة المنصـورية قائمـة بدور ضربها حتى اندثرت سنة (442هـ/1050م)[5].

وتتميز دنانير المنصور الفاطمي بأنها من أجمل المسكوكات المضروبة فـي الإسلام[6]، إذا اختلفت عن دنـانير من سبقه من الخلفاء الفاطميين بـالمغرب رغم إنها مازالت تمثل مرحلة انتقالية من الطراز العباسي إلى الطراز الفاطمي الشيعي، ويتضح هذا الاختلاف في تنوع عدد سطور الكتابة المركزية بكل طراز، فكان الوجه والظهر يتألفان من أربعة أسطر، وبين كتابات المركز والمحيط يوجد إطاران مُتجاوران بينهما فراغ، ومن الملاحظ أن دنانير المنصور تتميز بأن تاريخ الضرب بها أصبح يُدون بمحيط الوجه[7]، حيث ظهر لأول مرة في كتابات السكة الفاطمية ذكـر اسـم الشـهر الـذي ضـربت فيـه السـكة[8]، وهـذا مـا يـوحي أن الفـاطميين كـانوا يضـربون مسكوكات تذكاريـة لتوزيعهـا فـي الأعيـاد والمناسبات الدينيـة للدعايـة لمـذهبهم الجديد وهو يـدعم روايات المؤرخين في ذلك[9]، الهدف منها الترغيب في المذهب الشيعي لاسيما ما كان يُغدق فيها من أموال وهدايا وسنذكر ذلك في حينه.

وقد عُثر على مجموعة من دنانير المنصور بمتحقيقف الآثار بـالجزائر وبمتحقيقف الفن الإسـلامي بالقـاهرة، وكـذلك بمتحقيقف السرايا الحمـراء بطـرابلس[10]، واللوحـة رقـم(30)، توضـح مأثورات هذه الدنانير.

---

(1) المصدر نفسه، نفس الصفحة.

(2) المنصورية: وهي صبرة سابقاً لها خمسة أبواب الباب القبلي والباب الشرقي وباب زويلة وباب كتامة وهو جوفي وباب الفتوح ومنه تخرج الجيوش، وهي على ثلاثة أميال من رُقادة، للمزيد ينظر: الحميري، الروض المعطار، ص354؛ ابن الضياف، إتحاف أهل الزمان، ص125.

(3) عبد الوهاب، ورقات، ق1، ص442.

(4) الجوذري، سيرة جوذر، ص60.

(5) البكري، المسالك والممالك، جـ2، ص677،676.

(6) عبد الوهاب، ورقات، ق1، ص441.

(7) دواد، المسكوكات الفاطمية، ص32.

(8) النبراوي، التواريخ الهجرية على النقود الإسلامية، ص105؛ أرحومة ، المسكوكات العربية الإسلامية، ص98.

(9) المقريزي، الخطط، جـ2، ص321–384... 386؛ دواد، المسكوكات الفاطمية، ص98.

(10) صالح بن قربة، المسكوكات المغربية، ص259، دواد، المسكوكات الفاطمية، ص33، أرحومة ، المسكوكات العربية الإسلامية، ص99.

الوجه

المركز : الإمام

لا إله

إلا الله

المنصور بالله

المحيط: بسم الله ضُرب هذا الدينار بالمهدية في شهر ربيع الآخر سنة سبع وثلثين وثلثمائة

الظهر :

المركز : إسماعيل

محمد

رسول الله

أمير المؤمنين

المُحيط : محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون. [1]

من الملاحظ على الدينار أنه يتميز بأنه يحتوي على أربعة أسطر من كتابة مركزية في غاية الدقة، تُشير إلى شهادة التوحيد بالوجه والرسالة المُحمدية تحقيقمل تاريخ الضرب بالوجه، واقتباسا من سورة التوبة، بالظهر، بحيث يفصل كتابات المركز عن المُحيط خطاب دائري، ومن الملاحظ أن اسم الخليفة إسماعيل قد نُقش بمركز الظهر، بينما يُسجل لقبه المنصور بالله بمركز الوجه[2].

أما عن الشكل العام فنجد تغييراً في الدنانير الفاطمي في الشكل والكتابة، حيث صار حجمه أكبر من الدينارات السابقة[3]، إلا أنه حافظ على الوزن الشرعي فقيمتها كانت تنحصر فيما بين 400 غرامات و4.15 غرام وهي قيم عالية جداً إذا ما قورن بغيره من دنانير خلفاء الفاطميين، في حين بلغت أقطارها ما بين 20مم و22مم[4].

---

(1) القيسي، موسوعة النقود العربية ، 189-190.

(2) دواد، المسكوكات الفاطمية، ص32.

(3) أرحومة ، المسكوكات، ص98.

(4) صالح بن قربة، المسكوكات المغربية، ص263.

كما سن المنصور لأعقابه الفاطميين طريقة الدنانير على " الأزواج " يعني في دوائر خطية بالنصوص المكتوبة، وبقي هذا الشكل مُتبعاً إلى آخر الدولة الفاطمية بالمشرق[1]، وقد توالى ضرب السكة بلا انقطاع في المهدية والمنصورية في الوقت نفسه ، وذلك طوال أشهر السنة، من محرم إلى ذي الحجة، ولم يتوقف الضرب في المنصورية إلا بعد دخول بني هلال المغرب الأدنى[2].

أرباع الدنانير:

ضرب الخليفة المنصور الفاطمي أرباع الدنانير، فمنها الربع الذي ضربه بمدينة المنصورية سنة (338 هـ/949 م) وكان يحمل نفس مأثورات الدينار الذهبي[3].

ب-الدراهم :

اعتمد الفاطميون قاعدة الذهب في نظامهم النقدي نظام المعدنين (الذهب والفضة)[4]، بيد أنها ضربت القليل من الدراهم الفضية في أوائل عهدهم ببلاد المغرب، بل استمر الوضع على ما هو عليه حتى عهد الخليفة الحاكم بأمر الله[5]، (383هـ- 440هـ/933-1020م) ولم يكن الإقبال على الدنانير والدراهم الفاطمية قاصراً على المُدن والمراكز التجارية الرئيسة فحسب، بل شملت جميع الميادين الحياتية ما أدى إلى انخفاض قيمتها الشرائية[6].

وقد ضرب الفاطميون الدراهم الفضية بدور الضرب بالمغرب سواء بالقيروان أو المهدية أو المنصورية، فضلاً عن صقلية التي ورثوها من الأغالبة، وقد تميز المظهر العام للدراهم الفضية بنقش العبارات المنقوشة على وجهي الدينار من الخلفاء الثلاثة. المهدي والقائم والمنصور، من حيثُ النصوص الكتابية المُسجلة، فليس هناك ما يشير إلى مذهب الفاطميين الشيعي، فجاءت موافقة لمذهب المغاربة السُنيين من ذكر المحيطين والرسالة المُحمدية[7].

---

(1) عبد الوهاب، ورقات، ق1، ص442؛ العجأبي، جامع المسكوكات بإفريقية، ص25.

(2) عبدالوهاب، ق1، ص442.

(3) القيسي، موسوعة النقود العربية ، ص190.

(4) دفتر، المسكوكات، ص114.

(5) الحاكم بأمر الله: تولى الحاكم المذكور عهد أبيه في حياته، وذلك في شعبان سنة (383 هـ/410 م) ، ثم استقلّ بالأمر يوم وفاة والده وكان جواداً بالمال سفاً للدماء، للمزيد ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، جـ3، ص147؛ أبو الفداء، مختصر تاريخ العرب، جـ1، 475؛ السيوطي، تاريخ الخلفاء، ص618.

(6) بن قربة، المسكوكات المغربية، ص300،399

(7) حسن حضيري أحمد، علاقات الفاطميين في مصر بدل المغرب، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط6، 1996، ص135.

فـي حـين كانـت الأوزان ذات نسـب مختلفـة، إذ تنحصـر فيمـا بـين 1.20 غـرام و 1.45غرام، أما أقطارها فتتراوح ما بين 16مم و19مم[1].

ج- الفلوس النُحاسية:

أما عن فلوس الفترة المبكرة ببلاد المغرب فكانت بمثابة سكة ثانوية، والراجح أنها كانت جارية التعامل إلى جنب الدنانير والدراهم الفاطمية، حيث ذكرت بعض الوثائق البردية التي ترجع إلى القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي إلى أنّ أسعار بعض المواد وأجور العمال كانت من أجزاء الدرهم، كالقيرط، وربما كان تقديرها بالفلوس[2]، لأن تدأولها يُساعدها إلى حد كبير على مُزأولة العمليات التجارية في عملية البيع والشراء كسكة مُساعدة[3]، إلا أننا لم نعثر إلى حد الآن على أي نماذج من هذه المسكوكات، بيد أنه يمكننا الوقوف عند خصائصها العامة من خلال الدنانير والدراهم، أو على الأقل على نصوصها الكتابية، ونأمل في المستقبل القريب أن تُطلعنا الحفريات على نماذج من هذه المسكوكات الفاطمية لاسيما الدنانير، فقد سارت على نفس النمط للمسكوكات العباسية على الرغم من وجود بعض التعديلات، فكتابات المسكوكات الفاطمية على اختلاف طرازها كانت تصدر حسب تخطيط مدروس من قبل ديوان الإنشاء بتصميمات لاسيما يحددها ديوان خاص ، وجاءت تبعاً للاتجاه السياسي والمذهبي للدولة[4].

أمـا الألقـاب والنعـوت علـى هـذه المسـكوكات فكانـت مـن اختصـاص ديـوان الإنشـاء[5]، حسب أوامر الخليفة، فظهرت أسماؤهم وألقابهم على هذه المسكوكات لقوتهم ونفوذهم[6].

ففي بداية الأمر كانت أسماؤهم وألقابهم تُسجل على وجهي المسكوكات مصحوبة دائماً بلقبي " الإمام وأمير المؤمنين " ما لبث أن تغير زمن المُعز لدين الله الفاطمي كما سيأتي ذكره.

وخلاصة القول يمكننا أن نخلص من عرض نماذج هذه الدنانير الثلاثة إلى أن كتابات المسكوكات الفاطمية في بلاد المغرب قد تأثرت بالاضطرابات والثورات الداخلية في البلاد، وعدم

---

(1) المصدر نفسه، ص301.

(2) دفتر، المسكوكات، ص114.

(3) ابن قربة، المسكوكات المغربية، ص315.

(4) رأفت النبراوي، الأثار الإسلامية، ص272، وما بعدها.

(5) القلقشندي، صبح الأعشى جـ1، ص103، وجـ10، ص308-446، وجـ13، ص158- 199، ولاسيما أن الأنشاء كان يختص أيضاً بتنظيم ووضع نصوص الرسائل الرسمية بالدولة وطريقة المكاتبات لأرباب الوظائف في الدواوين الحكومية. مايسة دواد، دراسة أثرية وفية، ص132.

(6) المرجع نفسه، نفس الصفحة.

الاستقرار نتيجة الغزوات التي لم تؤت ثمارها للمهدي، ومن بعده القائم والمنصور، لفتحقيق مصر، وتصدي العباسيين لها، فظهرت الكتابات بدائية إلي حد ما، ولكن هذا لا يمنع من وجود إبداعات فنية مُتطورة على هذه الكتابات كما رأينا.

3- دور الضرب : مصادر تمويلها والقائمون عليها :

أولىَ الفاطميون أهمية كبيرة للسياسة المالية لاسيما السكة ومُحأولة تقديرها الإنتاجي والتنظيم الإداري، بالنسبة إلى تمويل خزينة دولتهم منذ البدء، إذ اعَدّوا المال عنصرا رئيساً في أعمال الدعوة[1]، وقد تجلى ذلك منذ عهد أول خلفائهم عبيد الله المهدي الذي جعل في رقادة بيتاً للمال الذي بلغ في عهده مئة ألف دينار[2]. فكانت الأموال والذخائر تحقيقمل إليه من قبل الدعاة[3]، بيد أنه إذا ما قُورن بما بلغته خزينتهم زمن المعز لدين الله الفاطمي، فإنه يعد قليلا.

ضرب الفاطميون مسكوكاتهم بدور الضرب في مدن عديدة بالمغرب الأدنى نذكر منها المهدية والمنصورية وصقلية والقيروان وهاتان الأخيرتان ورثوهما عن الأغالبة ، وكذلك طرابلس التي ظلت تنتج المسكوكات الفاطمية حتى سنة (370 هـ/980 م) وهي محفوظة بمتحقيقف السرايا الحمراء بطرابلس[4]، فضلاً عن زويلة التي بُنيت زمن الخليفة عبيد الله المهدي[5]، وقد عُثر على دنانير يرجع تاريخها إلى عهد المعز لدين الله الفاطمي سنة (330هـ/941م)، وكذلك الخليفة الظاهر لأعزاز دين الله الفاطمي مؤرخة بسنة (474هـ/1008م)[6].

وهذا المسكوكات معروضة بمتحقيقف السرايا الحمراء بطرابلس[7]، فهي تدل على إبراز مدينة زويلة كمركز لضرب السكة، وبالتالي إبراز ما كان لهذه المدينة من أهمية كبيرة في تاريخ ليبيا الحضاري.

فضلاً عن المُعزيّة (القاهرة)[8]، التي ضربت مسكوكات المُعز لدين الله الفاطمي منذ سنة (341هـ/952م) حتى قبل انتقاله إليها[9].

---

(1) مؤنس، تاريخ المغرب وحضارته، مجـ1، ص503.

(2) القاضي النعمان، رسالة افتتاح الدعوة، ص257.

(3) الجنحاني، دراسات مغربية، ص46.

(4) أرحومة ، المسكوكات العربية الإسلامية ، ص98.

(5) كان قد بناها عبدالله بن الخطاب الهواري وسكنها هو وبنو عمه سنة 306هـ/918م) وهي منسوبة إلى هذا الرجل، وإليها جلب الرقيق ومنها يخرج إلى بلاد إفريقية، للمزيد ينظر : الحميري، الروض المعطار، ص296.

(6) عفيفي، المسكوكات الإسلامية ص122.

(7) أرحومة ، المسكوكات العربية الإسلامية، ص99.

(8) المعزية (القاهرة): بناها جوهر الصقلي، زمن الخليفة المعز لدين الله سنة 358هـ/968م) وسميت باسمه، بينها وبين مصر ثلاثة أميال، وهي مدينة كبيرة فيها من القصور والمباني ما يعجز وضعه، للمزيد ينظر : مجهول، الاستبصار، ص83، والمقريزي، اتعاظ الخلفاء، جـ1، ص178 وما بعدها.

(9) عبد الوهاب، ورقات، ق1، ص415؛ عفيفي، المسكوكات العربية الإسلامية ، ص122.

ولم يكن ضرب السكة بدور الضرب لدى الفاطميين حكراً على الخلفاء بل إنه كان يضرب بها العملاء والتُجار والصرّافون وطبقة الأثرياء مسكوكاتهم بناءً على احتياجاتهم، مقابل تعويض معين بدون أي تحقيقديد، يضرب المعادن التي يسلمها إليهم الخواص[1].

وقد استمر ضرب السكة في بلاد المغرب الإسلامي باسم الفواطم حتى سنة 441هـ/1049م)[2].

اعتمد الفاطميون على مصادر تموين دور ضربهم بالمغرب الأدنى على ما تمتعت به المدن من المعادن النفيسة التي سبقت الإشارة إليها من هذه الدراسة[3]، هذا فضلاً عن سيطرة الفاطميين على منطقة المغرب الإسلامي وتوحيده سياسياً واقتصادياً واجتماعياً ودينياً، ووضعوا أيديهم على مقدراته الاقتصادية، إذ أضحت موارد الإمارات المغربية المالية تحقيقت تصرفهم وتصب في خزائنهم من أموال العشور والخراج والصدقات وضرائب وجوالي على اليهود وزكوات[4]، فلم يغير الفاطميون كثيراً في إدارة الضرائب ومُسمياتها عما كان سائداً عند الأغالبة[5]، وقد حصلوا منها كما تبين إشارات ابن حوقل، على عائد مشهود به من الضرائب بلغ مجموعه لما بين "سبعمائة ألف دينار وثمانيائة ألف دينار "[6]، قاموا بسبكها بدور الضرب وتحقيقويلها إلى مسكوكات، وكان ذلك سائداً عند الملوك والأمراء من ذي قبل، فكانوا يسكون الدنانير ويُعيدون ضربها إما لاحتياجهم إلى التبرع وإما لإخراج سكة بأسماءهم، وإما لأغراضهم السياسية[7]، وهذا ما جنح إليه الخلفاء الفاطميون منذ أول دينار ضربه عبيد الله المهدي من إظهار المأثورات المذهبية الشيعية، كما تَبيّن سابقاً حتى عهد المعز لدين الله. الذي أرسى قواعد النظام النقدي الشيعي.

وقد شاهد أحد الباحثين في المتحقيقف العراقي مجموعة من الدراهم مضروبة مرة ثانية، ولاتزال كتابات الضرب الأولى تُرى عليها بشكلٌ معاكس لأنه لم يُتقن ضربها [8]، فكان

---

(1) الدشراوي، الخلافة الفاطمية، ص504-505.

(2) الجنحاني، المغرب الإسلامي، ص71.

(3) انظر مصادر المبحث الأول من الفصل الأول.

(4) ابن حوقل، صورة الأرض، ص72،73؛ شرف الدين، أزمة إفريقية الإقتصادية ، ص105.

(5) دائرة المعارف الإسلامية، جـ8، ص522.

(6) ابن حوقل، صورة الأرض، ص94.

(7) الكاشف، دراسات في تاريخ النقود الإسلامية، ص97.

(8) النقشبندي، الدينار الإسلامي، ص16.

الفاطميون يُعاودون صهر الذهب من جديد، وهذا ما تشهد به قصورهم التي لم يصل إلينا منه إلا النذر اليسير.

هذا فضلاً عن دور الفاطميين المُستميت في السيطرة على الطرق التجارية الواصلة بين إقليم المغرب الأدنى وبين باقي مدن المغرب الإسلامي لاسيما طريق تاهرت وسجلماسة المنافذ الرئيسية إلى بلاد السودان مصدر الذهب والعبيد، [1]فبسيطرتهم على طرق تجارة الذهب مُدعماً لقوة السكة الفاطمية بالقيروان بالرغم من سنوات القحط الموسمية[2]، حيث يصف المؤرخون[3] أحمال التبر والحُلي التي خرج بها عبيد الله المهدي من سجلماسة بلاد التبر والذهب التي تُعَدُّ باباً من أبواب السودان[4]، إذ بقي ذهب السودان طوال ستة قُرون يُغذّي مصانع ضرب السكة الذهبية في بلاد المغرب[5].

كما تُعَدُّ أودغست[6]، مسلك من مسالك تجارة الذهب[7]، فيقول البكري " أن ذهب أودغست أجود ذهب أهل الأرض وأصحه "[8]، فكان يصل هذا الذهب إلى أقليم المغرب الأدنى عن طريق طرابلس، يُدخله التجار النفوسيين، وتتأكد أهميته في ضرب السكة لاسيما في دور ضرب طرابلس وزويلة[9].

بالإضافة ورقلة والجريد اللتين تعدان مصدراً من مصادر تموين دور ضرب السكة الفاطمية[10]، وكذلك كتامة الجبلية المورد الثابت لمعدن النحاس للفاطميين[11].

أما عن الجهة الشرقية للدولة الفاطمية فما إنْ سيطر الفاطميون على الجهة الغربية من مصر حتى وضعوا أيديهم على ذهب منطقة البُجة[12].

---

(1) القاضي النعمان، رسالة افتتاح الدعوة، ص236.

(2) الجنحاني، المغرب الإسلامي، ص51.

(3) مجهول، الاستبصار، ص204؛ النويري، نهاية الأرب، جـ28، ص105؛ ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1 ،ص 158، 159.

(4) عبدالحميد، تاريخ المغرب العربي، جـ2، ص598.

(5) الجنحاني، المغرب الإسلامي، ص17.

(6) أود غست: مدينة بين صحراء المئونة والسودان، وهي مدينة عظيمة آهله لكنها صغيرة وفي صحرائها ماء قليل، وتجارات أهلها إنما هي بالتبر ليس عندهم فضة. للمزيد ينظر: الحميري، الروض المعطار، ص63-64.

(7) الجنحاني، المغرب الإسلامي، ص20.

(8) البكري، المسالك والممالك، جـ2، ص848-850.

(9) حركات، دور الصحراء الكبرى، ص30.

(10) لومبارد، الجغرافية التاريخية، ص147.

(11) المصدر نفسه، ص149.

(12) حركات، دور الصحراء الكبرى، ص30.

ومما سبق نخلص إلى أن سيطرة الفاطميين على الطرق التجارية كان نابعاً من حبهم للمال والذهب، فلم يُراعوا أساليب كسبه، أمام غايتهم في الحصول عليه، فضلاً عن الأموال التي كانت ترد عليهم من المشرق، وقد عُدَّتْ الواجهة الغربية ذات أهمية عظيمة لاقتصادهم لاسيما والعالم عامة، فعن طريقهم ضرب الفاطميون مقادير ضخمة من الدنانير وبالتالي تدأولهم، عليها اعتمدت دور الضرب لصناعة السكة[1].

خضعت دور ضرب الدولة الأغلبية تحقيقت إشراف أمرائهم، باعتبارها سمة من سمات الملك والسلطان، في حين ترفّع الخلفاء الفاطميون عن هذه المهمة، فيكونون بذلك قد قلدوا العباسيين منذ زمن الخليفة هارون الرشيد[2]، فأوكلوا مهمة الإشراف على دور الضرب إلى قاضي القضاة ، تعظيماً لشأنها[3].

ولعل السبب في إشراف القاضي على دار الضرب هو ضمان شرعية الدنانير والدراهم التي تصدر عن دار الضرب بأسماءهم، سواء من حيث جواز العيار أو الوزن، لا سيما إذا عُرف أن قاضي القضاة كان يجتهد في خلاص الذهب وتحقيقرير عبارته[4].

كانت صناعة السكة الفاطمية كما هو الشأن في سائر البلدان الإسلامية عامة[5]، والأغلبية لاسيما، إذ سارت على أسلوب الصنع نفسه ، فمهما تنوعت، فهي لا تخرج عن الإشراف على تعديل عيار بعض دنانير والختم عليها عقب الانتهاء من العمل.

ويُعد المشرفون على دار الضرب هم من توكل إليهم مهمة التنظيم الإداري والفني في إصدار ومُراقبة المسكوكات في الدولة[6]، وتكون قيمة رواتبهم نفس القيمة للعهد الأغلبي 1% إذ قدرت في كل مئة درهم درهماً[7]، ومن بين المشرفين على التنظيم الإداري :

1- متولي دار الضرب، أو ناظر دار الضرب، وقد وجدت هذه الوظيفة لدى الأغالبة الذين أخذوها عن العباسيين، فكانت له السلطة المباشرة على العمال في الدار من كاتب

(1) لومبارد، الجغرافية التاريخية، ص233.

(2) ينظر الفصل التمهيدي

(3) القلقشندي، صبح الأعشى، جـ3، ص534

(4) المقريزي، الخطط، جـ2، ص106، رحاحلة، النقود ودور الضرب، ص81.

(5) الدشراوي، الخلافة الفاطمية بالمغرب ، ص505.

(6) دواد، دراسة فنية وأثرية، ص121.

(7) المقريزي، شذور العقود، ص11؛ الكاشف، دراسات في المسكوكات الإسلامية، ص97

وشهود[1]، ومن ثم لم يكن وجوده يتعارض مع إشراف القاضي[2]، بل كثيراً ما كان القاضي يكتب في عهده جملة ما يُضاف إلى وظيفة القضاة، ويقيم لمباشرة ذلك من يختاره من الحكم بأعمال دار الضرب[3].

2- المشارف : وهو المسؤول عن حفظ الحواصل من ذهب وفضة، مسكوكات وعدد أدوات وآلات صنع العيار، وختم الأقداح وختم الأتون[4]، وتحقيقرير وزن عياري الذهب والفضة، والمُقابلة بالحساب وخطه بذلك[5].

3- الشاهد: واختصاصه قد يَكون نفس اختصاص الشاهدين زمن الدولة الأغلبية، فهو يشهد على جميع ما حوت الدار بما عليه من أعمال الموظفين ومُباشرته إياهم، ومُقابلته على الحساب وخطه بذلك عليه[6].

أما فيما يتعلق بالنواحي الفنية فتتركز بصهر المعادن النفيسة والنحاس وتحقيقديد عيار الذهب والفضة، ثم ختم المسكوكات بقوالب الضرب، وهي الأعمال التي تحقيقق الغرض من وجود دار الضرب، ويقوم بهذه الأعمال:

1- المُقدم الذي يقوم مقام السكّاك والطبّاع[7].

2- النقّاش[8].

3- السبّاك أو المُعدّل : وهو الذي يقوم بصهر المعادن وصبها في قوالب لتصبح سبائك، فُيحضرون النحاس قبل طرحه في البوتقة والطرق عليهما حتى تصبح دنانير أو فلوس، أما الفضة في حالة السبك فتوضع في قالبين قبل الطرق وهى ساخنة لتطبع الكتابات عليها في الوجه والظهر فتصبح دراهم ثم يقوم بوزنها[9]، فمتى اختل العيار كان هو المأخوذ به فإن درك (آدرك) الحاصل في حالة السبك عليه والمسلم تحقيقت يده "[10].

---

(1) القلقشندي، صبح الأعشى، جـ3، ص532.

(2) إبراهيم رحاحلة، النقود ودور الضرب، ص81.

(3) سيدة الكاشف، دراسات في النقود الإسلامية، ص97.

(4) ابن بعرة ، كشف الاسرار العملية بدار الضرب المصرية، تح: عبدالرحمن فهمي، الجمهورية العربية المتحدة، مصر، 1966، الباب الرابع، ص33.

(5) المصدر نفسه، ص33-34.

(6) المصدر نفسه، ص34.

(7) ينظر المبحث الأول من الفصل الأول.

(8) ينظر المبحث الثاني من الفصل الأول.

(9) الجزنائي، الأصداف المنفضة، ص36؛ الكرملي، النقود العربية الإسلامية، ص37؛ دواد، دراسة فنية أثرية، ص125.

(10) ابن سعيد، كتاب الجغرافيا، ص31، ابن الحكيم، الدوحة المشتبكة، ص55.

4- الضـرّاب أو الطـرّاق : وهـو الـذي توكـل إليـه مهمـة إعـداد القضـبان المعدنيـة مـن السـبائك المصـهورة لإنتـاج الـدنانير والـدراهم أو الفلـوس، ثـم الضـرب أو الخـتم علـى الأجـزاء المُستديرة من كل معدن منها ثم جلاء سكة الذهب والفضة قبل السماح بتدأولها.

الخلاصة:

ممـا تقـدم يتضـح أن عنايـة الفـاطميين بالشـؤون الماليـة أسـهم بشـكل كبيـر فـي ضـرب مسكوكاتهم التـي شـهدت ازدهاراً عظيماً فاق تصوره مـا سبقه من المسكوكات أو المُعاصرة لها سواء الأمويـة بالأنـدلس أو العباسـية التـي أصـابها التضعضـع والانحطـاط، لاسيما زمن الخليفة الراضي، (322-328هـ/933 -949م) الذي نقص من صرفه أكثر من ربع الدينار فـي الوقت الـذي وصـل فيـه الـدينار المغربـي إلـى خمسـة عشـر درهمـاً ونصـف[1]، وهـو مـا يقـارب الـدرهم الإسلامي الذي ضربه عبد الملك بن مروان[2]، وكان نتيجته أن لقيت السكة الفاطمية رواجاً كبيراً بسبب جودتها ونقاوة عيارها وارتفاع وزنها، من ذلك وسيلة تعامل مُفضلة لدى التجار[3]، بداخل بلاد المغرب الأدنى وخارجه، وكان الازدهار الاقتصادي الذي تمتعت به الدولة الفاطمية دليلاً على انتشارها في حوض البحر الأبيض المتوسط وغرب أوروبا.

---

(1) المقريزي، شذور العقود، ص27؛ الكاشف، دراسات في النقود الإسلامية، ص91.

(2)الريس، الخراج ، ص350؛ وينظر المبحث الأول من الفصل التمهيدي.

(3)النبراوي، الآثار الإسلامية، ص434.

المبحث الثاني
تطور النظام النقدي الفاطمي

من الطبيعي أن تتأثر السكة الفاطمية بالأحداث السياسية كأي دولة ناشئة سواء بالداخل والمتمثلة بالاضطرابات والثورات أو بالخارج لاسيما أطماعها كدولة حديثة لإثبات وجودها بين الدول المعُاصرة لها.

وتتجلى أهمية السكة الفاطمية من الناحية السياسية فيما سُجل عليها من أسماء حكامها لكونهم أصحاب الحق في ضربها دون اسم الخليفة العباسي؛ تعبيراً عن كيانهم السياسي، فضلاً عن شعاراتهم الدينية والمذهبية التي تعكس مذهب الخلفاء الفاطميين الشيعة، في حين أن أهل المغرب كانوا يعتنقون المذهب السُني، ولم يظهر ذلك إلا أثناء عهد الخليفة المعز لدين الله الفاطمي (341-362هـ/952-972م). فكانت المرحلة الأولى- كما سبقت الإشارة إليها- ماهي إلا امتداد للمسكوكات العباسية-الأغلبية السنية وبنفس الطراز من حيثُ الشكل والوزن والمضمون، على الرغم من وجود اختلافات طفيفة، إلي جانبها وجدت مسكوكات أخرى تمثلت في سكة الثوار والخارجين عن الخلافة، فضلاً عن السكة التي ضربها بنو عبيد خارج إقليم المغرب الأدنى والتي كان لها تأثير كبير في اقتصاد دولتهم، فما كان من الخليفة المعز لدين الله إلا ضرب سكة شيعية خالصة أرسى بها قواعد النظام النقدي الشيعي وما شهدته من تطور وتغيير جذري بما وضع عليها من نصوص صريحة ثبَّت بها الدعوة والمُعتقد الشيعي دون تردد أو خوف .

وتأسيساً على ذلك قسم هذا المبحث إلى ثلاث نقاط رئيسية تمثلت في ما يلي :

1-سكة أبي يزيد مخلد بن كيداد صاحب الحمار (333-336هـ/944-947م) :

أشرنا فيما سبق إلى ثورة يزيد مخلد بن كيداد الخارجي صاحب الحمار التي كادت تُطبع بملك بني عبيد منذ عهد الخليفة القائم بأمر الله، والتي تتنه إلا زمن ابنه الخليفة المنصور سنة 336هـ/947م ولكن التساؤلات الواجب طرحها في هذا المقام هي: من هو صاحب الحمار؟ وما علاقته بضرب السكة ؟ وماهي أسباب ثورته، وما الذي ترتب عنها من نتائج؟

إن الإجابة عن هذه التساؤلات في هذا المقام وضمن لمحة سريعة، لاسيما وإن هذه الثورة قامت على أساس سياسي ديني واقتصادي واجتماعي من الصعب أن نوجزها في أسطر عدة ، لذلك سيتم إلقاء الضوء على أهم الأسباب–الأبعاد والنتائج لهذه الثورة، التي اقترنت بضرب السكة في بلاد المغرب الأدنى أثناء فترة قيد الدراسة.

إن صاحب الحمار هو الثائر أبويزيد بن مخلد بن كيداد[1]، بن سعد الله بن مُغيث الزناتي النكاري أحد زعماء الخوارج الإباضية وأئمنهم[2]، أما تلقيبه بصاحب الحمار، ذلك لركوبه حماراً أشهب كان قد أُهدي له من أهالي مجانة التي استحقيقوذ عليها سلماً، ودخل القيروان بعد أن سقطت بيده، وبجانبه أولاده الأربعة وزوجته[3].

ابتدأت دعوته للمذهب الخارجي سنة(316هـ/94م) زمن الخليفة عبيد الله المهدي، وظل يدعو الناس خمس عشر سنة إلى أن كثر أتباعه، وقوي أمره فجاهر الدولة الفاطمية بالعداء وذلك سنة(331هـ/944م). زمن الخليفة القائم بأمر الله بن عبيد الله المهدي، واستطاع أن يستولي على القيروان نفس السنة، وأن يضرب بدار ضربها دنانير وعليها شعار الخوارج الرئيس (لا حكم إلا لله) الذي اتخذه الخوارج منذ يوم التحقيقكيم وهو أول زعيم قام بذلك في المغرب الأدنى فلم يسبق لأبي الخطاب الأعلى بن السمح المعافري[4]، أن نقش على ديناريه هذا الشعار إلا أنه أضاف إليه عبارات أخرى تُمثل شعارات لثورته، ما يأخذ إلى الاعتقاد أن هذه الإضافة جاءت نتيجة ظروف سياسية معينة دعته لاتخاذها [5].

وإدراكاً منه لأهمية السكة من الناحية السياسية بوصفها إحدى شعارات الملك والسلطان ومظهراً من مظاهر الحكم والسيادة[6]، الهدف منها دعاية له بين الناس لاستقطابهم نحوه كان أبويزيد يفكر في الخروج عن عبيد الله المهدي لا سباب عدة، أهمها:

---

(1) ذكره ابن الأثير كنداد وليس كيداد، الكامل في التاريخ، مج 7، ص188؛ وأبو الفداء، مختصر تاريخ البشر، جـ1، ص125؛ وابن خلدون، العبر، جـ4، ص44؛ ابن أبي الضياف إتحاف أهل الزمان، ص124.

(2) وهو من مدينة توزر من قسطيلية، وكان يذهب إلى بلاد السودان للتجارة . فولد بها أبو يزيد من جارية سودانية فأتى به إلى توزر فنشأ بها وتعلم القرآن ولما شب أبو يزيد انتقل إلى تاهرت ودخل في جماعة الإباضية النكارية هناك واشتغل بالتعليم ومنها انتقل إلى تقيوس لمزاولة المهنة نفسها ، وكان يُظهر التزهد فلا يركب حماراً، ولا يلبس إلا الصوف تصنعاً وإظهاراً للتنسك والصلاح مع تمسكه بأقبح البدع. للمزيد ينظر: ابن خلكان، وفيات الاعيان، جـ1، ص126؛ والنويري، نهاية الأرب، جـ28، ص116؛ وابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، الصفاقسي، نزهة الأنظار، ص317؛ مؤنس، تاريخ المغرب وحضارته، ص396.

(3) ابن خلدون، العبر، جـ4، ص441، وابن أبي دينار، المؤنس، ص73، العبادي، في التاريخ العباسي الفاطمي، ص337.

(4) انظر المبحث الثاني من الفصل التمهيدي.

(5) الحسبي، دراسات عن نقود الثوار، ص35،36.

(6) النبراوي، الأثار الإسلامية، ص427.

1–تشدد الفاطميين بفرض مذهبهم الإسماعيلي على الأهالي السنة بالقوة[1].

2–صحوة المذهب الخارجي وانتشاره في قبائل البربر بقسطيلية وسماته والزاب، وأوراس، مما أدى إلى استفاقة ترمي إلى مُقاومة جيوش غازية، بل إلى القضاء على نظام "الكفارة" وتعويضه بنظام يتوافق مع تعاليم المذهب العادل[2] "إنما قام غضباً لله"[3].

3– انفجار قوى العصبية الزناتية الوراثية التي ينتمي إليها يزيد اليفرني والمُناوئة لعصبية الكتلة الكتامية[4]، فالحرب في ظاهرها كانت بين خوارج وشيعة، ولكنها في حقيقة أمرها بين أهل البداوة الرحل وبين أهل الزراعة والاستقرار، أي بين زناتة وصنهاجة[5].

4– احتجاجاً على سياسة الفاطميين المالية، إذ يذكر القاضي النعمان أن ابن كيداد، " قام مُحتسباً يدعو لرفع الضرائب"[6].

5–سيطرت الفاطميين على طرق التجارة ، وحرمان القبائل التى تقطن هذه المناطق لاسيما زناتة الإباضية للعبور منها.

لهذه الأسباب وغيرها قام أبو يزيد الخارجي بإعلان ثورته مُتخفياً لمذهبه الحقيقي الذي يُنادي بتكفير أهل الملة واستباحة الأموال والدماء، والخروج على السلطان[7]، وكان يُعلن أنه جاء يدعو إلى الحق ، وبذلك اكتسب ثقة عُلماء السنة وفقهاء القيروان الذين " رجوا فيه الخير والقيام بالسُّنة "[8].

في حين كان يعلق أبويزيد على أهمية تأييد أهل السُنة له. وما يبرر انضمام أهل القيروان لهذه الثورة إلا تضررهم من سياسة الفاطميين، لذلك لم ير السُنيَّون في التحقيقالف مع الخوارج أي حرج، إذ إن الغاية واحدة[9]. سيما ومُحأولتة لكسب تأييد أمويي الأندلس، فدعا للخليفة عبد الرحمن الناصر فأتبعته أمم من المغاربة، فتلقب بشيخ المؤمنين، واستولى على بجاية ومرماجنة، وأوقع الهزيمة بقبيلة كُتامة ودخل تبسة وسبيبة، كما سيطر على الأربس ونهبها

---

(1) سالم، المغرب الكبير، جـ2، ص623.

(2) الدشراوي، الخلافة الفاطمية بالمغرب، ص304.

(3) ابن خلكان، وفيات الأعيان، جـ1، ص126.

(4) الدشراوي، الخلافة الفاطمية بالمغرب الإسلامي، 305.

(5) العبادي، في التاريخ العباسي والفاطمي، 233؛ شرف الدين، الازمة الإفريقية، ص108.

(6) القاضي النعمان، المجالس والمسايرات، ص336؛ مؤنس، تاريخ المغرب وحضارته، مجـ1،ص 514.

(7) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مجـ7، ص216؛ ابن خلدون، العبر، جـ4، ص44.

(8) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص216؛ الجنحاني، القيروان، ص95.

(9) الجنحاني، الصفحة نفسها ، شرف الدين، أزمة إفريقية الإقتصادية، ص108.

وقتل كثيراً من أهلها، فيقول ابن أبي دينار " فخافته جميع القبائل وأتوه طوعاً وكرهاً"[1]، ذلك لأنه كان يبيح لجيشه ارتكاب جميع الجرائم في المدن التي يحتلونها، فأخرج القائم جيوشاً لحفظ القيروان ورُقادة فهزمهم أبويزيد واستولى على تونس والقيروان ورُقادة[2]، كما ضرب حصاراً على المهدية استمر ثمانية أشهر حتى اشتد الجوع بالأهالي، فأكلوا الدواب والميتة، فيذكر أبو الفداء أنه: (ضايقها وغلا بها السعر وعدم القوت)، مما اضطر أهلها لتركها إلى طرابلس وصقلية ومصر فضلاً عن الدولة البيزنطية[3].

ولما علم القائم بذلك أمر بحفر خندق حول مدينة المهدية وزويلة كما استعان بزعيم قبيلة صنهاجة بالمغرب الأوسط زيري بن مُناد يستحقيقثه على معونته، فضلاً عن انضمام عدد كبير من جند أبي يزيد إلى جيوش الفاطميين، كما أرسل إلى صاحب المسيلة[4] عليّ بن حمدون الذي لبُّى النداء[5].

كل ذلك ساعد على تحقيقسين وضع الفاطميين وتقهقر جيوش أبي يزيد إلى القيروان التي جعلها قاعدة لعملياته الحربية.

في هذه الأثناء توفى الخليفة القائم بأمر الله، وآلت الخلافة إلى ابنه أبوطاهر إسماعيل سنة (334هـ/945م) الذي أخفى خبر وفاة والده، حتى لا يؤثر هذا النبأ في حماس جيوشه، فيحدث اضطرابات ويهيئ للخارجي أحراز النصر، فلم يُظهر أي ردة فعل سلبية من جانب اخوته وأعمامه، ولم يتلقب بلقب الإمام ولم يُغير النقوش والسكة والبنود، وظلت الصَّلات تُقام باسم القائم، كما استمرت الرسائل والكُتب الرسمية تحقيقمل عنوانه، إلى أن يأتي اليوم الذي سيتمكن فيه من إخماد الثورة[6].

لقد بدأ أبو طاهر إسماعيل بوضع خططه الحربية للقضاء على ثورة صاحب الحمار أبي يزيد الذي جعل مُعسكره في سوسة، فأخرج أمواله الغزيرة وصالح أهل كُتامة بالأموال

---

(1) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مجـ7، ص189؛ وابن خلدون، العبر، جـ4، ابن أبي دينار، مؤنس، ص37.

(2) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مجـ7، 190–191؛ أبو الفداء، مختصر تاريخ البشر، جـ1، الجنحانى، القيروان، ص95.

(3) أبو الفداء، مختصر تاريخ البشر، جـ1، ص427؛ ابن خلدون، العبر، جـ4، ص45؛ سالم، المغرب، جـ2، ص622.

(4) المسيلة: من بلاد الزاب بالمغرب بقرب قلعة أبي طويل، أسسها علي بن حمد سنة 313هـ/9م، وهي مدينة جليلة على نهر يسمى نهر سهر في بساط من الأرض. للمزيد ينظر: الحميري، الروض المعطار، ص558،

(5) ابن خلكان، وفيات الأعيان، جـ1، ص126؛ وابن الأثير، الكامل في التاريخ، مجـ7، ص192؛ والصفاقسي، نزهة الأنظار، ص349؛ وابن الأبار، الحلة السيراء، جـ2، ص287.

(6) الجوذري، سيرة جوذر، ص46، 47؛ المقريزي، اتعاظ الحنفاء، جـ1، ص164.

والمناصب فنهضوا معه[1]، وما إن أتته الأنباء بانتصار جيوشه في سوسة حتى قرر الخروج بنفسه من المهدية لمطاردة عدوه، فسلم جوذر الحاجب مفاتيح الخزانة، وفوّض إليه جميع السلطات، وجعله على رأس قصر الخلافة وسائر أنحاء المملكة[2]، فكان يقول في سفره كُله: " إن لم آخد أبا يزيد وأسلخهُ فلست بابن فاطمة ولستُ لكم بإمام "[3]، واستطاع القضاء على صاحب الحمار عام (336هـ/947م) في كتاب بعث به إلى جوذر[4]، إذ قبض عليه وساقهُ إلى المهدية وزج به في السجن مُثخناً بجراحه ولم تمض أربعة أيام حتى توفي في العام نفسه ، فأمر بسلخ جلده وحشوه تِبْناً واتخذ قفصاً فأدخل فيه[5].

هكذا انتهت ثورة صاحب الحمار أبي يزيد الذي أوشك أن يقضي على دولة قائمة، ويُقيم مكانها دولة أخرى خلفت وراءها آثاراً سلبية في جميع نواحي الحياة. لاسيما المالية التي كانت سبباً من الأسباب التي دعت الأهالي للانضمام إلى ثورة أبي يزيد، فما أن أسقط الخليفة المنصور ضريبة الخراج حتى تفرقوا عنه، وصلُحَت أحوالهم[6].

استغل صاحب الحمار وجوده في القيروان وضرب بها دنانير ذهبية رمزاً لانتصاره على الدولة الفاطمية، لتسديد نفقاته العسكرية والمدنية في الوقت الذي كان ينوي فيه إقامة دولة خارجية بالقيروان[7]، عجز غيره من زعماء الخوارج عن إقامتها ببلاد المغرب كافة، نقش عليها عبارة(لا حكم إلا لله) شعار الخوارج بل إنه أضاف شعارات أخرى إلى هذا الشعار مثل (ربنا الله–الحق المبين والعزة لله–خاتم النبيين)[8]، ﴿ فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنزِلَ مَعَهُ أولئِكَ هُمُ المُفْلِحُونَ ﴾[9]، وقد عُثر على مجموعة من هذه الدنانير، بلغ وزنها ما بين 4.15–4.20 غرام ، وقطرها 18.9 مم وكانت على نحو اللوحة رقم (31)

---

(1) ابن خلكان، وفيات الأعيان، جـ 1، ص126؛ النويري، نهاية الإرب، جـ28، ص117؛ ابن أبي دينار المؤنس، ص287، مؤنس، تاريخ المغرب وحضارته، مجـ1، ص498.

(2) جوذري، سيرة جوذر، ص46–47–88، القلقشندي، صبح الأعشى، جـ5، ص119– 120.

(3) ابن أبي دينار، المؤنس، ص288.

(4) الجوذري، سيرة جوذر، ص88.

(5) النويري، نهاية الأرب، جـ28، ص117؛ ابن خلدون، العبر، جـ4، ص46؛ ابن الأبار، الحلة السيراء، ص388؛ ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان، ص124.

(6) مؤنس، تاريخ المغرب وحضارته، مجـ1، ص514.

(7) القيسي، موسوعة النقود العربية ، ص189، الداشري، الخلافة الفاطمية بالمغرب، ص505.

(8) يوسف، الآيات القرآنية، ص66.

(9) سورة الأعراف، الآية: رقم (157) .

الوجه

المركز: ربنا الله

لا حكم إلا لله

لا إله إلا الله

وحده لا شريك له

الحق المبين

المحيط: بسم الله الرحمن الرحيم ضرب هذه الدينار بالقيروان سنة ثلث وثلاثين وثلثمائة

الظهر:

المركز: العزة لله

محمد

رسول

الله

خاتم النبيين

المحيط الداخلي : الذين آمنوا به وعزروه ونصروه واتبعوا النور الذي أنزل معه أولئك هم المفلحون.

المحيط الخارجي: محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليُظهره على الدين كله ولوكره المشركون[1].

من الملاحظ على هذا الدينار إنه جاء على نمط دينار الخليفة القائم بأمر الله الفاطمي المعاصر له، فمركز الوجه كان يتألف من خمسة أسطر أفقية سجل عليها قبل شهادة التوحيد عبارة (ربنا الله)، ثم شعار الخوارج، واختتم بعبارة الحق المبين، في حين ظهرت البسملة كاملة على محيط الوجه لأول مرة على المسكوكات ببلاد المغرب مع ذكر مكان وسنة الضرب، في حين كان مركز الظهر يتميز بتسجيل (العزة لله– الحق المبين) تتوسطها الشهادة المُحمدية، فكما اختص المحيط الداخلي بتسجيل الآية 157 من سورة الأعراف، رداً على ما سجله القائم بأمر الله على نفس المحيط بالآية الكريمة 115 من سورة الأنعام، أما المحيط الخارجي فنقش عليه الآية 33 من سور التوبة.

---

(1)بن قربة، المسكوكات المغربية، ص324.

إن أهم ما يميز دنانير صاحب الحمار عن غيرها من مسكوكات الخارجين والثوار عدم ذكر اسمه أو لقبه، وهو ما يذكرنا بسكة أبي عبد الله الشيعي عندما سيطر على المغرب الأدنى، حتى لا يُثير حفيظة أصحابه الخوارج، أو لكي لا يرتاب منه الخليفة الناصر لدين الله بالأندلس وهو الذي دعا له، في حين كان الناصر يرمي من مُساعدته لصاحب الحمار بسط نفوذه على بلاد إفريقية والمغرب، هذا فيما يخص السمات الظاهرية لسكة أبي يزيد أما ما اختصت به من سمات جوهرية، فمن خلال النصوص المنقوشة يستشف اعتزام الثائر الخارجي على القضاء على الحكم الفاطمي، وأنه جدير به أن يكون حاكماً للبلاد، وذلك بتكوين دولة إباضية كبيرة[1]، لذلك أخذ يهادن جميع المُناوئين للحكم الفاطمي من السُّنيين بالمغرب والأندلس واستعملهم في الجهاد ضدهم، مُخْفِياً مآربه الحقيقية لنجاح ثورته.

أضف إلى ذلك أن ما نقش على هذه الدنانير يُظهر وبوضوح الغضب من الحكم الفاطمي؛ لأنها تركزت على مبدأ وحدانية الله ونبوءة محمد صلى الله عليه وسلم، فبالإضافة إلى شعار الخوارج (لا حكم إلا لله)[2]، أضاف عبارات أخرى تمثلت في (ربنا الحق–الحق المبين) (العزة لله–خاتم النبيين)، والتي كان يرمي بها إلى تذكير الناس بالعصمة والألوهية، ذلك أن مذهب الفاطميين الإسماعيلي يقول بعصمة الإمام، فكان أبو عبد الله الشيعي يكرر على أهل كُتامة بقوله : " أنا لا أدعوكم لنفسي وإنما أدعوكم لطاعة الإمام المعصوم من أهل البيت " [3]، وما الآية 157 من سورة الأعراف، إلا تعبيراً عن طبيعة حركته السياسية والوضع السياسي والديني العام، وقد وردت على مسكوكات الخارجين على الخلفاء الأمويين والعباسيين والفاطميين، تعبيراً منهم على الظلم الذي وقع عليهم من الخلفاء ما أدى إلى ثورتهم وتمردهم [4].

لا شك أن هذه كانت تنطوي على هدف سياسي واضح ألا هو الوصول إلى الحصول على السلطة، والوصول إلى تحقيققيق مشاريعه الطموحة بدليل أنه ضرب سكة باسمه عند استيلائه على القيروان، لإثبات سلطته بوصفه صاحب المملكة، في وقت تمر فيه البلاد بحالة اقتصادية وسياسية سيئة لا تسمح لهذا الثائر الخارجي بسك هذه الدنانير من الذهب والتي بلغت

---

(1) عبد الرزاق ، الخوارج في المغرب الإسلامي، ص175.

(2) العجابي ، جامع المسكوكات ، ص25.

(3) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص128.

(4) الحسيني، دراسات عن نقود الثوار، ص66.

قيمتها الوزنية إلى 4.15 غرام[1]، وإن كانت قليلة العدد، لذلك فإن مثل هذه السكة تُكسب أهمية لاسيما بالدراسة.

أما الدراهم أو الفلوس فلا نعلم هل قام أبويزيد بضربها أم لا؟ فلم تمدنا الحفريات على شيء من ذلك، وهذا ما نتأمّله في المستقبل.

2- مسكوكات صقلية: (الرباعي الفاطمي) :

أدرك الفاطميون منذ أن بسطوا نفوذهم على بلاد المغرب مقدرتهم في السيطرة على البحر الأبيض المتوسط وذلك بفضل ما ورثوه عن الأغالبة فبني عبيد الله المهدي مدينة المهدية على ساحل البحر، واتخذها عاصمته السياسية والاقتصادية، وما أن دانت له البلاد حتى تطلع إلى صقلية، فاستعمل عليها الحسن بن أحمد الكُتامي ابن أبي خنزير (297هـ/910) الذي أساء السيرة في أهلها فثاروا عليه وسجنوه، وكتبوا إلى المهدي بذلك[2]، فولى عليهم على بن عمر فوصلها (سنة 299هـ/912م)، إلا أنه لم يلبثْ فيها طويلاً حتى تم عزله، ونصّب مكانه أحمد ابن قرهب الذي أعلن انفصاله عن الخلافة الفاطمية، ودعا للخليفة المُقتدر بالله العباسي، وأقام له الخطبة، وما أن علم المهدي بذلك، حتى أرسل إليه أسطولاً بحرياً كبيراً ألحق الهزيمة بقوات ابن قرهب، ما أضعف من مكانته بين الأهالي، الذين ثاروا عليه وخلعوه وأرسلوا مع جماعة من أهله مُكبلين إلى المهدية[3].

لم تقف الثورات في صقلية عند هذا الحد، بل ظلت تشهدها من حين إلى آخر، إلى أن تولى أبو طاهر إسماعيل المنصور الخلافة (334هـ/952م)، الذي أيقن أن أمر الجزيرة لن يستقيم إلا إذ حظيت بنوع من الاستقلال فعهد بإمارتها إلى أخذ قادته الثقاة وهو الحسن بن علي بن أبي الحسن الكلبى سنة (337هـ/948م) الذي بذل جهوداً كبيرة لإعادة الاستقرار بها، ولكن ما لبث أن توفي الخليفة المنصور، فاستخلف الحسن ابنه أحمد على صقلية، وسار إلى إفريقية ، حيث حظي باهتمام الخليفة المعز لدين الله ابن الخليفة المنصور (341- 362هـ/952-975م) الذي وافق على تعيين أحمد بن الحسن على ولاية صقلية[4].

---

(1) عبد الوهاب، ورقات، ق4، ص442؛ ابن قربة، المسكوكات المغربية، ص325

(2) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، جـ6، ص461؛ النويري، نهاية الأرب ، جـ28، ص110-111؛ الدشراوي، الخلافة الفاطمية بالمغرب، 236.

(3) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مجـ6، ص476،475؛ وابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص174؛ ابن خلدون، العبر، جـ1، ص247؛ وميشيل اماري، تاريخ مسلمي صقلية، جـ2، ص156.

(4) وابن خلدون، العبر، جـ4، ص250،249.

بدأ أحمد بن الحسن أعماله بإعادة فتحقيق المُدن التي خرجت على طاعة المسلمين، فسار إلى طبرمين وضرب عليها حصاراً حتى استسلم أهلها سنة(351هـ/962م) وأسكن بها جماعة من المسلمين، وأطلق عليها اسم " المعزية "[1]، نسبة للخليفة المعز لدين الله الفاطمي، بعد ذلك وجه الأمير أحمد جيشاً بقيادة ابن عمه الحسن بن عمار للاستيلاء على قلعة امظة التي استعان أهلها بالإمبراطور البيزنطي نقفور فوكاس (352هـ-359هـ/963-969م) الذي أرسل حملة كبيرة بقيادة كلمة واحدة فوكاس ولما علم المعز لدين الله الفاطمي بالأمر بادر إلى إرسال أسطول بحري كبير ألحق الهزيمة بالبيزنطيين في معركة الحفرة (352هـ/963م)، وفر الباقي إلى مدينة (ريوه Regg)[2]، على الساحل الشرقي لمضيق ميسيني وشن أحمد بن الحسن هجوماً بحرياً مبُاغتاً على الأسطول البيزنطي الذي كان يتأهب للرحيل، فأوقع به هزيمة ساحقة، وذلك سنة (355هـ/965م) وتعرف هذه المعركة باسم (واقعة المجاز)[3].

ولما انتقل المعز لدين الله الفاطمي إلى مصر سنة(362هـ/972م) قسّم التركة الفاطمية في بلاد المغرب بين قادته ومواليه واستعمل على صقلية أبا القاسم بن الحسن الكلبي، وكان هذا بمثابة اعتراف من الخليفة الفاطمي باستقلال بني الحسن، الذين امتد حكمهم إلى صقلية مئة عام، شهدت خلالها الجزيرة أزهى فترات عصرها.

وما أن أحكم الفاطميون سيطرتهم على جزيرة صقلية حتى أخذوا يضربون السكة بأسماءهم، باعتبارها كما يقول ابن خلدون شارة من شارات الملك والسلطان بدور ضربها التي ورثوها عن الأغالبة والتي تبقى مسكوكاتهم قليلة إذا ما قورنت بالمسكوكات التي ضربها الفاطميون بالجزيرة، وتشهد عليها بعض المتاحف العالمية المُحتفظة بكميات كبيرة من هذه المسكوكات، وما تعليلنا في ذلك إلا أن الفاطميين قد قاموا بصهرها وإعادة ضربها من جديد، بسبب غيرتهم وتقتيرهم عليهم، وحذقهم الإداري، بينما توفر العديد منها منذ عهد الخليفة عبيد الله

---

(1) المعزية (القاهرة) التي بناها جوهر الصقلي سنة (358هـ/968م) ، بعد فتحه لمصر ، وسماها بهذا الاسم إسوة بمعزية صقلية.

(2) ريوره Reggio: مدينة إيطالية تقع على الضفة الشرقية لمضيق مسيني المُقاتلة لمدينة مسيني في صقلية. للمزيد ينظر: الحميري، الروض المعطار، ص280.

(3) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مجـ7، ص284؛ ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة جـ4، ص72؛ وابن أبي دينار، المؤنس، ص109: مورينو، المسلمون في صقلية، ص10.

المهدي إلى المستنصر بالله[1]، أي بعد سقوط حكم الأسرة الكلبية سنة (445هـ/1053م) وهي تقرب من مئة سكة، أغلبها من الذهب، واثنان فقط من الفضة ومسكوكات عديدة من الزجاج بألوان متنوعة، ويبدو وأنها كانت مُتدأولة بدلاً من السكة النحُاسية، التي تفتقر إليها المسكوكات العربية في صقلية حسب ما نشره متحقيقف اللورد بباريس[2].

أما من حيث الخط المُستخدم على هذه المسكوكات فهو الخط الكوفي الذى يحمل النقوش والعبارات الفاطمية، مع وجود تاريخ ومكان الضرب صقلية.

ومن أهم ما ضُرب في صقلية من مسكوكات فاطمية هو ربع الدينار المعروف بالرباعي، وانتقل منها إلى جنوب إيطاليا حيث عُرف باسم(Tari daro)، وظل الرباعي الفاطمي متدأولاً في الجزيرة وجنوب إيطاليا حتى بعد انتهاء السيادة العربية الإسلامية على صقلية[3].

وأهم خصائص ربع الدينار أو الرباعي الفاطمي هو أنه سكة صغيرة سهلة التداول واسعة الانتشار، ويبلغ وزنها 1.20 غرام، وهو ما يُعادل الربع الدينار الأموي أو العباسي، وظل الرباعي الفاطمي مُتداولاً حتى عهد ملوك النورمان، فيذكر أن أقدم وثيقة تجارية أوروبية معروفة دونت في المملكة النورمانية ، وأن أول قطعة نقدية أوروبية يحمل تاريخ سكها بالأرقام والحروف العربية إنما ضُربت في صقلية عام (533هـ/1138م)، وطوال حكم الملوك النورمان ظلت مسكوكاتهم تضُرب وعليها كتابة بالخط الكوفي ويحمل بعضها التاريخ الهجري، وعلى منواله ضربوا مسكوكاتهم الذهبية التي عرفت باسم طري Tari أو تاريني Tareny، باللاتينية ، وكانت هذه السكة كالرباعي شكلاً وقيمةً[4]، وهي ظاهرة مماثلة لما كان يحدث في الممالك النصرانية في شمال إسبانيا وفي إمارة برشلونة، التي كانت تُقلد في القرن الحادي عشر النقود الذهبية الإسلامية المسكوكة في جنوبي شبه الجزيرة[5]، ويتم ضربها بدور الضرب بصقلية ومسيني،

---

(1) المستنصر بالله الفاطمي، أبوتميم معد بن الظاهر لإعزاز دين الله أبي الحسن علي بن الحاكم بأمر الله أبي على منصور: بويع بالخلافة بعد وفاة والده الظاهر سنة (427هـ/9م) وقد شهدت أيامه حوادث للمزيد ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، جـ3، ص116؛ المقريزي، اتعاظ الحنفاء، جـ1، ص46،45.

(2) أماري، تاريخ مسلمي ضقلية، جـ2، ص468؛ لومبار، الجغرافيا التاريخية، ص122.

(3) الطيبي، دراسات وبحوث في تاريخ المغرب والأندلس، 321.

(4) أماري تاريخ مسلمي صقلية، جـ2، ص469؛ وأمين توفيق الطيبي، المسلمون في الأندلس وصقلية، مجلة الدعوة الإسلامية، ع2، طرابلس الغرب، 1985، ص196؛ الجليلي، المكاييل والأوزان والنقود ، ص185.

(5) لومبار، الجغرافية التاريخية، ص122-123.

ويحمل معظمها حرف (T) وهو الحرف الأول من اسم تانكريد وهو تفيل والد روجار الأول فضلاً عن لقب روجار نفسه العربي، " ناصر النصرانية " تقليداً للفاطميين.

وقد ظهرت على هذه المسكوكات بصمات الزخرفة العربية الجميلة بالنقاط والنقوش الصغيرة[1]، وظل الرباعي وحدة التعامل في المُعاملات التجارية في صقلية عندما آل حكمها إليهم، بل إنها أجبرت نابولي وسالونو وأمالفي على تدأولها منذ بدايات القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي وعلى ضربها في دور ضربها وإعطائها الأولوية على أية سكة أخرى تاركين كتاباته العربية[2]، فيذكر أحد الباحثين التونسيين إنه اكتشف قطعتين ذهبيتين يعود تاريخ ضرب القطعه الأولى إلى عهد رُجار الثاني، والثانية إلى زمن وليام الأول، وقد تميزنا بجمال الضرب، وديباجتهما العربية، وعليهما ألقاب رُجار الثاني (المعتز بالله)، وولده وليام الأول (الهادي بالله)[3]، ولهذا يعلق مورينو على هذا العمل بقوله:" إن ذلك غاية التسامح الديني مقروناً بحكمة تجارية، إذ كان يهم النورمان أن تقبل مسكوكاتهم في شمال إفريقية "[4].

وعند ما زار ابن جبير صقلية وهو عائد إلى الأندلس بعد تأدية فريضة الحج سنة (589هـ –584هـ/1185م) قال : إن الملك النورماني غليام (وليام الثاني) أمر أصحاب الزوارق المغيثة، بعد تحقيقطم مركبهم قُبالة مسينى بمئة رباعي من سكته[5]، ثم قلده الملك فردريك وخُلفاؤه، وعملهُ بعدهم الملوك الأرغوانيون من الفضة[6].

وقد أكتشفت في نابولي أرباعا من الذهب تُشبه مثيلاتها في صقلية تحقيقمل اسم المعز لدين الله الفاطمي، يعود تاريخ ضربها إلى سنة (953هـ/1975)، مع وجود تعديلات اجنبية، كما عثر على رباعي آخر نش على مركز وجهه مكان الضرب سالرنو وحروف لاتينية أخرى وسط الرباعي العربي، مع ذكر اسم الأمير(650هـ/1252م) وعلى مركز الظهر اسم المعز لدين الله الفاطمي، فضلاً عن رباعي البندقية الذي يحمل تاريخ ضربه سنة (682هـ/1283م)[7].

---

(1) مورينو، المسلمون في صقلية، ص32؛ عزيز، تاريخ صقلية الإسلامية، ص73.

(2) أماري تاريخ مسلمي صقلية، جـ2، ص47، الطيبي، دراسات في تاريخ صقلية، ص154.

(3) حسن حسني عبدالوهاب، ورقات، ص395؛ الجليلي، المكابيل والاوزان والنقود ، ص185.

(4) مورينو، المسلمون في صقلية، ص27.

(5) ابن جبير، رحلته، ص265.

(6) مورينو، المسلمون في صقلية، ص32–33؛ الطيبي، دراسات في تاريخ صقلية، 154.

(7) أماري، تاريخ مسلمي صقلية، جـ2، ص47، الطيبي، دراسات في تاريخ صقلية، ص154.

ولم يقتصر تدأول كلمة الطري على صقلية وجنوب إيطاليا، فقد ساد استعمالها في فرنسا وإسبانيا ومالطا، فالرسائل المُتبادلة بين التجار اليهود أنذاك تفيد بأن الرباعي كان يُعرف في اللغة العربية الدارجة في جزيرة صقلية باسم (طري) كما استعارها النصارى في جنوب إيطاليا بلهجة صقلية عربية[1].

وقد افترض أماري أن جمع درهم كان في الدارجة العربية الصقلية "دراهيم" وأن لفظ الطري أو الطرينو مُحرف من داهيم، إلا أن هذا الرأي يصعب تصوره ، فقد ظهرت دراسات حديثة تعارض هذا الرأي، ذلك بأن جمع الدرهم دراهم، حتى في اللهجات الدارجة المغربية، وإنه من الصعب أن يكون الرباعي وهو الدينار قد أخذ اسمه من الدراهم[2].

إن كثرة المسكوكات الإسلامية التي ضربها الخلفاء الفاطميون بجزيرة صقلية، تدل على الازدهار الاقتصادي الذي تمتعت به دولتهم ببلاد المغرب، والذي نبع من احتكارهم لذهب السودان الممول الأول لدور ضربهم خلال القرن الرابع الهجري/العاشر الميلادي ، ما جعلها من أرقى المسكوكات في العالم الإسلامي والمسيحي على السواء ، وأثرت بشكل كبير على تقدم النشاط التجاري ، وتأثيرهم الحضاري والمالي في الشعوب الأخرى ، وما دل على هذا الرخاء انتشار هذه المسكوكات بين هذه الشعوب عن طريق التجارة ، لاسيما وأنهم اعتمدوا في تجارتهم على الدينار الذهبي، وهو السكة الكبرى المتدأولة أنذاك ، فوسعوا نطاق تدأوله انطلاقاً من إفريقية وصقلية، ثم شملت مصر والشام، وغربي شبه الجزيرة العربية، حتى بلغت أقاصي أوروبا وآسيا.

3- إرساء قواعد النظام النقدي: في عهد المعز لدين الله الفاطمي (341-362هـ/ 952-372م)

تولى تميم معد بن إسماعيل الملقب بالمعز لدين الله الفاطمي الخلافة إثر وفاة والده المنصور سنة (341هـ/952م)[3]، فأخفى موته شهرين خشية حدوث اضطرابات في البلاد، وكان والده قد عينه ولياً للعهد. أدرك حكم الخلافاء الثلاثة المهدي والقائم والمنصور[4]، كان قوياً

---

(1) المصدر نفسه، ص156- 157.

(2) أماري، تاريخ مسلمي صقلية، جـ2، ص471؛ مورينو، المسلمون في صقلية، ص33.

(3) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص315؛ ابن خلدون، العبر، جـ4، ص95؛ إلا أن ابن خلدون لم يذكر كنيته.

(4) القاضي النعمان، رسالة افتتاح الدعوة، ص499.

عنيداً مُهاباً، ذاع صيته في الأصقاع الإسلامية وغيرها بفضل ما توفر لديه من قوة اقتصادية وسياسية وحسن إدارة، وقد لعب دوراً هاماً في بلاد المغرب قبل انتقاله إلى مصر، فدانت له كافة القبائل المغربية لاسيما بني كملان وبني مليلة من قبيلة هوارة(1)، فوصلت فتوحاته إلى ساحل المحيط حتى ان مولاه جوهر الصقلي(2)، أرسل له هدية من سمك هذا المحيط إشعاراً ببلوغ نفوذه أقصى المغرب. فاستقرت الحياة السياسية التي نتج عنها التقدم والازدهار والتطور الحضاري، فأصبحت القيروان وصبرة مركزين اقتصاديين وثقافيين يشعان على المغرب كُله والأندلس وصقلية(3).

اجتهد المعز لدين الله الفاطمي منذ توليه أمور الخلافة في بلاد المغرب في اتباع منهج أسلافه في ضرب السكة، إلا أنه قد تميز عنهم من ناحية الشكل والمضمون، فقد شهدت السكة الفاطمية أهم التطورات من الناحيتين السياسية والمذهبية (4)، فمن الناحية السياسية أصبحت نصوص السكة تشير صراحة إلى العقيدة الشيعية من تفضيل "علي بن أبي طالب" وتمجيده بالوصاية والوزارة للنبي " محمد صلى الله عليه وسلم " ويُعد هذا التطور حدثاً تاريخياً لم يسبق لأسلافه إظهاره على مسكوكاتهم(5)، فقد احتوت دنانيره على نوعين.

أ- النوع الأول: احتوى الوجهين على كتابتين مُحيطيتين ومركزيتين، نُفذت بالخط الكوفي البسيط، وهو نفسه الذي كان مُستعملاً على سكة الأغالبة وعبيد الله المهدي، وبذلك تكون إلى حد كبير شبيهة بدنانير عبيد الله، ولا يمكن التمييز بينهما.

فالشكل العام لهذا النوع عبارة عن دائرتين، الخارجية من حبيبات متماسة والداخلية خطية، وتتكون الكتابات في المركز من خمسة أسطر بالنسبة للوجه، أما مركز الظهر فيتكون من ستة أسطر، والمحيط يقع بين الدائرتين، وهو محيط دائري يسير عكس عقارب الساعة، وكتاباته كما في اللوحة رقم(32).

---

(1) ابن خلدون، العبر، جـ4، ص95؛ المقريزي، اتعاظ الحنفاء، جـ1، ص171،170؛ العجابي، جامع المسكوكات ، ص26.

(2) جوهر الصقلي: هو جوهر بن عبدالله الرومي، أبو الحسن، القائد، باني مدينة القاهرة والجامع الأزهر، كان من موالي المُعز العبيدي، سيره من القيروان إلى مصر بعد موت كافور الإخشيدي فدخلها سنة (358هـ/9م) ، وكان قد قضى على جميع خصومه بالمغرب، فعلاً شأنه عند المعز وعينه على الوزارة. للمزيد ينظر: ابن خلكان، وفيات الأعيان، جـ1، ص118؛ ابن تعزي بردي النجوم الزهراء، جـ4، ص28؛ الحموي، معجم البلدان، جـ7، ص19؛ المقريزي، اتعاظ الحنفاء، جـ1، ص170،

(3) المصدر نفسه، ص171؛ حسن، تاريخ الإسلام، جـ3، ص155؛ الجنحاني، القيروان، ص96.

(4) النبراوي، الآثار الإسلامية، ص419.

(5) عبدالوهاب، ورقات، ق1، ص443؛ بن قربة، المسكوكات المغربية، ص272.

الوجه :

المركز : معد

لا إله إلا

الله وحده

لا شريك له

أمير المؤمنين

المحيط : محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليُظهره على الدين كُله

الظهر :

المركز : الإمام

محمد

رسول

الله

المُعز لدين

الله

المحيط: بسم الله ضُرب هذا الدينار سنة ست وأربعين وثلثمائة[1].

نلاحظ من خلال النصوص المسجلة على الدينار، ذكر تاريخ الضرب في حين خلوها من مكان الضرب مع ذكر ألقاب الخليفة، ففي الوجه (نجد أمير المؤمنين) وعلى الظهر (الإمام المُعز لدين الله)، كما أنه يشبه السكة الأغلبية السنية، لخلوها من الشعارات الشيعية[2]، أما الخط المُستخدم على هذا الدينار فهو الخط الكوفي البسيط الذي رأيناه على دينار الأغالبة ودنانير عبيد الله المهدي[3]، ويلاحظ أن الدينار من حيث الشكل العام والكتابات يتشابه مع الدينار الذي ضربه المُعز لدين الله الفاطمي، بسجلماسة إثر انتصاره على الشاكر لله الذي ثار عليه وضرب سكة باسمه[4]، أي أن الخليفة المعز لدين الله الفاطمي قد سار في البداية على

---

(1) بن قربة، المسكوكات المغربية، ص274.

(2) العجابي، جامع المسكوكات ، ص209.

(3) النبراوي، الخط العربي، ص7.

(4) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص325؛ وابن خلدون، العبر، جـ4، ص95-96؛ عبدالحميد، تاريخ المغرب العربي، جـ3، ص242.

نمط سكة أسلافه المضروبة بسجلماسة وقد عثر على مجموعة من هذه الدنانير بمتحقيقف باردو بتونس[1].

وعلى الرغم من أن الدنانير التي تخص المعز لدين الله التي ضربت في دور ضرب أخرى حاملة التاريخ نفسه تختلف تماماً في طرازها فإن دنانيره بعد دخوله إلى مصر سارت على الطريقة نفسها من حيث الشكل والمضمون، وليس ذلك بغريب على مسكوكات المُعز التي اتسمت بالتنوع و الابتكار.

ب–النوع الثاني : يختلف هذا النوع عن دنانير النوع الأول، بتصميماتها حيث الشكل الكبير الحجم، إذ يصل قطرها إلى 23مم، في حين نقشت بالحظ الكوفي المُزهر الجميل[2]، علاوة على نصوصها الجديدة التي تحقيقتوي على ثلاثة مُحيطات دائرية محصورة داخل ثلاثة إطارات[3]، وذلك لجذب الأنظار إلى هذه المسكوكات التي تحقيقمل ما يُشير إلى المذهب الشيعي، وظل هذا الطراز هو السائد رغم تعدد طراز سكة من سبقوه، بل ومن جاؤا بعده.

أما مضمون كتابات هذه الهوامش، فُيعد ثورة على السكة العباسية التي اختفت كل خصائصها السنية على السكة الفاطمية، فيما عدا ما يشير من نصوصها إلى شهادة التوحيد أو إلى الرسول –صلى الله عليه وسلم–، وبذلك أصبحنا نقرأ على الدنانير والدراهم عبارات مزدوجة تشير إلى الرسول –صلى الله عليه وسلم– وإلى تمجيد علي بن أبي طالب –رضي الله عنه–[4]، حيث احتوت على عبارات شيعية بحتة تعلن عن المذهب الفاطمي مثل " علي أفضل الوصيين، ووزير خير المُرسلين ،وكذلك "بسم الله الملك الحق المبين" و" مُختزن سنة محمد سيد المرسلين ونائب محمد الأئمة المهتدين " و" عبدالله " و"العظمة لله"[5]، وإلى جانب هذه العبارات نقش خلفاؤه عبارات أخرى مثل : بعد محمد رسول الله : (محمد خير المرسلين وعلي أفضل الوصيين) و(على صفوة الله) أو (علي ولي الله) و(علي بن أبي طالب وصي الرسول وزوج الزهراء البتول)[6]، (دعا الإمام لتوحيد الإله الصمد). فهذه العبارات تدل على تأكيد السيادة الفاطمية

---

(1) العجابي، جامع المسكوكات ، ص217.

(2) ظهر الخط على المسكوكات الفاطمية بالمغرب لأول مرة على دنانير الخليفة المعز لدين الله الفاطمي، سنة 344هـ/955م، وهو من ضرب المنصورية، للمزيد راجع: النبراوي، الخط العربي، ص7.

(3) بن قربة، المسكوكات المغربية، ص375؛ دفتر، المسكوكات، ص111.

(4) المقريزي، شذور العقود، ص26؛ الكرملي، النقود العربية الإسلامية، ص58.

(5) أحمد، مصر وعلاقاتها بدول البحر المتوسط، ص137.

(6) عبدالوهاب، ورقات، ق1، ص444؛ الآثار الإسلامية، ص419؛ دواد، المسكوكات الفاطمية، ص27.

وقوتها في شمال إفريقية، فيذكر المقريزي أن المعز لدين الله أمر بتحقيقويل السكة وضربها إلى العيار الذي عليه السكة الميمونة المنصورية المباركة، وقطع الغش منها[1]، وهذا ما نلاحظه من حيث دقة صناعة مسكوكاته وجودتها، فقد تميزت بجمال منظرها وصعوبة قراءتها، فيمكن تمييزها بسهولة عن غيرها، حيث اعتمد معظمها على الدوائر العديدة داخل المسكوكة الواحدة، أو عقارب الساعة المتقاطع[2]، وقد عثر على مجموعة من دنانير المعز لدين الله الفاطمي، سواء بمتحقيقف باردو بتونس، أو المتحقيقف الوطني للآثار القديمة، وكذلك بالمتحقيقف العراقي، ناهيك عن متحقيقف اللورد بباريس، والحقيقة أن دنانير المعز لدين الله مُنتشرة في أغلب متاحف العالم ما يصعب إجمالها في هذا المقام وعليها المأثورات التالية ، تقرأ من الخارج إلى الداخل على أحد الوجهين كما في اللوحه (33) .

يقرأ على الوجه:

المحيط الخارجي: محمد رسول الله أرسله بالهدى ودين الحق ليُظهره على الدين كله ولو كره الكافرون.

المحيط الأوسط: وعلى أفضل الوصيين ووزير خير المرسلين

المحيط الداخلي: لا إله إلا الله محمد رسول الله

وعلى ظهر الدينار يقرأ:

المحيط الخارجي: بسم الله ضرب هذا الدينار بالمنصورية سنة ست وأربعين وثلثمائة.

المحيط الأوسط : دعا الإمام معد لتوحيد الإله الصمد.

المحيط الداخلي : المعز لدين الله أمير المؤمنين[3].

من الملاحظ أن ظهور اسم الخليفة وألقابه جاء على ظهر السكة، فلقب المعز لدين الله نفسه يدل على القوة والعزة، حيث صارت الدولة الفاطمية منذ عهده تتمتع بالرخاء واستتاب أركانها، فعكست الألقاب هذه الأحوال[4]، في الوقت الذي بدأ الضعف والوهن يتسلل إلى الخلافة العباسية ما أدى إلى تقلص نفوذها، وقد ظلت هذه الألقاب تنقش على ظهر السكة، حتى بعد

---

(1) المقريزي، اتعاظ الحنفاء، جـ1، ص180.

(2) عفيفي، المسكوكات الإسلامية، ص122؛ البنك العربي المحدود، المسكوكات الإسلامية، ص54.

(6) المقريزي ، شذور العقود ، ص13 ؛ أحمد ، مصر وعلاقاتها بدول المغرب ، ص138 .

(3) العجابي، جامع المسكوكات ، ص215-217.

(4) دواد، المسكوكات الفاطمية، ص155.

انتقال الخلافة الفاطمية إلى مصر فضلا عن التشابه بين السكة المصرية والمغربية في النصوص والعيار[1]، ولم تقتصر سكة المعز على نقش الألقاب فحسب بل ظهرت عليها الأدعية مثل : "العز الدائم، والعمر السالم أبداً"[2]. أما بالنسبة لأشكال الكتابات على سكة المُعز فقد بدأت تنتظم نهايات حروفها، لذلك ظهرت المحيطات في مجموعة من السطور الأنيقة المتوازية بالخط الكوفي المُزهر البارز، كما نجد أن الدينار يحمل ثلاثة محيطات دائرية دون وجود كتابات مركزية وهو الطراز الذي شاع بين مسكوكات المُعز، وهذه الكتابات تحقيقمل شعارات شيعية تحقيقدد اتجاه الدولة الديني والسياسي لأول مرة في تاريخ السكة الفاطمية بالمغرب.

كما أضيفت إلى كتابة الوجه عبارة (وعلي أفضل الوصيين ووزير خير المرسلين)، وبذلك صار الوجه خالياً من اسم الخليفة ولقبه. وكذلك يحمل الدينار تاريخ ومكان الضرب المنصورية[3]، ومن هذا يتضح بجلاء أهمية هذه المدينة لضرب السكة الفاطمية. وظهور الشعار الجديد للمرة الأولى " دعا الإمام معد لتوحيد الإله الصمد " وبذلك خصصت كتابات الظهر لاسم الخليفة وألقابه.

ومما سبق يمكن القول أن السكة الفاطمية منذ عهد المُعز لدين الله أصبحت ذات صبغة دينية إعلامية أدت دوراً كبيراً في التمهيد لفتحقيق مصر لاستقطاب الأنصار حول دولتهم[4]، وذلك لما تمتاز به من ثروات، بالإضافة على ضعف حكومة الإخشيدبين بعد موت كافور الإخشيدي في مواجهة خطر القرامطة في بلاد الشام، هذه فضلاً عن الأزمات الاقتصادية التي كانت تعاني منها مصر،[5] فأمر بضرب دنانير تحقيقمل اسمه مكان سكها بمصر، منذ سنة (341هـ/952م)[6]، أي قبل فتحقيق مصر بسبعة عشر عاماً ومجيئه إليها بإحدى وعشرون

---

(1) أحمد، علاقات الفاطميين بمصر بدول المغرب، ص134.

(2) الكرملي، النقود العربية الإسلامية، ص152.

(3) ابن قربة، المسكوكات المغربية، ص276.

(4) القيسي، موسوعة النقود العربية ، ص191.

(5) دواد، دراسة فنية وأثرية، ص106.

(6) دفتر، المسكوكات، 111.

سنة، كدرب من دروب الحرب النفسية والتمهيد لمخططه[1]، وهو الدينار الذي أدخله الفاطميون لمصر بكميات هائلة.[2]

ولم يكتفِ بذلك بل زاد عليه بإصدار أوامر لدور الطراز بإنتاج منسوجات تحقيقمل أيضاً اسمه وصناعة مصر، ليُضيف بذلك شارةِ أخرى من شارات السلطان بعد ضرب السكة، ولم يبق له بعد ذلك إلا الدُعاء له على منابر مصر، والتي بدأت فور دخول جيوش جوهر الصقلي أرض مصر في سنة (358هـ/968م)[3].

ولم تتوقف سياسة المعز لدين الله الفاطمي إلى هذا الحد بل نجده يُعلن الحرب الاقتصادية ضد السكة العباسية، فقام بإرساء قواعد النظام النقدي الفاطمي من حيث الطراز والوزن والعيار عن طريق جعل عيار المعزي 23.5 قيراطاً، وبذلك تكون نسبة الذهب قد وصلت قيمتها 100%. أما القيمة الوزنية فقد بلغت من 4 غرامات و4.20 غرام[4]، فكانت قيمة صرفه خمسة عشر ونصف، بهذا يكون أعلى عيار لدينار الخليفة الراضي بالله العباسي، كما أمر بتحقيقصيل الخراج بهذه الدنانير المُعزيَّة، ما أدى إلى انحطاط قيمة الدينار الراضي فنقص سعر صرفه أكثر من ربع الدينار، بيد أن المعز على الرغم من إصداره الدينار المعزي قبل دخوله لمصر إلا أنه يمنع التدأول بالسكة العباسية، في بداية الأمر، بل أبقى على التعامل بالدينار الراضي[5]، والدينار الأبيض الذي كان متدأولاً في عهد الأمويين، والدراهم التي ضربت في عهد الأمين والمأمون المسمى الرباعيات[6]، فاستفاد من الفروق في وزن الدنانير التي انخفض سعرها في حين خسر الناس كثيراً من أموالهم في الدينار الأبيض والدينار الراضي[7]، وهذا عامل اقتصادي مهم مكّن الفاطميين من سحب جميع المسكوكات غير الفاطمية من الأسواق لتحقيقل محلها السكة الفاطمية، وهذا يؤكد أن الناس تتعامل بالمسكوكات على حسب الثقة بها، وهذه

---

(1) المقريزي، اتعاظ الخلفاء، جـ1، ص172؛ الدشراوي، الخلافة الفاطمية، ص383.

(2) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مج7، ص330؛ ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص228.

(3) مايسة دواد، المسكوكات الفاطمية، ص154؛ ابن قربة، المسكوكات المغربية، ص275.

(4) المقريزي، شذدور العقود، ص27؛ الكرملي، النقود العربية الإسلامية، ص59.

(5) أحمد ، مصر وعلاقاتها بدوب البحر المتوسط، ص134.

(6) المقريزي، الخطط، جـ1، ص398-405.

(7) المصدر نفسه، جـ2، ص6.

الثقة تأتي من ضمان الحكومة للمسكوكات المتداولة، فكان ذلك كنوع من الحرب الاقتصادية والإعلامية في نفس الوقت التي تبنتها الدولة الفاطمية[1].

نستطيع القول بأن الدينار الفاطمي على عهد الخليفة المعز لدين الله قد بلغ ذروته من حيث القيمة والشأن، ولقي رواجاً كبيراً فأصبح مُنافساً للدينار العباسي، بل حتى الدينار البيزنطي[2]، واجتازت سمعته حُدود حوض البحر الأبيض المتوسط إلى بلاد السودان، وإلى بلاد النرمان والصقالبة شمالاً[3]، على ما سيأتي ذكره، فلم تكن مسكوكاته تضرب في المهدية والمنصورية وبلرم فحسب، بل إنها شملت دور ضربها من المحيط الأطلسي غرباً إلى الخليج العربي شرقاً، فمن فاس وسجلماسة إلى القيروان وطرابلس فمصر وفلسطين والشام والحجاز واليمن[4]، علاوة على الصنوج والأرطال[5]، وهذا إن دل على شيء فإنما يدل على عظمة الدولة الفاطمية التي بلغت أوجها في عهد المُعز لدين الله الفاطمي.

وأخيراً يمكن القول : أنه لولا يقين المعز لدين الله بأن بلاد المغرب كافة قد دانت له وتحقيقت سيطرته ولم يبق له ما يخشى منه لتنفيذ مشروعه الشيعي ، لما كان خطا مثل هذه الخطوة الجريئة بدون تردد أو خوف، مثلما حدث لمن سبقوه من الخلفاء الفاطميين، الذين ظلوا يمهدون لإنجازها. وربما يرجع هذا الأمر إلى شخصية المعز وما تحقيقلى به من صفات الإمامة ، وحسن التدبير، وحَرصه واهتمامه بالسكة نابع من إدراكه وفهمه لسماتها الفهم الجيد، من الناحيتين النظرية العلمية ، وخير دليل على ذلك أن جوذر الكاتب رفع له ذات يوم كتاباً يشكو فيه علوش السكاك، بسبب مشاجرة وقعت بينهما حول طبع السكة بالمهدية وخلوص عيارها، إذ كان جوذر وقتذاك متولي بيت المال بالمهدية، فقال المعز وهو يُحأول إنارة جوذر حول الطريقة التي ينبغي اتباعها لفض هذه القضية : " يا جوذر : هذا الذي ذكره في الاختيار عليه من الغلة مُحال، إذ هو يعرف ما يُرفع في الغلة، فليس يجعل على نفسه شاهداً منها، ولكن إنما يُختبر عليه ما بأيدي الناس (السكة المتدأولة) ففيها تقع المُصانعة (الغش)، لأن التاجر (الصراف) يرضى له أن يأخذ من الغلة على الجودة ويُسامح في غير ذلك، إذ الربح مُشترك بينهما. فعرّفه

---

(1) الكاشف، دراسات في النقود الإسلامية، ص91؛ دفتر، المسكوكات، ص113-114.

(2) الكرملي، النقود العربية الإسلامية، ص58؛ الدشراوي، الخلافة الفاطمية، ص507.

(3) المرجع نفسه، الصفحة نفسها .

(4) عبد الوهاب، ورقات، ق1، ص444؛ مفتاح، ليبيا منذ الفتح الإسلامي، ص242.

(5) عبد الوهاب، ورقات، ق1، ص444.

ذلك. وحذّره من السقطة (الخطأ)، واحذر بدر إلى نفسك واسمع كلامه على ذلك، ثم عرفنا بما تقف عليه من قولهما إن شاء الله"[1].

(1) الجوذري ، سيرة جوذر، ص91.

المبحث الثالث

انتشار المسكوكات الفاطمية داخل المغرب الأدنى وخارجه.

1- الدولة العباسية ومصر.

2- بلاد المغرب والأندلس وبلاد السودان.

3- انتشار المسكوكات الفاطمية في أوربا.

المبحث الثالث

انتشار المسكوكات الفاطمية داخل المغرب الأدنى وخارجه

من الصعب أن نقدم وصفاً دقيقاً كاملاً للحياة الاقتصادية في بلاد المغرب الأدنى زمن الدولة الفاطمية؛ ذلك لارتباطها بالحياة الاقتصادية زمن الدولة الأغلبية، إذ لم تشهد تغييراً عميقاً لمرحلة اتصفت بالتسلسل والتواصل الزمني، وإن كان تأثيرها أكثر ملاءمة، وهذا ما كشفت عنه أغلب مصادر التاريخ الاقتصادي في القرنين الثالث والرابع الهجريين/التاسع والعاشر الميلاديين[1]، من حيث الزراعة وضرب السكة بما في ذلك من الموازين والمكاييل والنشاط التجاري، ولو قمنا بذلك لكان تكراراً لما سبق ذكره خلال الفصل الأول لدراسة هذا المبحث الذي خصص لانتشار المسكوكات الفاطمية داخل بلاد المغرب الأدنى وخارجه.

لذلك سوف نقتصر في هذا المبحث على الجوانب ذات العلاقة بإسهامات الخلفاء الفاطميين في انتشار مسكوكاتهم داخلياً وخارجياً، ذلك لأهميتهم البالغة بالسياسة المالية، وتعبئة خزائنهم بالأموال والذخائر عن طريق النظام الجبائي، فضلاً عما غنموه من أموال وغنائم من الأغالبة[2]، وسيطرتهم على الطريق التجاري الصحراوي مسلك تجارة الذهب وضربهم سكة نقدية ذهبية ، اتسمت بالقوة والجمال، اعتمدوا عليها لترويج تجارتهم بالداخل والخارج، كل ذلك وفّر لهم ثروة نقدية سخروها لأهدافهم السياسية التوسعية.

1- انتشار المسكوكات الفاطمية داخل بلاد المغرب الأدنى:

لقد وجه الفاطميون عنايتهم بالتجارة الداخلية وعلموا على تنشيطها بين كافة مدن إقليم المغرب الأدنى ، بعد الأغالبة، لضمان نشر مسكوكاتهم به، وذلك بفرضهم الطاعة على الأهالي ونشر الأمن وحماية الطرق التجارية وتأمينها بل وحتى حراستها[3]، براً وبحراً ذهاباً وإياباً، وتنظيم المواصلات مع مدن الريف في البلاد وتنمية المبادلات التجارية بينها وبين ما جاورها من بلدان المغرب أو المشرق الإسلامي أو حتى أوروبا.

---

(1) الجنحاني، المغرب الإسلامي، ص13 وما بعدها، روجي، الدولة الصنهاجية الجزء العاشر، لومبارد، الجغرافية التاريخية، الجزء الثالث.

(2) النويري، نهاية الأرب، ج28، ص97، المقريزي اتعاظ الحنفاء، ج1، ص146، ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان، ص118.

(3)مفتاح، ليبيا منذ الفتح الإسلامي، ص223.

ووفقاً لذلك طور الفاطميون المنشأة المالية التي أنجزها الأغالبة من قبلهم، فقاموا ببناء الجوابي والمواجل وحفروا الآبار وقنوات الري لتدفق المياه، وإن كان المقدسي يشير إلى قلة مياه إفريقية[1]، فإن معظم المؤرخين يذكرون كثيراً المشاريع التي قام بها الخلفاء الفاطميون والتي كان أهمها الحوض المستدير والحوض المربع الزوايا الذي ظل قائماً طيلة القرن الرابع الهجري، العاشر الميلادي[2]، فيذكر البكري أن عبيد الله المهدي قد أجرى الماء من قرية ميانش إلى المهدية التي كان بها مواجل كبيرة يبلغ عددها حوالي ثلاثمائة وستين ماجلاً[3]، كما أجري المعز لدين الله الفاطمي الماء من نهر عين أيوب إلي المنصورية، طولها ثلاث وسبعون ألف ذراع[4]، هذا فضلاً عن مواجل سوسة والمحرس ... وغيرها[5].

إن اهتمام العبيديون بتوفير المياه لبلاد المغرب الأدنى نابع من اهتمامهم بالنشاط الزراعي الذي اعتمد عليه الأقليم اعتمادا قد يكون كلياً، والذي أشرنا إليه في الفصل السابق، وذلك لأغراضهم الاقتصادية فيكفلون ما يدره عليهم من خير كثير.

لم يقف النشاط التجاري للفاطميين عما ورثوه عن الأغالبة من أسس هذا النشاط وتقاليده ومؤسساته، بل إنهم أنشاؤا أماكن يستريح فيها المسافرون تمثلت في الفنادق والحمامات، كما اهتموا بإنشاء الأساطيل لحماية سواحلهم من المغيرين على طول الطريق الساحلي للمغرب وانتشار الأربطة[6]، فتحقيقولت مراكز الإنتاج إلى مراكز تجارية[7] شهدت نشاطاً بالغاً كان له أثره الواضح على رخاء الحياة الاقتصادية للدوية والذي تجسد في الإزدهار الفلاحي ونظم الري، وقيام الصناعات وتنوعها، وكذلك استقرار النظام النقدي وانتشاره الذي يعتبر من أول اهتماماتها بالداخل والخارج، وليس أدل على اعتناء الدولة بهذا النظام منذ قيامها (296هـ/909م) من تولية الخليفة عبيدالله المهدي على بيت المال أبي جعفر الجزري، وعلى ديوان الخراج أبي القاسم بن القديم، أبوبكر الفيلسوف المعروف بالقمودي على ديوان السكة، ولعبودي بن حباسة ديوان

---

(1) المقدسي، أحسن التقاسيم لمعرفة الأقاليم، ص142.

(2) روحي، الدولة الصنهاجية، ص238.

(3) البكري، المسالك والممالك، جـ2، ص682، مجهول، الاستبصار ، ص118.

(4) القاضي، النعمان، المجالس والمسايرات، ص231-232.

(5) روجي، الدولة الصنهاجية، ص238.

(6) مفتاح، ليبيا منذ الفتح الاسلامي، ص223.

(7) شرف الدين أزمة إفريقية الإقتصادية ، 144.

العطاء[1]. ولكن التساؤلات التي تطرح في هذا الصدد كيف نظمت الدولة الفاطمية توزيع مسكوكاتها داخلياً باعتبارها عماد التجارة، لاسيما أن عصرها شهد الكثير من المتغيرات سواء في نظام السكة بما في ذلك الأسواق أو في مراكز البيع والشراء؟ ومن الذي لعب دور الوساطة بين البائع والمشتري؟ وكيف تحقيقكم الخلفاء الفاطميون في مقدرات الأقليم لأنفسهم؟

بلا شك أن تتأثر السكة الإسلامية في بلاد المغرب الأدنى تأثراً كبيراً بالأوضاع السياسية والاقتصادية للبلد، لاسيما وإن هاتين الدولتين الأغالبة والفاطميين–سنة وشيعة، على اختلاف سياسي ديني مذهبي، فقامت الدولة بفرض مذهبها بالقوة على الأهالي، فلم يكن من السهل عليهم تقبله بسهولة منذ البداية لاسيما الفقهاء المالكية، وكذلك تقبل مسكوكاتها، ذات التأثيرات الشيعية التي تتنافي مع عقيدتهم السنية، ذلك أن العبيديين سحبوا جميع مسكوكاتهم من كافة الأقليم وإذابتها وإعادة سبكها من جديد[2].

اختلف الفقهاء السنة على جواز التعامل بالمسكوكات الفاطمية أم لا فوردت إحدى الفتاوى: ينبغي أن لا يؤخذ من تلك الدراهم إلا ما به الحاجة لسد الرمق، دون استعمالها لأداء مناسك الحج أو لأي غرض آخر مماثل[3]، في حين نجد فقيهاً آخر متسامحاً متعللاً بضرورة استعمال ما هو متوفر من المسكوكات[4]، إلا أن أهل المغرب الأدنى ظلوا يزأولون نشاطهم التجاري بهذه المسكوكات، فيذكر المالكي أن أبا إسحاق إبراهيم بن أحمد السباني (ت 356هـ/966م) قد اشترى زيتوناً من أحد ملاّك الأرض بإفريقية وقد ورث هذا العمل عن أبيه وجده[5]، كما خلف محمد بن عبدالرحيم عمه عبدالرحيم بن عبدربه الربعي في تجارته بسوق البزازين[6]، وهذا يدل على تعامل أهل البلاد بهذه المسكوكات، لاعتقادهم أن في العدول عن ضربه مباينة له الطاعة الي فرضت عليهم بالقوة[7]، وكانوا يتعاملون بهذه المسكوكات بالعد لا بالوزن أسوة بجميع مدن المغرب الإسلامي التي تدخل ضمن السيادة الفاطمية وإن كان وزن

---

(1) ابن عذاري، البيان المغرب،جـ1 ص159، ابن خلدون، العبر، جـ4، ص37.

(2) النقشبندي، الدينار الإسلامي، ص16، لومبادر، الجغرافية التاريخية، ص232.

(3) الونشريسي، المعبار، جـ1، 345 9جـ9، ص424 ،425.

(4) إدريس الهادي روحي، الدولة الصنهاجية،جـ2، ص150، نقلاً عن فتاوى البرزلي، جـ2، ص42.

(5) المالكي، رياض النفوس، جـ2، ص480.

(6) القاضي، عياض ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة مذهب مالك، تح، أحمد بكير محمود، دار مكتبة الفكر، طرابلس، (د. ت) ، جـ2ن ص354.

(7) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص274.

الدينار الفاطمي الرفيع العيار المضروب بإفريقية أو غيرها، حوالي مثقال[1]، وتعاملوا بالدينار الذهبي ونصفه وربعه أو الرباعي وكذلك ثمنه[2]، أما الدراهم فكانت قليلة جداً إذا ما قورنت بالدنانير، فلم يظهر التعامل بها إلا زمن الحاكم بأمر الله الفاطمي[3].

وكانت المسكوكات الفاطمية تضرب في القيروان المعقل السياسي والاقتصادي للأغالبة منذ أول دينار ضربة أبوعبدالله الشيعي، بل ظلت مركزاً لضرب السكة الفاطمة حتى بعد استحقيقداث مدينتي المهدية والمنصورية، وقد مثلت هذه السكة أهمية كبرى[4]، حيث أسهمت القيروان في انتشارها بين مدن الأقليم فهي المركز التجاري الأول بالمغرب الإسلامي على وجه العموم، ونقطة التقاء للطرق التجارية الداخلية والخارجية، فلم تفقد أهميتها خلال العصر الفاطمي وما شهادة أين حوقل الذي زارها حوالي سنة 336هـ/947م، أيام الخليفة المنصور تأكيد لهذه الأهمية يقول:" سمعت أبا الحسن بن ابي علي الداعي المعروف بحمدان قرمط[5]، وهو صاحب بيت مال أهل المغرب يقول:" سنة ست وثلاثين وثلاثمائة دخل المغرب من جميع وجوه أمواله وسائر كوره ونواحيه على ساحل البحر وما يلزم الخارج من القيروان إلى مصر وما يلزم وما يرد منها من الورق والمقوم بغية العين دينار إلى ثلاثمائة ألف دينار، قال : لو بسطت يده فيه لبلغ ضعفه[6]، هذا فضلاً عما ورثوه من مواني تنس وسوسه وطرابلس وبرقة التي ظلت مركزاً تجارياً مهماً في البر والبحر فقد زار ابن حوقل ميناءها أثناء العهد الفاطمي، فوجده مزوداً بوفرة من بضائع الغرب والشرق وهناك حركة كبيرة للتجار المشتغلين بالتجارة فيعبر بقوله : أن برقة هي أول منبر ينزله القادم من مصر إلى القيروان وبها من التجار وكثرة الغرباء من كل وقت مالا ينقطع طلاباً لما فيها من التجارة، وعابرين عليها مغرّبين ومشرّقين[7]، فسرعان ما بسطت

---

(1) المقدسي أحسن التقاسيم لمعرفة الأقاليم، ص53–54، روجي، الدولة الصنهاجية، جـ2، ص260.

(2) الونشرسي، المعيار ،جـ8، ص115–116.

(3) دفتر، المسكوكات، ص114.

(4) الدشراوي، الدولة الفاطمية، ص504.

(5) قرامطة: هم طائفة سياسية، دينية، عرفت نسبة إلى احد دعاتها حمدان بن الأشعث الملقب بـ "قرمط"، وهو رجلاً أحمر العينين يحمل على أثوار له، كان أهل القرية يسمونه كرميته، وهو بالنبطية أحمر العينين، ويبدوا أن مرحلة الستر والتخفي التي كان يمارسها الدعاة فرضت على حمدان تلك المهنة لإخفاء مهنته الرئيسية، وهذا المذهب خارج الإسلام وهي كلمة آرامية تعني العلم السري، يتفق مع لقب الباطنية، وهو القول بوجود علم ظاهري وعلم داخلي خاص، وعلى هذا يكون معنى القرامطة هو الباطنية، للمزيد ينظر: الطبري، تاريخ الأمم والملوك،جـ10، ص25،24،23، المقريزي، اتعاظ الحنفاء، جـ1، ص219.

(6) ابن حوقل، صورة الأرض، ص96.

(7) المصدر نفسه، صورة الأرض، ص67،66.

سيطرتها على هذه المدن ودخلت في حوزتها، بل إنهم وطدوا علاقتهم التجارية بهذه المدن، لاسيما بعد أن أسسوا مدينة المهدية التي عدّها المقدسي مستودع القيروان ومتجر صقلية ومصر[1]، وعمرت المدينة بالأسواق وغدت السكة الفاطمية تضرب بها فكثر بها البيع والشراء، فانتقل السكان إليها حتى ضافت بهم فبنوا خارجها الأرباض، مثل : ربض زويلة وربض الحمة وربض قفصة كلٌ نسبة لساكنيه[2]، الذين كان أكثرهم التجار بأسرهم وعائلاتهم، وكان الذي فعل ذلك الخليفة عبيدالله المهدي فقال عندئذ :" إنما فعلت ذلك لآمن عائلتهم، وذلك لأن أموالهم عندي، فلا يمكنهم ذلك، وإذا أرادوني وبينهم سورا وأبواب، فأنا آمن منهم ليلاً ونهاراً لأني أفرق بينهم وبين حرمهم نهاراً"[3]، فهو بذلك لم يعد يخشى على ملكه من جانبهم.

كما طال الخراب أرباضها، فيذكر البكري : أنه خلت أكثر أرباضها وتهدمت[4]، أما ما بقي بها من أهلها فقد جلوا عنها إثر زلزال ألمَّ بها[5].

وكان المنصور قد بني بالمنصورية داراً للضرب صدّرت أجمل المسكوكات الفاطمية وبكميات كبيرة تداولها عامة الناس والتجار الذين كانو ينتقلون من المنصورية إلى القيروان على ظهور الحمير، فلا سبيل لتاجر ولا وارد أن يدخل مدينة القيران ما يجب عليه فيه المكس إلا بعد جوازه على مدينة المنصورية[6]، فكان يدخل أحد أبوابها ضريبة على البضائع الواردة ستة وعشرون ألف درهم في اليوم الواحد على حد قول البكري[7]، وهذا يدل على أن النشاط التجاري في صبرة جزء لا يتجزأ عن النشاط التجاري في مدينة القيروان[8].

كما لا ننسى المدينة التي جمعت بين النشاط الزراعي والتجاري فهي المسيلة التي بناها أبوالقاسم إسماعيل المنصور سنة(323هـ/934[9]. فهي ذات أسواق عامرة لاسيما وأن المعز لدين الله الفاطمي قد نقل إليها أسواق القيروان وجميع الصناعات[10].

---

(1) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص16-17.

(2) البكري المالك والممالك، جـ2، ص684، سالم، المغرب الكبير، جـ2، ص607.

(3) البكري، المسالك والممالك، جـ2، ص634،633.

(4) المصدر نفسه، المسالك والممالك، جـ2، ص684،683.

(5) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص238.

(6) البكري، أحسن التقاسم، ص226، هويكنز، النظم الإسلامية في المغرب، ص93.

(7) البكري، المسالك والممالك، جـ2، ص777،776.

(8) الجنحاني، المغرب الاسلامي، ص135، حمودة، أسواق القيروان، ص58.

(9) ابن حوقل، صورة الأرض، ص85، البكري المسالك والممالك، جـ2، ص722-723، ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مجـ6، ص190.

(10) البكري، المسالك والممالك، جـ2، ص721، الإدريسي، نزهة المشتاق، جـ1، ص254.

وقد صار التجار في المدن المجاورة والريفية ينزلون هذه المدن الرئيسة يبيعون ويشترون بالمسكوكات التي تصدرها الدولة لتسهيل العملية التجارية احتيج إلى شخصية تؤدي دور الوسيط بين الباعة والمشترين، ألا وهو السمسار أو الدلال، وهو الذي يتوسط بين البائع والمشتري ويحأول التوفيق بينهما[1]، وقد عرف الونشريسي السماسره فيقول : هم الذيم ينادون على السلع في السوق وكل الباعة يرون في السلعة التي يروج لها الدلال أقل ثمنا من التي في الحوانيت وأرخص سعراً فيميل إلى الشراء من الدلال[2]، فينادي على السلعة ويبيعها بالثمن الذي يحدده ويراه صاحب البضاعة مناسباً وأحياناً قد يبيع السلعة بأكثر من السعر الذي حدده التاجر[3]، فغالباً ما تقوم الصلة بين الدلالين والتجار على الثقة[4]، ويتقاضى ذلك أجراً ربما يكون كبيراً، فهو يتقاضى نصف الربح من التاجر، وكان السمسار يتخذ حانوتاً لتصريف أعماله، وينزل عنده التجار الغرباء الذين ليسوا من أهل البلد وعن طريقة يصرفون تجاراتهم[5]، فهو بمثابة الوكيل أو التاجر الطوّاف[6]، وكان التعامل بين الباعة والمشترين في الأسواق يتم بالسكة التي يصدرها الخلفاء الفاطميون المحتكرون لضربها، إلا أن بعض الخواص والمقربين من هؤلاء الخلفاء أمثال كبار القواد أو التجار وما إليهم يستطيعون ضربها مقابل دفع معلوم من الأموال وتحقيقويل المعدن النفيس الذي يملكونه إلى سكة تذهب إلى خزينتهم وذلك حسب العادة التي كانت رائجة في جميع بلدان العالم الإسلامي[7].

لم يقف احتكار الفاطميين على ضرب السكة بل تعدى ليشمل مقدرات الأقاليم الزراعية والصناعية والتجارية وتسخيرها لأغراضهم ومصالحهم الشخصية، والأمثلة على ذلك كثيرة جداً فنظراً لاعتماد إقليم المغرب الأدني على الفلاحة بالدرجة الأولى كما سبقت الإشارة فإن غراسة الزيتون يأتي في مقدمة هذا الاعتماد لدى الفاطميين، فقد ظلت هذه السلعة مرغوباً بها بالداخل والخارج، فقد طوروا من صناعته تطوراً ملحوظاً[8]، بما يكفل لهم أرباحاً طائلة، فكان الخليفة

---

(1) موسى، النشاط الاقتصادي، ص284،283، حمودة، أسواق القيروان، ص31.

(2) الونشريسي، المعيار، جـ5، ص197.

(3) عزالدين احمد موسى، النشاط الاقتصادي،ص 284، الدين، أزمة إفريقية الاقتصادية، ص164.

(4) الونشريسي، المعيار، جـ8، ص361، ابن الأخوة، معالم القربة، ص135.

(5) السقطي، رسالة في الحسبة، ص60.

(6) الونشريسي، المعيار، جـ8، 319، الذين، أزمة إفريقية الاقتصادية، ص164.

(7) روجي، الدولة الصنهاجية،جـ2، ص148.

(8) لمعرفة المزيد عن تطور هذه الصناعة، روجي ، الدولة الصنهاجية ، جـ2، ص238.

عبيدالله المهدي يستأثر لنفسه بتمور بسكرة الجيدة ويمنع بيعها ويأمر عماله يبعثها إليه لكي يتلذذ بطعمها[1]، كما اغترس المعزلدين الله الفاطمي بستاناً بوادي القصارين مليء بأصناف الشجر والرياحين والخضر والنوادر، وأجرى فيه النهر، فصار من أحسن البساتين التي رآها الناس في ذلك العصر[2].

كما انتشرت البساتين الواسعة حول المنصورية، فكانت أشبه بالمنتزهات التي يهجع إليها الخلفاء الفاطميون للتنزه[3].

ويبدوا أن نظام السخرة كان متعارفاً عليه عند الفاطميين، ذلك أن رجلاً من أهل كتامة سخِرْ أهل المنزل حرثوه اثنتي عشرة سكة في أرض مغصوبة دون أجر[4].

هذا فضلاً عن استغلال الثروة الحيوانية والبحرية للإقليم، فقد استغل الفاطميون المواشي، لاسيما البقر الغنم السائمة في الجبال[5]، فما ذكره البكري عما كان يذبح في بعض المناسبات كيوم عاشوراء من الأبقار والذي قدر بـ تسعمائة وخمسين رأساً[6]، لدليل على استغلال هذه الثروة، هذا علاوة عن استغلالهم الثروة البحرية، فقد كان حوت باجة يحمل إلى عبيدالله المهدي العسل فيحفظه ويصل طرياً[7]، كما قاموا بوضع القبالات[8]، على الحيتان حتى إن بعض الفقهاء والعبّاد السُنة كانوا يمتنعون عن تنأولها[9]، هذا فضلاً عن استغلال الأرصفة المرجانية في حوض سواحل القل، إذ كان الخليفة الفاطمي يكلف أمناء بمراقبة صيد المرجان وكان موظف آخر يسمى الناظر مكلفاً بتحقيقصيل جميع المكوس الموظفة على ذلك النشاط لفائدته والصلات والمعاون واللوازم، ويسدد الباعة الشركاء أجور الصيادين التابعين لتلك المنطقة[10].

---

(1) البكري، المسالك والممالك، جـ2، ص731-714.

(2) القاضي النعمات، المجالس والمسايرات، ص393.

(3) القاضي النعمان، المجالس والمسايرات، ص194.

(4) المالكي، رياض النفوس، جـ2، ص238.

(5) ابن حوقل، صورة الأرض، ص77-78.

(6) البكري، المسالك والممالك، جـ2، ص678.

(7) المصدر نفسه، جـ2، ص720.

(8) القبالات أو قبالة الصيود، معناها ضمان المصايد، وكانت القبالات موجودة في الدولة الفاطمية, الأشخاص الذين يقومون بالضمان يسمون المتقبلين وللمزيد ينظر: المقريزي، أتعاظ الحنفا، جـ1، ص145، والخطط، جـ1، صص 147-149-184-191.

(9) المالكي، رياض النفوس، جـ2، ص217.س

(10) ابن حوقل، صورة الأرض ص75، روجي، الدولة الصنهاجية، جـ2، ص255.

أما الصناعة التي بلغت درجة عالية من التقدم والازدهار لهذا العصر فهي صناعة النسيج، التي تعتبر امتداداً لما عرفه الأغالبة، إذ عدّها المقدسي عجائب المغرب الإسلامي في هذا العصر[1]، وكان الخليفة الفاطمي يختص باستعمال البز المستخرجة من البحر قرب سواحل بلاد المغرب الأدنى لصنع نوع من الأقمشة ذات الألوان المتموجة، ويمنع من بيعها وتصديرها فقد خصصت للخليفة، لذى كان يُهَّرب ويباع الثوب المصنوع منه بحوالي عشرة آلاف دينار[2].

ويذكر المقريزي أن المعز لدين الله الفاطمي في سنة (353 هـ/964م)، أمر بعمل خارطة من الحرير الأزرق الشبنري القرقوبي المنسوج بالذهب وسائر ألوان الحرير عليها كافة أقاليم الأرض بجبالها وبحارها وأنهارها وطرقها ومدنها لا سيما مكة والمدينة[3]، مكتوب على كل مدينة وجبل وبلد ونهر وبحر اسمه بالذهب أو الفضة أو الحرير وفي آخره مما أمر بعمله المعزلدين الله الفاطمي شوقاً إلى الله وإشهاراً لمعالم رسول الله وأنفق عليه اثنين وعشرون ألف دينار[4].

وكانت أعمال الطراز والحياكة تتم في الغالب بأيدي العبيد الذين تم أسرهم أثناء الحروب من الروم، فكانت في غاية الدقة والاتقان، وإن كانت محل سخرية الخليفة المعز واحتقاره وذمه[5].

وكان الخلفاء العبيديون يوزعون العطايا لخدمهم المخلصين وكانت هذه العطايا على هيئة مسكوكات تحقيقمل اسمائهم ، وملابس الأرض مصنوعة من الأقمشة الفاخرة التي تصنعها دار الطراز الرسمية في المهدية البالغة الجودة التي تشتمل على عبارات البركة وأسماء الخلفاء[6]، فضلاً عن حصر مطرزة وبسط، وغير ذلك مما يقوم به العبيد الرقاميون من عجيب أعمالهم معجز صنعتهم[7].

---

(1) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص52،53.

(2) ابن حوقل، صورة الأرض، ص240،241، المقدسي، أحسن التقاسيم، ص52،53.

(3) زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي، جـ4، 648، زيتون، القيروان، ص158،159.

(4) المقريزي، الخطط، جـ1، ص417، قصي الحسين موسوعة الحضارة العربية، ص107.

(5) القاضي النعمان، المجالس والمسايرات، ص176.

(6) دائرة المعارف الإسلامية، مجـ15، ص121،122، روحي، الدولة الصنهاجية، جـ3، ص57.

(7) الجوذري، سيرة جوذر ، صص 52–60–108–127.

وما يحسن قوله هنا أن الفاطميين لم يكتفوا الفاطميون لترويج حملتهم الدعائية حول نشر مذهبهم الشيعي بوضع شعاراتهم على السكة والطراز، بل إنهم احتاجوا إلى الجلود والرقوق لهذه الغاية، فاستغلوا الجلود الزويلية[1]، كما احتاجوا إلى صناعة الكاغد التي كانت سائدة منذ العهد الأغلبي في مدينتي القيروان وتونس ثم المهدية في العهد الفاطمي[2].

ونظراً لاحتكار الفاطميين للذهب والفضة فقد كانت أغلب صناعاتهم تقوم على هذين المعدنين الثمينين، كصناعة السروج واللجم التي خصصوها لقوَّاد الدولة[3]، بالإضافة إلى صناعة الأسلحة لا سيما السيوف التي حضيت بتشجيع الخلفاء الفاطميين، فيذكر القاضي النعمان أن الخليفة المنصور طلب من جوذر أن يعمل له سيوفاً بحمائل تطبع نصولها بالمهدية لاسيما بعد ما اختبرها وجربها مراراً، وجعل حلية كل سيف بخمسين ديناراً ذهبيا[4]، ناهيك عن صناعة الدبابات والمجانيق[5].

كما شكلت مناجم الأقليم مورداً مهماً للفواطم في حصولهم على الذهب والفضة والنحاس، فبالإضافة إلى استغلال مناجم مجانة وبونة ظهر منجم ختامه الغني بالنحاس كما مثل إقليم إيكجان ملتقى طرق القوافل التجارية، فاختيار أبي عبدالله الشيعي ليكون مقراً لدار الهجرة لم يكن بمحض الصدفة، حيث يمثل باباً من أبواب السودان بلاد التبر والذهب[6]، زد على ذلك منجم ريوة الواقع شمال غربي بسكرة[7]، فالأحمال التي خرج بها المعز لدين الله الفاطمي التي أفرد لها المقريزي صفحات من خططه[8]، والتي تحقيقتوي على أحمال الذهب والفضة والكسوات والأقداح والصحون المنقوشة والمجرودة المصنوعة من الزجاج الذي اشتهرت به المهدية والمنصورية والقيروان التي اكتشفت بها أفران الزجاجيين[9]، والأواني الخزفية[10]، قائم على استغلال ثروات الأقليم.

---

(1) اليعقوبي، كتاب البلدان، ص102.

(2) روجي، الدولة الصنهاجية، جـ3، 251.

(3) القاضي النعمان، رسالة افتتاح الدعوة ، ص139؛ ابن عذاري البيان المغرب، جـ1، ص138.

(4) القاضي النعمان، رسالة افتتاح الدعوة ، ص115؛ الجوذري، سيرة جوذر، صص 47-48-50.

(5) القاضي النعمان، رسالة افتتاح الدعوة، ص174-175.

(6) مجهول، الاستبصار، ص204، الحميري، الروض المعطار، ص45،64، لومبارد، الجغرافية التاريخية، ص149.

(7) روجي، الدولة الصنهاجية، جـ3، ص254.

(8) المقريزي، الخطط، جـ1، ص359ن وما بعدها.

(9) عبدالوهاب، ورقات، جـ3، ص370.

(10) روجي، الدولة الصنهاجية، جـ3، ص370

إن احتكار الدولة الفاطمية الشيعية لموارد الأقليم نابع من حبهم للمال وتسخيره لخدمة مصالحها لمبدأ دعوتها، فلم يكتفوا بفرض الغرامات والمصادرات على الأفراد، بل إنها شملت كل الجوانب الجبانية على الفلاحة والصناعة والتجارة، فتعددت موارد الدولة وتنوعت، وتعددتْ معها أوجه الصرف والنفقات بشكل كبير، وكلها كانت تتم بالمسكوكات الفاطمية، وهذه الأموال الإمك من ملك الخليفة الإمام له حرية التصرف فيها كيف ومتى بشاء، وما تشجيعهم للتجار وتأمينهم إلا وسيلة لنهب أموالهم ومصادرتها، فكانت التجارة تتم تحقيقت إشراف رجل من رجال البيت الفاطمي[1]، يسمى وكيلاً يتاجر بجزء من أموالهم ولحسابهم الخاص، فكسدت الأسواق وأفقرت، فلم يكن ذلك بالتجارة الداخلية فحسب بل تعداه ليشمل التجارة الخارجية.

حـ- انتشار المسكوكات الفاطمية خارج بلاد المغرب الأدنى :

قامت الدولة الفاطمية في نهاية القرن الثالث وبداية القرن الرابع الهجريين، التاسع والعاشر الميلاديين، واستولوا على مدينة أيكجان معبر تجارة السودان بلاد التبر والذهب، ولم يمضِ وقت طويل حتى سقطت رقادة ثم القيروان بأيديهم وما لبثوا أن وسّعوا نطاق دولتهم من المغرب الأدنى ليشمل المغربين الأوسط والأقصى، ولا شك أن الفاطميين قد تحقيقكموا في كامل الطرق الصحراوية مستفيدين من تجارة الذهب السودانية التي تُجْمَعُ عندهم كثيراً، فأحمال التبر والحلي التي خرج بها عبيدالله المهدي من سجلماسة تعبر عن مدى هذه، فأخذوا يضربون مسكوكاتهم الذهبية ذات العيار الممتاز في كل من القيروان التي كانت تنتج مسكوكات الأغالبة، والمهدية والمنصورية وطرابلس وزويلة وكذلك تلمسان وتاهرت وسجلماسة وحتى صقلية، ما أدى إلى انتشار الدنانير الفاطمية وأرباعها أو ما يعرف بالرباعي الفاطمي وتدأولا خارج بلاد المغرب الإسلامي، فاكتسبت شهرة دولية بين مدن المشرق الإسلامي والمحيط الهندي، والغرب المسيحي ابتداء من القرن الرابع الهجري العاشر الميلادي، حتى القرن السادس الهجري، الثاني عشر الميلادي، أي قبل ظهور الدينار المرابطي ذي السمعة الدولية الشاسعة على الرغم من أنه لم يبلغ درجة النقاوة والجودة التي بلغها الدينار الفاطمي[2]، وربما يرجع السبب في ذلك إلى أن الدنانير الفاطمية ضربت من ذهب كان يتمتع بشهرة دولية انذاك وهو ذهب غانة الذي يعد أجود أنواع الذهب وأنقاها.

---

(1) مؤنس، تاريخ المغرب وحضارته، ص517.

(2) ابن بعرة، كشف الأسرار العلمية، ص59، ابن الحكيم، الدوحة المشتبكة، ص49.

وقد لاقت هذه المسكوكات إقبالاً ورواجاً من الوسط التجاري في التعامل بها، فبدأ الخلفاء الفاطميون المسيطرون والمتحقيقكمون الفعليون في التجارة يبحثون عن أسواق ومدن جديدة لتصريف منتوجاتهم أو منجاتهم.

يبدو أن العبيديين الشيعة قد سيطروا على التجارة الخارجية سيطرة تكاد تكون كلية فيشير جوذر إلى أن الخلفاء الفاطميين مارسوا هذه المهنة وهم في سدة الحكم، فالمنصور كان تاجراً قبل أن يتولى الخلافة لوم يتشغل عنها إلا عندما أصبح خليفة وقد تبين ذلك من خلال إحدى مكاتباته لجوذر[1]، وكذلك الخليفة المعز لدين الله الفاطمي الذي كان تأجراً حتى بعد تسلمه شؤون الخلافة "إذ كان له مركبان تجاريان اشتراهما من الروم، وقد استعان بأحدهما جوذر عندما عطب مركبه لحمل نقلة في البحر إلى المشرق[2].

وهذا يدل على سيطرة الخلفاء ورجالهم المقربين على التجارة، وخير مثال أن جوذر لا يملك ضياعاً إلا واحدة فكان يقول:" كنت قانعاً بما يتصرف فيه من التجار "[3]، وبذلك تحقيقكموا في الطرق التجارية البرية والبحرية.

أ- الطرق البرية:

وهي التي ربطت بلاد المغرب الأدنى بمصر وبلاد المشرق الإسلامي مع بلدان المغرب الأوسط والأقصى، وكذلك بلاد السودان عبر القوافل الصحراوية، وابتدأ من هذا العصر أي خلال القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي عُدل هذا الطريق، إذ ترك الطريق التجاري الرابط بين غانة ومصر عن طريق بلاد النوبة، لما كان يمثله من خطر القوافل، ولكثرة العواصف الرملية به، فأصبح الطريق يمر ببلاد المغرب من القيروان إلى بلاد الجريد، وورجلان وتاهرت وتلمسان وفاس وتسجلماسة[4] التي أصبحت مركزاً تجارياً مهماً.

ب- الطرق البحرية:

إن هذا الطريق من الإسكندرية ويمر بسلسلة من الموانئ البحرية التي أهمها السلوم وطبرق وبرقة وطرابلس وقابس ومنها إلى صفاقس ثم إلى المهدية قاعدة البلاد الفاطمية وقطب

---

(1) الجوذري، سيرة جوذر، ص62.

(2) المصدر نفسه ، ص127.

(3) المصدر نفسه، ص95.

(4) الجنحاني المغرب الإسلامي، ص24،23، ادم متز، الحضارة الإسلامية، جـ 2، ص413.

ممتلكاتها[1]، فقد أقاموا بها داراً لصناعة السفن تسع أكثر من مئتي مركب، فأصبحت ميناءً وقاعدة لتجاراتهم مع الإسكندرية وبلاد الشام والعراق وصقلية والأندلس[2]، ومنها يواصل الطريق حتى يصل سوسة ثم تونس وبونة ومنها إلى بجاية المرسى البحري الكبير الذي تحقيقط فيه السفن من الإسكندرية[3]، ويواصل الطريق سيره إلى بني مرغناي ومنها إلى تنس ثم وهران وسبتة فطنجة في المغرب الأقصى[4].

وكان هذا الطريق هو نفسه الذي يسلكه الحجاج، حيث كان الحج إلى بيت الله الحرام هو الباعث على النشاط التجاري[5].

لقد أولى الخلفاء الفاطميون عناية كبيرة بالتجارة البحرية، وذلك من خلال احتكارهم لمخازن البحر، ومنع التجار عنها، هذا إذا استثنينا بعضاً من رجالاتها وكبار قوادها[6]، فكان الخليفة العبيدي يمنع الجميع من دخول البحر، ولم يطلق ذلك إلا لنصير الخازن الذي عينه المعز لدين الله الفاطمي والياً على طرابلس بعدما كان يستخلفه على المهدية إذ كان خليفة الأستاذ جوذر في موضعه[7]، إلا أن هذه التجارة لم تكن مباشرة احياناً، بل كانت على هيأة مكوس يقرضونها في كل الرحاب والأبواب[8].

ومما سبق نستدل على أن أوضاع الطرق التجارية البرية والبحرية قد أثرت في حركة بيع وشراء السلع في بلاد المغرب الإسلامي خلال هذا العهد، وهذا ما سيظهر جلياً من خلال انتشار المسكوكات في البلدان التي اتصلت بها تجارياً براً وبحراً، فما هذه البلدان؟ وكيف يتم التعامل بهذه المسكوكات؟ وما أهم الصادرات والواردت لهذا العصر؟

أ- الدولة العباسية ومصر:

سبقت الإشارة من خلال هذه الدراسة إلى أن الخلفاء العباسيين كانوا قد ناهضوا الدعوة الإسماعيلية الشيعية قبل قيام الدولة الفاطمية بالمغرب، فنشرت دعاتها في أراضي الدولة العباسية لنشر مذهبهم الشيعي، وذلك للقضاء على خلافة العباسيين السنيين.

---

(1) الحميري، الروض المعطار، ص562.

(2) البكري، المسالك والممالك، جـ 2، ص683،هايد، تاريخ التجارة في الشرق الادنى، ص65-66.

(3) البكري، المسالك والممالك، جـ2، ص683، قصي الحسين موسوعة الحضارة العربية ، ص599.

(4) أحمد، علاقات مصر بدول المغرب، ص99.

(5) صالح مفتاح، تاريخ ليبيا منذ الفتح الإسلامي، ص235، أحمد، علاقات مصر بدول المغرب، ص100.س

(6) شرف الدين، أزمة إفريقية الاقتصادية ، ص173.

(7) الجوذري، سيرة جوذر، ص137.

(8) المصدر نفسه، ص95.

وكـان لظهـور القرامطـة فـي العـراق وتشـابه دعـوتهم بالإسـماعيلية دور كبيـر فـي نشـر المـذهب الإسـماعيلي فـي تلـك الولايـات، بـل أضـحى لهـم دعـاة بهـا، اسـتطاع عبيـدالله المهـدي بفضـلهم ودعـاة الشـام التغلب علـى الصـعوبات التـي واجهتـه وهـو فـي طريقـة مـن بالمشـرق إلـى إفريقية.

ومـا أن قـام الفـاطميون بـدولتهم ببـلاد المغـرب حتـى أبـدى العباسـيون مخـاوفهم مـن بسـط نفوذهم علـى مصـر وبـلاد الشـام وفلسطين والحجـاز، فيصـبح عندئذ الطريـق إلـى بغداد مفتوحـه، ذلـك أن الفـاطميين اعتبـروا أن العباسـيين مغتصـبين للخلافـة، ولا يحـق لهـم الزعامـة الروحيـة والسياسية، فكان عبيدالله المهدي يقول لنملكنَّ أنا وولدي ولد العباس، ولتدوسن خيولي بطونهم.

ولما كان الوصول إلى المشرق الإسلامي يمر بمصر الواقعة تحقيقت السيطرة العباسية قـرر عبيـدالله المهـدي ضـرب العباسـيين مـن هـذا البلـد والاسـتيلاء عليـه كخطـوة أولـى، فقـام بمحـأولتين مـن أجـل ذلـك، وعلـى الـرغم مـن إلحـاق الهزيمـة بهـم علـى يـد مـؤنس الخـادم[1]، قـائد الجيـوش العباسـية زمـن الخليفـة المقتـدر العباسـي، إلا أن تـأثير الحملـة الثانيـة كـان قويـاً علـى الأوضـاع السياسية والاقتصادية والدينية ، فقد ألقتْ الرعب في قلوب المصريين، كما استولى قائد الجيش الفاطمي القائم بأمر الله بن عبيدالله على جزء كبير من خراج مصر، ونهب الموظفون العباسيون باقي هذا الخراج، ما أدى إلى خلل في الوضع الاقتصادي[2]، كما أن انتشار المذهب الإسماعيلي بين المصريين سوف يساعد إلى حد كبير الفاطمية للاستيلاء على مصر فيما بعد.

وما أن تولى القائم بأمر الله الخلافة الفاطمية بعد وفاة أبيه حتى حأول التعويض عن الفشل الذي ألحق به في السابق وربما الظروف التي كانت تمربها الخلافة العباسية داخلياً من تـأزم العلاقـات بـين الخليفـة الراضـي ومحمـد بـن الإخشـيد[3]، وحـدوث الثـورات فـي مصـر شـجعه

---

(1) مؤنس الخادم الملقب بالمظفر المعتضدي، أحد الخدام الذين بلغوا رتبة الملوك كان من خدم المعتضد العباسي بقى ستين سنة أميراً وندب لحرب المغاربة العبيديين وولي دمشق للمقتدر وثم حاربه ومثل المقتدر، وخلعة القاهر بالله، فلما تمكن القاهر قتله، للمزيد ينظر ابن مسكويه، تجارب الأمم، جـ1، ص36، ابن تغري بردي النجوم الزاهرة، جـ3، 239، حسن، تاريخ الإسلام، جـ2، ص152.

(2) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص181،182، محمد بن طغج الإخشيدى كان أحد الضباط الأتراك الذين أكثرت الخلافة العباسية من اقتنائهم، وقد برز والده طغج عندما اشتهر أحمد بن طولون، وأصل هذه العائلة من فرغانه، ومعنى الإخشيد بلغة أهل فرغانة ملك الملوك وقد منحه الخليفة الراضي هذا اللقب في عام(327هـ/939م)، للمزيد ينظر: ابن الأثير الكامل في التاريخ، مجـ7، ص57.

(3) العبادي ، في التاريخ العباسي والفاطمي ، ص141.

على إرسال حمله إلى مصر، ولكن لكثرة الاضطرابات التى من أهمها ثورة صاحب الحمار ضد الحكم الفاطمي بالمغرب حالت دون ذلك.

وبعد وفاة القائم بأمر الله آلت الخلافة إلى إسماعيل المنصور الفاطمي، فلم يشهد عصره أي عمل عسكري ضد مصر، وإنما اكتفى ببث الدعاة الشيعة في المشرق واستقبالهم عنده، ولم تأتِ الخطوة الحاسمة لدخول مصر إلا زمن الخليفة المعز لدين الله الفاطمي سنة 358هـ/969م، على يد القائد جوهر الصقلي.

إن اهتمام العبيديين بالطرق البرية والبحرية المؤدية إلى مصر نابع من محاولاتهم المتكررة لفتحقيقها والتي استمرت ما يقرب من ستين عاماً، فقد أمر المعز لدين الله الفاطمي عمال برقة سنة(355هـ/965م)، بحفر الآبار، وبني الصهاريج لتجميع ماء المطر، وأن يبني له في كل منزلة قصراً، ففعل ذلك[1]، أضف إلى ذلك أنهم كانوا حريصين على توفير الأمن بهذه الطرق فأصبح الطريق آمناً على الساحل الممتد من الإسكندرية إلى مدينة سبتة[2]، فقد اهتم كلٌ من أبن خرداذبة وقدامة بن جعفر بالطريق الساحلي الممتد من مصر حتى القيروان والطرق المتفرعة من هذا الطريق[3].

فنشطت حركة القوافل التجارية التي كانت تعم على مدار السنة أسواق مصر ومكة والشام، فأصحبت برقة سوقاً للسلع والمنتجات مثلما قال ابن حوقل هي أول منبر ينزله القادم من مصر[4]، كما أضحت الإسكندرية سوقاً للسلع والمنتجات المغربية[5]، كما نقف عن ذكر بعض الأسواق بالفسطاط التي كانت تسمى بأسماء التجار الذين استقروا بها للتجارة، مثل سوق المغاربة وسوق البربر[6]، وهذا يدل على قوة العلاقات التجارية بين الطرفين، فيذكر الدبّاغ : أن بكر هبة الله بن محمد بن أبي عقبة قد أعطى رجلاً مئة دينار وقال له خذ هذه البضاعة واخرج بها إلى مصر[7].

---

(1) ابن سعيد، كتاب الجغرافيا، ص128، النويري نهاية الأرب، جـ2، ص121، المقريزي، اتعاظ الحنفاء، جـ1، ص172، ابن أبي دينار، المؤنس، ص81.

(2) حركات، دور الصحراء الإفريقية،ص36.

(3) أبن فردازية، المسالك والممالك، ص4 ،5،6، قدامة بن جعفر،الخراج وصناعة الكتابة، ص220،221.

(4) ابن حوقل، صورة الأرض، ص66،67.

(5) الحسين، موسوعة الحضارة العربية ، ص599.

(6) أحمد، علاقات مصر بدول المغرب، ص114-115.

(7) االدباغ، معالم الإيمان، جـ3، ص86.

أما أهم صادرات الفاطميين لمصر فهي لا تبعد عما كان يصدره الأغالبة من قبلهم، والتي تمثلت في المنسوجات التي كانت تصل إلى العراق عن طريق مصر، إلا أن هذه السلعة قد توقفت زمن الفاطميين، ذلك كنوع من الحرب الاقتصادية التي أثاروها ضد منافسيهم العباسيين ببغداد[1]، بالإضافة إلى المواد الغذائية وأهمها زيت الزيتون، وكذلك الثروة الحيوانية والبحرية[2]، فضلاً عن الحديد والزعفران[3] والتحقيقف الفنية والأواني الخزفية، وقد عثر بمتحقيقف مدريد على ريحية صغيرة تحقيقمل كتابة مرصّعة صنعت في صبرة المنصورية برسم الخليفة المعز لدين الله الفاطمي، ولعل وجود العشرات من هذه القطع التي صنعت في القيروان والتي نقلت إلى مصر ضمن الأموال والمجوهرات والتحقيقف عند خروج المعز لدين الله الفاطمي ما يؤكد ذلك[4].

ولكن ما لبث ربض زويلة أن تحقيقول إلى مدينة قائمة بذاتها ، بمثابة تكملة للمهدية[5]، وقد أشار الإدريسي إلى أسواقها الجميلة ومبانيها الحسنة وشوارعها الواسعة وأزقتها الفسيحة وعن تجارها الأثرياء ذوي الأذهان الثقافية والمعرفة الواسعة بالمعاملات التجارية[6]، وكان الفاطميون قد بنوا بها داراً للضرب فضربوا مسكوكاتهم بزويلة وإن جاءت متأخرة قليلاً أي منذ زمن المعز لدين الله الفاطمي وهو مؤرخ بسنة 330 هـ/941 م، وهذا الدينار معروض حالياً بمتحقيقف السرايا الحمراء بطرابلس[7].

لقد بلغت جباية القيروان والمهدية وسوسة وصفاقس ثمانية آلاف متقال[8]، بصرف النظر عن رسوم الدخول والخروج التي لا ترجع إلى بيت المال[9]، وما أن شيد الفاطميون مدينة المنصورة صبرة سنة(336هـ/947م)، ونقل المنصور الفاطمي إليها الدواوين وكل الأسواق

---

(1) لويس، القوى البحرية والتجارية، ص328.

(2) ابن حوقل، صورة الأرض، ص75،74،71، مجهول، الاستبصار، ص116-173، الحميري، الروض المعطار، ص366،365،91.

(3) المقريزي، الخطط، ص94.

(4) النويري، نهاية الأرب، جـ28، ص143-144، المقريزي، الخطط، جـ2، ص235، ابن أبي الضياف ،إتحاف أهل الزمان ،ص128 .

(5) إدريس الهادي روجي، الدولة الصنهاجية، جـ2، ص56.

(6) الإدريسي، نزهة المشتاق، جـ1ن ص282، 283.

(7) العجابي، جامع المسكوكات، ص25، ارحومة، المسكوكات العربية الإسلامية، ص99،98.

(8) البكري، المسالك والممالك، جـ2، ص691.

(9) روجي، الدولة الصنهاجية، جـ2، ص74.

وجميع الصناعات[1]، حتى فقدت المهدية أهميتها السياسية والاقتصادية، فيصفها ابن حوقل عقب ثورة أبي يزيد مخلد بن كيداد بقوله:" أدركتها سنة(336 هـ/947 م)، وقد اختلت أحوالها أعمالها وانتقل عنها رجالها، بانتقال ملوكها عنها، وبعدهم منها، وكان أول نحس أظلها أبو يزيد مخلد بن كيداد، وخروجه بالمغرب على أهلها، انثالت المناحس عليها إلى الآن، قد بقي بعض رمق[2].

ومن أهم السلع التي صُدّرت إلى مصر هي الذهب والرقيق، فقد كانت الدولة العبيدية تسيطر على مسالك تجارة الذهب والرقيق مثل بلاد الزاب، وتاهرت وفارس وسجلماسة، فضلاً عن سيطرتها على مدن المرافئ المرتبطة بالتجارة الصحراوية[3]، ما جعل الفاطميون يستحقيقوذون على ثروة ذهبية ضخمة تجمعت في خزائنهم بالمغرب، وضربوا منها مسكوكاتهم التي انتشرت في مصر بشكل كبير وهذا ما تشهد به متاحفها[4]، إما ثمنا للبضائع الواردة من مصر نفسها أو من بلاد المشرق عن طريق التجار أو عن طريق الدعاة الشيعة، وأهمها الدينار المعزّي الذي ضربه المعز لدين الله الفاطمي بالمنصورية منذ سنة(341هـ/952م)[5]، لدعاية به بدخولها، وتدأوله أهل مصر وأن دار الضرب بالفسطاط قد أقفلت منذ أواخر العهد الإخشيدي[6]، فضلا عن ضربة السكة الحمراء[7]، المصنوعة من الذهب الأحمر الجيد العيار لتعويض السكة القديمة التي فقدت قيمتها منذ عهد بعيد، وقد تسبب هذا الإجراء في ازدياد المتاعب الاقتصادية التي تفاقمت نتيجة المجاعة واستمرار الجفاف، فارتفعت الأسعار ارتفاعاً فاحشاً حتى اضطر محتسب مصر إلى قمع باعة الحبوب والطحانين[8].

كانت المصريون قبل ذلك يتعاملون بالمسكوكات الذهبية والفضية والنحاسية بالإضافة إلى هذه المسكوكات تعاملوا بسكة وسيطة مختلطة وكان الدينار المستخدم هو الدينار الراضي الذي ضربه العباسيون غير أن الفاطميين أرادوا أن يضربوا اقتصاد العباسيين في مصر من

---

(1) البكري، المسالك والممالك، جـ2، 677،676.

(2) ابن حوقل، صورة الأرض، ص73.

(3) الجنحاني، دراسات في التاريخ الاقتصادي، ص67–68.

(4) القيسي، موسوعة النقود العربية، ص190، البنك العربي المحدود، المسكوكات الإسلامية، ص54.

(5) المقريزي، شذور العقود، ص78، القيسي، موسوعة النقود العربية، ص190.

(6) المقريزي اتعاظ الحنفاء، جـ1، ص187.

(7) المصدر نفسه، نفسه ص191 .

(8) المصدر نفسه، ص191.

خلال محاربتهم لدينار الراضي، فقد نجح جوهر في امتصاصه من الأسواق بعد انحطاط وزنة أمام الدينار المعزي الذي أكثر المعز لدين الله الفاطمي من ضربه حتى عمَّر الأسواق لا سيما مصر، وساعده على انتشاره بصورة كبيرة أن الخلفاء العباسيين قد توقفوا عن ضرب السكة منذ عهد الخليفة المستكفي بالله سنة(344هـ/946م)، ولم يستأنف ضربها إلا أثناء عهد المستنجد بالله عام(555هـ/966م)، إلى نهاية الدولة العباسية زمن المستعصم بالله(656هـ/1258م)، وذلك لاستحقيقواذ الأمراء من البويهيين والسلجوقيين على مقاليد الحكم، فأصبح الخليفة مجرد صورة ليس إلا[1]، فاضطر الناس التي بيعه بأقل من قيمته، ما أدى إلى أن خسر الناس كثيراً من أموالهم[2]، استخدمت لذلك دنانير من الفضة المذهبة، تعرف بالدنانير البيضاء وهي ذات قيمة منخفضة تبلغ قيمة الدينار المعزي جعل قيمته أربعة وعشرين قيراطاً تقريباً، وثبتت قيمته عند خمسة وعشرين درهماً ومنع التعامل بالدينار الأبيض الذي لم تتعد قيمته عشرة دراهم تبعاً لنظرية العرض والطلب[3].

وقد أثار هذا الإصلاح النقدي هياج الناس لأنهم خسروا من قيمته رؤوس أموالهم فاضطر جوهر الصقلي إلى السماح بإعادة التعامل بالدينار الأبيض إلا أنه خفض قيمته إلى ستة دراهم، ما أدى ذلك إلى تلاشيه من السوق وإفلاس بعض الناس، وقد دفعه ذلك إلى إعادة تقدير قيمته، فرفعها إلى ثمانية دراهم في عام(362هـ/973م)[4]، وقد شاهد أحد الباحثين كميات من الدنانير الذهبية الفاطمية في مصر وقد أبدى اعجابه بها[5].

إن هذه السياسة الشديدة التي اتبعها الفاطميون جاءت لغرض فرض سكتهم لكونها مظهراً من مظاهر سيادتهم من جهة، ومن ثم إنهاء كل مظهر من مظاهر دولة الخلافة العباسية ونفوذها على مصر لاسيما من جهة أخرى، حتى قبل دخولهم إليها.

لم يقتصر التبادل التجاري وانتشار المسكوكات بين بلاد المغرب ومصر عند هذا الحد بل لاقت تجارة الرقيق رواجاً كبيراً اعتمد عليها كل الأهالي بمصر وليس الحكام فحسب[6]، فكان

---

(1) المقريزي، شذور العقود، ص80، النقشبذي، الدينار الإسلامي، ص32،33.

(2) المقريزي، شذور العقود، ص80، والخطط، جـ2، ص35.

(3) المقريزي، الخطط ، جـ1، ص398-405، الكاشف، دراسات في النقود الإسلامية، ص91.

(4) المقريزي، اتعاظ الحنفاء، جـ1، ص201.

(5) لومبارد، الجغرافية التاريخية، ص89، نقلاً عن ناصر سفر نامة.

(6) أحمد، علاقات مصر بدول المغرب، ص112.

الفاطميون يجلبونهم من بلاد السودان ومنها إلى سجلماسة والمغرب الأقصى وإسبانيا وورقلة الجريد إلى إفريقية ومنها نحو فزان، ثم طرابلس وبرقة حتى تصل إلى مصر، ومنها كانوا يرسلونها نحو المشرق الإسلامي[1].

أما أهم ما ورّد الفاطميون من مصر الأقمشة الفاخرة وأهمها قماش البلو قلمون الذي كان يصنع خصيصاً للخليفة، وينسج ما فيه بالذهب بيع بحوالي ألف دينار[2]، فضلا عن الأسلحة والتحقيقف الدقيقة المطعمّة بالذهب والفضة والجواهر الثمينة[3]، وكذلك الكتان[4]، الذي اشتهرت به مدينتي بوصيري[5]، وتنيس[6].

كما أدّت مصر دور الوسيط بين بلاد المغرب الإسلامي ككل والأندلس وبلدان الشرق الاقصى، فكانت منتجات التوابل والبحور والعطور السلع المعتادة التي وردّها المغرب من الشرق الأقصى والتي ترد عن طريق ميناء عيذاب[7]، ومنها تنقل إلى الفسطاط ثم الإسكندرية ومنها إلى بلدان المغرب الإسلامي ومنها إلى الأندلس[8]، بالإضافة إلى أخشاب الهند لا سيما خشب الساج والجوهر والياقوت والعقيق علاوة عن المعادن النفيسة لاسيما الزمن الفاطمي[9]، إذ كان الفاطميون يحبون الأثاث المصنوع من المعادن الثمينة من ذهب وفضة، ومن المخشب المرصّع بالأحجار الكريمة[10] كذلك المواد الغذائية والنباتية والكيمياوية[11].

ومما زاد من توثيق الحركة التجارية بين الطرفين الدور البارز الذي أدّاه الحجاج الذين جمعوا بين الحج والتجارة فكان الحجاج المغاربة ينقلون بضائعهم معهم ويقومون ببيعها في مصر

---

(1) ابن حوقل، صورة الأرض، ص72، لويس، القوى البحرية والتجارية، ص230.

(2) الحموي، معجم البلدان، جـ4، ص86، المقريزي، الخطط، جـ1، ص177.

(3) الكاشف، دراسات في النقود الإسلامية، ص103.

(4) هايد، تاريخ التجارة في العصور الوسطي، جـ4، ص136.

(5) بوصيري، قرية من قرى الفيوم بصعيد مصر، وإليها إنهزم مروان محمد آخر خلفاء الامويين وبها قتل، وعند وصوله إليها قال: نحن ببوصيرو إلى الله للمزيد راجع: الحميري، الروض المعطار، ص117-118، والقلقشندي، صبح الأعشى، جـ3، ص377.

(6) تنيس: مدينة من مدن مصر، وهي كبيرة أولية فيها أثار كثيرة للأول وأهلها ذوو يسار وثروة وأكثرهم حاكة وبها تحاك الثياب، وكانت أخصب بلاد الله وأكثرها ثماراً وفاكهة، للمزيد راجع الحميري، الروض المعطار، ص137-438، الفلقشندي، صبح الأعشى، جـ3، ص4 ، 3، ص383.

(7) عيذاب مدينة على ساحل البحر الأحمر، بينها وبين اسوان مائتا فرسخ، وقد نشط هذا الطريق بعد أن تحول الطريق التجاري الشرقي من الخليج الفارسي إلى البحر الاحمر بفضل، جهود والفاطميين للمزيد ينظر مجهول، الاستبصار، ص87.

(8) المقريزي، الخطط، جـ1، ص202، حسين خضري أحمد، علاقات مصر بدول المغرب، ص117.

(9) مجهول، الاستبصار، ص36، المقريزي، الخطط، جـ1، 194، القلقشندي، صبح الأعشى، جـ3، ص286.

(10) أحمد، علاقات مصر بدول المغرب، ص120.

(11) أحمد، علاقات مصر بدول المغرب، ص120.

ومكة وبلاد المشرق[1]، وكان التجار المشارفة يدخلون إلى المغرب للسبب نفسه [2]، ومن الطبيعي أن تقوم عملية البيع والشراء بتبادل المسكوكات، لذلك تعددت الفتاوى حول التجار الذين يخرجون من إفريقية إلى بلاد المشرق فقد سئل القابسي عن تاجر مغربي يخرج من بلده إفريفية إلى مكة يبيع ويشتري، أى يد بيد، فيعامل ببعض ما معه، ثم يرجح إلى بلده، وربما باع في بعض البلدان التي يمر بها ذهاباً وإياباً فيصل إلى بلده، وربما بقيت له أموال على الناس[3]، إن هذه الفتاوي من ذات بال وأهميه في التاريخ الاقتصادي للدولة الفاطمية فهي تدل على سهولة الاتصال بين الأقاليم.

ولقد أدى التجار الأجانب الذين أتوا إلى المغرب الإسلامي من مختلف الجنسيات سواء من الفرس والعراق والشام، وكذلك من نيسابور وسمرقند وواسط والبصرة وغيرهم، غاياتهم في ذلك الحصول على الذهب[4]، بالإضافة للتجار اليهود الذين كان لهم دور كبير في الوساطة التجارية، فازدادت هجرتهم إلى هذا الأقليم والاقامة به فأصبح لهم حياً وسوقاً خاصاً بهم عرُف بحارة خيبر وسوق اليهود[5]، لما لمسوه من سياسة التسامح الديني التي جرى عليها الخلفاء الفاطميون إزاء أهل الذمة، فقد ذكر لنا ابو العرب أن أحد المشهورين في صناعة الزيت وتجارته في الساحل كان مسيحياً[6].

وجملة القول، إنه كان للخلفاء الفاطميين الدور الكبير في توسيع تجارتهم بين الأقاليم، حتى تحقيقكموا في طرق التجارة التي عن طريقها نشروا مسكوكاتهم وضربوها بدور الضرب من المحيط الأطلسي غرباً إلى الخليج العربي شرقاً، ما ساعد على يّداولها بين هذه البلدان فأصحبت لها السيادة على البحر الأحمر والمحيط الهندي[7].

ب- بلاد المغرب والأندلس وبلاد السودان:

(1) صالح مفتاح، ليبيا منذ الفتح الاسلامي، ص235.

(2) الونشريسي، المعيار، جـ1، ص387.

(4) مفتاح ، ليبيا منذ الفتح الاسلامي، ص235.

(5) الجنحاني، القيروان، ص138.

(6) أبوالعرب، طبقات علماء إفريقية، ص56.

(7) حركات، دور الصحراء الإفريقية، ص31.

انتشرت المسكوكات الفاطمية ببلدان المغرب الإسلامي وذلك لوقوع دور الضرب تحقيقت يد السلطة الفاطمية من الحدود المصرية شرقاً إلى سجلماسة غرباً، هذا الامتداد أعطى الحرية التجارية بين مدن المغرب الأدنى والأوسط والأقصى سهولة الاتصال بين التجار الذين كانوا يخضعون لحكومة واحدة، وتنشيط البيع والشراء وتبادل المنتجات.

ونظراً لهذا الامتداد واحتكار الدولة لمقدرات البلاد وسيطرتها على الطرق التجارية المؤدية إلى الذهب، والتي تمثلت في تاهرت وسجلماسة نشبت الحروب بين القبائل والفاطميين.

وقد كان الحديث في مستهل في بداية هذا الفصل من هذه الدراسة عن رحلة عبيدالله المهدي إلى بلاد المغرب غير أن هذه الرحلة استوقفتنا اشياء تحقيقمل في طياتها ابعاداً ومضامين لا يمكن أغفالها أو تجاهلها منذ تأسيس هذه الدولة والذي يبدو في ظاهرها لنشر المذهب الشيعي في كل بلدان العالم الإسلامي أنذاك ولكن تبين أن الاهتمام بجميع الأموال وتكديسها تحقيقت أي مسمى هي الغاية المنشودة من قيام هذه الدولة.

فعند إمعان النظر في هذه الرحلة نجد أن عبيدالله المهدي منذ الشروع في رحلته، قد دخل بلاد المغرب متخفياً في زي التجار خوفاً من العباسيين وولاتهم وبيدو أن غرضه من ذلك هو معرفة طبيعة أرض المغرب وظروفها السياسية والاقتصادية، فما اختياره لسجلماسة لتكون مقر إقامته إلا لإدراكه بأهميتها التجارية، إذ كانت مقصد التجار من كل حدب وصوب، فضلاً عن بعدها عن الأغالبة الموالين للعباسيين، فالأموال التي انتهبها من هذا البلد وخرج بها صحبة قائدة أبي عبدالله الشيعي لبرهانٌ على قوة مركزها الاقتصادي، اذ تعد مسلكاً من مسالك الذهب إلى بلاد السودان، فيفضل ما يجلب إليها من هذا الذهب بلغت كمية المسكوكات التي ضربت باسم القواطم إلى أربعمائة ألف دينار في السنة [1]، اتصفت بالنقاء في العيار وزيادة في الوزن، بل إنهم استطاعوا أن يجمعوا أكبر ثروة ذهبية مكنتهم من دخول مصر والسيطرة عليها.

وبذا فقد كان الفاطميون قد انتهبوا قبل ذلك أموال تاهرت التي تعد مركزاً مهماً على طريق القوافل التجارية المؤدية إلى بلاد السودان بلاد التبر والذهب، فبعد استيلاء أبي عبدالله الشيعي على رقادة اشتدت حركة المقاومة الزناتية للوجود الفاطمي حيث شعروا بوطأة هذا النفوذ عليهم بسيطرتهم على هذا الطريق الذي يعتبرونه مصدر رزقهم، من جهة ومن جهة أخرى

---

(1) لومبارد، الجغرافية التاريخية، ص88.

اختلافهم الديني والمذهبي من جهة أخرى لكل هذه العوامل نشبت الحروب بينهم ولعل ثورة صاحب الحمار التي انظموا تحقيقت لوائها كانت نتيجة لسيطرة الفاطميين على طرق التجارة[1].

ونظراً لأهمية مسالك تجارة الذهب بين بلاد السودان والمغرب الإسلامي احتدم الصراع بين الفاطميين بالمغرب والأمويين بالأندلس، إذ وقفت قرطبةّ مساندة زناتة بينما دعمت المهدية صنهاجة للوقوف، ضدها وانتهى هذا الصراع في نهاية الأمر بإخضاع تاهرت وسجلماسة وفاس لقوة الفواطم في حين خضعت سبتة السلطان الأمويين بالأندلس وذلك سنة(347هـ/958م)[2].

من هنا صار ذهب السودان منقسماً بين هاتين الدولتين وأصبح بإمكان الأمويين بالأندلس أن يضربوا السكة الذهبية بدلاً عن السكة الفضية التي كانوا يضربونها منذ قيام دولتهم بالأندلس[3]، وأضحى الدينار الذهبي وحدة التعامل الرئيسية، شأنه في ذلك شأن كل الدول المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط، بينما شهدت بلاد المغرب على امتداد رقعته تدأول سكة ذهبية واحدة ما سهل في عمليات البيع والشراء وانتشار مسكوكاتهم بين سكان المغرب الإسلامي بسهولة كما لعب المغرب الإسلامي دور الوسيط بين الأندلس ومصر وبلدان الشرق الأقصى، إذ كانت السفن تخرج من بلاد المغرب حاملة بضائع مصر والمشرق، وهناك تأخذ بضائع غيرها عوضاً عنها، حيث غدت تجارة الأندلس ملئة بشواطئ المغرب الأدنى وشرق البحر المتوسط[4]، والبكري خير شاهد على ذلك، فيذكر أن سفن الأندلس دائبة على ميناءى المهدية[5]، فرغم ما كانت تتعرض له هذه السفن من أعمال المصادرة والتقديم إلا أن رحلاتها التجارية إلى إفريقية وبلاد المغرب لم تتوقف، فكان الأندلس يصدّر إلى المغرب القطن والكتّان، اللذين يباعان هناك بأثمان مرتفعة[6]، في حين كان المغرب يصدّر الرخام إلى الأندلس، فيذكر ابن عذاري عن مشروع الخليفة عبدالرحمن الناصر بناءه مدينة الزهراء سنة(352 هـ/961م)، قائلاً:" وكان الناصر يصلهم (يعني التجار)، الذين تعهدوا بجلب الرخام من قرطاجنة وتونس"، فكانت كل رخامة بثلاثة دنانير وعلى كل سارية ثمانية دنانير سجلماسية[7].

---

(1) شرف الدين، الازمة، ص107.

(2) ابن أبي دينار، المؤنس، ص80، الصفاقسي، نزهة الأنظار، ص354.

(3) لومبارد، الجغرافية التاريخية، 157.

(4) لويس، القوى البحرية والتجارية في حوض المتوسط ، ص332، روجي، الدولة الصنهاجية، جـ2، ص294.

(5) البكري، المسالك والممالك، جـ2، ص683.

(6) المالكي، رياض النقوس، جـ2، ص223-445-447.

(7) ابن عذاري البيان المغرب، جـ1، ص231، الجنحاني، المغرب الإسلامي، ص24.

ومن خلال ما تقدم يبدو واضحاً من تبادل المسكوكات ثمن البضائع بين مختلف الأقاليم وهذا ساعد على النهضة الاقتصادية الإسلامية التي شهدها القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي.

لقد أدّت بلاد السودان دوراً كبيراً في تاريخ التجارة المغربية، لما يمثله من تجارة الذهب والرقيق، ابتداء من القرن الرابع الهجري، العاشر الميلادي[1]، فقد ملأت خزائن التجار والأمراء بالمال الوفير، فقد كانت تجارة الرقيق مورداً هاماً للفاطميين إذ أغدق عليها ثروات طائلة، فكان يباع في الأسواق بشكل كبير يذكر الإصطخري أن سعر العبيد الإخصائي الممتاز قد كان مرتفعاً فتباع الأَمة السودانية بالمغرب بألف دينار وأكثر، فمنهم ما تم تصديره إلى مصر أو لباقي دول أوروبا[2]، ومنهم ما كان الفاطميون يستخدمونهم في الجندية[3].

أما عن واردات الفاطميين إلى السودان فهي الملح على عادة الأغالبة فيذكر ابن حوقل أن حمل الملح بيعَ في دواخل بلد السودان ما بين مئتين إلى ثلاثمائة دينار، يتم ذلك بالمقايضة[4]أحيانا.

جـ : انتشار المسكوكات الفاطمية في اوروبا:

شكلت المسكوكات الفاطمية أهمية بالغة لدى الدول المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط، وذلك بفضل إقبال التجار عليها وتعاملهم بها لما تميزت به من الخلوص في العيار وقيمة في الوزن، إذ لقى الدينار رواجاً كبيراً بين الأوساط الدولية، فأصبح منافساً للدينار العباسي، فاجتازت سمعته بلاد المغرب والمشرق الإسلاميين وبلاد السودان وحتى الأندلس ليصل الهند والصين، ويقف نداً للدينار البيزنطي بالقسطنطينية والمدن الاسكندنافية وجزر البلطيق.

وقد تجلّى ذلك لاتساع رقعة الدولة الفاطمية واهتمامها بالموانئ البحرية خلفاً لدولة الأغالبة، فبالإضافة إلى ما ورثوه عن المغرب الأدنى وصقلية وأجزاء من جنوب إيطاليا، وسع الفاطميون نطاق دولتهم ليشمل المغربين الأوسط والأقصى وكل هذه الأقاليم كانت تتدأول سكة

---

(1) الحبيب الجنحاني، المغرب الاسلامي ص29.

(2) الإصطخري، المسالك والممالك، ص37، حركات، دور الصحراء بالإفريقية، ص33.

(3) ابن عذاري، البيان المغرب،جـ1ان صص، 237-238-247.

(4) ابن حوقل، صورة الأرض، ص98، حركات، دور الصحراء الإفريقية، ص30.

موحدة يصدرها الخلفاء الفاطميون بمؤثراتها الشيعية، وتجلى هذ الاهتمام ببناء المهدية على ساحل البحر، وإنشاء دوراً لصناعة السفن بها "دار البحر"[1]، وامتد هذا الاهتمام ليشمل طرابلس التي أصبحت قاعدة الأسطول الفاطمي إلى جانب المهدية وتونس وسوسة، فضلاً عن صفاقس وبونة التي كانت تتخذ قاعدة لأسطولها البحري في البحر التيرانتي ومنها تواصل عملياتها الحربية على أمالفي ونايلي وجنوة وسردانية وكورسيكا وبجاية ومرسى الدجاج ووهران وتلمسان كما استولى الفاطميون على كل الجزر الصغيرة القريبة من الساحل المغربي لدولتهم[2]، وقد وصف ابن خلدون السيطرة الإسلامية على هذا الجزء الكبير من البحر المتوسط بقوله:" وكان المسلمون لعهد الدولة الإسلامية قد غلبوا على هذا البحر من جميع جوانبه، فعظمت صولتهم وجولتهم وسلطانهم فيه فلم يكن للأمم النصرانية قبل بأساطيلهم بشيء من جوانبه وامتطوا ظهره للفتحقيق سائراً بأبائهم، فكانت لهم المقامات المعلومة من الفتحقيق والغنائم وملكوا سائر الجزائر المنقطعة على السواحل فيه، مثل ميورنة وميورقة ويابسة وسردانية وصقلية وقوصرة ومالطة وإقريطش وقبرص وسائر ممالك الروم والأفرنج[3]، ولما كانت السيطرة الفاطمية على الجزء الشمالي الغربي لحوض البحر الأبيض المتوسط فقد نشطت الحركة التجارية بعد فرض الأمن وحماية طرق التجارة البحرية على السفن القادمة المتجهة من المهدية، فارتفعت حركة البيع والشراء في الأسواق العالية.

سار الفاطميون بجزيرة صقلية على نفس النمط الذي اعتمد عليه الأغالبة، كما سبقت الإشارة إليه في الفصل الأول من هذه الدراسة، وذلك فيما وردّته من هذه الجزيرة من محاصيل زراعية لا سيما الخشب الذي اعتمد عليه الفاطميون في صناعة السفن التي وصلت إلى درجة كبيرة من القوة والانتظام قبل انتقالهم إلى مصر، فكانت الدولة الفاطمية تبذل جهدها للحصول على الخشب الضروري لإنشاء المراكب سواء من مصر أو من غيرها كما ذكر المقريزي[4]، فكان للأستاذ جوذر مركب خاص خصصه لتجارة الخشب من صقلية، وكان يأتيه بكميات كبيرة، حتى خصص له مخزن، ويمد به الخلافة عند حاجتها له[5]، هذا فضلاً عن قصب السكر الذي

---

(1) الجوذري، سيرة جوذر، ص137، المالكي، رياض النقو، جـ2، ص227.

(2) مؤنس، تاريخ المغرب وحضارته،مجـ 1، ص656.

(3) ابن خلدون، المقدمة، ص62، وكذلك ينظر العبر، جـ6، ص98،99.

(4) المقريزي،الخطط ، جـ1 ، ص101 ؛ الحسين ، موسوعة الحضارة العربية ،جـ6 ، ص594 .

(5) الجوذري، سيرة جوذر، صص 119،121،127،135،136.

كان للدولة الفاطمية أراضٍ كبيرة لزراعته في صقيله[1]، فيذكر المالكي أن أحد الفقهاء بمدينة سوسة امتنع عن أكل كعكاً معجوناً بسكر صقلية قدم له بالقيروان، معللا ذلك بأن سكره يصنع في ضياع بممتلكات السلطان[2]، كما ورّد الفاطميون الأطرية من صقلية التي تصنع في مدينة ترمة[3].

علاوة عن إدخالهم أشجار التوت وتربية دودة القز الأول مرة في تاريخهم[4]، وبذلك لاقت منسوجاتهم الحريرية قبولاً كبيراً في كل الأسواق[5].

في مقابل ذلك كانت صادرات الفاطميين لصقلية لا تختلف عما صدّر الأغالبة غير أن ابن حوقل لم يحدد نوعيتها، فقال:" وجميع ما نفع إليه الضرورات وتدفع الحاجة إليه من سائر الطلبات مجلوب إلى بلدهم ومحمول إلى جزيرتهم[6]، إلا أن من المؤكد أن يكون زيت الزيتون أهمها[7]، وأحياناً كانت الدولة الفاطمية ترسل الشعير لمحاربتها في صقلية مستخدمة مراكب التجار، وكان يقوم بهذه المهمة موظف يسمى متولي البحر يقيم بمدينة المهدية أيام المعز لدين الله الفاطمي[8].

ونظراً لاحتكار الدولة الفاطمية تجارة الذهب والرقيق مع بلاد السودان فإنهم قد صدّروا هذه السلع إلى أوروبا، وبذلك دعمت مركزها التجاري بينها وبين بلاد السودان من جهة وبين المغرب والمشرق الإسلاميين وبلدان البحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى[9].

كما ظلت صقلية تؤدي دور الوسيط في نقل منتجات المغرب والمشرق علاوة عن منتجاتها إلى جميع دول البحر المتوسط الإسلامية والمسيحية، ذلك أنها لم تتأثر علاقاتها بهذه البلدان حتى بعد دخول العبيديين الشيعة إليها، وكان الذي يقوم بنقل هذه التجارة اليهود الذين كان لهم دور كبير في التجارة البحرية، فكان لهم حارة بالعاصمة يلزم تسمى بحارة اليهود، لاسيما

---

(1) الدوري، مصر وعلاقاتها بدول المغرب، 164.

(2) المالكي رياض النفوس، جـ2 ص1442، القاضي عياض، ترتيب المدارك، جـ3، ص35.

(3) ابن جبير، رحلة ابن جبير، ص335،334، الحميري، الروض المعطار، ص167.

(4) عزيز أحمد ، تاريخ صقلية الاسلامية ، ص46.

(5) مورنيو المسلمون في صقليه، ص34.

(6) ابن حوقل، صورة الأرض، ص131.

(7) الجوذري، سيرة جوذر، ص135.

(8) لويس، القوى البحرية والتجارية، ص270، 271ن الدوري، صقليه وعلاقاتها بدول البحر المتوسط الإسلامية، ص164.

(9) الطبي ، دراسات في تاريخ المغرب والأندلس، ص321، الجنحاني بالمغرب الإسلامي، ص32 .

بـلاد الفرنجـة والمـدن الإيطاليـة وحتـى القسـطنطينية[1]، كمـا أدّتْ المـدن الإيطاليـة أمـالفي-جنـوة البندقية- الدور نفسه سواء مع تلك الدول أو مع غيرها من بلدان العالم.

أمـا أهـم مـا يبـاع بأسـواق المغـرب مـن منتجـات صـقلية والـدول الاوربيـة فكانـت الحديـد والخشب والأسلحة والعبيد والبيض والمنسوجات الأوربية وذلك مقابل الحصول علـى زيت الزيتون والسلع السودانية الذهب والرقيق[2]، وكانت السكة المتدأولـة بين الطرفين والـدول الأوربيـة المطلـة علـى البحـر الأبـيض المتوسـط الـدينار الـذهبي[3]، وقـد عثـر علـى مجموعـة منـه مـن سـنة(343 هـ/952 م)، وحتـى أواخـر الحكـم العربـي الصـقلية[4]، هـذا فضـلاً عـن ربـع الـدينار المعـروف بالرباعي الفاطمي الذي ظل متدأولاً في جزيرة صقلية وجنوب إيطاليا حتى بعد سيطرت النورمان عليهـا، وقـد أدى الربــاعي الفــاطمي دوراً كبيــراً فــي المبــادلات التجاريــة الدوليــة، فالازدهــار الاقتصـادي الـذي شـهده المغـرب وصـقلية أثنـاء الحكـم الفـاطمي دليلٌ قـائم بذاتـه وقـد عثـر علـى مجموعة منه مؤرخة منذ سنة 341 هـ/952م، حتى أواخر الحكم العزبي للجزيرة أيضـاً[5]، كما عثر على ثياب الكتان الصقلية التي لا نظير لها، كان يباع المستعمل منها بعد أن يقطـع إلـى قطعتين بين خمسين وستين رباعياً[6].

ونظراً لسياسية المصالحة التي سلكها الفاطميون مع الدولة البيزنطية نشطت التجارة بين الطرفين، فنجد التجار المسلمين يدخلون أسواق القسطنطينية للمتاجرة بحرية تامـة[7] كما تبادل النـاس المسـكوكات الذهبيـة البيزنطيـة والإسـلامية معـاً، فقد كانـت تسـير جنبـاً إلـى جنـب فكـان الفـاطميون يصـدّرون للأبـاطرة البيزنطيين أفضـل أنـواع الحريـر الأرجـواني، سـعياً للحصـول علـى خشب القسطنطينية، إلا أن بيزنطة كانت تحقيقظر بشدة هذه التجارة حتى إنها عمدت في سنة 361هـ/972م، إلى إحراق ثلاث سفن، من البندقية، مشحونة بالخشب، كان اثنان منها يتجهان إلى المهدية والثالثة إلى طرابلس[8]، إلا أن التجار البنادقة لم يكونوا يتقيدون بهذا الحظر شأنها

---

(1) الدروي،صقلية وعلاقاتها بدول البحر المتوسط الإسلامية، 164.

(2) لويس، القوى البحرية والتجارية، ص270،271.

(3) الجوذري، سيرة جوذر، ص135، لومبار، الجغرافية، التاريخية، ص122.

(4) الدوري، صقلية وعلاقاتها بدول البحر المتوسط الإسلامية، ص164.

(5) ماورد موينو، المسلمون في صقلية، ص32.

(6) الدوري، صقليه وعلاقاتها، بدول البحر المتوسط الإسلامية، ص164.

(7) مؤنس، تاريخ المسلمين في البحر المتوسط، ص77.

(8) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، جـ7، ص، مؤنس، تاريخ المسلمين في البحر المتوسط، ص77.

في ذلك شأن تجارة السلاح، ذلك لأنهم كانوا يعدون تجارة الخشب تدر عليهم أرباحاً طائلة، لدى عمدوا إلى تجارة التهريب بدلاً عن النظامية[1].

لقد نمت التجارة الفاطمية مع بلاد الروم نمواً هائلاً خلال القرن الرابع الهجري/ العاشرة الميلادي[2]، فيذكر ابن حوقل أن المراكب ترد بالتجارة من بلاد الروم إلى بلاد المغرب فكانت سفن النبدقة، تتولى تصدير الأقمشة البديعة من طرابلس بلاد المسيحية، كما أن التَّاجين الإفريقيين كانوا إيجلبون مساديهم من البندقية[3]، فاشترى المعز لدين الله الفاطمي من الروم المركبين التجاريين اللذين تمت الإشارة إليهما وهو دليل على عمق العلاقات التجارية بينهما، وتبادل المسكوكات فلا غروا أنْ كانت الدنانير المغربية التي ضربها حكام المغرب أي مغرب من الذهب الذي يملأ خزائنهم، من أهم المسكوكات الشائعة الاستخدام في البحر المتوسط حتى القرن الخامس الهجري/ الحادي عشر الميلادي[4].

وقد وسعت الدول المجاورة جاهدة للحصول على السكة الذهبية ، فالدولة الكارولنجية التي تتداول السكة الفضية، وطدت علاقاتها بالمسلمين والبيزنطيين في حوض البحر الأبيض المتوسط، أما روسيا فقد صدرت بضائعها إلى آسيا وكانت تتلقى في مقابلها مسكوكات ذهبية إسلامية[5]، فالمسكوكات التي عثر عليها عند مصب نهر الفولجا في روسيا أو في ألمانيا[6]، التي كانت تربطهما علاقات تجارية مع مدن جنوب إيطاليا والبندقية والمتدأولة للمسكوكات الفاطمية، للحصول على منتجات المشرق، توحي بقوة النشاط التجاري بين جميع الاطراف.

---

(1) لومبارد، الجغرافية التاريخية؛ ص230، هايد، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ،جـ1، ص128.

(2) هايد ، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى ، ص70.

(3) ابن حوقل، صورة الأرض، ص94، روجي، الدولة الصنهاجية، جـ2، ص295.

(4) لويس، القوى البحرية التجارية، ص656.

(5) هايد، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى، ص84- 103.

(6) المصدر نفسه، ص103.

الفصل الثالث

العملتان الأغلبية والفاطمية دراسة نقدية مقارنة:

المبحث الأول :

القيمة النقدية للسكتين:

أ- أوزان السكة (الموازين والمكاييل).

ب- سعر الصرف.

جـ- وظائف السكة.

المبحث الأول

القيمة النقدية والفنية للسكتين

مـرت السـكة الإسـلامية منـذ تعريبهـا علـى يـد الخليفـة عبـدالملك بـن مـروان سـنة (78 هـ/695 م)، بمراحل متعددة من التطوير، اتسمت كل مرحلة بالتنوع والأهمية سواء في قيمتها النقدية أو الفنية، وذلك من حيث الوزن وسعر الصرف أو من التصميم الجمالي الذي تمثل في النقوش والمأثورات علاوة عن جمال الخط الذي استخدم في الكتابة، وكلها تحقيقمل معاني مهمة تعكس الهيبة القومية لهذه الدول على كافة الأصعدة السياسية والدينية والاقتصادية أو حتى الثقافية.

لقد تدأول أهل المغرب قبل الإسلام وبعده الدينار البيزنطي المسمى بالدينار الجرجيري، وما أن عذت دار الضرب بقرطاجنة تابعة لسلطاتهم أصبحوا يضربون بها مسكوكاتهم وهذا ما أيدته أول سكة ضربها حسان بن النعمان سنة (80هـ/704م)، محافظاً على تأثيراتها المسيحية باستثناء (بسم الله–ومما أمر به حسان بن النعمان) باللغة اللاتينية ظل ولاة الدولة الأموية بشمال إفريقية والأندلس يضربون مسكوكاتهم على هذا النمط إلى أن عُربّت التعريب التام عام (100–101 هـ/720–721 م)، غير أن هذه المسكوكات اختلفت عما ضرب بالشام زمن الخلافة، من حيث النصوص الكتابية وترتيب عدد الأسطر أو تكملة الآيات القرآنية، فكثيراً ما نجد كتابة اسم دار الضرب على السكة المضروبة بالمشرق، في حين لم تذكر على السكة بالمغرب فضلاً عن عبارات الاستقلالية التي عرفت عند أهل المغرب، في حين تتشابهه في الوزن والعيار، فهما على نفس المذهب السني، وبقيام الدولة العباسية سنة (132 هـ/750 م)، تغير تصميم السكة الإسلامية، ليس ببغداد فحسب بل شمل هذا التغيير جميع الأقاليم التي تدخل ضمن سيادتها مباشرة لاسيما المغرب، الذي اقتصر نفوذها فيه على المغرب الأدنى، بعد اقتطاع المغربين الأوسط والأقصى، فأضحى الدينار العباسي يحوي طوقين مع ذكر اسم الخليفة الذي يفتقر وجوده على الدينار الأموي، وكذلك اسم الوريث أو أسماء بعض الولاة، كما سبقت الإشارة، فمنهم من ظل محافظاً على ولائه للعباسيين وإن كان ولاء شكلياً، كالأغالبة بالمغرب الأدنى، الذين ضربوا مسكوكاتهم على نسق المسكوكات العباسية شكلاً ومضموناً وإن اختلفت عنها في وضع

أسماء الأمراء الأغالبة عليها، فكانت من أجود المسكوكات الإسلامية وأجملها، وذلك بفضل الغنى والثروة التي استحقيقوذ عليها هؤلاء الأمراء، فجاءت مسكوكاتهم لتعزز الاستقرار السياسي في هذا الأقليم بعدما كان محلاً للاضطرابات والنزاعات من حين إلى آخر، فالمشاريع التنموية والإنشائية والفنية خير شاهد على ذلك.

كما ظهرت فرق تندد بالحكم العربي الذي بمصر في أنه يجب أن يكون الخليفة قرشياً من قبيلة النبي صلى الله عليه وسلم، فكان من أهمها الخوارج الذين رأوا أنه من حق أي شخص مسلم مؤهل أن يتولى الخلافة، واتخذوا شعار لا حكم إلا لله، لكي يعبر عن مبدأ دولتهم التي قامت بالمغرب الأوسط تحقيقت اسم الدولة الرستمية ودولة بني مدرار الصفرية بالمغرب الأقصى، الذي نقشوه على مسكوكاتهم.

وعلى الرغم من فشل انتشار هذا المذهب سياسياً في إقليم المغرب الإسلامي، فإن المذهب الشيعي استطاع أن ينجح ويحقق أول وأكبر دولة شيعية بالمغرب كافة، ألا وهي الدولة الفاطمية سنة (297هـ/909م)، فكان الشيعة يرون أن الخلافة يجب أن تنحصر في بيت النبي محمد –صلى الله عليه وسلم– فهم يملكون القوة والزعامة الروحية لترجمة الوحي من الله المتمثل في –علي بن أبي طالب– رضي الله عنه وأبنائه، فكانت مسكوكاتهم من ذات أهمية كبرى، وإن كانت في البداية امتدادا للسكة العباسية، فما لبثت أن ظهرت بتغيراتها وتصميماتها الشيعية منذ سنة (342 هـ/953م)، فبقدر ما جاءت صيغ السكة الأغلبية متشابهة للعباسية ، فإن مأثورات السكة الفاطمية لتعزيز الإيدلوجية الشعيعية ، وتجعل من التداول اليومي للسكة وعلى جميع المستويات ترسيخها في وسط يتسم بالتشبث بمذهبه الشيعي وتعاليمه، وبذلك أخذت مساراً جديداً بعيداً كلياً مما كان سائداً في السكة السنية في المغرب بوجه خاص والأقاليم الإسلامية بوجه عام، فالتعبيرات المنقوشة على الدينار الفاطمي تظهر أسرة الرسول –صلى الله عليه وسلم–، مشاركين وحراساً أمناء على الوحي الإسلامي، كما كانت التصاميم التي فيها ثلاثة أطواق متتالية بتعبيراتها المختلفة لها أهمية لاهوتية سرية، وتتمثل القيمة النقدية لكلاً الدولتين في ثلاثة أشياء مختلفة.

1- أوزان السكة:

تعرّفناً من خلال الفصل التمهيدي على الأوزان الشرعية للسكة الإسلامية، للدينار والدرهم من حيث قيمة صرفهما أثناء الفترة الإسلامية، ولكن نظراً لعملية الغش والتزييف التي انتشرت بشكل واسع لاسيما السكة الإسلامية، أوجد المغرب الموازين والمكاييل وذلك حفاظاً على تنظيم التعامل التجاري وتفادياً للتلاعب بها بوصفها عنصراً مهماً من عناصر تبادل السلع:

أ- الموازين :

أتخذ أهل المغرب منذ العصر الأموي الموازين المصنوعة من الرصاص والزجاج، فكان الوالي عبيدالله بن الحبحاب (116-123 هـ/ 734-740م)، أول من استعمل الصنوج في إفريقية أثناء فترة ولايته عليها[1]، إذ عثر في تونس على أربع قطع منها[2]، أقدمها صنع بلوريا أخضر اللون كشفت عنه الحفريات الأثرية في منطقة القيروان، نقش على وجهه العبارة التالية بسم الله أمر عبيد الله بن الحبحاب مثقال نصف أوقية واف[3]، كما عثر اللولي حنظلة بن صفوان على صندج اتصف بالجمال مكتوب على وجهه(مما أرجه حنظلة بن صفوان مثقال) ودرهم وافإ وهو عيار الدرهم الشرعي، ويحمل دار ضرب القيروان والسنة نفسها التي تولى فيها الولاية[4]، وكذلك عثر على صنج زجاج في الشمال الغربي بتونس، بمرماجنة من القطع الكبير، ضرب بأذن الأمير عبدالرحمن بن حبيب الفهري سنة (135 هـ/758 م)[5]، تلك الفترة التي شهدت سقوط الخلافة الأموية وقيام الخلافة العباسية، زمن الخلافة العباسية.

أما أول صنج زجاجي ضرب في إفريقية زمن الخلافة العباسية كان زمن الوالي يزيد بن حاتم المهلبي، (154-171هـ/773-786 م)، عثر عليه بنواحي إفريقية[6].

وكان الأغالبة قد استعملوا الصنوج من الزجاج وذلك لصيانة وزن السكة من التلاعب، ذلك أن المصنوعة من الحديد كان يعرّضها للتلف، وقد أوكلت مهمة مراقبة وزن السكة

---

(1) دفتر، المسكوكات، ص77.
(2) عبدالوهاب، ورقات، ق1، ص421، زيتون، القيروان ص155.
(3) بن عمر، أحكام السوق، ص100، هامش، 55، عبدالوهاب، ورقات، ق1، ص422.
(4) المصدر نفسه، ق1، ص421، دفتر ؛ المسكوكات ،ص77 ،أسواق القيروان، ص
(5) عبدالوهاب، ورقات، ق1، ص421.
(6) دفتر، المسكوكات، ص77، زيتون، القيروان، ص155.

للمحتسب[1]، شأنها في ذلك شأن كل الموازين والمكاييل، هو يراقب موازين الصنوج التي تصنع في دار الضرب[2]، فعليه أن يميز الدينار الجيد من المغشوش بأن تجعل بين الأسنان لتختبر، فإن كان الذهب لينا علم أنه جيد، وإن كان الذهب يابسا علم أنه رديء فلا ضمان عليه[3].

وقد تكون الصنعه مغشوشة، كأن بها ثقباً في قصبتها أو في لسان الميزان، فهذه من الحيل التي لا يعرفها ولا يعمل بها إلا من يكون للوزن جالساً على كرسي الميزان[4]، مصداقاً لقوله تعالي ﴿ وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا وَوَضَعَ المِيزَانَ (7) أَلاَّ تَطْغَوْا فِي المِيزَانِ (8) وَأَقِيمُوا الوَزْنَ بِالْقِسْطِ وَلاَ تُخْسِرُوا المِيزَانَ (9) ﴾[5]، كما كان أهل المغرب يغشون أوزانهم باستعمال الحجارة بدلاً من صنج الحديد، وهو ممنوع استخدامها في الأوزان[6] ولذا نرى التجار في معاملاتهم ينصّون في وثائق البيع والشراء على خضوعها للكيل والوزن[7].

وقد عثر على صنجين بالقيروان يعودان لعهد الأمير إبراهيم الثاني كانا متساويين في الحجم، نقش على وجهيهماً كلمتا "غلب"، شعار دولة الأغالبة في السطر الأول، وإبراهيم في السطر الثاني[8].

ولم تكن الدولة العباسية تقبل السكة الرديئة عند جباية الخراج، كما منعت التعامل بها[9]، لذلك حددت دولة الأغالبة جزاء من يفعل الزيف والغش بالسكة بمعاقبتهم بكل قسوة[10].

وقد اتخذ الفاطميون الصنوج الزجاجية خلفاً للأغالبة لوزن الأشياء الثمينة من الذهب والفضة حتى تظل نظيفة، وبذلك تحقيقافظ على وزن السكة من التزوير، وكان ينقش على أحد وجهيها بكتابة بارزة تساويه في الوزن[11]، وعثر على مجموعة من الصنوج مضروبة باسم الفواطم بما لا يحصى كثرة، فيوجد منها ما هو مضروب باسم عبيدالله المهدي، وكذا باسماء

---

(1) السقطي، في آداب الحسبة، ص14، ابن الأخوة، معالم القربة، ص85،84.

(2) بن عمر، أحكام السوق، ص137-138؛ الونشريسي، المعيار، جـ6، ص428،427.

(3) السقطي، في آداب الحسبة، ص18.

(4) المصدر نفسه، والصفحة ذاتها.

(5) سورة الرحمن، الايات، 7-8 -9.

(6) المغزيزي، الخطط، جـ1، ص464، ابن الاخوة، معالم القرية، ص85.

(7) ابن عذاري البيان والمغرب، جـ1، ص38-39، موسى، النشاط الاقتصادي، ص297.

(8) عبدالوهاب، ورقات، ق1، ص422 النقشبندي الدينار الإسلامي، ص16-17.

(9) الكرملي، النقود العربية الإسلامية، ص42.

(10) عمر، كتاب أحكام السوق، ص100.

(11) المقدسي ، أحسن التقاسم، ص205، 206.

أبنائه من بعده، فقد عثر على صنج من زجاج بمتحقيقف عقبة بن نافع مضروب باسم المعز لدين الله الفاطمي سنة 350 هـ/9م، كما توجد أوزان من رصاص مضروباً برقادة[1]، واستمر ولاتهم بعدهم من بني زيري يستعملون الصنوج والأرطال بأسماءهم حتى بعد انتقالهم إلى مصر[2]، فيذكر المقدسي الذي زار إفريقية في أواخر القرن الرابع الهجري/ العاشر الميلادي :" إن أرطالهم رصاص على كل رطل رسم أمير المؤمنين الفاطمي، وصنوجهم من زجاج مطبوع"[3]، بيد أنه انعدم رواجها وانقرضت بعد انفصال الزيريين بالمغرب عن الفاطميين سنة (441 هـ/1049م)[4].

كما استعمل أهل المغرب أثناء العصرين الأغلبي والفاطمي موازين أخرى، مثل الرطل والاوقية والقنطار والربع والعدل، فكان الرطل اثنتين وعشرين أوقيه، والاوقية خمسة عشر درهما بينما أجاز يحيى بن عمر زمن الأغالبة أن يكون وزنها ما يعادل عشرة أواثنى عشر درهم[5]، وقنطارهم من جميع الأشياء بهذا الرطل[6]، والقنطار يحدد كمية المسكوكات، ويؤكد ذلك قوله تعالى في كتابة العزيز ﴿ وَالْقَنَاطِيرِ المُقَنطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّـةِ ﴾[7]، وكان الرطل البغدادي قد استعمل في كافة أقاليم المغرب، واعتمد عليه كأساس لقياس جميع الموزونات والمكاييل[8]، هذا إذا ما استثنينا ما يوزن به الفلفل فهو يزيد على الرطل البغدادي بعشرة دراهم كيل[9]، فضلاً عما يوزن به اللحم والتين والتي قدرها البكري بعشرة أرطال فلفلية[10]، أما العدل البالة التي يوزن بها الكتان وقد شاع استخدامه في الدولة الفاطمية وهي تحقيقتوي على 500 رطل[11]، بيد أن هذه الموازين كانت تختلف من بلد الآخر في إقليم المغرب الإسلامي[12].

---

(1) محمد محمد زيتون، القيروان، ص155.

(2) عبدالوهاب، ورقان، ف1، ص423-424.

(3) المقدسي أحسن التقاسيم، ص240.

(4) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص240.

(5) ابن عمر ، الاحكام السوف، ص38، عبدالوهاب، ورقات، ق1، ص423-424.

(6) البكري، المسالك والممالك ، جـ2، ص678، موسى، النشاط الاقتصادي، ص297.

(7) سورة آل عمران، الآية 14.

(8) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص240، أسواق القيروان، ص41.

(9) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص240.

(10) البكري، المسالك والممالك، جـ2، ص678.

(11) أحمد، علاقات مصر بدول المغرب، ص147.

(12) أبن عبد الحكم، الدوحة المشتبكة، ص81، السقطي، في آداب الحسبة، ص28،27،13.

وبمقارنة هذه الموازين مع نظيراتها من موازين الدول المجاورة كمصر مثلاً نجد أن الموازين المغربية أثقل وزناً من المصرية، ما تترتب عليه ضربها إلى أجزاء معادلة عند التعامل في كلا الأقليمين[1].

ب- المكاييل:

من الطبيعي أن يسود أسواق المغرب أنواع من المكاييل لاستعمالها في أعمال البيع والشراء وتبادل المسكوكات، إبان الحكم الأغلبي والفاطمي على السواء فاستعملوا المد والقفيز والقسط والصفحة أو الصنجة، بالإضافة إلى الويبة والفلة والقفة وكذلك السطل الذي ساد استعماله، بالمغرب الأقصى وحدة مكاييل الدولة الفاطمية[2].

فالمد مد النبي -صلى الله عليه وسلم- وزنه رطل وثلث[3]، والقفيز : هو ثمانية مكاكيك وأصله وجمعه أقفزة وقفزان، وقد شاع استعماله عند العرب قبل الإسلام[4]، وقد حدد مقداره بأسواق إفريقية بثماني ويبات أو (204) أمداد بمد النبي -صلى الله عليه وسلم-[5]، وكان يكال به الزيت والحبوب علاوة عن مساحة الأراضي، فقدر فقيز الزيت بالقيروان بحوالي ثلاثة أرطال فلفلية[6].

أمّا الويبه فمن المكاييل التي شاع استعمالها في القيروان[7]، مقدارها أربعة أثمان[8]، تقدر بحوالي خمسة عشر مناً[9]، أو أربع وعشرون مداً[10]. فكان قمع أهل باغاية زمن الفاطميين يكيلونه بالويبة[11].

أما الصفحة أو الصنجة فتعامل الوسق الذي يقدر بستون صاعاً نبوياً[12]، والقسط :

(1) حسين حضري احمد، علاقة مصر بدول المغرب، ص148.

(2) موسى النشاط الاقتصادي، ص297.

(3) ابن البنا، المقالة، ص70.

(4) ابن الحكيم، الدوحه المشتبكة، ص84.

(5) الزبيدي، تاج العروس، مجـ8، ص198، ابن منظور، لسان العرب، مجـ5، ص395.

(6) البكري، المسالك والممالك،جـ2، ص678.

(7) ابن منظور، لسان العرب، مجـ1، ص805، حمودة، أسواق القيروان، ص42.

(8) البكري، المسالك والممالك، جـ2، ص878.

(9) الريس الخراج، ص331.

(10) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص204، ابن منظور، لسان العرب، مجـ1، ص378.

(11) روجي، الدولة الصنهاجية، جـ2، ص265،264، هامش: 7-8-9-10.

(12) الزبيدي، تاج العروس، مجـ5، ص305.

مكيال إسلامي، يعادل نصف صاع أو أربعمائة وواحد وثمانين درهماً[1]، استعمل بالمغرب لقياس الزيت[2].

والثمنة : وحدة المكاييل التي استخدمت لكيل القمح والشعير[3]، وكان ثمن القمح يكفي لإطعام الفرد ستين يوماً على حد قول المالكي[4]، وقدرت الثمنة بنحو ستة أمداد بمد أوفي بمد النبي صلى الله عليه وسلم[5].

المطر : كيل يسع خمسة أقفز من الزيت بإفريقية[6].

الوسقة أو الوسق : ستون صاعاً استعمله الفقهاء في تقدير الزكاة[7].

وتجدر الاشارة هنا إلى أن قيمة هذه المكاييل كانت تختلف من مكان لآخر، فلم تكن للمكاييل قيمة موحدة ويتجلى ذلك في قول البكري عن أهل تاهرت الذين كانوا يكتالون بالقفيز الذي يصل قيمته إلى خمسة أقفزة ونصف[8]، كما يصف المقدسي المكاييل الفاطمية المسماة الدوار قائلاً (... وهي التي تنسف وتنقص عن ويبة مصر بشئ يسير قد ألجم رأسهم بعارضة من حديد وأقيم عمود من قاعها إلى العارضة فوقه حديدة تدور على رأس الويبة فإذا أترعها أدار الحديدة فمسحت فم الويبة وصح الكيل[9].

2- سعر الصرف :

سعر الصرف هو المقدار الذي حددته الدولة الإسلامية للسكة داخلياً التي تدفع في مقابل الحصول على وحدة واحدة من المسكوكات الخارجية، وتحقيقتوي كل وحدة من هذه المسكوكات على وزن محدد من الذهب يكون مساوياً لقيمتها الاسمية، وتحقيقتفظ مع المسكوكات الأخرى بسعر التعادل مع الذهب.

---

(1) المالكي، رياض النفوس، جـ2، 217.

(2) المصدر نفسه، جـ2، ص31، وص 235.

(3) المصدر نفسه، جـ2، ص235.

(4) البكري، المسالك والممالك، جـ2، ص678.

(5) ابن يوسف الحيكم، الدوحة المشتبكة، ص84.

(6) المصدر نفسه، جـ2، ص678.

(7) ابن البنا، المقالة، ص78.

(8) البكري، المسالك والممالك، جـ2، ص736، أحمد ، علاقة مصر بدول المغرب، ص150.

(9) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص240.

وقد اختلف سعر الصرف للسكة باختلاف أسعار الذهب والفضة من حيث توافرهما وقلتهما من وقت إلى آخر[1]، حسب العرض والطلب على مر العصور، فهناك عوامل تؤثر تأثيراً مباشراً في سعر صرفها، فاحتكار الذهب من قبل سلطة معينة وحدوث الأزمات السياسية والكوارث الطبيعية تعرقل حركة المعاملات التجارية وتؤدي إلى إزالة سعر الذهب في السوق عن سعره الحقيقي الذي حددته الدولة الضاربة، أما إذا تدفق هذا المعدن عن طريق الغنائم أو بوضع الذهب المدخر تحقيقت التدأول فترتفع بذلك قيمة الذهب وبذا تنخفض القدرة الشرائية للسكة الذهبية[2].

كما تتفاوت نسبة الدرهم إلى الدينار كذلك باختلاف سعر الذهب والفضة، فلم يفرض النبي –صلى الله عليه وسلم– سعر صرف محدد بينهما، فكان سعر الدينار في عهده وعهد الخلفاء الراشدين يساوي عشرة دراهم[3]، وهذا ما استمرت عليه الدولة في بداية عهدها، ثم ما لبث أن تغير بعد ذلك ليساوي اثنى عشر درهماً[4]، أما في العهد العباسي فقد وصل سعر الدينار إلى خمسة عشر درهماً أو أكثر[5].

وقد سار الأغالبة على السعر الذي حدده الخليفة عبدالملك بن مروان الدينار الإسلامي، حيث وصل سعر صرف المثقال (الدينار الأغلبي) إلى اثنى عشر درهماً كيلاً[6]، والمثقال يساوي 10.7 دراهم[7].

وبسبب تدفق الذهب على الخلفاء العبيديين واحتكاره ، وبسيطرتهم على طرق القوافل التجارية وسعياً لضرب الاقتصاد العباسي في البلاد الإسلامية أضحى الدينار الفاطمي يساوي سعر صرفه خمسة عشر ونصف درهماً وهو أعلى عيار من الدينار العباسي الذي نقص سعر صرفه أكثر من ربع دينار[8]، بذلك حاز الدينار الفاطمي على أعلى نسبة من الذهب بلغت قيمته

---

(1) عزالدين احمد موسى، النشاط الاقتصادي، ص298.

(2) لومبارد، الجغرافية التاريخية، ص54.

(3) الريس، المخراج، ص361.

(4) المصدر نفسه، نفس ص361.

(5) زيدان، تاريخ التمدن الإسلامي، جـ2، ص87–67.

(6) حمودة، أسواق القيروان، ص63.

(7) الريس، الخراج، ص357.

(8) المقريزي، شذور العقود، ص65.

100%[1]، وأصبح ذا قيمة وشأن في التجارة العالمية أكثر من الدينار الأغلبي، كما كان لسيطرة الفاطميين على أقاليم المغرب الإسلامي ودخوله تحقيقت حكمهم وانفصاله عن جسم الخلافة بالمشرق الإسلامي أن ارتفعت أسعار السكة الذهبية بالمشرق ارتفاعاً فاحشاً، لاسيما أواخر القرن الرابع الهجري / العاشر الميلادي[2].

وقد كانت المسكوكات الذهبية تمثل جزءاً من العرض الكلي للمسكوكات، فكان لكبار التجار ورجال الدولة الفاطمية مطلق الحرية في استخدام الذهب وضرب مسكوكات مساعدة مقابل دفع مبلغ من هذه المسكوكات للدولة، فيحصل على الذهب من أي طريق يريد ويضربه سكة صحيحة وازنة ويبيعها للناس بسعر السكة الرسمية ويكسب الفرق، وهذا المبلغ الذي تتقاضاه الدولة يسمى دار الضرب[3]، في حين نجد أن تحقيقويل المسكوكات أو ضربها كان حكراً على الأمراء في الدولة الأغلبية وتحقيقت إشرافهم[4].

3- وظيفة السكة :

تعد السكة أداة وسيطه للتبادل التجاري بين الناس تؤدي وظيفتها التي جعلت من أجلها على أكمل وجه، فبواسطتها يتم الحصول على السلع مباشرة عندما تقتضي الحاجة في كل زمان ومكان أو في السوق، فيها تدفع الضرائب، وتجئ بها الجبايات وتبني المنشأة، أي أنها تقوم بعملية الوفاء والسداد مباشرة دون تعليق الالتزامات مستقبلاً، طالما أنها تتمع بالقبول العام بالداخل والخارج من قبل العامة والخاصة، ويمكن تحقيقديد وظائف السكة الرئيسة في ثلاث نقاط.

أ- الأسواق :

أَدّتْ الأسواق دوراً كبيراً في انتشار المسكوكات، فكانت مركزاً للبيع والشراء بين الناس إذ بها أبرز ميادين تصريف الإنتاج الزراعي والصناعي، ولم يكن من الضروري أن تتجمع الأسواق معاً في جزء من المدينة. فكل صنف من الأسواق له سوقه الخاص المنفصل عن الأسواق الاخرى، إذ اختص كل سوق بنوع معين من السلع، ويبدو أن الأسواق قد حوت من المخازن

---

(1) بن قربة، المسكوكات المغربية، ص274.

(2) متز، الحضارة الإسلامية، جـ2، ص371.

(3) زيدان ، تاريخ التمدن الاسلامي، جـ2، ص75.

(4) بن قربة، المسكوكات المغربية، ص174.

لحفظ أنواع التجارة بها، والفنادق والحمامات التي كان يأمها التجار الأجانب الذين ازداد عددهم بالمغرب خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين/ التاسع والعاشر الميلاديين، علاوة على إقامة حظائر لإيواء الدواب[1]، ويشرف على هذا كله المحتسب، وكان الوالي يزيد بن حاتم (155–171 هـ/773–786 م)، قد رتب أسواق القيروان وجعل كل صناعة في مكانها[2]، وهذا يدل على تنظيم التجارة بالمدينة، وازدهارها اقتصاديا في فترة مبكرة من تاريخها أي منذ القرن الثاني الهجري/ الثامن الميلادي.

وعندما قام الأغالبة بدولتهم بالمغرب الأدنى أشرفوا بأنفسهم على الأسواق من حيث الأسعار ومستوى الإنتاج وأحوال الصناعة وذلك عن طريق نظام الحسبة وإشراف المحتسب[3]، فجددوا أسواق عاصمتهم القيروان، ذلك أن زيادة الله الأول (201–223 هـ /817–838 م)، أنشأ الحوانيت الجديدة، ونقل الناس من أسواقهم إليها[4]، بيد أن هذه الحوانيت كانت ملكاً للأمير الأغلبي[5]، لهذا نراها محل سخط فقهاء القيروان وعبادها، لما يفرضه الأمراء من مغارم ومكوس، ثقيلة على ساكنيها[6]، إذ تباع فيها السلع النفيسة كالذهب والفضة وغبرهما، فضلاً عن التحقيقف الثمينة التي لا تتوفر بالأسواق الصغيرة[7].

وكانت الأسواق تسمى باسم اختصاصها التجاري[8]، فمنها الأسواق الأسبوعية، كسوق الأحد وسوق الخميس[9]، وأسواق موسمية وهي التي كانت تقام في أماكن ومواسم معينة، مثل سوق يوم عاشوراء بالقيروان وبرباط المنستير[10]، أو الأسواق التي تقام على مشاهد القبور ومدافن الأولياء الصالحين[11]، هذا فضلاً عن الأسواق التي كانت تنسب لبعض الشخصيات أو بعض الفئات الاجتماعية، مثل سوق إسماعيل تاجر الله الذي ينسب إلى الوالي إسماعيل بن

---

(1) موسى، النشاط الاقتصادي، ص293 –294، قصي الحسين الموسوعة، ص101.

(2) ابن عذاري، البيان المعزب، جـ1، ص78، عبدالوهاب، ورقات، ف1، ص29.

(3) لويس، القوى البحرية، والتجارية، ص253.

(4) حمودة، أسواق القيروان، ص13–14.

(5) عبدالوهاب، ورقات، ق1، ص72.

(6) المالكي، رياض النقوس، جـ1، ص195–196، الدباغ، معالم الإيمان، جـ1، ص37.

(7) حمودة، أسواق القيروان، ص16.

(8) الجنحاني، المغرب لإسلامي، ص67.

(9) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص225–226، المالكي، رياض النفوس، جـ2، ص312، القاضي عياض، ترتيب المدارك، جـ4، ص385.

(10) البكري، المسالك والممالك، جـ2، ص678 ، وص 692.

(11) القاضي عياض، ترتيب المدارك، جـ4، ص187، المقريزي، الخطط، جـ2، ص92–93.

عبيد الله الأنصاري، وسوق ابن هشام، المنسوب إلى صالح بن حاجب بن هشام[1]، وسوق اليهود وحوانيت الرهادنه[2].

كما كانت هناك أسواق متخصصة تنسب للبضاعة أو للمهنة مثل سوق القيروان وهو المعروف بالسماط الكبير [3]، وسوق البزّارين وسوق السرّاجين وسوق الضرب وهو مختص بضرب السكة وتبديلها وسوق الصيارفة، وكانت لهذه الأسواق أهمية كبيرة بالنسبة للدولتين، إذ خضعت للإشراف عليها من قبل الأمراء والأغالبة والخلفاء والفاطميون وكبار رجالاتها الذين تولوا رقابتها مباشرة، وذلك لاعتمادهما على الذهب الوارد عليها من التجارة[4]، وسوق الجزارين وسوق الزجاجيين وسوق الغزل والدجاج، فضلاً عن سوق النخّاسين، ولعله هو المسمى أيضاً بموقف الدواب[5]، وكذلك سوق القطّانين وسوق الخرازّين، والجزّارين، وحوانيت خصصت للصرّافين والفحّامين والكتّانين والرفّائين والعطّارين والحّذافين[6].

وبالنظر إلى هذه الأسواق نجد أن من مميزاتها الحسنة أن التاجر لا يستطيع أن يغيّر بثمن السلع، لأن منافسيه على مقربة منه، كما أن المشتري يستطيع أن ينتقل بثمن متجر إلى آخر لتفقد السلع ومعرفة ثمنها[7].

لقد لاقت أسواق المغرب الأدنى شهرة واسعة في مصر ومدن المشرق الإسلامي أو باقي مدن المغرب الأوسط والأقصى، وإن كانت تتعرض هذه الأسواق للنهب نتيجة الحروب وتتابع الفتن، فتسوء أحوال المدن وتتعطل أسواقها.

لقد انتظمت الأسواق بمدن المغرب الأدنى خلال عصر الفواطم، وتبدو مشابهة لما عرفه الأغالبة، وقويت التجارات وكثر البيع والشراء الذي كان يتم بالمسكوكات الفاطمية، ويبدو أن للفقهاء والعباد دور كبير في متابعة واحتراز العمليات التجارية لاسيما تجاه السلع والبضائع والمسكوكات في الأسواق بسبب الفساد والغش والمصادرات وأعمال الجور التي كان يمارسها

(1) الجنحاني، الغرب الاسلامي، ص67.

(2) ابن عمر، كتاب احكام السوق، ص33ن هامش 3، والقاضي عياض، ترتيب المدارك، جـ3، ص318.

(3) المقدسي، احسن النقاسيم، ص225، البكري، المسالك والممالك، جـ2، ص677، النويري، نهاية الأرب، جـ30، ص30، الحبيب الجنحاني، المغرب الاسلامي، ص67.

(4) البكري، المسالك والممالك، جـ2، ص273، زيتون، القيروان، ص94.

(5) الجنحاني، المغرب الاسلامي، ص67.

(6) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص225، البكري، المسالك والممالك، جـ1، ص673، المالكي، رياض النفوس، جـ1، ص218، وص 390، القاضي عياض، ترتيب المدارك، جـ2، ص16-137-196-307.

(7) ابن عمر، أحكام السوق، ص33، هامش 3، حمودة، أسواق القيروان، ص23.

لخلفاء الفاطميون ورجالاتهم على التجارة والتجار[1]، فقد أشار أبوالحسن القابسي إلى السوق التي بناها الفواطم في موقع السجن القديم وعرّف بسوق الحبس فائلاً :" إن سوق الحبس جحيم وأسواق صبرة معرة"[2].

كما بالغ بنو عبيد الفاطميين بإقامة الأسواق بعكس الأغالبة، إذ تم تجميعها في أماكن محددة، وتحقيقمل أسماءهم، فقد بني عبيد الله المهدي مدينة المهدية، وأنزل فيها حبذه وخاصه ملكه، ونظم فيها الدكاكين في شكل مجموعات متخصصة في مهمة أو تجارة أو حرفة معينة[3]، ثم أقام من بعده أبو القاسم القائم بأمر الله أسواق القيروان التى سميت بأسواق القاسمية على اسمه وانتقل إليها جميع التجار وأهل الصناعات[4]، كما سار الخليفة إسماعيل المنصور على نهج أبيه وجده، عندما اختط مدينة المنصورية صبرة، وبني أسواقها ونقل تجار القيروان إليها، واحكم استخلاص المكوس على أبوابها[5]، إلى جانب الأسواق أقام الفاطميون القياسرة التي ازداد عددها وعمرت بالتجار الوافدين عليها من كل حدب وصوب[6].

وكانت إدارة الأسواق بالدولتين تخضع للمحتسب[7] الذي يقوم بمراقبتها من حيث سلامة السلع وتوفرها، وصحة الموازين والمكاييل، ومراقبة عمليات البيع، حيث يمنع غش المبيعات وتدليس الأثمان، والمنع من التطفيف والبخس[8]، كما يشرف المحتسب على تأمين حراسة الأسواق ونظافتها[9]، كما يقوم باختبار الدلالين (السماسرة)، ويتوخى فيهم الأمانة والنزاهة، ويراقب الصاغة والصيارفة حتى لا يهربوا بأموال الناس أو حاجاتهم[10]، وإلى جانبه يوجد الناقد الذي كان يميز الدراهم ويفحصها حتى يعرف جيدها من رديئها لإكمال وزنها[11].

---

(1) المالكي، رياض النفوس، جـ1، ص478–479، ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص181.

(2) إدريس الهادي روجي، الدولة الصنهاجية، جـ2، ص22.

(3) ياقوت الحموي، معجم البلدان، جـ8، ص207.

(4) ابن عذري، البيان المغرب، جـ1، ص180، الجنحاني، دراسات مغربية، ص67.

(5) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص226، البكري، المسالك والممالك، جـ2، ص677.

(6) المقريزي، الخطط، جـ2، قصي الحسين، الموسوعة، ص601.

(7) ابن الأبار، الحلة السيراء، جـ2، ص76.

(8) الماوردي، الأحكام السلطانية، ص426، ابن الأخوة، معالم القربة ، من 85، 86.

(9) السقطي، آداب الحسبة، ص14.

(10) ابن الأخوة، معالم القربة ، ص178–179.

(11) الكرملي، النقود العربية الإسلامية، ص18.

ب- الأسعار (المستعرة):

التسعير : مصدر سَعَّرَ، ومعناه لغة : تقدير السعر، والسعر : الذي يقوم عليه الثمن، وجمعه أسعار، يقال : اسعروا وسعيروا تسعيراً : اتفقوا على سعر[1].

والتسعير في الاصطلاح تقدير الحاكم أو نائبه للناس سعراً، وإجبارهم على التبايع بما قدره[2].

أما الثمن لغة فهو: ما يستحقيق به الشيء، واصطلاحاً هو ما يكون بدلاً للبيع ويتعين في الذمة، والفرق بين الثمن والسعر : أن السعر هو ما يطلبه البائع، أما الثمن فهو ما يتراضى عليه العاقدان[3].

يكاد يتفق أغلب المؤرخين على أن أسعار السلع خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين، التاسع والعاشر الميلاديين قليلة[4]، إذ إنها تختلف من فترة إلى أخرى ، متأثرة بالوضع السياسي أو المناخي، ولعل امتناع الرسول -صلى الله عليه وسلم-، عن وضع التسعيرة نابع من إدراكه أن الأمور لا تبقى على حالها، بل إنها متغيرة من حين إلى آخر فيذكر عن أنس بن مالك قال : غلا السعر في المدينة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم، فقال الناس : يا رسول الله، غلا السعر، فَسعَّر لنا؟ فقال الرسول -صلى الله عليه وسلم- : إن الله هو المسعر القابض الباسط الرزاق، وإني لأرجو أن القى الله تعالى وليس أحد منكم يطلبني بمظلمة في دم ولا مال[5].

كما نهى الفقهاء ما يتراضون به، مستندين في ذلك على قوله عز وجل: ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُم بَيْنَكُم بِالْبَاطِلِ إِلاَّ أَن تَكُونَ تِجَارَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ وَلاَ تَقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِكُمْ رَحِيماً (29) ﴾[6]، فالآية الكريمة اشترطت التراضي، والتسعير لا يتحقيقق إلا به، وقد روي عن الإمام مالك رضي الله عنه أنه أجاز التسعير إن كانت المصلحة فيه[7].

فعندما تشهد البلاد رخاء اقتصاديا ناتجاً الناتج عن الاستقرار السياسي فإن الأسعار تكون منخفضة وفي متناول جميع الناس، أما إذا كان العكس فتشهد ارتفاعاً بالأسعار، ويظهر

---

(1) ابن منظور، لسان العرب، جـ6، ص266.

(2) حسين، الفقه الإسلامي، ص577.

(3) المصدر نفسه، ص576-577.

(4) الجمحاني، المغرب الاسلامي، ص71، حمودة، اسواق القيروان، ص39-40.

(5) السقطي، أداب الحسبة، ص5.

(6) سورة النساء، الآية: 29.

(7) حسين، الفقه الإسلامي، ص593.

ذلك جلياً بما تذكره لنا بعض المصادر في أوقات الثورات والاضطرابات[1] التي تشهدها البلاد، علاوة عن الكوارث الطبيعية المتمثلة في الزلازل والجفاف، وغزارة الأمطار، كلها أسباب تؤدي إلى هلاك المزروعات، وبذا تقل السلع بالأسواق ويرتفع ثمنها وهذا ما أكده ابن خلدون في مقدمته بقوله: "إذا قلت السلع"، وعزت غلت أثمانها[2]، إذ أن أسعار السلع تخضع تبعاً لحركة العرض والطلب، ولكن ما تلبث هذه الأسعار أن تعود لنصابها بمجرد ما تنتهي هذه الأزمات.

فأحياناً كانت الدولة سواء الأغلبية أو الفاطمية تؤثر تأثيراً مباشراً في الأسعار من حيث أنخفاضها، وذلك بأن تتبادل عن أخذ الضريبة من الزراع عينا بدلاً من النقد، وهذا ما حدث عندما قام الأمير الأغلبي إبراهيم بن أحمد (261–289 هـ/785–902 م)، وأسقط ضريبة الخراج نقداً وجعلها عيناً، كما ألقى ضريبة [3]، وقد فعل الخليفة الفاطمي اسماعيل المنصور (334–341 هـ/875–952 م)، الشئ ذاته عقب ثورة صاحب الحمار، وما أدت إليه من تدهور اقتصادي ومالي للدولة الفاطمية، عندما صلحت أحوالهم[4]، وبذلك خفف من أعباء الفلاحين، فلا يبيعون محصولاتهم بثمن بخس ليحصلوا على المال اللازم لتسديد نفقاتهم ودفع الضرائب.

أضف إلى ذلك أن سعر صرف السكة كثير ما تحقيقكم في أسعار السوق، وهذا ما يعبر عنها بالقوة الشرائية التي تجسد مقدرتها على شراء السلع من خلال ارتفاع وزنها ونقاء غيارها، أما أن قل وزنها وانخفض عيارها فيدل على ضعف شرائها، فكتير ما كانت الدولة سواء الأغلبية أو الفاطمية تضطر إلى ضرب أنواع من السكة المزيفة، مما يؤدي إلى ارتفاع سعرها لاسيما الذهبية منها ارتفاعاً فاحشاً فيقوم الأمراء أو الخلفاء باستحقيقداث سكة جديدة تكون مرفوضة التعامل بها من قبل العامة، وإن كانت الأوامر صادرة من قبل السلطة الحاكمة التي تضطر في نهاية الأمر إلى إلغائها، ويمكن استعراض بعض أسعار السلع خلال العهدين، فبلغ مثقال بالكيل القرطبي عندما اشتد الغلاء زمن الخليفة عبيدالله المهدي سنة 317 هـ/919 م، أما سعر الخبز فقد بلغ خروبة وربع درهم/ وبلغ سعر خبز السلت درهما واحداً خلال القرن الرابع الهجري/

---

(1) حول هذه الحوادث أثناء العهد ين أنظر: القاضي النعمان ،المجالس والمسايرات، ص453، ابن الأثير ، الكامل في التاريخ، جـ6ن 236، ابن الابار، الحلة السيراء، جـ1، ص104–105، ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، صص 98–102–238، أبوالغداء مختصر تاريخ البشر، جـ1، ص427، النويري، نهاية الأرب، جـ24، ص108، 114، وص 130، ابن خلدون، العبر، جـ4، ص45.

(2) ابن خلدون، المقدمة، ص288.

(3) هوبكنز، النظم الاسلامية، في المغرب، ص55.

(4) الدباغ، معالم الإيمان، جـ1، ص26، لمياء شرف الدين، الازمة، ص.

العاشر الميلادي[1]، أي زمن الفواطم، ولكن يبدو أنه كان أرخص من ذلك زمن الأغالبة، إذ يذكر المالكي أن سحنوناً أعطى خادمه خروبة ونصف وقال له اشتر لي شيئاً، قال : فتغديت به أمس وتعشيت منه البارحة، وتغديت منه اليوم قبل أن أخرج إليكم، وبقى لي ما أتعشى به[2]، بيد أنه لم يذكر نوع المواد الغذائية، إلا أننا نخمن أنها قد يكون أكل بسيط أضف إلى ذلك أنه بإمكان ثلاثة دراهم أن تصنع بسيطة من الشعير[3]، والتين والزيت وقتذاك، في حين يذكر ابن حوقل أن سعر الزيت زمن الدولة الفاطمية لا يزيد على الستين إلى مئة قفيز عن الدينار الواحد[4]، فكثيراً ما كان هذا الرحالة يؤكد على رخص الأسعار والرخاء السائد ببلاد المغرب عصرئذ، وهذا ما أكده المالكي أيضاً من بعده من رخص زيت صفاقس[5]، كما بلغت أوقية الملح درهما، وبلع قنطار الحديد في مطلع القرن الرابع الهجري العاشر الميلادي بين عشرة إلى أربعة عشر ديناراً[6].

أما أسعار الجواري فكانت تقاس بالأعمال التي تؤديها كلاً منهم وكذلك الألبسة التي تختلف حسب النوع والجودة[7].

إن ما ذُكر عن أسعار بعض هذه السلع هي على سبيل المثال لا الحصر، ولا يمكن أن يعتمد عليها الاعتماد الكلي، ذلك أنها لا تعبر تعبيراً سليماً عن الحالة الاقتصادية للدولتين فإنها تختلف باختلاف الوضع العام للبلاد.

ج- النظام الجبائي:

من أهم الوظائف التي تؤديها السكة النظام الجبائي الذي كان يؤخذ نقداً أو عيناً، وقد عرف أهل المغرب هذا النظام منذ دخول الإسلام أول قطر مغربي برقة على يد عمرو بن العاص الذي صالح أهلها بشرط أن يبيعوا له ما يشاؤا من أبنائهم[8]، وباستمرار الفتحقيق الإسلامي لأراضي هذا الأقليم حتى أصبح مورداً مالياً هاماً لخزينة الدولة الإسلامية بالمشرق

---

(1) القاضي، عياض، ترتيب المدارك،جـ4، ص319.

(2) المالكي، رياض النفوس، جـ1ن ص371.

(3) الجنحاني، المغرب الإسلامي، ص72.

(4) ابن حوقل، صورة الأرض، ص73.

(5) المالكي، رياض النفوس، جـ، ص.

(6) الجنحاني المغرب الإسلامي، ص73.

(7) كريز، السياسة الخارجية، ص142.

(8) ابن عبدالحكم، فتوح مصر والمغرب، ص34.

سواء بدمشق زمن الأمويين أو العباسيين ببغداد، فما الثورات التي شهدها المغرب من الأهالي إلا إيذاناً بوطأة هذا النظام وسوء جبايته من قبل الجباة، ولعل ما ذكره البكري عن أهل قلشانة الذين بنوا أبواب دورهم قصيرة لخوفهم من الجباة ما يؤكد ذلك[1].

لم يكن الأغالبة أحسن حالاً من الولاة في جباية الضرائب فكان صاحب الخراج يعرف باسم " صاحب ديوان الخراج "[2]، وكان من توكل إليه هذه الوظيفة ويعد الشخصيات المرموقة وصاحب ثقة في البلاط الأغلبى فكانت برقة تدر خراج ورسوم على العباسية ما يناهز أربعين ألف دينار[3]، وكان من توكل إليه هذه الوظيفة ويعد الشخصيات المرمومة وصاحب ثقة في البلاط الأغلبي[4]

وأول إجراء جبائي حدث زمن الأغالبة ما قام به الأمير عبدالله بن إبراهيم بن الأغلب (196–201 هـ/811–816 م)، عرف بـ "الإصلاح الجبائي"، الذي يعد مورد ثابت لتمويل خزينة الدولة مستبدلاً العشر، على الأرض المحروثة بثمانية دنانير للقفيز[5]، أنتجت الأرض أم لم تنتج، ذلك أن الفلاحة المورد الأول للسكان تتأثر بعوامل الطبيعة، لاعتمادها على الري من الأمطار، التي قد لا تهطل لسنوات طويلة[6]، وقد أدى هذا الإجراء إلى ردود سلبية على الاهالي الذين ضاق بهم الأمر، ما جشم الفقهاء ورجال الدين للخروج ومطالبة الأمير بالتخلي عن هذا القرار الجائر إلا أنه عبث ان يفعل، قائلاً : "لست أفعل ولا أحطهم شيئاً"[7]، ذلك أن عبدالله أراد أن يملأ خزينة الدولة التي غدت فارغة من الأموال ، فأصبح الناس يدفعونها مُكرهين مغصوبين، وهذا ما يعترف به الأمير زيادة الله الأول (201–223هـ/816–837م)، أن جمع الخراج من بلاد الجريد، ثم عن طريق الغصب، ذلك "أن أتى بجراب فيه مال من قسطيلية، ففرغ بين يديه ، فإذا فيه خلاخيل وأسورة وحُلي النساء ودنانير عينا، فقال زيادة الله للقوم الذين حضروا ومن بينهم أسد بن الفرات "والله ما أعطى هذا أهله وهم طائعون"[8] فكانت نار الثورات توقد بين الحين

---

(1) البكري، المسالك والممالك، جـ2، ص681.

(2) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص146، هوبكنز، النظم الإسلامية في المغرب، ص101.

(3) حركات، دور الصحراء الإفريقية، ض33.

(4) ابن وردان، تاريخ مملكة الأغالبة، ص44.

(5) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص95؛ والنويري، نهاية الأرب، جـ24، ص106.

(6) ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان، جـ1، ص132.

(7) المالكي، رياض النفوس، جـ1، ص238؛ ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص96.

(8) أبوالعرب، طبقات علماء إفريقية، ص169.

والآخر في جميع أنحاء المغرب الأدنى، بسبب هذه الضرائب، وكان من بينهم ثورة أهالي طرابلس التي كان سببها امتناعهم عن دفع عشورهم وصدقاتهم لعاملها من قبل الأمير أبي إبراهيم أحمد بين محمد (242–249هـ/859–863م) والتي انتهت بالقضاء عليها وقتل الثائرين[1]، أما أهل نفوسة الإباضية فكانوا لا يدفعون هذه العشور، فيذكر اليعقوبي "إن أهالي نفوسة كانوا لا يؤدون فراجاً إلى أي سلطان رغم تبعيتهم لساطان تاهرت[2].

هذا فضلاً عن ثورة أهالي الزاب زمن أبي الغرانيق أبي عبدالله محمد بن أحمد (250–261هـ/864–874م) ، والتي نددت بإسقاط الضرائب من عشور وصدقات وخراج[3]، فواجههم بكل قسوة ، وإلزامهم دفع ما عليهم، في حين كان الأمير منغمساً في إسرافه وملاذاته وصيد الغرانيق، حتى قيل إنه لم يترك شيئاً في بيت مال الإمارة لمن يأتي بعده[4].

واستمرت هذه الضريبة تجبى إلى أن تسّلم أبو العقال الأغلب بن إبراهيم (223–226 هـ/838–841 م)، فردّ ضريبة العُشْر الشرعية ونهى الجباة عن ظلم الرعية، وأخذ أموالهم دون وجه حتى بإزالة المغارم والمظالم[5].

أما سياسة إبراهيم بن أحمد الأغلبي الجبائية فكانت أكثر صرامه فبوصوله لسدة الإمارة وجد خزينة الدولة فارغة فأراد أن يعوض ذلك، لاسيما وأن دولته ستتعرض للهجمة الطولونية من مصر، وتحقيقتاج إلى مبالغ ضخمة للوقوف ضد هذا الخطر، فاضطر إلى سك حلي نسائه وضربها سكة دنانير ودراهم، ورغم الفشل الذي منيت به هذه الهجمة وما غنمه الأمير من أموال، فإنه لم يتوان عن جمع الأموال على حد قول ابن الأبار[6].

ولكن ما إن بدأ الخطر الشيعي يدق أجراس الإمارة على يد أبي عبدالله الشيعي الذي استقامت له كتامة بإكجان حتى حأول الأمير إبراهيم بن أحمد أن يخفف من هذه السياسة الجبائية ويرضي العامة، وذلك بإسقاط القبالات وأخذ العشر طعاماً، بدلاً من نقداً، بالإضافة إلى

---

(1) ابن الأثير، الكامل في التاريخ ، مج 5، ص300.

(2) اليعقوبي، كتاب البلدان، ص103.

(3) التويري، نهاية الإرب، جـ24، ص126.

(4) النويري، نهاية الأرب،جـ24 ، ص127، ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص144.

(5) أبن الأثير، الكامل في التاريخ، مجـ6، ص493، النويري، نهاية الأرب، جـ24، ص117، ابن خلدون، العبر، جـ6، ص428.

(6) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، جـ6، ص5، ابن الآبار، الحلة السيراء، جـ1، ص172.

أنه ترك لأهل الضياع خراج سنة وسمى هذه السنة بسنة العدل[1]، ولكن هيات هيهات أن يوقف هذا الخطر الشيعي الذي استفحل أمره بالأقليم.

إن الثروة الذهبية التي خرج بها زيادة الله الثالث متجهاً إلى المشرق والتي خلفها وراءه بالإمارة، لدليل قاطع على ما كان الأمراء الأغالبة دور كبير لجمع الأموال وتعبئتها بخزائنهم بصرف النظر عن طرق الحصول عليها شرعية كانت أم غير شرعية.

تطور النظام المالي الذي بني قاعدته الأغالبة في إفريقية واشتدت جبايته أكثر إبان العهد الفاطمي، والذي عدّوه أساساً مهماً لبناء دولتهم وقد وضع أسسه المالية الخليفة عبيدالله المهدي منذ تأسيس دولته، وذلك باستحقيقداثه الدواوين كديوان الضياع "الأملاك العقارية" وديوان أملاك الهاربين مع زيادة الله الثالث الأغلبي التي اصطفاها لنفسه[2].

والحقيقة أن الحديث عن النظام الجبائي الفاطمي يطول شرحه، ولا يسعنا في هذا المقام توضيحه به بالتفصيل، لذا سنقتصر حينئذ على إلقاء نظرة خاطفة على هذا النظام وما يتسم به من مستجدات وخصائص أساسية[3].

إن الدولة الفاطمية عملت جاهدة منذ نشأتها لجمع أكبر قدر من الأموال، وبكافة الوسائل شرعية أم غير شرعية، وذلك لتحقيققيق الهدف الفاطمي المنشود، وهو إخضاع العالم الإسلامي تحقيقت راية الخلافة الفاطمية، وهذا ما أيدهم فيه رهبانهم الذين أباحوا له كافة الأساليب في جمع المال، بحق أو بدون وجه حق، بل إنها أصلاً من أصول المذهب الإسماعيلي، ويجب على كل المؤمنين أن يؤدوها إلى الإمام، ومن أمثالهم القاضي النعمان بن محمد[4]، الذي حدد جزاء من يخالف ذلك بقوله : فهو حري بالظلم والتعدي[5] بالعقوبة على حد تعبيره ، لذا كانت كل أعمال جمعه مباحة، يقوم بها جباة أهّلهم الفاطميون لهذا الغرض، فكان من أهمهم أبوعبيد الله الشيعي صاحب البذرة الأولى ببلاد المغرب، والذي وضع اسس الضرائب

(1) القاضي النعمان، افتتاح الدعوة، ص97، ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص131.

(2) القاضي النعمان، افتتاح الدعوة، ص303، الجوذري، سيرة جوذر، ص39.

(3) لمعرفة المزيد عن النظام، الجبائي للدولة الفاطمية راجع كلاً من: الجنحاني، دراسات مغربية في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب الإسلامي، من ص45، وما بعدها؛ مؤنس، تاريخ المغرب وحضارته، مجـ1، ص500 ما بعدها، الدشراوي، الخلافة الفاطمية، ص477 وما بعدها.

(4) القاضي النعمان، افتتاح الدعوة، ص173، فرحات الدشراوي، الخلافة الفاطمية بالمغرب، ص483-484.

(5) الجنحاني، دراسات مغربية في التاريخ الاقتصادي، ص50.

الفاطمية تحقيقت أسم "الضرائب الاسماعلية" والأداءات الإسماعيلية، وهي ضريبة دينار الهجرة، درهم الفطرة[1].

فدينار الهجرة : ضريبة يؤديها كل واحد من أتباع المذهب الإسماعيلي إلى الإمام في مرحلة الستر، لسد حاجات الأولياء الذين كانوا يهاجرون من مكان إلى آخر، فالأموال التي خرج بها عبيد الله المهدي من سلمية بالمشرق أومن سجلماسة كان أبو عبدالله الشيعي يبعث بها إليه[2].

أما درهم الفطرة فينبغي أن يدفعه كل معتنق جديد للمذهب الإسماعيلي[3]، هذا فضلاً عن ضريبة الخمس التي سَنَّها أبوعبدالله على أتباعه بعد نجاحة في إقامة الدولة باسم الفواطم تدفع لحساب الإمام، وقدرها خمس ما يملكه ويكسبه كل أتباع هذا المذهب من الغنائم حتى قبل وصول عبيدالله المهدي إلى إفريقية، وقد ألح القاضي النعمان على دفعها للإمام بقوله: " وليست الغنيمة ما أخذ من أيدي المشركين لاسيما بل ذلك كل كسب كسبه المرء فهو غنيمة"[4]، محأولاً تفسير ذلك ليضفي الصفة الشرعية على هذه الضريبة، فيما أن الصدقات ممنوعة عن النبي صلى الله عليه وسلم وأهل بيته، فإن الله شرع ضريبة الخمس لتعويضها؛ لأن الصدقة أو الزكاة مجهولة لمحو ذنوب المؤمنين[5]، مستنداً في ذلك على قول الله تعالى ﴿ وَاعْلَمُوا أَنَّمَا غَنِمْتُم مِّن شَيْءٍ فَأَنَّ لِلَّهِ خُمُسَهُ وَلِلرَّسُولِ وَلِذِي الْقُرْبَى وَالْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينِ وَابْنِ السَّبِيلِ ﴾[6]، وكان زيادة الله الثالث قد استغل توظيف هذه الضرائب الجديدة لصالحة محأولاً عدول أهالي إفريقية عن الالتحقيقاق بابني عبدالله الشيعي، وذلك لاتهامه في رسالة يحث بها إلى نواحي إفريقية، بأن الأموال التي يجمعها الداعي مخالفة للإسلام، وهو بذلك يسن شريعة غير شريعة الإسلام، وجعل لنفسه حقاً واجباً في أموال الأمة[7].

---

(1) هذه الضرائب استحدثها حمدان القرمطي وطبقها في المجتمع القرمطي بالتحرين، وكان دعاتهم قد نشروها من بعده، ولعل السياسة المالية للقرقتين المتفرعتين عن المذهب الاسماعيلي كانت سبباً للخلاف بينها، للمزيد ينظر: المقريزي، اتعاظ الحنفاء، جـ1، صص 219 .....223، الجنحاني، دراسات مغربية في التاريخ، ص53.

(2) القاضي النعمان، المجالس والمسايرات، ص426،371،291 ، 481،475، حسين مؤنس، تاريخ المغرب، وحضارته مجـ1، ص106 .

(3) المقريزي، اتعاظ الحنفاء، جـ1، ص219، الدشراوي، الخلافة الفاطمية بالغرب، ص485،484.

(4) المقريزي اتعاظ الحنفاء، جـ1، ص219، الدشراوي، الخلافة الفاطمية بالمغرب، ص485.

(5) القاضي النعمان، افتتاح الدعوة، ص189، إبراهيم حسن، تاريخ الاسلام، جـ3، ص297.

(6) سورة الأنفال، الآية: 41.

(7) القاضي النعمان، افتتاح الدعوة، ص172، مؤنس، تاريخ المغرب، وحضارته،مجـ1، ص507.

وكنوع من سياسة الترغيب في الدخول أو الانتماء للمذهب الشيعي والدولة الجديدة، حأول أبوعبدالله الشيعي سلوك سياسة البساطة في جمع الأموال، وذلك برد تطبيق الأحكام الدينية حول جباية الأموال، فقد رفض ضريبة العشر التي كانت تجبى نقداً وقيل بأخذها عيناً حسب ما ينص عليه الدين، كما ألقى جباية الخراج وقيل الجزية المفروضة على الذميين، وقيل تسديدها بالسكة الذهبية لا بالدراهم الفضية، وذلك حسب النصاب الذي حدده عمر بن الخطاب رضي الله عنه، كما وافق على "الصدقة" وهي ضريبة تؤخذ على البقر والغنم والأبل بالمقدار الذي حددته الشريعة قبل عرضها للبيع[1].

بيد أن هذه السياسة لم تدم طويلاً فسرعان ما أعرب عن نواياها الخليفة عبيد الله المهدي منذ دخوله إفريقية، فقيل إنه لقيه الفقهاء ووجوه أهل القيروان عند أول ظهور له، فدعوا له وهنؤوه وأظهروا له السرور بأيامه، وسألوه تجديد الأمان لهم، فقال لهم : "انتم آمنون في أنفسكم وذراريكم"[2]، أما الأموال فلم يبدي عنها أي رأي، فعاوده بعضهم وسألوه التأمين لهم في الأموال فأعرض عنهم، فخافه أهل العقل من ذلك الوقت[3].

يبدو أن عبيد الله المهدي كان واثقاً من مبتغاه في الاستحقيقواذ على أموال الناس، فقد أمر جنوده بجمع الأموال التي انتهبت من رقادة فرد بعضه وبعضه صادره لنفسه[4]، وأمر بإرجاع النظام الجبائي الذي كان معمولاً به أيام الأغالبة، فأقر صاحب الخراج ابن القديم من منصبه، وأمر بإحياء ديوان الخراج الذي أحرق عندما هرب زيادة الله إلى المشرق[5]، كما أقام ديواناً للكشف وديواناً للضياع، الذي عيّن عليه القاضي الحنفي عمران بن أحمد بن أبي محرز بعد ما قتل ابن القديم، ووظف عليه ضريبة "التقسيط"، وهي ضريبة على الضياع وذلك بأخذ متوسط ما ارتفع من العشور السنوي وأقله[6]، ثم أقام نظام أو إصلاح "التضييع" الذي تحقيقدث عنه ابن عذاري بقوله : "وفي سنة(305 هـ/ 917م) ، أخذ عبيدالله المهدي أهل الضياع بأعمال إفريقية بمغرم سُمّي التضييع، وزعموا أنه من بقايا التقسيط"[7]، وكان يعرف صاحب

---

(1) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص142،141، الدشراوي، الخلافة الفاطمية المغرب، ص492،491.

(2) أبن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص150.

(3) المصدر نفسه، نفس، ص.

(4) حسين مؤنس، تاريخ المغرب وحضارته، ص509.

(5) القاضي، النعمان، افتتاح الدعوة، ص256، ابن خلدون، العبر، جـ6، ص24.

(6) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص173,

(7) الجوذري، سيرة جوذر، ص123.

الخراج عند الفواطم باسم صاحب المغرب[1]، لم يقف جشع عبيدالله المهدي ورجاله في جمع الأموال عند هذا الحد، بل إنه تعداه إلى أكثر من ذلك، فمارسوا كل الحيل الخبيثة على الناس لأخذ أموالهم راضين ومكرهين باسم الدين، يساندهم في ذلك دعائم الذين حرصوا عل جمع الأموال بشتى الطرائق لتكون تحقيقت تصرف الإمام حيث شاء، ومتى شاء وكيف يشاء، فقد أضاف ضرائب جديدة إلى الضرائب السابقة، مثل ضريبة البلغة، أو "دنانير البلغة"، وهي سبعة دنانير، يبرهن بها الداخل في الدعوة على قوة إيمانه وضريبة الألفة والتي تسمح له بالاشتراك في كل ما تملك الجماعة من خيرات وأموال في موضع واحد[2].

بالإضافة إلى احتكار العبيديين النشاط التجاري وفرض ضرائب رسوم ومكوس على كل البضائع الداخلة والخارجة[3]، فضلاً عن اعتدائهم المستمر على التجار، ونهب دكاكينهم ومصادرة أموالهم بإيعاز من الخلفاء الفاطميين أنفسهم، علاوة عن فرض ضرائب القبالات والغارم ولوازم وصلات وجميعها ضرائب غير مشروعة توفر للخزينة أموالاً طائلة[4]، فضلاً عما فرض على الحجيج مسكوس الذين يمرون بالمهدية لأداء فريضة الحج[5]، وبذلك تجاوز نهب الأموال حدود العقل ما أدى إلى امتعاض الناس واستنكار الفقهاء لا سيما المالكية[6]، وبذا اندلعت الثورات في المدن من حين لآخر [7].

وقد قدر ابن حوقل كمية الأموال التي تحقيقوي خزينة الفاطميين خلال سنة (336 هـ/848 م)، إلى سبعمائة وثمانمائة ألف دينار [8] نقداً وهذه السنة هي نفسها التي تغلب فيها إسماعيل المنصور على أبي يزيد مخلد بن كيداد.

إن المتمعن في هذه الشهادة التي أدلى بها ابن حوقل الموالي بأفكاره للفاطمين الشيعة، يجد أن هذا الرقم من المبالغ فيه إذ إنه زار إفريقية عقب ثورة أبي يزيد، والتي خلفت آثاراً اقتصادية سيئة بالمغرب، ما يجعلنا نتساءل إذآ كيف كانت الواردات المالية للدولة في أيام

(1) هوبكنز، النظم الاسلامية في المغرب، ص80.
(2) المقريزي، اتعاظ الحنفا، جـ1، ص219، الجنحاني، دراسات مغربية، ص53.
(3) ابن حوقل، صورة الارض، ص78، المالكي، رياض النفوس، جـ2، ص173.
(4) الجودري، سيرة جوذر، ص43 وص 147، إدريس الهادي روحي الدولة الصنهاجية، جـ2، ص230-231-232.
(5) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص186، الجنحاني، دراسات مغربية، ص66.
(6) أبوالعرب، طبقات علماء إفريقية، ص232-233، و 239.
(7) روجي، الدولة الصنهاجيه، جـ2، ص221.
(8) ابن حوقل، صورة الأرض، ص94.

الاستقرار؟ فلابد أن تكون أكثر من ذلك بكثير، خاصة أثناء عبيد الله المهدي والمعز لدين الله الفاطمي، اللذين يشهد عصرهما الهيمنة السياسية والاقتصادية شرق المغرب الأدنى وغربه، وسيطرتهم البحرية على شرقي غربي البحر الأبيض المتوسط.

تلك هي السياسة المالية الجبائية وتعدد مواردها التي استعملها الفاطميون لتحقيققيق أهداف ومصالح دولتهم التي أسهمت بشكل كبير في تمويل حملاتهم العسكرية على مصر من جهة، وفي صراعهم مع الأمويين بالأندلس من جهة ثانية، لتعبأة خزينة دولتهم من جهة ثالثة، حتى إنهم قد أعدوا لها مؤسسة لاسيما للمراقبة المالية تحققيت اسم "دار المحاسبات"[1]، وما ذلك إلا دليل عن اهتمامهم الدقيق بالشؤون المالية وحبهم للمال، فكان المعز لدين الله الفاطمي عند خروجه من المغرب قاصداً مصر قد أوصى الوالي زيري بن مناد الصنهاجي قائلاً: إياك أن ترفع الجباية عن أهل البادية "المغرب"[2]، وهذا يؤكد على أن النظام الجبائي بالمغرب يعد أهم مورد من موارد بيت مال الفاطميين.

أما عن النظام الجبائي الذي كان معمولاً به في صقلية إبان الحكم الأغلبي الفاطمي فهو لا يختلف عما كان سائداً في إقليم المغرب الأدنى، فكان الأهالي بها يؤدون الخراج مسلمين أو غير مسلمين[3]، إلا أن أحد الماحتين يشير إلى أن هذه الضريبة قد اقتصرت على المسيحيين واليهود فحسب، يدفعوها بشكل بسيط جداً، وكما أقرها الإسلام[4]، مقابل حمايتهم والدفاع عنهم ولم تفرض إلا على القادرين على حمل السلاح، وكانت تؤدي على قدر طاقة الشخص، فكان أدناها أثنى عشر درهماً في السنة ومتوسطها أربع وعشرون درهماً، وعُليا ثماني وأربعون درهماً، وفي البلاد التي استعملت فيها السكة الذهبية كانت الضريبة ديناراً أو دينارين وأربعة دنانير على التوالي، وكانت الجزية تؤخذ على أقساط تبلغ أحياناً خمسة وأحياناً أربعة أو ثلاثة أو اثنين[5]، كما كانت هذه الضريبة لا تؤخذ من رجال الكنسية ولا من الغجر والنساء وكذلك الاطفال[6]، كما خضعت محصولات أراضي المسلمين لضريبة العشر[7]، والتي شملت كذلك أراضي المسيحيين

---

(1) الجوذري، سيرة جوذر، ص39، البكري، المسالك والممالك، جـ2، ص683.

(2) ابن خلدون، العبر، جـ6، ص317،318، المقريزي، اتعاظ الحنفاء، جـ1، ص177.

(3) أماري تاريخ مسلمي صقلية، جـ3، ص22.

(4) عبدالوهاب، ورقات، ق3، ص448،449.

(5) حسن، تاريخ الإسلام، جـ3، ص296، هوبكنز، النظم الإسلامية في المغرب ، ص67،68.

(6) عبدالوهاب، ورقات، ق3، ص449,

(7) أماري، تاريخ مسلمي صقلية، جـ3، ص26.

الذين اعتنقوا الإسلام[1]، ويضيف باحث آخر أن اراضي صقلية لم تخمّس، ولم تقسم على الجيش الفاتحقيق، ولم يبق جميعها موقوفاً لمن يأبي من المسلمين، بل إنها أعطيت إلى المقربين من الأغالبة من غير استحقيققاق ، ولا بلاء لهم في الجهاد والإسلام وحرم بقية الجيش[2].

لقد مثلت صقلية مورداً مهماً لبيت مال الأغالبة، فيذكر الحميري أن زيادة الله الأول عزل متمان بن قرهب عن ولاية صقلية بسبب قلة ما بعث به إليه من هدايا[3]، والتي اعتبرتها الدولة الفاطمية واجبة على والي صقلية يدفعها في كل سنة.

وقد أشار ابن حوقل إلى النظم المالية والجبائية بصقلية أثناء الدولة الفاطمية بقوله: إن مال جزيرة صقلية وقتنا هذا (وقت المؤلف)، هو أجلّ أوقاتها وأكثره أو أغزره بأجمعه من سائر وجوهه وقوانينه، خمسها ومستغلاتها[4]، ومال اللطف[5]، والجوالي[6]، المرسومة على الجماجم، ومال البحر والهدية الواجبة في كل سنة على أهل قلورية، وقبالة الصيود وجميع المرافق، وجهاتها وهذه جملة ارتفاعها[7]، فإذا عانى أهالي صقلية من وطأة النظام الجباني الأغلبي، فإن النظام الجبائي الفاطمي كان أشد وطأة، إذ شهدت النظم المالية بالجزيرة إبان الحكم الفاطمي تغييراً كبيراً، وذلك في طريقة توزيع الملكيات الكبيرة، فأدى نظام المواريث إلى تفتيت الإقطاعات الكبيرة[8]، ما أضطر عدداً كبيراً من أهل الريف إلى الهجرة من أراضيها وضياعها واللجوء إلى البلاد المسيحية[9].

---

(1) الدوري، علاقات صقلية بدول البحر المتوسط، ص161.

(2)الدشراوي، الخلافة الفاطمية بالمغرب، ص493.

(3) الحميري، الروض المعطار، ص169.

(4) المستغلات، يدربها يحي لبيت المال من ضريبة على الأسواق والمنازل والخانات والطواحين، مما اتناه الناس على أراض تعود للدولة، إذ يؤدي عليها ، أجرة ليست المال، للمزيد ينظر: جورجي زيدان، تاريخ التمدن، الاسلامي، جـ2، ص89.

(5) اللطف، وهي الهدايا، ابن منظور، لسان العرب، جـ، ص.

(6) الجوالي وهي تؤخذ من أهل الذمة عن الجزية المقررة على رقابهم سنوياً، للمزيد ينظر بالقلقشندي، صبح الأغشى، جـ3، ص358.

(7) ألبن حوقل، صورة الأرض، ص130؛ المقريزي، الخطط، جـ1، ص184.

(8)

(9) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص215، عزيز أحمد، تاريخ صقليه الإسلامية، ص31.

المبحث الثاني

وسائل التعامل المالي

نتيجة للنشاط التجاري بالمغرب الأدنى ظهرت معاملات عدة نظمت العلاقات بين التجار، وسهلت حركة البيع والشراء وتبادل المسكوكات، فبعض هذه المعاملات استخدمت في التجارة الداخلية وبعضها الآخر استخدم في التجارة الخارجية.

1- البيع والشراء داخلياً :

أ- البيع والشراء بالسكة:

تعد السكة من أهم وسائل التعامل المالي، فبها يتحقيقق التوازن في البيع والشراء مباشرة دون تأجيلها في ذات الوقت والمكان، فاستخدام السكة يمكن استبدالها بالسلعة لمرحلة أولى من التعامل، إلا أنها ترتكز أساساً على صفة القبول التي يجب أن تتمتع بها المسكوكات ذلك من حيث الوزن والحجم والعيار، والأهم من ذلك أن تكون من ضرب السلطان الحاكم، فهو يؤكد سلامة ضربها من حيث وزن ونقاوة المعدن، لمنحها الصفة الشرعية لاستعمالها من قبل الناس، وهذا ما برهنت عنه القوة الشرائية بالسكة الذهبية في مبادلتها بالسلع والخدمات، والذي أدى إلى خلق تفضيل عام لها بالمقارنة بالأنواع الأخرى من المسكوكات.

فمنذ أن خضع المغرب الأدنى لدولة الأغالبة 184-267 هـ/800-909م، أصدر الأمراء مسكوكات ضمن الحدود الأقليمية وتداولها الأهالي هناك، فلم يجدوا أي صعوبة في ذلك وما أن آلت سيادة المغرب الأدنى والأوسط والأقصى للفاطميين حتى دور الضرب به تحقيقت تصرفهم من برقة حتى طنجة، وبذلك توسع إطار ضرب السكة الفاطمية ولاسيما الذهبية منها ليشمل المغرب الإسلامي كافة، وبنفس النقوش والمؤثرات وباسم الخليفة الفاطمي، وهذا انعكس على سهولة الاتصال التجاري وتبادل المسكوكات التي راجت بكافة المغرب الإسلامي، فنشطت حركة البيع والشراء بين الأهالي مما كان له عظيم الأثر الاقتصادي على الدولة، كما ضربوا إلى جانب هذه المسكوكات أنصاف وأرباع وأثمان الدينار الذهبي، وكلها كانت تحقيقت التدأول بالأسواق الداخلية والخارجية.

ب- الصكوك : (الشيك):

في اللغة : مفردها صك، وهي كلمة فارسية معربة يقصد بها الكتاب الذي يسجل عليه أرزاق الناس وأعطياتهم بمستحقيقاتهم المالية لتحقيقصيلها[1]، وفي الاصطلاح هو سند الدين[2]، كما تجمع في الصكوك أسماء المستخدمين وعدتهم، مبلغ مالهم، ويوقع السلطان في آخره بإطلاق الرزق لهم[3]، وذلك أن الأمراء كانوا يكتبون للناس بأرزاقهم وأعطياتهم كتبا فيبيعون ما فيها قبل أن يقبضوها بعجلاً، ويعطوا المشتري الصك ليمضي ويقبضه[4].

وقد استخدمت الصكوك منذ صدر الإسلام، حيث كانت الأرزاق والرواتب تدفع به أحياناً، فكان عمر بن الخطاب أول من صك وختم أسفل الصك[5]، وباتساع الدولة الإسلامية وازدياد النشاط التجاري وتبادل السلع شاع استخدام الصكوك، لاسيما في الدولة العباسية بالعراق، إن الفضل بن يحيى البرمكي طلب من الرشيد أن يعطي محمد بن إبراهيم الإمام مليون درهم فلما وافق على إجابة طلبه، سأله الفضل أن يصك بهذا المبلغ صكاً بخطه[6]، فكان للتجار مع وجود هذه الصكوك شأن كبير، إذ كان الشخص يرسل الصك إلى التاجر واسم السلع التي يرغب في شرائها وثمنها، وتحقيقمل الوثيقة توقيعه، فيرسل له التاجر ما يريد، ويحتفظ بهذه الصكوك ثم يسلمها له ويأخذ ثمن ما أخذ من بضائع[7].

وقد انتشر التعامل بالصكوك في بلاد المغرب الأدنى إبّان العهد الأغلبي، وهذا ما ترجمته لنا كتب المصادر، ذلك أن الأمير زيادة الله الأول (201-223 هـ/816-837 م)، اشترى بضاعة وكتب صكاً بشرائها، وأشهد عليه قاضياه أسد بن الفرات وأبا محرز، ثم دفعه إلى الشخص الوارد اسمه بذلك الصك[8].

من خلال هذه المعاملة يبدو أن توقيع الشاهدين على الصك والختم عليه من الشروط الواجبة عند استعمال الصكوك حتى زمن الأغالبة، وذلك لحفظ الحق وتبيين ما لصاحب الصك

---

(1) ابن منظورن لسان العرب ،مادة صك ، حمودة، أسواق القيروان، ص68.

(2) منز، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، جـ2، ص573.

(3) ابن منظور، لسان العرب، جـ10، ص456.

(4) مالك بن أنس، المدونة الكبرى، جـ3، ص497، هامش، 1.

(5) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، جـ2، ص133.

(6) الجهشياري، كتاب الوزراء، ص196.

(7) منز، الحضارة الإسلامية، جـ2، ص374، أحمد، علاقات مصر بدول المغرب، ص145.

(8) الدباغ، معالم الإيمان، جـ2، ص31، القاضي عياض، ترتيب المدارك، جـ3، ص307.

وما عليه، فقد باع الإمام سحنون بن سعيد زيتونا يمتلكه بنحو ثمانمائة دينار وأودع المبلغ بصكوك موقعة عند أبي داود العطار، وكان يبعث بها إليه للتصدق على بعض الناس حتى انتهى المبلغ وعاد إليه بالبطائق، فقال :" ما ما هذه ؟ فأعلمته بها، فقال أبقى من ذلك شيئاً، ؟ قلت لا قال : فرمى بتلك البطائق إليّ وأبى أن يحاسبني، وقال : إذا فرغ المال فلماذا أحاسبك؟"[1].

كما استخدمت الصكوك في المعاملة التجارية الفاطمية خلال القرن الرابع الهجري العاشر الميلادي في بلاد المغرب الإسلامي، إما فيما بينهم وإما في تجارتهم مع بلاد السودان الغربي، وذلك لتسير العمليات التجارية[2]، فكان تجار سجلماسة يبادلون فيما بينهم صكوكاً تتاهز قيمتها أربعين ألف دينار[3]، كما شاهد ابن حوقل بأودغست صكا فيه حق لأحد التجار على رجل من تجار سجلماسه بمبلغ اثنين وأربعين ألف دينار، وقد شهد عليه العدول[4]، وهذا يدل على أن الورق في ذلك العصر كان قد بلغ إلى مسافة كبيرة في وسط الصحراء الكبرى[5].

ولم يقتصر التعامل بالصكوك على التجار فحسب، بل كانت الحكومة نفسها تتعامل بها، وفي بعض الأحيان كانت الصكوك تكتب وتصرف على بيت المال أو على التجار والصرافين الذين كانوا يتقاضون عمولة نظير ذلك تبلغ درهماً على كل دينار[6].

جـ- السفاتج : "الشيك السياحي":

مفردها سفتجة وهي كلمة فارسية معناها ورقة مالية أو خطاب ضمان[7]، وكلمة سفاتج من سفتج أي الخفيف والسريع، من القول : سفتج فلان لفلان النقد السكة أي عجلة[8].

وفي الاصطلاح : هي رقاع لم يقتصر استعمالها على الولاة بل شاع استعمالها بين جميع الناس، يحررها التجار أو الصيارفة أو المشتغلين بالأعمال المالية والتجارية بقيمة المبالغ

(1) المالكي، رياض النقوس، جـ1، 362، حمودة، القيروان، ص69.

(2) الطيبي، دراسات، وبحوث في تاريخ المغرب والأندلس، ص304.

(3) الاصطخري، المسالك والممالك، ص38،37، مفتاح، ليبيا منذ الفتح الإسلامي، ص242.

(4) ابن حوقل، صورة الأرض، ص96–97.

(5) منز، الحضارة الإسلامية، جـ2، ص373–374.

(6) أحمد، علاقات مصر بدول المغرب، ص145.

(7) الزبيدي تاج العروس، جـ2، ص59، قرضاب، التجارة بإفريقية، ص142.

(8) أبن منظور مادة سفتج، ص606.

التي يأخذونها، وتكون قابلة للصرف في أي بلد، وكانت كل سفتجة توقّع وتختم من صاحبها لتاجر أو الصرّاف وتكون صالحة للتداول[1].

واستخدمت السفاتج في الدولة الإسلامية كوسيلة من وسائل المعاملات المالية في التجارة الداخلية والخارجية ولاسيما في المعاملات الضخمة التي تستدعي وسائل الدفع، فتجعلها مأمونة من الضياع، فهي حفيفة الحمل بعيده عن متناول اللصوص وقطاع الطرق، لطول المسافة وبعد الطريق[2].

وتكمن فائدتها في تصفية حسابات التجار بين الأقاليم المختلفة بكتابة السفاتج على وكلاتهم، لتسوية الديون في المعاملات التجارية في نفس الأقليم[3]، ويبدو أن أهل المغرب الأدنى قد تعاملوا بهذه الوسيلة فيما بينهم أو مع الدول المجاورة لهم، فقد شاع استعمالها في كل من سجلماسة وطرابلس الغرب ومصر وبيروت بالشام[4]، فوجدت سفتجة مرسلة من أحد تجار طرابلس إلى تاجر بمدينة الفسطاط بمبلغ مائتي ألف دينار[5]، إلى جانبها وجدت سفتجة أخرى يرجع تاريخها إلى سنة 346 هـ/958 م، مرسلة من مصر إلى المغرب، أضف إلى ذلك أن أحد العلماء قد سافر إلى الأندلس ومعه سفتجة وخمسة الآف درهم نقداً[6]، والجدير بالذكر أن الدولة الفاطمية قد فرضت سفاتج (حوالة) قسمتها10%، على الصيارفة كعمولة بيد أنه قد لقي معارضة واسعة من قبل الفقهاء إذ عَدّوها رباً[7]، ويذكر ابن حوقل أن هذه السفاتج أو الحوالات، المسحوبة على الصيارفة من بلاد المشرق والقابلة الصرف ببلاد المغرب، قامت مقام السكة في السودان في القرن العاشر[8].

ومما سبق يتبين أن التجار سواء بالمغرب الإسلامي والأندلس أو مصر كانوا يستخدمون السفاتج والصكوك في التعامل المباني فيما بينهم في مرحلة مبكرة من تاريخهم الاقتصادي.

---

(1)الدوري، تاريخ العراق الاقتصادي، ص174، حمودة، أسواق القيروان، ص67.

(2) متز، الحضارة الإسلامية، جـ2، ص373، مفتاح، ليبيا منذ الفتح الإسلامي، ص242.

(3) إسماعيل، دراسات في النقود الإسلامية، ص117.

(4) لويس، القوى البحرية والتجارية، ص263.

(5) مفتاح، ليبيا منذ الفتح الإسلامي، ص242.

(6) متز، الحضارة الإسلامية، جـ2، ص373.

(7) الونشديسي، المعيار، جـ6، ص315،316.

(8) ابن حوقل، صورة الأرض، ص102، لويس، القوى البحرية والتجارية، ص263.

وكانت السفاتج تسحب عادة على التجارة والباعة، وكان لكل سفتجة موعد لاستحقيقاقها، وكان يمكن لصاحب السفتجة أخذ المسكوكات دفعة واحدة أو على أقساط[1].

د–الوديعة :

وهي من النظم المالية التي شاع استخدامها في المغرب الأدنى، وتعني أن يدفع أحدهم ماله للآخر ليكون وديعة عنده[2]، إذ إنها أمانة يجب ردها عند طلبها مباشرة ، وكما هي دنانير كانت أو دراهم أو حلياً مصوغاً من ذهب أو فضة، فلا يمكن استبدالها بغيرها مهما حصل[3]، فالإبداع والاستيداع مباحان في الشريعة الإسلامية، لقوله عز وجل: ﴿ وَإِن كُنتُمْ عَلَى سَفَرٍ وَلَمْ تَجِدُوا كَاتِباً فَرِهَانٌ مَّقْبُوضَةٌ فَإِنْ أَمِنَ بَعْضُكُم بَعْضاً فَلْيُؤَدِّ الَّذِي اؤْتُمِنَ أَمَانَتَهُ وَلْيَتَّقِ اللَّهَ رَبَّهُ ﴾[4]، ولكن الطعام فقد اختلف عن سابقيه في الموادعة، فقد سئل مالك عن رجلٍ استودع طعاماً فباعه المستودع فقال : هذا بالخيار إن يأخذ الثمن ، وإن أحب أن يأخذ مثل طعامه أخذه[5].

وقد أشار ابن عذاري إلى أن أهل القيروان قد تعاملوا بنظام الوديعة، خلال العهدين، فيذكر أنه زمن الأغالبة قد طالب ورثة ابن القلفاط عبدالله بن أبي الجواد بخمسمائة دينار وديعة، مستشهدين في ذلك بخطه، فأنكر الوديعة والخط، فمازال به القاضي سحنون إلا أنه أصر على الإنكار، فضربه عشرة أسواط، كي يجبره على الاعتراف، بيد أنه لم يفعل وظل على هذا الحال إلى أن مرض وتوفي دون أن يعوض الأيتام حقهم[6].

وقد حدثت الحادثة نفسها أو قريبة منها زمن العبيديين الشيعة، فقد قتلوا أبا جعفر بن خيرون الأندلسي صاحب المسجد الشريف والفنادق المشار إليها سابقاً، بسعياً كان للقاضي المروزي عليه، وشهادة شهد بها أن قَبِلَ وديعة كبيرة فطولب بها، وعذب حتى مات[7].

لذلك كان من لديه مال ويريد أن يودعه عند من رأى فيه الثقة والأمان، يقوم بتحقيقرير المبلغ في رقاع بخط يد المؤتمن، يحتفظ به صاحب المال، ويظهره عند مطالبته بحقه، هذا إذا أنكر عليه حقه طبعاً.

---

(1) الدوري، تاريخ العراق، الاقتصادي، ص175، إسماعيل، دراسات في النقود الإسلامية، ص117.

(2) الزبيدي، تاج العروس، جـ5، ص537.

(3) أبن أنس، المدونة الكبرى، جـ3، ص496، حمودة، أسواق القيروان، ص70.

(4) سورة البقرة،من الآية: 282.

(5) أبن أنس، المدونة الكبرى، جـ3، ص497.

(6) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص110.

(7) المصدر نفسه، ص169، الجنحاني، دراسات في التاريخ الاقتصادي، ص58.

هـ -الصيرفة :

وهي من أهم الوسائل التي عرفها أهالي المغرب الإسلامي قاضياً وتعامل بها ولعل وجود أسواق لاسيما بالصيارفة بالأقليم دليل قائم على وجودها، وذلك لتسهيل المعاملات المالية والتجارية، كتبديل السكة وصرف الدينار إلى دراهم[1]، فضلاً عن سحب المسكوكات الرديئة من التعامل ووضع مسكوكات جديدة بدلاً منها[2]، وكذلك حفظ أموال الناس، فكانوا يلجأون إلى هؤلاء الصيارفة للتخلص من حمل الذهب والتعامل به بصورة مباشرة، مقابل استلام رقاع تؤكد أن حاملها يملك قيمة معينة من الذهب أو الفضة أو مبلغاً معيناً من الأموال عند هذا الصيرفي، إذا أحتاج حامل هذه الوثيقة بذلها لغيره فيقبلها ثقة بالصيرفي الذي أصدرها، فالتعامل بها لا يعتمد إلا على صدق هذا الصانع أو الصيرفي وثقة الآخرين به[3]، بالإضافة إلى مهمة التوسط بين الناس ودار الضرب، كما ثم بيانه، عن طريق أخذ المعادن النفيسة (الذهب والفضة)، منهم وإعطائهم ما يساويها وزناً في القيمة التجار مسكوكات مضروبة[4]، ذلك أن اليهود أكثر الناس عملاً بهذه المعادن حتى كانوا يسلفون التجارة الأموال[5].

ويذكر أن الإمام سحنون زمن الأغالبة قد أودع مالاً عند صديقة العطار وكلما احتاج إلى مبلغ أرسل إليه برقعة، ثم حاسبه العطار بالرقاع عندما نفذ المبلغ[6].

كما يذكر الفقيه يحيى بن عمر أن القاضي محمد بن سحنون كتب رقعة لرجل فقير أراد إعانته إلى صيرفي بعشرين ديناراً، وقال : "اشتر بها لأهلك ما يحتاجون"[7]، على ذلك تكون مهمة الصيارفة قد تجاوزت عمليات صرف الأموال وحفظها، بل أصبحوا يقومون بمهمة المصارف في وقتنا الحالي، وذلك لما لها من مقدرة على الائتمان، ووسيلة من وسائل المدخرات وتوظيفها وإقراضها وتوجيهها.

وكان يقوم بمهمة الصياغة أو الصيرفة اليهود والنصارى فقد لعبوا دوراً بارزاً في المعاملات المالية والتجارية بالمغرب الأدنى لاسيما والمغرب الإسلامي عامة، منذ عهد الأغالبة

---

(1) الجنحاني، المغرب الإسلامي، ص77.

(2) حمودة، أسواق القيروان، ص68-69.

(3) حسين، الفقه الإسلامي، ص142-143.

(4) إسماعيل، دراسات في النقود الإسلامية، ص98-99.

(5) موسى، النشاط الاقتصادي، ص81.

(6) الجنحاني، المغرب الإسلامي، ص78.

(7) بن عمر، أحكام السوق، ص128، هامش 5.

ثم ازداد عددهم بشكل كبير أثناء حكم الفواطم، حتى أضحى لهم سوق وحيّ خاص بهم سمي سوق اليهود أو حوانيت الرهادنة، وحارة خيبر [1].

وقد سئل الإمام سحنون عن جواز أن يشترى من النصارى الدنانير والدراهم أم لا؟ فأجاب: قال مالك : ما علمته حرام[2].

ونظراً لعملية التلاعب بالأموال وتفشي ظاهرة الربابين الصيارفة من اليهود والنصارى، فقد أمر الأمير الأغلبي إبراهيم بن أحمد القاضي أحمد بن أبي طالب باتخاذ عدة إجراءات حيالهم، فيذكر المالكي "أنه جعل على أكتاف اليهود رقاعاً بيضاء، في كل رقعة منها قرد وخنزير، وجعل على أبواب دورهم ألواحاً مسمرة في الأبواب مصوراً منها قرد[3]، كما ألزمهم بقراءة كتاب الصرف الذي ألفه الإمام سحنون[4].

ومن المحتمل أن هذه الإجراءات كانت سارية المفعول حتى زمن الدولة الفاطمية، فقد ألزم جوهر الصقلي الصيارفة بهذا الخيار ولا يظهروا إلا به[5].

وقد كره مالك أن يكون النصارى واليهود في أسواق المسلمين لعملهم بالربا واستحقيقلالهم له، ورأى أن يقاموا من الأسواق[6]، ذلك أنهم كانوا يستغلون جهل كثير من الناس الذين ليس لديهم خبرة في معرفة عيار السكة ووزنها، فكانوا يأخذون الذهب إلى دار الضرب ويشترون بها الدنانير المضروبة مستفيدي، من الفرق لأنفسهم، إذ إنهم كانوا لا يرون المضروب من السكة بمثل وزنة[7]، وهذا حرام من حيث السيئة[8]، وهي كأن يبيع أحدهم داراً بمئة دينار ثم يشتريها البائع من المشتري بمائتي دينار[9]، ولما كانت هذه المسكوكات قد تباع وزنا أو عداً، نجد الصرافنين يبيعوا المسكوكات المتفاضلة وزناً وعياراً مراطلة[10]، وهذا جائز عند مالك وذلك بأن يعطي الجديدة منفصل لا انتفاع له بما في القديمة من زيادة الفضة، فمن باع بقيمة قبل قطعها

(1) المالكي، رياض النفوس، جـ1، ص139، القيرواني، فتح إفريقية والمغرب، ص467، الجنحاني القيروان، ص138.

(2) عمر، أحكام السوق، ص128، هامش 5.

(3) المالكي، رياض النفوس، جـ1، ص126، هوبكنر، النظم الإسلامية بالمغرب، ص130.

(4) يحي بن عمر، أحكام السوق، ص128، هامش 5، زيتون، القيوران، ص408.

(5) المقريزي، اتعاظ الحنفا، جـ1، ص201.

(6) بن أنس، المدونة الكبرى، جـ3، ص495.

(7) ابن الأخوة، معالم القربة، ص68، الحكيم، الدوحة المشتبكة، ص76.

(8) ابن الأخوة، معالم القربة، ص68.

(9) الونشريسى، المعيار، جـ6، ص137.

(10) عزالدين أحمد موسى، النشاط الاقتصادي، ص302.

فليس لـه إلا هـي ومن رضـي أن يؤدي جديدة عن قديمة جاز لأنـه أعطـى أفضـل من النفاق[1]، فهـم المتحقيقكمـون فـي الأسـواق مـن حيـث سـعر صـرف السكة وسـعر البضـائع ورغـم تشـدد المحتسبين وجزمهم في اتخاذ التدابير اللازمة لردعهم، إلا أن أعمالهم لم تتوقف.

وقد حـذر ابـن عمـر الصـيارفة أو التجـار مـن أهـل الذمـة مـن تشـبههم بالمسـلمين فـي مظهرهم أو لغتهم، بأن يخرجوا وليس عليهم رقاع أو زنار بأن يعاقبوا بالضـرب والحبس، ويطـاف بهم حيث يقطنون ليكونوا عبرة لغيرهم من بني دينهم[2].

2- البيع والشراء خارجياً:

نظراً لتطور التجارة واتساع نطاقها اهتم الأغالبة والفاطميون ، بالتجارة الكبرى، وذلك عن طريـق تقديم التسـهيلات التـي منحهـا كلاهمـا، وذلـك باسـتعمال طرائـق البيـع والشراء التـي كانـت خاضـعة لأبـواب المعـاملات فـي كتـب الفقـه الإسـلامي[3]، مـن حيـث عقـود الاتفـاق بـين البـائع والمشتري، وكذلك عقود التجارة النافعة (الحلال)، وقد برزت بالمغرب الأدنى عدة مدارس اهتمت بالتعامل التجاري، لا سيما المدرسة الحجازية والمدرسة العراقية (المالكية والحنفية)[4]، بيد أنهـا لا تختلـف عـن معـاملات التجـارة الإسـلامية [5]، ولتنشـيط حركـة البيـع والشـراء وتبـادل المسـكوكات اقتضت المعاملات التجارية وسائل عدة:

أ- البيع والشراء بالسكة:

لقد أثر النشاط التجاري خلال عهدي الأغالبة والفاطميين في المغرب الأدنى إلـى انتشـار المسكوكات الإسـلامية خارجيـاً، فالسكة الذهبيـة التـي عثـر عليهـا مدفونـة بـأرض مصـر وآسـيا وكـذلك أوروبـا، والتـي تنتمـي إلـى القرنين الثالـث والرابـع الهجريين/التاسـع والعاشـر الميلاديـين ، لدليل قائم على قوة هذه العلاقات وتبادل المسكوكات، ولكن ما الذي ساعد على هذا الانتشار؟ وكيف كان يتم التعامل بها؟

---

(1) بن أنس، المدونة الكبرى، جـ3، ص534،533،532، الونشريسي، المعيار، جـ6، ص107.

(2) يحي أبن عمر، أحكام السوق، ص128، ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص153.

(3) الجنحاني، المغرب الإسلامي، ص54.

(4) القاضي عياض، ترتيب المدارك، جـ1، ص54.

(5) الجنحاني، المغرب الإسلامي، ص54.

إن ما ساعد على انتشار المسكوكات الإسلامية الأغلبية كانت أم الفاطمية وحدة النقد بين بلدان البحر الأبيض المتوسط منذ القرن الرابع الهجري العاشر الميلادي[1]، وبذلك كانت السكة الذهبية الفاطمية أوفر حظاً وانتشارا عنها من المسكوكات الأغلبية، إذ اعتمدوا على الدنانير الذهبية التي كانت تؤلف معالم ومؤشرات هذه الطرق[2]، بيد أننا لا نستطيع أن نتجاهل قوة التجارة الأغلبية بين هذه البلدان على الرغم من حداثة دولتهم وصغر مساحتها مقارنة بمسافة الدولة الفاطمية وكثرة مواردها.

فكان التجار عندما يدخلون إلى أي قطر من هذه الأقطار يحملون سكتهم إلى دور الضرب فيها، ويسكّونها لتعادل سكة البلد[3]، وقد أفتى مالك في ذلك بقوله : فلا صرف بينهما إلا أن يسميا الدنانير التي تصارفا بها[4].

وكانت عملية تحقيقويل الأموال من اختصاص الصيارفة والتي تعتمد على وزن واختيار المسكوكات، فقد كانت المسكوكات المحلية في ذلك الوقت وسيلة عادية في المعاملات التجارية[5]، وإن كان الدينار الفاطمي الأكثر جودة والأوسع انتشارا في الأسواق الخارجية أسوة بالمسكوكات المعاصرة له أو حتى التي أتت بعد، إذ كانت توصف بالجيدة[6].

ب- المقايضة:

وهي مبادلة سلعة بأخرى[7]، وهي من أقدم أساليب التعامل التجاري السائد التي عرفها الإنسان وتعامل بها قبل اكتشاف السكة وبعدها[8]، فكان البيع بالمقايضة يتم حسب الشرع، فلا يكون صحيحاً إلا إذا كان مصحوباً بقول صريح علني من الجانبين، بأن يقول البائع، "بعت" ويقول الشاري، اشتريت ترك يد صاحبه وتم البيع والشراء[9].

---

(1) لويس، القوى البحرية والتجارية، ص275؛ لومبار ، الجغرافية التاريخية، ص157.

(2) المصدر نفسه، نفس ص157.

(3) أبن بعرة كشف الأسرار العلمية، ص58؛ ابن الحكيم، الدوحة المشتبكة، ص49،54،56.

(4) أبن أنس، المدونة الكبرى، جـ3، ص513.

(5) أحمد، علاقات مصر بدول المغرب، ص142،143.

(6) موسى، النشاط الاقتصادي، 258.

(7) الجليلي، المكاييل والأوزان، ص178.

(8) حمودة، أسواق القيروان، ص46.

(9) منز ، الحضارة الإسلامية، جـ2، ص383.

وقد تعامل تجار المغرب الأدنى بالمقايضة سواء مع جيرانهم من المغاربة وكذلك مع السودانيين[1]، فكانوا يقايضون الشعير بالبقل في طنجة بالمغرب الأقصى[2]، ولما كان السودان مصدر الذهب لبلاد المغرب الأدنى، فكانوا يقايضونهم الملح بالذهب[3]، وقد وصف أحد الباحثين كيفية المعاملة بالمقايضة بقوله : وكانت بيوتات التجارة المغربية تقيم في مدن نهاية الطرق الجنوبية الغربية شبكة كاملة من الوكلاء والعملاء الذين يتاجرون بالذهب عن طريق المقايضة الخرساء[4]، فكانوا يتبايعون من غير مشاهدة ولا مخاطبة، فيتركون عند كل متاع ثمنه من أعمدة الذهب، فإذا جاء صاحب المتاع اختار الذهب وترك المتاع، وإن شاء أخذ متاعه وترك الذهب[5].

وقد انتشرت هذه المعاملة زمن الأغالبة، فقد أشار المالكي إلى أن أحد فقهاء القيروان إسماعيل بن رباح (ت 212 هـ/827-828 م)، قد قايض ثوبة الجديد بقديم لرجل فقير شفقة بحالة[6]، كما اعتمد الفاطميون كثيراً على نظام المقايضة حتى في وجود كثرة المسكوكات[7].

ج- القروض (السلف):

القرض لغة : القطع وما تعطيه لتتقاضاه[8]، أي قد يكون القرض من مال المقرض[9].

وفي الاصطلاح : هو ما تعطيه من مثلي لتتقاضاه[10]، أي قد يكون القرض سكة بسكة، أو حيواناً بحيوان، أو بضاعة ببضاعة، في نظير عوض متماثل صفة وقدراً في الذمة لنفع المعطي فقط[11]، وهذه الفائدة ربا صريحاً وقد حرم الله الربا لقوله تعالى في كتابة العزيز ﴿وَأَحَلَّ اللَّهُ الْبَيْعَ وَحَرَّمَ الرِّبَا ﴾[12]، وهذا ما أكد عليه الإمام مالك في مدونته[13]، وقد جرت العادة

---

(1) موسى، النشاط الاقتصادي، ص302؛ حركات، دور الصحراء الإفريقية، ص30-31.

(2) المالكي، رياض النفوس، جـ1، ص119.

(3) ابن حوقل، صورة الأرض، ص98، البكري، المسالك والممالك، جـ3، ص883,

(4) لومبارد، الجغرافية التاريخية، ص295.

(5)متز، الحضارة الإسلامية، جـ2، ص384.

(6) المالكي، رياض النقوس، جـ1، ص242.

(7) داوود، دراسة أثرية وفنية للمسكوكات الفاطمية، ص93.

(8) ابن منظور، مادة قرض، ص216.

(9) ابن منظورالمصدر نفسه، جـ7، ص216.

(10) حسين، الفقه الإسلامي، ص240.

(11) شرف الدين، الأزمة إفريقية الاقتصادية، ص166،165، حسين، الفقه الإسلامي، ص240.

(12) سورة البقرة، الآية: 275.

(13) ابن أنس، المدونة الكبرى، جـ3، ص516،512،511.

بـأن يكتفـي المقـرض بثقتـه فـي طالـب القـرض أو أخـذ المسـلف رهنـاً مـن طالـب القـرض أو المسـتلف[1]، ولـه الحـق فـي اسـتخدام هـذا الـرهن لمصـالحه الخاصـة، وبـذلك يكـون قـد ضـمن المنفعة على القرض المدفوع، فإذا عجز المستلف عن سداد، دينه، صودرت أملاكه، أو حتى يسجن حتى يفي بِدَيْنه، وهذا ما ساعد التجار أصحاب الرؤوس الكبيرة من الأموال على استغلال التجارة واحتكارها لأنفسهم[2].

إن القرض يعد من أكثر البيوع انتشارا في بلاد المغرب الأدنى إبّان العصر الأغلبي والفاطمي، فكانت تجري المعاملات على أن يدفع شخص لآخر مالا ليتّجر به، على أن يكون الربح مناصفة بينهما على ما شرط والخسارة على صاحب المال[3]، أو أن يقوم شخص بشراء حاجته دون مقابل من البائع إلى أجل لدفع الثمن المتفق عليه[4]، ولعل ما ذكره المالكي يؤيد صحة هذه المعاملة، فيذكر "أنه كان للبهلول بن راشد أحد علماء القيروان وفقهائها عشرون ديناراً لقوم من النخاسين[5]، كما اقترض رجل من القيروان ثلاثمائة دينار من تاجر فارسي في الطريق على أن يقوم بسدادها له عند وصولها إلى القيروان[6].

ومهما يكن من أمر فإن المعاملات المالية لم تقف في التجارة بالقروض عند هذا الحد بل إنها شملت المعاملات البسيطة التي لا تتطلب كثيراً من المال ذلك أن الفقيه عبدالمالك بن قطـن المهـري (ت 253 هـ/867 م)، قـال : " ومشـيت مـع أبـي الوليـد المهـري إلـى أن مررنـا بالجزّارين، فقام إليه رجل منهم فقال : يا أبا الوليد أضررت بي لأن بضاعتي كلها عندك، ولابد من قبض مالي قبلك، فاعتذر إليه وسأله الصبر عليه فأبي، ومرّبنا رجل فقال للجزار: كم لك على الشيخ فقال : عشرة دنانير، فقال : هي عليّ، مر حتى أدفعها إليك[7]، فيبدو أن القرض قد شمل حتى المواد الاستهلاكية، وبقيام الدولة الفاطمية بالمغرب الإسلامي اتسع التعامل بالقروض ليشمل البيت الحاكم رجالاً ونساء وكبار رجال البلاط وقوادهم، لأنهم رأوا في القرض وسيلة لتنمية رؤوس أموالهم، فكانوا يستأجرون من ينوب عنهم بالاتجار، بيعاً وشراء ثم يأخذون جزءاً

(1) الونشريسي، المعيار، جـ6، ص75.

(2) موسى، النشاط التجاري، ص292.

(3) شرف الدين، أزمة إفريقية الاقتصادية، ص165.

(4) حمودة، أسواق القيروان، ص47، قرضاب، التجارة بإفريقية، ص165.

(5) المالكي، رياض النفوس، جـ1، ص137.

(6) حمودة، أسواق القيروان، ص48.

(7) المالكي، رياض النفوس، جـ1، ص312.

من المال على سبيل القرض[1]، وهذا ما أعربت عنه كتب الفتاوى، فقد سئل ابن الضابط عن مقارض أدعى أن صُرَّةً من مال القراض كانت وسط صرر في مصر في وسطة فضاعت[2]، كما سئل القابسي عن رجل دفع إلى آخر عروضاً وقوَّمها وجعل تلك القيمة في رأس المال بالعروض المقوّمة مال القراض، فسافر المقارض في البحر[3].

فمن خلال هذه الفتاوى يبدو أن نشاط المغاربة بهذه الوسيلة كان برياً وبحرياً في سبيل ما يوفر لهم الربح الدائم.

د-الاحتكار :

الاحتكار لغة هو : احتباس الطعام ونحوه انتظار لغلاته، والاسم الحَكرة بالّضم والسكون، وصاحبه مُحتِكر[4].

وفي الاصطلاح يعني: الادخار للبيع وطلب الربح بتقلب الأسواق[5]، وقيل أن مدة حبسه أربعون يوماً ما روى عن النبي -صلى الله عليه وسلم-، قال: " من احتكر طعاماً أربعين ليلة فقد يرى من الله ويرى الله منه"[6]، وهذا الزمن للمعاقبة في الدينا، أما الآثم فيحصل وإن قلت المدة إذ كان الناس في حاجة للسلعة[7]، فإنه يغود عليه فائدته بالتلف والخسران[8].

وقد شهد المغرب الأدنى فترات كثيرة من الاحتكار لاسيما تجارة المواد الغذائية من قبل التجار أو من السلطة الحاكمة للبلاد، سواء زمن الأغالبة أو الفاطميين، وهي نقطة حساسة في تاريخ أسواق القيروان[9]، نظراً لسنوات الجذب والقحط التي كانت تصيب البلاد لاسيما القيروان المركز التجاري من فترة لأخرى، فقد دونت لنا كتب المصادر إشارات كثيرة عن ذلك، ففي سنة 210 هـ/825 م، انتشر القحط والمجاعات في البلاد نتيجة للجفاف الذي أصابها سبع سنوات متتالية ما أدى بأهل صفاقس إلى صلاة الاستسقاء[10]، أضف إلى ذلك الزلزال الشديد الذي

---

(1) شرف الدين، أزمة إفريقية الاقتصادية، ص166.

(2) الونشريسي، المعيار، جـ8، ص264.

(3) المصدر نفسه ،مادة حكر.

(4) ابن منظور، لسان العرب، جـ4، ص208.

(5) بن عمر، أحكام السوق، ص134.

(6) حسين، الفقه الاسلامي، ص596.

(7) بن عمر، أحكام السوق، ص135.

(8) ابن خلدون المقدمة، ص، 322.

(9) الجنحاني، المغرب الإسلامي، ص59.

(10) القاضي عياض، ترتيب المدارك، جـ1، ص82.

ضرب البلاد، سنة (245 هـ/859 م)، وألحق بها أضراراً جسيمة ما أتلف الزرع والنسل، فما كان من الخلافة العباسية ببغداد إلا أن بعثت أموالاً كثيرة للوقوف إلى جانب الأغالبة إزاء هذه الأوضاع[1].

وقد تكرر هذا الزلزال سنة (307 هـ/919 م)، زمن الدولة الفاطمية وخسف بقرية بالساحل تعرف بالباس[2]، كما أصاب البلاد طاعون شديد بلغ حتى مصر وغلا بالسعر، مع الجور الشامل من الشيعة والتعلل على أموال الناس في كل جهة[3]، وقد حدث الشيء ذاته سنة (317 هـ/929 م)، حتى بلغ قفيز القمح بالكيل القرطبي مثقال ذهب[4]، وظل كذلك حتى سنة 318 هـ/930 م، حينها نزلت الأمطار فصلحت الأحوال ورخصت الأسعار بعد ضيق شديد كافية الناس[5].

كل ذلك أدى بالتجار إلى اللجوء إلى احتكار بعض السلع في أيام الشدائد مستغلين الظروف الاقتصادية السيئة التي تمر بها البلاد، فكانوا يخزنون المحاصيل وقت رخصها، ويبيعونها عندما يرتفع السعر مستفيدين من اختلاف السعر قبل وقوع الأزمات وبعدها، فيذكر الدباغ عن أبي بكر بن اللباب قائلاً : "أدركت رجالاً بالقيروان أمليا افتقروا، ما دخلوا فتناً ولا أغرمهم سلطان إلا اتجروا في الحنطة أيام الشدائد، يريد أنهم اشتروا الطعام في الرخاء، ليبيعوه في أيام الشدائد"[6].

وقد اهتم علماء القيروان وفقهاؤها بمسألة الاحتكارعلى مدى العهدين خاصة أحتكار الطعام ، فالمالكية رأوا في الاحتكار جائز ولو في الطعام إذا لم يضر بالناس وإلا منع[7]، قال الأحناف يُكره بكراهة التحقيقريم، مستندين في ذلك على قوله صلى الله عليه وسلم:" الجالب مرزق والمحتكر ملعون، ولا يلحق اللعن إلا بمباشرة المحرم"[8].

---

(1) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مجـ7، ص87.

(2) ابن عذاري البيان المغرب، جـ1، ص166.

(3) المصدر نفسه، ص181، حسين مؤنس، تاريخ المغرب وحضارته،مجـ1 ، ص509.

(4) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص194.

(5) ابن عذاري، المصدر نفسه.

(6) الدباغ، معالم الإيمان، جـ3، ص23-24، حمودة، أسواق القيروان، ص46.

(7) حسين، الفقه الإسلامي، ص602.

(8) المصدر نفسه، ص599.

والكلام يطول حول ذلك ولا يسع المقام لشرحه إلا أنه يمكننا عرض بعض أوجه إجازة الاحتكار من عدمه في المغرب الأدنى خلال فترة قيد الدراسة، فقد سئل الفقيه أحمد بن موسى (ت 295 هـ/907 م)، عن التجارة بالقمح وحكرته، فرد قائلاً :" جائز ذلك في وقت كثرته ورخصه، ومنع في وقت غلائه إلا ما لابد منه، في حين أجاز احتكار الزيت وبيعه في كل وقت محتجاً بأن الفقيه ابن المسيب كان محتكراً للزيت"[1].

من خلال ما تم عرضه يتبين أن مسألة الاحتكار هي مسألة دينية، كانت خاضعة لآراء الفقه الإسلامي، المالكي والحنفي المسيطرين على البلاد، ويبدو أن هذه الظاهرة التى كانت منتشرة بشكل كبير أثرت في ارتفاع الأسعار من حين لآخر، لهذا رأى المحتسبون الوقوف بحزم ضد هذه الظاهرة ومنعها بكل قوة[2].

ولكن ما هو موقف الدولتين من مسألة الاحتكار؟

على الرغم من انتشار هذه الظاهرة أثناء الحكم الأغلبي فإنكتب المؤرخين والجغرافيين لم تمدنا عن احتكار الأمراء لكونها أو عن مساعيها الوقوف للحيلولة من هذه المسألة، فربما أوكلت هذه المهمة للقضاة أو المحتسبين وأعوانهم لكونها مسألة فقهية صرفة، وقدّموا الدعم والتسهيلات حيال ذلك، بخلاف الفاطميين المحتكرين للتجارة ومقدرات الأقليم، وهذا ما دلت عليه النصوص التاريخية، ففضلاً عن احتكارهم ذهب السودان وتحقيقويله إلى، والذي أصبحوا بفضلة يمتلكون ثروة نقدية كبيرة[3]، احتكر الفاطميون الاتجار في البز والأقمشة والسلاح والأخشاب والطعام أيضاً[4]، فيذكر الجوذري أنه كان للخلفاء الفاطميين خزائن للبز والكساء[5]، وفضلاً عن خزائن البحر بالمهدية التي كانت تخزن بها الأطعمة والأزواد[6]، وكذلك مصائد المرجان عند مرسى الخرز، ومناجم الحديد قرب بلرم بصقلية[7]، علاوة عن احتكار كبار رجال السلطة لبعض التجارات بالمغرب الإسلامي، فيذكر الدبّاغ أن أبا الفضل الممسي (ت333 هـ/945 م)، أحد قواد الدولة ورجالها كان يتاجر بالحديد، فقال "وصل إليه الحديد فأدخله السوق"[8].

---

(1) الجنحاني، المغرب الإسلامي، ص58.

(2) كثيراً ما تشير كتب الحسبة إلى الأضرار التي نجمت عن الاحتكار، للمزيد ينظر: يحيى بن عمر، أحكام السوق، ص113،115، السقطي، أداب الحسبة، ص34،31،11، والونشريسى، المعيار، جـ6، 75،425، وجـ7، ص159.

(3) مؤنس، تاريخ المغرب وحضارته، ص516،117، لومبارد، الجغرافية التاريخية، ص157.

(4) شرف الدين، أزمة إفريقية الاقتصادية، ص173.

(5) الجوذري، سيرة جوذر، ص39.

(6) المصدر نفسه، ص102.

(7) لويس، القوى البحرية والتجارية، ص362.

(8) الدباغ، معالم الإيمان، جـ3، ص29.

إن هذه الشواهد قد أبرزت مسألة احتكار الفاطميين وكبار رجالاتها للتجارة الكبرى، والتي كانت تخرج على هيأة أحمال كبيرة تحقيقملها القوافل أو المراكب التي اعتمدوا فيها على السلع ذات القيمة المالية العالية مثل المعادن النفيسة (الذهب والفضة)، والرقيق والأقمشة، وكذلك المواد الغذائية والصناعية كالزيتون وزيته، بما يضمن لهم أرباحاً طائلة على أصحاب المال.

هـ- المضاربة :

وهي من وسائل البيع والشراء خارجياً، تقوم على أساس عقد بين طرفين، على أن يدفع أحدهما (صاحب رأس المال) مبلغاً من المال للشخص الآخر وصاحب العمل الذي يسمى مضارب ليتجر فيه[1]، ويشترط أن يكون نقداً مسلماً إلى العامل، وكذلك يكون الربح بينهما إما مناصفة أو بالثلث مثلاً أو ما شاء بحسب الاتفاق إذا حدد أحدهما لنفسه مقدماً مبلغاً معيناً فسدت المضاربة[2]، وذلك أن المال قد يربح إلا هذا القدر، فيأخذه من اشترطه لنفسه، ولا يبقى للآخر شيء فيحصل الغبن والظلم[3]، لأن المضاربة (على قول مالك) إلا مثلا بمثل وإن كانت الدنانير مختلفاً وزنها إذا استوت الكفتان سواء فلا بأس بذلك ولا يصلح بينهما رجحان ولا نقصان[4].

وقد أقر الإسلام نظام المضاربة في التعامل التجاري وتعامل الصحابة بها دون اعتراض على أحد منهم، إذ دفعوا منها مال اليتم[5]، فهي تفتحقيق مجال العمل والاستثمار أمام الناس ليعم الانتفاع بين المال والعمل[6]، وقد انتشرت هذه المعاملة بين أهالي المغرب الأدنى، فيذكر أن خادم جبلة بن حمود الصدفي أحد رجال سحنون أتاه رجل جزّار فسألة أن يعطيه مبلغ ثمانية دنانير ذهبية فدفعها إليه قرضاً، فأكلها الجزار واستهلكها[7].

ونظراً للسياسة الضرائبية المجحفة للزراع التي انتهجها الفاطميون جعلت الفلاحين لاسيما البسطاء منهم أن يبيعوا محصولاتهم بدراهم وأثمان بخسة، فوقعوا بذلك ضحية المضاربة، وهذا حرام إذ لم تكن المضاربة جائزة على المزارعة[8].

---

(1) حمودة، أسواق القيروان، ص46.

(2) حسين، الفقه الإسلامي، ص466.

(3) المصدر نفسه، ص467.

(4) ابن أنس، المدونة الكبرى، جـ3، ص522.

(5) حسين، الفقه الإسلامي، ص472.

(6) حمودة، أسواق القيروان، ص46، قرضاب، التجارة بإفريقية، ص159.

(7) حمودة، أسواق القيروان، ص46، نقلاً عن الخشني ،البيانات قضأة قرطبة وعلماء إفريقية ، الجزائر ، 1914، ص196.

(8) متز ، الحضارة الإسلامية، جـ1، ص384.

و– الشراكة :

وهي رأس مال بين شخصين وبالتساوي والاتجار به، باشتراء السلع ودفع أجرة المخازن ووسائل النقل، وتبعات الرحلة ثم اقتسام الأرباح، وقد تكون الشركة بين شخصين فأكثر[1]، وشهد عليها شهود العدول[2]، وتنقسم الشراكة إلى ثلاثة أقسام:

1– الشراكة التي يتساوى فيها الشركاء في رأس المال والعمل، على أن يسافر به للتجارة، بينما يقيم الآخر متصرفاً بالأعمال[3]، ويطلق على هذا النوع من الشراكة شركة المضاربة[4].

2– إن يشترك بعض التجار في إرسال أحدهم لجلب السلع ثم يتقاسمونها على حساب رؤوس أموالهم، وكل يبيع كيفما شاء، وهي عملية كثيرة الصعاب، مثل مخاطر القرصنة، وكذلك اختلاف جودة الحبوب وقلة الحمالين، إلى غير ذلك[5].

3– أن يقوم أحدهم بقرض الآخر مالاً يتجر به مسافراً، ويكون الربح بينها مناصفة[6]، وكان هذا النوع من الشراكة أكثر شيوعاً لاسيما من قبل الفقهاء[7].

وقد عرف تجار المغرب الأدنى صيغة الشراكة في التجارة الخارجية منذ قيام دولة الأغالبة به، وهذا ما أشارت إليه كتب التراجم والطبقات، فعبد الجبار بن خالد السرتي (ت 281 هـ/894 م) كان شريكاً لحمديس القطان في تجارة القطن، يعملان في سوق الأحد[8].

لم تقم الشراكة بين التجارة فحسب، بل إنه كان للأمراء الأغالبة ونسائهم دور كبير في الشراكة مع التجار، وتأتي شراكة والدة الأمير إبراهيم بن أحمد (261–289 هـ/974–902 م) مع التجار في مقدمتهن، فيقول النويري ووقف له رجلان من أهل القيروان وهو بالمقصورة في جامع رقادة، فادناهما إليه، وسألهما عن حالهما، فقالا له : "كنا شريكين للسيدة ... في جمال وغيرهما، فاحتبست لنا ستمائة دينار"، فأرسل إليها يسألها ذلك، فأجابت : نعم، هو كما ذكرنا،

---

(1) شرف الدين، أزمة إفريقية الاقتصادية، ص164.

(2) الونشريسي، المعيار، جـ9، ص

(3) موسى، النشاط الاقتصادي، ص282.

(4) حسن ، الفقه الاسلامي، ص477.

(5) الونشريسي، المعيار، ح، ص212،213، جـ 8، ص204،205.

(6) موسى، لنشاط الاقتصادي، ص283.

(7) الونشريسي، المعيار، جـ8، ص129،145، وما بعدها، جـ9، ص88.

(8) القاضي عياض، ترتيب، المدارك، جـ2، ص296، الجنحاني المغرب الإسلامي، ص58.

إلا إني بيني وبينهما حساباً، وإنما احتبست هذا المال حتى أحاسبهما فإن بقى عليهما شيء وإلا دفعت مالهما إليهما.

بيد أن الأمير لم يقتنع لردها، فبعث يتهددها قائلاً :" لئن لم تبعثني بالمال وإلا أوقعتك الساعة معهما بين يدي عيسى بن مسكين، قاضي القيروان؛ فوجهت بالمال فدفعة إليهما"[1].

وكذا كان التعامل بين تجار المغرب الأدنى زمن الدولة الفاطمية فكانوا يستأجرون معاً مراكب لحمل الطعام أو المتاع، لذا كثرت الفتاوى الفقهية حول هذه المعاملة، فقد سئل أبو سعيد بن أخي هشام "عن قوم أكتروا على متاع في سفينة وركبوا أخرى، فلما وصلت زعم ربها أن البحر هال عليهم فرموا المتاع..."[2]، وكذلك سئل القابسي "عن مركب بين أشراك سافر به أحدهم إلى صقلية، فأعطاه بعض الشركاء رباعيته (ربع الدينار)، وقال له اشحن لي بها في خاصتي"، فعمد إلى اللوح واشحنه بطعام نفسه ورد عليه رباعيته"[3].

وكانت مردود هذه التجارة كبيراً جداً، لمعرفة الشركاء السّفارح بمناطق السلع الرخيصة وأسواق تصريفها، فقد يصل مبلغ الربح للتاجر الواحد من 30% أو 100%[4].

ز– الوكالة:

وهو أن يقيم شخص غيره مقام نفسه في تصرف جائز معلوم[5]، فالوكيل يوزع البضائع على الشركاء ويبيع لهم بضائعهم، ويقوم لهم مقام المصرف[6]، وهو وكيل الشخص (رجل أو أمرأه) الذي يقوم بأمره[7].

وتعد الوكالة إحدى وسائل التعامل التجاري بالنسبة لكبار التجار بالمغرب الأدنى أو بالتجارة الكبرى إلى جانب الشراكة[8]، منذ عهد الولاة. قال الرفيق القيرواني إن يزيد حاتم المهلبي (155–171 هـ/ 771–787 م)، أثناء ولايته على إفريقية كان يمتلك ارضاً شاسعة يقوم على خدمتها وكلاء[9]، فالمعروف عن الأمير يزيد اهتمامه بالتجارة إلى جانب الفتحقيق الإسلامي،

---

(1) النويري، نهاية الأرب، جـ24، ص14؛ الطالبي، الدولة الأغلبية، ص311.

(2) الونشريسي، المعيار ،جـ8، ص309.

(3) المصدر نفسه، جـ9، ص117.

(4) موسى، النشاط الاقتصادي، ص282.

(5) شرف الدين، أزمة إفريقية الاقتصادية، ص176، قرضاب، التجار بإفريقية، ص163.

(6) موسى، النشاط الاقتصادي، ص304.

(7) ابن منظور، لسان العرب، جـ11، ص736.

(8) الجنحاني، المغرب الإسلامي، ص58.

(9) القيرواني، فتح إفريقية والمغرب، ص120–121.

وكذلك من أتباعه الذين أتوا بعده بقليل أبي عبدالرحمن المقري الذي كان يقول: " قدمت إفريقية سنة (156 هـ/772 م)، وأنا وكيل لرجل من التجار "[1].

كما اشتغل بالوكالة زمن الأغالبة أبو سعيد المعروف بالوكيل والذي كان من ذوي الأموال الوافرة، ولكن بعد وفاته تعرضت أمواله للسلب والمصادرة من قبل العبيديين والتي بلغت أربعين ألف مثقال سوى البز [2].

ويبدوا أن الفاطميين ورجالهم كانوا يزأولون التجارة فكان لكل خليفة وأمير أو أمرأه من البلاط وكيل يتاجر بجزء من أمواله أو أموالها[3]، لاسيما مع بلاد السودان لجلب الذهب[4]، أو مع صقلية بواسطة وكلاء لهم فيها، حيث كان أمير صقلية يكلف بتسهيل عملية شراء السلع المشتراة من الجزيرة، فقد كلف علي بن الحسن الكلبي أمير صقلية بدفع ما يستلزم من مسكوكات إلى وكيل لإتمام شحن مركب جوذر [5].

هذا فضلاً عن إرسالهم الأموال والبضائع للبيع أو للشراء مع موكلهم إلى كل من نواحي المغرب الإسلامي والأندلس، وكذلك مصر ومكة، للمتاجرة بالسلع الثمينة ذات العوائد الكبيرة والتي يمكن من خلالها تكبير رأس المال وتوسيع نطاق تجارتهم[6]، فيحدثنا الدباغ عن أبا عمران الفاسي الذي كان يبيع البقل والحنطة والزيت في سوق ابن هشام إنه كان كثير الترحال[7]، ويذكر الونشريسي فتاوى عدة حول هذه المعاملة، فقد سئل السيوري عمن بعث معه مالاً يشتري متاعاً فقدم من سفره، فزعم أنها ضاعت[8].

نستشف مما سبق أن الوكيل التجاري قد يكون أحياناً وكيلاً لتاجر واحد إذا كانت ثمة تجارته كبيرة ويجهز القوافل اللاسيما به[9]، وأحياناً يكون وكيلاً بخدم كل من يطلبه[10].

---

(1) أبوالعرب، طبقات علماء إفريقية، ص163.

(2) مؤنس، تاريخ المغرب وحضارته، مجـ1 ،ص 509، نقلاً عن الخشني ، قضاة قرطبة وعلماء إفريقية ، ص174 وما يليها.

(3) المصدر السابق، ص516.

(4) لومبارد، الجغرافية التاريخية، ص233.

(5) الدوري، علاقات صقلية بدول المتوسط، ص165.

(6) الونشريسي، المعيار، جـ10، ص231، شرف الدين، أزمة إفريقية الاقتصادية ، ص169.

(7) الدباغ، معالم الإيمان، جـ3، صص 159،160،162.

(8) الونشريسي، المعيار، جـ9، ص86.

(9) الجنحاني، المغرب الإسلامي، ص58.

(10) موسى، النشاط الاقتصادي، ص281.

وكانت ثمة شروط تتم بين الوكيل وموكله بمقتضى اتفاق مكتوب في عقد لا يتعداه كلاً الطرفين[1]، وفي حالة تم الاتفاق بين الطرفين يقوم التعامل بين التاجر والوكيل على أساس الثقة وربما تخلق هذه الثقة علاقات شخصية بينهما.

من خلال ما تقدم نستنتج أن كل هذه المعاملات المالية في التجارة سواء كانت داخلياً أو خارجياً الهدف منها الحصول على الربح، كبيراً كان أم صغيراً، والذي نطلق فيه التدأول النقدي، وهو المحرك الرئيس له، من خلال النشاط التجاري الذي عرفه المغرب الأدنى خلال عهدي الأغالبة والفاطميين (184–297 هـ/909–361 م)، الذين أسهموا إسهاماً كبيراً في تنشيط البيع والشراء وتبادل المسكوكات، كما لمعت شخصيات أخرى كانت طرفاً في التجارة وتدأول المسكوكات داخل الأقليم وخارجة : فهناك التجار الجائلون (المتجولون) الذين ينادون على بضائعهم في الشوارع مستقلين بعملهم، وتكون أسعارهم أقل مما يباع في الدكاكين، بيد أن أرباحهم كانت أكثر إن صدفت التجارة، فهم ينتقلون ببضائعهم بين الأرياف والمدن[2]، وكذلك البراحون أو المنادون الذين ينادون على البضائع بالمزاد العلني بالأسواق[3]، والجلاسون وهم الذين ينزلون التجار العزباء عندهم[4]، ويتولون ضبط وتقييد وحساب ما عندهم من سلع ومسكوكات، لعمل دور الوسيط بينهم وبين بيت المال[5]، ويرى السقطي منع هؤلاء الجلاسين من سواق لأعمالهم بالربا، علاوة عن غش وتزوير المسكوكات[6].

بالإضافة إلى الدلالات اللاتي يحملن بضائع التجار إلى المنازل مقابل دفع أجورٍ عن ذلك[7]، وكذلك المتصرفات اللاتي يقضين حاجات النساء من الأسواق[8]، والعاملون في النقل الحبري وكتاب الوثائق والعقود، وهم الذين يعدون صيغة عقود ووثائق التجار والصيارفة والوكلاء وغيرهم في إطار الشروط والالتزامات المتفق عليها، وتكمن أهميتهم في تحقيقديد أصول

(1) حمودة، أسواق القيروان ، ص42.

(2) المصدر نفسه، ص42.

(3) زيتون، القيروان، ص164.

(4) موسى، النشاط الاقتصادي، ص285.

(5) حمودة، أسواق القيروان، ص26.

(6) السقطي، آداب الحسبة، ص61،59،58.

(7) الونشريسي، المعيار، جـ9، ص209–210.

(8) موسى، النشاط الاقتصادي، ص284.

وصلاحيات المعاملات المالية والتجارية بين الأطراف المتعاقدة[1]، ويوجد أمين لتسعير البضائع والتوثيق من سلامتها من الغش، ومترجم ليتولى الترجمة بين الأطراف[2].

ثم يأتي دور الحمّالين أو العتّالين الذين يحملون البضائع على أكتافهم أو على الدواب من مكان لآخر[3]، فضلاً عن نقلهم التجار وعاملي الأسواق مقابل أجرة متفق عليها، فتراهم مصطفين عند أبواب الأسواق والشوارع في انتظار من يكتريهم[4]، كما يوجد برادعي أو سراج الاصلاح أدوات الدواب، وبيطار ليعالج الدواب وينقلها، ومستودعات العربات والدواب والعلف والبضائع[5]، وأخير السقاة وهم الذين يهتمون بحمل الماء لسقاية، العامة في الشوارع والأسواق والحمامات، فكان السقاة يخضعون للمراقبة الشديدة وذلك حفاظاً على صحة المياه[6]، وكان هؤلاء جميعاً يقيمون في سقيفة الفنادق[7].

---

(1) الونشريسي، المعيار، جـ5، ص220، قرضاب، التجارة بإفريقية، ص117.

(2) زيتون، القيروان، ص64.

(3) المقريزي، الخطط، جـ2، ص93، حمودة، أسواق القيروان، ص26.

(4) المقدسي، أحسن التقاسيم، ص121.

(5) زيتون، القيروان، ص164.

(6) ابن الأخوة، معالم القربة، ص115 وما بعدها.

(7) زيتون، القيروان، ص164.

المبحث الثالث

الآثار الاقتصادية للسكتين على دولتي الأغالبة والفاطميين

لما كانت السكة هي المحرك الرئيس للاقتصاد العالمي لأي دولة ما، وتؤثر تأثيراً مباشراً في ازدهار التجارة، وهذا ما يشهد به مدى اتساع نطاق إنتشار المسكوكات، لاسيما الذهبية منها المتدأولة من خلال بلدان العالم، فإن ما جنة كلتا الدولتين من ثروات طائلة، وتوفير سكة نقدية ذهبية ذات شأن كبير بأيدي فئات المجتمع لاسيما التجار منهم، ظهرت آثارها على مظاهر الثراء بين الطبقات الاجتماعية، فيما سجل عليها بعض أسماء الشخصيات كنوع من المظاهر الاجتماعية لدليل على ذلك، فضلاً عما أقاموه من منشآت ومراكز عمرانية والتي أصبحت من أكبر مدن العالم وقد أسهمت بشكل كبير في حركة المبادلات سواء بالمسكوكات أو المنتجات التي هي في حاجة إليها مهما بعدت مصادرها، علاوة عن المؤسسات الحضرية التي أسهمت في نشر الثقافة الإسلامية بين المدن شرقاً وغرباً.

1- الآثار التجارية :

لعل من أبرز مظاهر الاستقرار بالمغرب الأدنى هو الازدهار الاقتصادي خلال الحكم الأغلبي الذي يعتمد فيه على قوة النظام النقدي وبلوغه درجة عالية من التقدم، ذلك أن قيام أي دولة في أي بلد، لابد أن يؤثر تأثيراً ملحوظاً في النشاط الاقتصادي بعد ما كان محلاً للاضطرابات والثورات بسبب تشدد ولاة بني أمية وبني العباس من بعدهم في جباية الضرائب على الأهالي وتحقيقوله إلى ميادين قتال بين جيوش العرب أموية وعباسية، وبين حشود المغاربة الخوارج المنادين بالمساواة وبين العرب(1)، حيث كان المغرب مورداً مهماً لدار الخلافة بالمشرق لما تمتّع به من مقدرات طبيعية ومعدنية، وهذا ما دلت عليه كتب المؤرخين والرواة، فالمتتبع لنتائج الفتحقيق الإسلامي للمغرب منذ زمن الأمويين والعباسيين بالمشرق يجد أن مبالغ الجباية من خراج وجزية وصدقات عالية جداً ، والأمثلة على ذلك كثيرة جداً، فالبلاذري يذكر أن عبدالله بن أبي السرح عند فتحقيقه إفريقية قد صالح أهلها على جزية سنوية قدرها ثلاثمائة قنطار من الذهب على أن يكف عنهم ويخرج من بلادهم(2).

---

(1) سالم، المغرب الكبير، جـ2، ص407.

(2) البلاذري، فتوح البلدان، ص218، المالكي، رياض النفوس، جـ1، ص11؛ ابن عذاري البيان المغرب، جـ1، ص12.

كما يعرّفنا ابن خلدون عن السياسة الإدارية التي اتبعها حسان بن النعمان بعد ما ثبّت أقدام المسلمين بإفريقية والمغرب، فيقول : " وانصرف حسان إلى القيروان، فدوّن الدواوين وصالح من ألقى بيده من البربر (المغاربة)، على الخراج وكتب الخراج على عجم إفريقية ومن أقام معهم على دين النصرانية "[1]، ويبدو أن حسان فكّر في إقامة نشاط تجاري بين سكان المغرب أو البلدان المجاورة لهم، وهذا ما أعرب عنه من خلال بنائه داراً لصناعة السفن بسوسة ليجعل منها أسطولاً بحرياً وتجارياً، بالإضافة إلى ضربه سكة على غرار السكة الرومانية القرطاجية، بكتابات عربية إسلامية، كدعاية للإسلام، لم تكن لسد احتياجات الجند فحسب، وإنما للتبادل التجاري، فمن المعروف أن كل الولاة الذين أتوا بعد حسان وحتى قيام الأغالبة بدولتهم لم يوقفوا ضرب السكة سواء الذهبية أو الفضية أو النحاسية، بل إنهم استحقيقدثوا لدار الضرب ضريبة تؤخذ من أهل المغرب سميت بضريبة ضرب السكة، شأنها شأن ضريبة الخمس، وهاتان الضريبتان متنافيتان مع المبادئ الإسلامية[2]، مستفيدين من الثروة الذهبية التي حصلوا عليها من إفريقية والتى ساعدتهم على إقامة مشاريعهم الاقتصادية لا سيما الوالي يزيد بن حاتم المهلبي، فهو أول من بدأ بتنظيم التجارة فكثرت في أيدي أهلها الأموال[3]، فتألقت المدن والموانئ الأغلبية، وغصّتْ بالفنادقو الأسواق وبيوت المال، وازدادت بالعمائر المنشأة التي لم يبخل الأمراء في إقامتها وتزينها[4]، ولم تتعرض إفريقية للمحن والقحط إلا في عصر أبي الغرانيق سنة(260 هـ/873م)[5]، ولم تنته إلا أثناء إمارة إبراهيم بن أحمد سنة(266 هـ/879 م)، ولكن يبدو أن حدوث مثل هذه المحن أثناء هذا الحكم لم يكن ليؤثر في البلاد التأثير القوى، فسمة الازدهار هي السمة السائدة والغالبة على هذا العصر.

وما أن ورث الفاطميون المغرب الأدنى (إفريقية) حتى بلغت التجارة أوج ازدهارها الاقتصادية والذي وأعطوه دفعاً جديداً من التقدم والنمو، وهذا نابع من حبهم للمال، وما ذكره ابن حوقل الذي زارها أثناء هذه السيادة يقف شاهداً على ذلك، وكانت القيروان أعظم مدينة في

---

(1) أبن خلدون، العبر، جـ6، ص220.

(2) الجنحاني، دراسات مغربية، ص21.

(3) سالم، المغرب الكبير، جـ2، 413.

(4) عبد الرزاق ، الأغالبة سياستهم الخارجية، ص86.

(5) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص152؛ سالم، المغرب الكبير، جـ2، ص408.

المغرب، وأكثرها تجارة وأمولاً[1]، فشهدت القيروان تجارة عريقة، وأصبح المغرب الإسلامي فيها بحكم مركزه الوسيط همزة الوصل بينه وبين بلدان العالم، ونقطة التقاء للطرق التجارية الداخلية والخارجية.

وما أسهم في إزدهار النشاط التجاري اعتناء الدولة الفاطمية بتنظيم التجارة، فالمعز لدين الله الفاطمي كان قد سن القوانين علي التجار وشجع التجارة ، مما أدى إلى رواجها ، بإعتبارها مورداً ثرياً لنظام الجباية، ولتجميع الثروات، وتوفير سكة نقدية ذهبية ذات شأن بأيدي فئات التجار في المراكز التجارية النشطة[2]، من خلال الدينار الذهبي الفاطمي الذي حافظ على نقاوته طوال العهد الفاطمي، إذ استمرت نسبة الذهب فيه إلى 98 % وهذا يؤكد على وجود خطة مالية دقيقة من لدن الفاطميين.

ولا شك أن كل هذه الجهود التي بذلتها كلتا الدولتين في تنمية وتنشيط التجارة من خلال الدينار الأغلبي والدينار الفاطمي مع البلدان الأخرى كان له عظيم الأثر عل الجانبين.

فنظراً للتحقيقالف السياسي بين العباسيين والأغالبة وتحقيقكمهما في التجارة العالمية وقيام الأغالبة بدور الوساطة التجارية بين المدن المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط، أدى ذلك إلى ازدهار اقتصادي عظيم على بغداد وليس أدل على ذلك من ذيوع الدينار الذهبي العباسي واستخدامه في المعاملات التجارية في بلاد المغرب الأدنى نتيجة الارتباط التجاري بينهما داخل بوتقة اقتصادية واحدة[3].

ومما زاد من هذا الارتباط تأثير النظم المالية العباسية بنظيرتها في الإمارة الأغلبية، وهذا ما برهنت عنه السكة الأغلبية ومدى تأثرها بالسكة العباسية شكلاً ومضموناً، كما نقشت عليها اسم الخليفة العباسي وإلى جانبه اسم الأمير الأغلبي[4]، كما أن وظيفة ناظر دار الضرب أو متولي دار الضرب هي تقليد لما كان سائداً عند العباسيين، وهي من الوظائف التي انتشرت في المغرب الأدنى إبَّان حكم الأغالبة فضلاً عن نقش أسماء هؤلاء الموظفين على السكة الأغلبية وهو الاسلوب المتبع نفسه عند موظفي العباسيين[5]، كما اتبع الأغالبة نفس وسائل التعامل التجاري الذي كان سائداً في بغداد[6].

---

(1) ابن حوفل، صورة الأرض، ص96، الجنحاني، القيروان، ص134.

(2) الجنحاني، المغرب الإسلامي، ص85.

(3) لويس، القوى البحرية والتجارية، ص261.

(4) الكرملي، النقود العربية الإسلامية ، ص124،123.

(5) عبدالرزاق، الاغالبة سياستهم الخارجية، ص66.

(6) أرسيبالد لويس، القوى البحرية والتجارية، ص263.

ومن النظم المالية التي شاعت في المغرب الأدنى أثناء الحكم الأغلبي والتي كانت سائدة ببغداد نظام الدواوين المتمثل في ديوان الخراج[1]، وديوان الخاتم[2]، وديوان العطاء[3]، وكذلك دار الطراز[4]، ونظام الحسبة[5]، ونظام العسس[6].

ولأن مصر تدين بالولاء للعباسيين فقد سادت علاقة الود والتعاون بالأغالبة والطولونيين، وشجع كلا الطرفين على النشاط التجاري، فقربت حركة المبادلات، وتقدمت الزراعة ونشطت حركة التعدين بإفريقية، وعمرت أسواق برقة وغصّت بالتجار المصريين، كما اكتسبت طرابلس مكانه مرموقة، وجنت أرباحاً طائلة[7]، فإن تغاضي الأمير إبراهيم بن الأغلب عن الانتقام من الطولونيين الذين شنّوا ضده حملة عسكرية سنة(265 % 878 م)، إلا لمصلحته التي جناها من وراء هذه الحملة، وذلك باستحقيقواذه على أموال العباس بن أحمد بن طولون غنيمة، إذ بلغت ضخامة هذه الأموال أن أحدثت ازدهارا اقتصاديا في إفريقية والمغرب الأدنى كاملاً، فيذكر ابن عذاري أن الأمير الأغلبي تمكّن عن طريق هذه الأموال من إصدار سكة جديدة ذهبية أكبر قيمة من السكة التي كانت سائدة قبل ذلك[8] عن طريق الإصلاح النقدي، فكان له آثار عميقة على الحياة الاقتصادية بإفريقية، إذ وضع قاعدة صحيحة في التعامل التجاري واستقرت نهائياً منذ سنة (275 هـ/888 م)، وصارت المسكوكات الذهبية والفضية منذ ذلك الوقت تؤخذ صرفاً لاوزناً[9]، فتحقيقولت القيروان التي أنشأها عقبة بن نافع إلى غرض عسكري وديني إلى مدينة تجارية كبيرة.

كما ظهرت آثار التبادل التجاري على تحقيقسين أوضاع مصر الاقتصادية، ويظهر ذلك جلياً من خلال خراجها الذي بلغ في عهد أحمد بن طولون إلى أربعة آلالف دينار[10]، كما

---

(1) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مجـ 5، ص275.

(2) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص160.

(3) المصدر نفسه، ص158؛ عبدالرزاق، الأغالبة سياستهم الخارجية، ص66.

(4) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص200.

(5) لويس، القوى البحرية والتجارية، ص253.

(6) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مجـ6، ص104.

(7) الإدريسي، نزهة المشتاق، جـ2، ص131،117،116.

(8) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص161.

(9) ابن تغري بردي، النجوم الزاهرء، جـ2، ص12؛ غير أن ابن خرداذبة يذكر أن خراجها قد بلغ خمسة آلاف ألف وستمائة ألف درهم، المسالك والممالك، ص74،73.

(10) عبدالرزاق، الاغالبة سياستهم الخارجية، ص88.

ازدهرت التجارة بسبب الدينار الأحمدي الذي ضربه أحمد بن طولون،والذي كان من أجمل الدنانير الإسلامية وأثقلها وزنا.

وبسقوط دولة الأغالبة على يد الفاطميين أخذت العلاقات السياسية والاقتصادية للمغرب الأدنى مع العباسيين وتفوقها في جميع المجالات، فبدو بضرب الاقتصاد العباسي بمصر من خلال الدينار المعزّي الذي ضربه المعز لدين الله الفاطمي سنة (358 هـ/968 م)، قبل دخوله مصر بحيث يكون مماثلاً لعيار الدينار العباسي للخليفة الراضي بالله، مما أدى إلى انحطاط قيمته، فحلت السكة الفاطمية محل السكة العباسية في الأسواق كنوع من الحرب الاقتصادية الإعلامية في نفس الوقت[1]، ليس ذلك فحسب بل إنهم غيروا من تجارة الشرق الذاهبة إلى المحيط الهندي والشرق الأقصى، فأخذت تتحقيقول عن طريق الخليج الفارسي والعراق إلى طريق مصر والبحر الأحمر[2]، فكانت السلع الواردة من الشرق تمر بمصر عن طريق مواني البحر الاحمر، ثم تسلك الطريق البري إلى الإسكندرية[3]، ومنها يتم نقلها إلى المغرب الإسلامي والأندلس ومنها إلى أوروبا، وبذلك سيطر الفاطميون على عملية الوساطة التجارية بين بلدان شرق البحر الأبيض المتوسط وغربه، وأضحى الدينار الفاطمي له السيادة في الانتشار، إذ اختفى الدرهم الفضي من العراق والشرق الأقصى ومن المحيط الهندي[4]، وبذلك أخذت بغداد تفقد مكانتها الاقتصادية بين بلدان العالم[5].

وإلى جانب الحياة السياسية والاقتصادية للدولتين مع مصر والدولة العباسية كانت علاقتهما بدول المغرب قد أخذت شكلاً مغايراً، فالأغالبة بالرغم من العداء السياسي الذي كان بينهما فإن حركة المبادلات التجارية كانت تتم في الإطار الضيق لاسيما بين تجار هذه البلدان ما مكن من انتشار الدينار الأغلبي والاعتراف بقوة جودته بينهم.

أما عن سياسة الدولة الفاطمية إزاء هذه الدول فقد دان المغرب الإسلامي كله تحقيقت لوائها، فعمدت إلى توطيد النظام بين جماعات البدو حتى لا يتعرضوا لأهم تجارة وهي تجارة الذهب التي درّت عليهم أرباحاً طائلة وأموالاً كثيرة وبذلك آثر الفاطميون في بلاد المغرب هذه

---

(1) المقريزي، شذور العقود، ص257.

(2) لويس، القوى البحرية والتجارية، ص257.

(3) ابن خرداذبة، المسالك والممالك، ص80،79.

(4) المقريزي، الخطط، جـ1، ص202، لويس، القوى البحرية والتجارية، ص261، حركات، دور الصحراء الكبرى، ص31.

(5) لويس، القوى البحرية والتجارية، ص257.

الطرق البرية، وغمرها ذهب السودان[1]، الذي ملأوا به خزائنهم، وضربوا منه مسكوكاتهم مما سهل عمليات البيع والشراء وتنشيط الحركة التجارية بين سكان الأقليم، ما كان له عظيم الآثار الاقتصادية على دولتهم.

أما عن علاقتها مع أوروبا، فقد أسفرت سيطرة الأغالبة على السواحل الإسلامية المطلة على البحر الأبيض المتوسط احتكارهم دور الوساطة التجارية مع أوروبا وبلاد السودان وبين شرق المغرب الأدنى وغربه ونجحوا في ذلك، فأمنّوا الطرق التجارية براً وبحراً، وضربوا سكة إسلامية خالصة أحرزت شهرة عالمية وشاعت في معاملاتهم التجارية[2] بين أقطار العالم الإسلامي والمسيحي، فتداولها التجار في أسواق البحر الأبيض المتوسط[3].

وقد ورث الفاطميون هذه الوساطة، بل إنهم وسعوا نطاق سيطرتهم على معظم بلدان البحر المتوسط، ما كان له آثار عظيمة على الحياة الاقتصادية والتجارية في كل الأقاليم التي تدخل تحقيقت سياتهم، فعظمت مبالغ الثروة، وازدهرت الصناعة والزراعة لا غرو أن كانت الدنانير الذهبية التي ضربها بنو عبيد من الذهب الذي يملأ خزائنهم من أهم العملات الشائعة الاستخدام والتي ظلت متدأولة في البحر المتوسط حتى القرن الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي[4]، فقد عمد الفاطميون إلى تسجيل بعض الكلمات التي تحقيقث الناس على التعامل بها مثل كلمتا (عال وغاية)، كإثبات ثقة في نفوس المتعاملين بها من أن هذه المسكوكات من الاصدار الرسمي للدولة، وتعبيراً عن جودة عيار هذه الدنانير وإنها وصلت إلى غايتها في نقاء المعدن الذي سكت منه[5].

لقد كان للسيادة الإسلامية آثار اقتصادية لكلتا الدولتين، ففضلاً عما جنته الدولتان من أموالاً عظيمة أسهمت بشكل كبير في النمو الاقتصادي، فإنه أدى إلى يقظة النشاط الاقتصادي في غرب أوربا، والذي انطلق فيه التدأول النقدي والتجارة والحركة العمرانية[6]، وهذا ما أدلت به المصادر العربية والأجنبية على السواء[7] عن كميات المسكوكات الإسلامية التي عثر عليها في

(1) لويس، القوى البحرية والتجارية، ص255.

(2) بالجنحاني، المغرب الإسلامي، ص21.

(3) عبدالرزاق، الأغالبة، ص190.

(4) لويس، القوى البحرية والتجارية، ص255-256.

(5)النبراوي، الآثار الاسلامية، ص436.

(6) لومبارد، الجغرافية التاريخية، ص306.

(7) هايد، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى، ص83،76؛ حناوي، جوانب من العلاقات الاقتصادية، ص161.

شمال أوروبا التي لم تكن لها دراية بالمسكوكات الذهبية إلا في أواخر القرن الثالث وأوائل القرن الرابع الهجريين/التاسع والعاشر الميلاديين، وبذلك بلغت أقصى رواجها الاقتصادية، حيث لم يسجل قبل الدينار الإسلامي سكة شملت ذروتها المشرق الإسلامي ومنطقة البحر الأبيض المتوسط وأوربا في نفس الوقت[1]، بل إن تسمية كلمة سكة هي نفسها بالإيطالية (Zecca) بالإضافة إلى انتشار بعض النظم الاقتصادية الأخرى في هذه البلدان، مثل الموازين والمكاييل الإسلامية، كالرطل الذي عرف باسم (rotolo) والقنطار المسمى بالايطالية (Cortara) وكذلك (Caffisu) المأخوذ من القفيز[2]، كذلك عثر على عدة صكوك بيع وشراء تثبت أن المسلمين كانوا يمتعون بحق الملكية ولهم عقارات يتصرفون فيها يبيعونها ويورثوها مثل النصارى[3]، فضلاً عن كلمة dohonaede- Secre وهذه الكلمة تعني الدواوين تقليداً للنظم المالية الفاطمية[4].

2- الآثار الاجتماعية :

لقد ساد المجتمع القيرواني مزيج من السكان، ضم أقليات مختلفة تمثلت في الأقلية العربية التي قدمت مع جيش عقبة بن نافع وجيش حسان بن النعمان، والجنود العرب الذين تركوا الجندية وأقاموا في القيروان، وكذلك من التجار الذين يعتبرون أغنى الفئات الاجتماعية فضلاً عن المثقفين الذين وفدوا إلى القيروان إما لنشر الدين والثقافة الإسلامية وإما لطب العلم، كما ضم المغرب الأدنى عدداً كبيراً من القبائل العربية التي دخلت الإسلام، فضلاً عن الفئات الأندلسية والمسيحية من بقاياً البيزنطيين واليهود، بالإضافة إلى الصقليين الذين أتوا للبلاد بعد فتحقيق الجزيرة[5]، وقد أدّت كل هذه الفئات دوراً كبيراً ومهماً جداً في ضرب المسكوكات فكثيراً ما عبرت المسكوكات الإسلامية عن مظاهر الحياة الاجتماعية التي شهدتها الدولتان.

وقد انقسمت هذه الفئات إلى طبقات عدة من الناحية الاقتصادية والاجتماعية، هي كالنحو التالي:

---

(1) الجنحاني، المغرب الاسلامي، ص33؛ لومبارد الجغرافية التاريخية، ص307.

(2) مورينو، المسلمون في صقلية، ص32-33؛ أحمد، تاريخ صقلية، الإسلامية، ص72-76.

(3) مورينو، المسلمون في صقلية، ص33.

(4) أماري، تاريخ مسلمي صقلية، جـ3، ص329؛ أحمد، تاريخ صقلية الإسلامية، ص76.

(5) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص169؛ الجنحاني، المغرب الإسلامي، ص146.

أ- طبقة الحكام وكبار رجال الدولة:

وهي تضم طبقة الأمراء الأغالبة أو الخلفاء الفاطميين وخواصهم والمقربين لهم من الجيش والحرس الخاص الذي اتخذه الأمراء، أو الأولياء والدعاة الذين أعلنوا ولاءهم للخلفاء، أمثال التميميين أيام الأغالبة والكتاميين ثم صنهاجة أيام الفاطميين[1]، وكانوا يُسْبِغُون عليهم الصلات والأرزاق والهدايا هم وأتباعهم ونساءهم، ويمنحونهم القطائع[2]، فكثيراً ما كان الخلفاء يضربون مسكوكات خارجة عما يتعاملون به الناس في سائر الأيام، فكانت تضرب كتخليد لمناسبات مهمة، كتولية الخليفة أو الأمير[3]، وفي موسم رأس السنة الهجرية وتعرف باسم الغرة وهي من الدنانير المدورة[4]، علاوة عن السكة الذهبية برسم خمس العدس تعرف باسم خراريب، وهي دراهم خفاف مدورة تساوي $\frac{1}{8}$ السكة[5]، وكذلك في الأعياد مثل عيد النيروز وفي الأعراس الأميرية والاحتفالات بقدوم أولاد الأمراء والخلفاء وفي ختانهم كمسكوكات صلة وهدايا[6]، إلى أصدقائهم الخلفاء وكبار رجال الدولة وأولي الأرحام[7]، لذلك كانت تختلف هذه المسكوكات عن المسكوكات العادية المخصصة للتداول من حيث الوزن والكتابة المسجلة عليها في كثير من الأحيان[8]، فكانت ذات قيم متعددة وأوزان متباينة تساوي ضعف الدينار أو الدرهم الجاريين، إذ يبلغ أحياناً عشرة أضعاف[9].

ومن هذه المسكوكات تلك التي أرسلها زيادة الله الثالث آخر أمراء بني الأغلب هدية (296 هـ/908 م) إلى الخليفة العباسي المكتفي بالله (264-235 هـ/877-809 م) وذلك عندما هاجمه داعية الشيعة الفاطميين أبو عبيد الله الشيعي بالمغرب الأدنى والتي بلغت عشرة آلاف دينار في كل واحد عشرة دنانير[10]، وقيل مئتا ألف دينار[11]، وعشر دراهم وزن كل واحد منها عشرة دراهم[12]، مكتوب على وجه الدينار أو الدرهم:

ياسائراً نحو الخليفة قل له   إنْ قد كفاك الله أمرك كُلّه

---

(1) زيتون، القيروان، ص170.

(2) القاضي النعمان، المجالس والمسايرات، ص389،390.

(3) النبراوي، الآثار الاسلامية، ص445.

(4) عبدالوهاب، ورقات، ق1، ص434.

(5) المقريزي، الخطط، جـ2، ص445؛ أحمد ، مصر وعلاقاته بدول المغرب، ص136.

(6) النقشبندي، الدينار الإسلامي، ص19.

(7) الديوه جي، نقود الصلة والهدايا، مجلة المسكوكات، جـ7، مديرية الآثار العامة، بغداد، 1976م، ص130.

(8) عبدالوهاب، ورقات، ق1، ص434؛ النبراوي، الآثار الإسلامية، ص437.

(9) الديوه جي، نقود الصلة والهدايا، ص130.

(10) عبدالوهاب، ورقات،ق1، ص434.

(11) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص137.

(12) الديوه جي، نقود الصلة والهدايا، ص130.

بزيادة الله بن عبد الله سيف الله من دون الخليفة سلَّه

وعلى الظهر:

ما ينبري الله بالشقاق منافق... إلا استباح حريمه وأذله

من لا يرى طاعة فالله قد ...أعماه عن طرق الهدى وأضلَّه[1].

من خلال هذه الأبيات يتبين أن الأمير كان يستجدي ويستعطف الخليفة المكتفي بالله لمساندته ضد الخطر الفاطمي الشيعي الذي كان قد استفحل أمره.

بيد أنه لم يعتر إلى الآن على قطعة واحدة منها، وربما دخلت كلها إلى بغداد ولم يبق منهما في إفريقية[2].

وقد ضرب الفاطميون دنانير رباعية تذكارية تقدم هدايا للأولياء، كالتي بعثها إسماعيل المنصور للكاتب جوذر بالمهدية[3]، ومن هذه المسكوكات أنفق المعز لدين الله الفاطمي على صقلية مئة وتسعين قنطاراً من الذهب، غير الكساء في حفلات ختان أولاده[4].

أما ما كان الفاطميون يغدقونه على كبار رجالهم من هذه المسكوكات فكانت تتم في شكل جريات ورواتب لما اكتسبته هذه الشريحة من أهمية سياسية وإدارية لاسيما على أيامهم، لاسيما بعدما تم إنشاء ديوان العطاء[5]، فقد قدرها بعضهم بين خمسمائة وألف درهم للواحد[6]، كما منحت كل موظف بموجب أحكام إدارية أجرة على وظيفته مهما كانت حالته[7].

وكانت هذه الدنانير أو الدراهم لا يتعامل بها إلا بعد أن يلجأ صاحبها إلى الصراف لتبديلها بسكة عادية، أو استعمال الوزن في حالة التعامل بها، وكان يتعامل بها وزناً وليس عدداً لسهولة الوزن من العد من جهة، ولاختلاف وزن السكة وعدم ثباتها على عيار معين من جهة أخرى[8]، ولكن رغم ذلك كانت ترجع القيم إلى أصولها بمرور الزمن [9].

---

(1) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، 137، الديوه جي، نفود الصلة والهدايا، ص130.

(2) عبدالوهاب، ورقات، ق1، ص436.

(3) الجوذري، سيرة جوذر، ص60.

(4) القاضي النعمان، المجالس والمسايرات، ص556، أبو الغداء مختصر تاريخ البشر، جـ2، ص96.

(5) القاضي النعمان، رسالة افتتاح الدعوة، ص304.

(6) الدشراوي، الخلافة الفاطميةبالمغرب، ص259.

(7) القاضي النعمان، المجالس والمسايرات، ص263.

(8) المقريزي، شذور العقود، ص17.

(9) حسين، مصر وعلاقاتها بدول المغرب، ص136.

ب- طبقة التجار :

وهي من أرقى الطبقات في المجتمع الإسلامي عامة والمجتمع المغربي خاصة بعد طبقة الحكام، لارتباط مصالحهما ببعض فهم أكثر الفئات الاجتماعية ترفاً ورفاهية وثروة، بل تكاد تنحصر في هاتين الفئتين[1]، ومع ذلك كانت حالة التوتر تسود بينهما في كثير من الأحيان بسبب أرباحهم وازدياد سعر السلع والبضائع[2]، فكانوا يلجؤون إلى حركات سياسية تكلف الدولة أموالاً باهضة لإخمادها، كما رأينا في ثورة الدراهم أثناء الحكم الأغلبي وثورة مخلد بن كيداد أثناء الحكم الفاطمي.

وأحياناً أخرى كانت تسود بينهما علاقات المصالح المشتركة مثل الشراكة في العمل التجاري[3]، فأحياناً كان يعمد الأغالبة إلى طلب العون من التجار للوقوف في وجه الأزمات السياسية، إلا أنهم كانوا يرفضون بشدة، وهذا ما أكده لنا ابن الأثير، فيذكر أنه عند هروب الأمير زيادة الله الثالث الأغلبي إلى المشرق فراراً من الخطر الفاطمي، حأول أحد أمراء البيت الأغلبي وهو إبراهيم بن أبي الأغلب، للوقف ضد هذا الخطر، وطلب إعادة الهدوء والسكينة غير أن محأولته قد باءت بالفشل, فقد رفض الأهالي طلبه قائلين: " إنما نحن فقهاء وعامة تجار، وما في أموالنا ما يبلغ غرضك "[4]، بعكس ما كانت لكبار رجال الدولة الفاطمية من التجار يقدمونه للخلفاء الفاطميين من هدايا ثمينة، ويعدُّون ذلك واجباً عليهم، فالجوذري مثلاً قدم إلى الخليفة المنصور مبلغاً يفوق العشرة آلاف دينار للتقرب إليه، فأخذ منه ألف دينار ورد عليه الباقي، في حين قبلها منه المعز لدين الله " حين تصرف في إخراج العساكر إلى المشرق واحتاج إلى الإنفاق في ذلك "[5].

ورغم ما تعرض له التجار من المحن الصعبة كعمليات السلب والنهب والتطأول والاذى لاسيما من قبل الكتاميين خلفاء بني عبيد فإن هذه الطبقة لازالت تتمتع بمكانة مرموقة داخل المجتمع المغربي محافظة على نفوذها الاقتصادي و" تجتمع الثروة بأيديها "[6]، بل وتؤثر تأثيراً

---

(1) الجنحاني، المغرب الإسلامي، ص83.

(2) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص110،111.

(3) النويري، نهاية الأرب، جـ24، ص140؛ الجوذري، سيرة الجوذر، ص127.

(4) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مجـ6، 132؛ المقريزي، اتعاظ الحنفاء، جـ1، ص146.

(5) الجوذري، سيرة جوذر، ص47،92،93؛ فرحات الدشراوي، الخلافة الفاطمية بالمغرب، ص50.

(6) الجنحاني المغرب الإسلامي، ص86.

كبيراً في اقتصاد المغرب الأدنى خلال العهدين، فهم المتحقيقكمون في حركة البيع والشراء، وتحقيقويل الذهب والفضة إلى مسكوكات وسعر صرفهما، علاوة عن سعر السلع والبضائع فأصبحت إفريقية تضم عدداً كبيراً من مختلف الفئات والتي أسهمت إسهاماً فاعلاً في تنشيط التجارة، ولعل اليعقوبي يصور لنا طوائف هؤلاء التجار وأصنافهم بقوله: " وبها أخلاط من الناس (القيروان)، من قريش ومن سائر بطون العرب من مضر وربيعة وقحطان، وبها أصناف من العجم من أهل خرسان وردوها مع عمال بني هاشم من الحند وبها عجم من عجم البدل البربر والروم وأشباه ذلك[1].

جـ طبقة المثقفين والفقهاء:

وهي أقرب للطبقة العامة أو تكاد تكون منها، ولها تأثير قوي في حياة الناس والحكام وتوجيه الرأي العام، ولم تكن هذه الطبقة من ذوي الغنى والثراء بل كانوا من متوسطي الحال أو إلى الفقر أقرب اقتصاديا[2]، لذلك كان يخشاهم الأمراء والخلفاء ويخافون سخطهم، وينتقدونهم، لذلك كانوا يطلبون ودهم ويتحقيقاشون غضبهم ليتجنبوا إثارة العامة عليهم، ومع ذلك كانوا يتعرضون من حين لآخر أثناء العهدين الأغلبي والفاطمي إلى تعسف وظلم الحكم الجائر واضطهاده، لأنهم أبدوا معارضتهم في المسائل الفقهية الدنيوية للعامة[3]، ولعل اعتذار الفقهاء عن تولي منصب القضاء لديل على ذلك، حتى أن الأمراء الأغالبة كانوا يرغمون الفقهاء على تولي هذا المنصب يأمرون رجال شرطتهم بأخذ الفقيه إلى المسجد ويرغمونه على القيام بهذه الوظيفة، فرفضُ الإمام سحنون القضاء أكثر من مرة خير مثال لما كان يتعرض له هؤلاء الفقهاء، فعندما تولاه لم يعرف الناس يهنئونه أو يعزونه، ورفض أن يتقاضى راتباً عن ولايته[4].

لم يقف تأثير العباسيين في الأغالبة بالنظم المالية، بل شمل هذا التأثير جميع جوانب الحياة العامة لاسيما المتعلقة بعلوم الفقه والدين والتي ظهرت معالمها من خلال انتشار المذهب الحنفي في المعاملات التجارية في القيروان[5]، ورأوا في هذا المذهب ما يوافق مظاهر الحياة الاجتماعية والاقتصادية التي يعيشها الأمراء كبار رجالاتهم من ترف وتأنق في احتفالاتهم،

---

(1) اليعقوبي، كتاب البلدان، ص105.

(2) بن قرية، المسكوكات الغربية، ص138.

(3) زيتون، القيروان، ص170.

(4) الجنحاني، المغرب الإسلامي، ص90؛ مؤنس، تاريخ المغرب، وحضارته، مجـ1، ص306.

(5) شرف الدين، أزمة إفريقية الاقتصادية، ص93.

ويعقدون مجالس الأنس واللهو والطرب وشرب الخمر [1]، وذلك لبساطته ومرونته والاجتهاد في إصدار الأحكام الشرعية بعكس المذهب المالكي الذي يلتزم بالكتاب والسنة وأعمال الصحابة التابعين[2]، وحري بنا هنا أن نوضح أوجه الاختلاف حسبما ذكرته لنا بعض المصادر الأولية، فيذكر المالكي إن إبراهيم بن الأغلب " لما رأي ميل الناس إلى القاضي عبدالله بن طالب لعدله وسماحته وفقهه وعلمه واستبشارهم بأيامه لرخص السعر وارتفاع الربا على أيامه، فغار إبراهيم به خشية على ملكه ورأى إماتة اسمه وعزله ورد سليمان بن علمان (الحنفي المذهب) ذلك أن القاضي ابن أبي طالب قد قضى على التعامل بالربا الذي كان لصالح الامارة[3].

كما اختلف الأحناف والمالكية حول مسألة النبيذ المسكر والذي يعد من أبرز مظاهر الترف عند الأغالبة، فكان أبو محرز الحنفي يذهب إلى تحقيقليله، بينما أسد بن الفرات المالكي يذهب إلى تحقيقريمه[4]، والذي انتهى بإبراهيم بن أحمد إلى أن حرّمه في القيروان وحلّله في رقادة[5].

كما نهى فقهاء المالكية الناس عن التعامل بأجزاء الدينار والدرهم[6]لما فيهما من تدليس وتزوير للسكة الإسلامية، وقد أصدروا فتاوى عديده تحقيقرّم التعامل بالفائدة، وهذا ما لا يلقي قبوله عند التجار الذين وجدوا في حيل المذهب الحنفي حرجاً في استعمالها[7]، وما لا شك فيه دورهم الفعال في مراقبة المعاملات المالية والزراعية التي يعتمد عليها الأقليم من شراكة ومزارعة ومساقات وإجارة، من اختلاف بين المذهبين حتى إنْ لم يكن ظاهراً بَيِّناً في إفريقية لغلبة المذهب المالكي[8]، ومراقبة المكاييل والموازين وتسجيلها في وثائق البيع والشراء والحد من الغش والاحتكار والربا[9].

مما سبق نخلص إلى أن الأغالبة كانوا حنفيي المذهب، وما تقليدهم الفقهاء المالكية لمنصب القضاء إلا نزولاً عند رغبة العامة المالكية وكسب تأييدهم، فما إن زالت هذه الدولة

---

(1) عبدالوهاب، ورقات، ق3، ص43؛ حسين مؤنس، المغرب، الاسلامي وحضارته، ص313-314.

(2) عبدالرزاق، الأغالبة سياستهم الخارجية، ص67 -68.

(3) المالكي، رياض النفوس، جـ2، ص377.

(4) القاضي عياض، ترتيب المدارك، جـ3، ص75-76؛ أبوالعرب، طبقات علماء إفريقية، ص172.

(5) سعد زغلول عبدالحميد، تاريخ المغرب الغربي، جـ2، 69.

(6) الونشريسي، المعيار، جـ5، ص23-78.

(7) شرف الدين، أزمة إفريقية الاقتصادية، ص94.

(8) المصدر نفسه، ص137.

(9) بن عمر، أحكام السوق، ص37،35؛ موسى ، النشاط الاقتصادي، ص297.

وقامت الدولة الفاطمية الشيعة حتى بدأ نفوذ الحنفيين يتضاءل إلى أن انقطع تماماً في آخر عهد المعز لدين الله الفاطمي قبل انتقاله إلى مصر سنة (361 هـ/972 م)، في حين دخل المالكية في صراع عنيف مع الشيعية الذين قاموا باضطهادهم، مما دعا بهم الأمر إلى مغادرة المدينة إلى ضيعتهم لممارسة نشاطهم التجاري، أو الفلاحي في مواسم الحرث والحصاد[1].

د- طبقة الموالي والرقيق :

وهي من الفئات التي استقرت بالمغرب الأدنى إبّان الحكم الأغلبي والفاطمي والذين كان لهم أثر كبير في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، فإليهم توكل عدة مهام تأتي حراسة القوافل في مقدمتها، كما استعملوا كأيدي عاملة في المناطق الزراعية الكبرى[2]، وفي البناء والصناعات التي نشأت في المدن، وكخدم في المنازل[3]، ولم تقتصر ملكية هؤلاء على الأمراء والخلفاء، بل نجد الأثرياء لا سيما التجار وكبار الدولة وحتى كبار الفقهاء يملكون عدداً من الرقيق[4].

وقد بلغ هؤلاء العبيد مكانة بارزة خلال العهدين الأغلبي والفاطمي لاستخدامهم في الخدمة السياسية والعسكرية كمظهر من مظاهر التطور والثراء في النظام الاقتصادي، فإذا طال بهم الزمن وهم في خدمة الحكام سموا الموالي أو الفتيان[5]، وبعد الأمير إبراهيم بن الأغلب أول من اتخذ العبيد السود حرسا له ودمجهم في الخدمة العسكرية[6]، فيكون بذلك قد أكرمهم على حد قوله[7]، فبلغ عددهم ما يقرب من خمسة آلاف[8]، كما اتخذ الأغالبة الرقيق الأبيض من الصقالية الذين كانوا يجلبونهم إثر غزواتهم في صقلية وسردانية وقلورية ومالطة ولكن ما لبث أن استغنى إبراهيم الثاني عن خدمتهم، ظنا منه بخيانتهم له ومحأولتهم قتله وقتل أمه وتعويضهم بالعبيد السود الذين اشتراهم من الحبشة وزويلة وبلاد السودان بقيمة مئة ألف دينار[9].

---

(1) المالكي رياض النفوس، جـ1، ص185؛ وجـ2، ص269،189،152؛ عبدالوهاب، ورقات، ق3، ص49؛ الجنحاني، المغرب الإسلامي، ص90.

(2) لومبارد، الجغرافية الترايخية، ص256.

(3) أبوالعرب، طبقات علماء إفريقية، ص241؛ الدباغ معالم الإيمان، جـ2، ص240.

(4) الجنحاني، المغرب الإسلامي، ص30.

(5) سالم، المغرب الكبير، جـ2، ص420.

(6) عبدالحميد، تاريخ المغرب العربي، جـ2، ص34؛ هوبكنز، النظم الإسلامية في المغرب، ص139.

(7) اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، جـ2، ص196؛ القرواني، تاريخ إفريقية والمغرب، ص187.

(8) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص193.

(9) ابن سعيد، كتاب الجغرافيا، ص126؛ مجهول، الاستبصار، ص146؛ النويري، نهاية الأرب، ص129،128،2.

وقد كان للعبيد والموالي شأنٌ ومكانة عالية لدى الأمراء الأغالبة، حتى نقشت أسماؤهم على السكة الأغلبية[1]، إلى جانب اسم الأمير وشعار الدولة غلب، ومن هذه الأسماء موسى فتى إبراهيم بن الأغلب، ومسرور خادم زيادة الله الأول والغلمان شكر، وبلاغ المقربان من إبراهيم الثاني وخطاب مولى زيادة الله الثالث[2].

ويروي لنا ابن عذاري عن مدى مكانه هؤلاء الموالي عند الأمراء فيقول إن زيادة الله الثالث نفش اسم خادمة خطاب على سكته إلى جانب اسمه، وعندما اشتد كلفه اسم خادمه خطاب على سكته إلى جانب اسمه، وعندما اشتد كلفة به الأمر أغضبه فحبسة وقيده، فغنت له جارية تستعطفة على معشوقها:

يا أيها الملك الميمون طائره	رفقاً فإن يد المعشوق فوق يدك
كم ذا التجلد والأحشاء خافقةٌ	أَعِيذْ كَفّك أن تسطوْ على كبِدك

فرضى عنه وأعاده إلى منزلته[3].

وتبين من هذه القصة أن وجود أسماء هؤلاء الفتيان والموالي مقروناً بأسماء الأمراء، لتمتعهم بمكانتهم المرموقة في القصر الأغلبي وليست أسماء متولي دار الضرب، والتي حاكى فيها الأغالبة العباسيين ببغداد[4]، وكان قد عثر على مسكوكات ذهبية تعود إلى زمن الأمير زيادة الله الأول منقوش عليها ثلاثة أسماء من خدمة الصقالبة[5]، وهذا يؤكد أنها أسماء للموالي وليست أسماء متولي لدار الضرب، فليس من المعقول أن يتولى ثلاثة أشخاص هذه الوظيفة في وقت وزمن واحد.

كما ساعد عامل البذخ والترف وانتشار الثراء في المغرب الأدنى زمن الفاطميين على الاستكثار من الرقيق، حتى غدا سوقاً دائب الحركة والنشاط، وبأجناس متعددة إلا أن العدد الاكبر كان من العبيد السود[6]، وبذلك يكون الفاطميون قد أقتفوا أثر الأغالبة في ذلك، فقد اتخذ عبيد الله المهدي منذ إعلانه الخلافة برقادة العبيد من السودان والروم ما يقرب من أثنى عشر

(1) سالم، المغرب الكبير، مجـ2، ص421،420.

(2) بن قربة، المسكوكات المغربية، ص178؛ حمودة أسواق القيروان، ص65.

(3) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص143.

(4) الرازق، الأغالبة سياستهم الخارجية، ص75.

(5) عبدالوهاب، ورقات، ق1، ص4.

(6) حسين، مصر وعلاقتها بدول المغرب، ص112.

ألـف لحراسـته[1]، فمـنهم مـن بلـغ مكانـه وشـأناً ومناصـب سـامية فـي الـبلاط الفـاطمي لاسـيما الصقالية، مثل مسرور القائد[2]، والفتيان تسيم وصابر عاملا القيروان[3]، وكذلك جوهر الصقلي، فاتحقيق مصر في مقدمة هؤلاء، والذي كان له دور كبير في بناء القاهرة وضرب السكة الذهبية باسم المعزلدين الله الفاطمي قبل دخوله مصر.

هـ-الطبقة العامة أو الشعبية :

وتنقسم هذه الطبقة إلى ثلاث فئات :

1. طبقة الجند نظاميين كانوا أو متطوعين : نظراً لما شهده المغرب الأدنى من كثرة الحروب فكان هؤلاء يقبلون على الجندية نزولاً عند رغبة الأمير الأغلبي أو الخليفة الفاطمي للقيام بالمهمة الحربية[4] مقابل دفع مبلغ من المال نقداً في أوقات معينة[5]، أو بما يضمن لهم العيش في صفوف الجيش[6]، فكان عبدالله الأول قبل تسلمه الخلافة وهو والياً على طرابلس يدفع للفارس أربعة دراهم في اليوم وللراجل درهمين[7]، وكذا الأمر بالنسبة للعهد الفاطمي منذ تأسيس عبيد الله المهدي ديوان العطاء وأوكل مهمته لعبدون بن حباسة[8].
2. أصحاب الحرف اليدوية والصناعية وأصحاب البناء[9] الذين كانوا يعملون في الصناعات المختلفة أو الانشاءات المعمارية والتي أسهمت في إزدهار الحياة الاقتصادية أثناء العهدين.
3. طبقة الفلاحين أو الفقراء وتعد أكثر الطبقات عدداً وأقلها دخلاً على الرغم من تحقيقملها أكبر عبء في الإنتاج، فهم الذين يمتلكون مساحة صغيرة من الأراضي بالإيجار، من أجل الحصول على قوتهم وتزيد من مأساة هؤلاء في أوقات عصيبة لاسيما أثناء انتشار الأمراض وسنوات القحط التي تمر بها البلاد[10]، ما يصل بهؤلاء الفقراء أحياناً إلى أكل الميتة[11]، يبد

(1) القاضي النعمات، افتتاح الدعوة، ص257؛ ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان، ص122.
(2) أبن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص188.
(3) المصدر نفسه، ص191، هو بكنز، النظم الإسلامية في المغرب، ص140.
(4) زيتون، القيروان، ص171.
(5) النويري، نهاية الأرب، جـ24، ص104-105؛ هوبكنز، النظم الاسلامية في المغرب، ص139،138.
(6) الجنحاني، المغرب الإسلامي، ص149.
(7) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مجـ6، ص187.
(8) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص159.
(9) زيتون، القيروان، ص172.
(10) الجنحاني، المغرب الإسلامي، ص94،93.
(11) المالكي، رياض النفوس، جـ1، ص262.

أنهم كانوا يمرون بانتعاش في فترات معينة كسنوات الخصب وانخفاض أسعار السلع الغذائية، أو عند تولية الحكام السلطة، فكثيراً ما كانوا يَعِدون الرعية بالعدالة والمساواة، أو يقومون بتوزيع الأموال والهبات أو إعفاء الفلاحين من الضرائب[1].

3- الآثار الفكرية والعمرانية :

لقد كان الانتشار السكة خلال العهدين الأغلبي والفاطمي أثره البارز في الازدهار الاقتصادي الذي شهده المغرب الأدنى من خلال النهضة الفكرية والعمرانية، لا سيما المدن التي أدت دوراً كبيراً في نشر الثقافة الإسلامية إلى جانب ضرب المسكوكات، فلا تخلو عاصة أو مدينة من المدن الكبرى من وجود دار لضرب السكة، فأصبح بذلك إصدارها بشكل حثيث، وتدأولها أكثر بسرعة مما يؤدي إلى انتشارها من خلال تنشيط حركة النشاط التجاري وما ستشهده الدولة من تجديد البنيات وتوسيع الطرق ووضع عليها الاضافات، وإنشاء المدن وإقامة الأسواق والمؤسسات بها، وفي هذا الصدد سنحأول باختصار إلقاء الضوء على الحركة الفكرية والعمرانية التي أسهمت في ضرب السكة الإسلامية وانتشارها خلال العهدين:

أ- الحياة الفكرية :

من الطبيعي أن تتأثر الحياة الفكرية بالعلاقات السياسية والاقتصادية التي ربطت المغرب الأدنى بالدول المجاورة سواء الإسلامية أو حتى الأجنبية، وقد تزامن هذا الازدهار منذ قيام دولة الأغالبة وامتلائها بالعلماء والوافدين عليها للتعليم أو التعلم حتى صارت مركزاً علمياً وفكرياً مشعاً لكل طالب علم، واستمر كذلك حتى بعد قيام دولة بني عبيد الشيعية واستيلاء معتنقيها على السطلة والعمل على العلماء الفقهاء بأخذه وتطبيقه في حياتهم، وعلى الرغم من رفض المالكية ذلك وما تعرضوا له من الظلم والجور على إياديهم، إلا أن الحركة الفكرية ظلت في القيروان تشع إزدهاراً في شتى العلوم والأداب ، ولعل هذا الإزدهار جاء لإهتمام الأمراء الأغالبة أو الخلفاء الفاطميين بتنشيط هذه الحركة، ففضلاً عن ما كانت القيروان مركزاً تجارياً مهماً للقوافل المارة من الشرق والغرب، كانت تقام بها حلقات الدرس في المساجد، يومها للدراسة طلاب العلم من أبناء طبقة التجار وأصحاب الضياع والفقهاء وأهل الزهد الذين كانت تجمعهم

---

(1) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مجـ7، ص239، ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص107،112؛ النويري، نهاية الأرب، جـ28، ص121؛ زيتون، القيروان، ص178.

صلة وثيقة ببعض، وهذا يدل على أن إفريقية كانت تسير برغم كل شيء في طريق تقدم فكري ومادي محسوس[1].

ويتجلى هذا الاهتمام في صناعة الورق التي دخلت إفريقية زمن الأغالبة من بغداد إلى الفسطاط ثم إليها عن طريق التجارة ومنها إلى باقي دول المغرب وصقلية، ما دفع بالحركة العلمية والثقافية إلى الإمام[2]، وما يؤكد ذلك وجود كراس أغلبي يعود إلى سنة (217 هـ/832 م) من خرق الكتان البالية بالمكتبة العتيقة بجامع عقبة بن نافع بالقيروان[3].

وليس غريباً أن يهتم الفاطميون من بعدهم بالحياة الفكرية لاسيما تجارة الورق والكتب، وذلك لإعتمادهم عليه في نشر مذهبهم الشيعي، فيذكر ابن الأثير أن عبيد الله المهدي كانت عنده كتب ملاحم لآبائه، وكان يحملها في متاعه عند مسيره إلى سجلماسة، بيد أن هذه الكتب قد سرقت منه، فحزن لضياعها أكثر من جزنه لفقد سائر ما أخذوه من حاجياته، ولكن استطاع ابنه القائم بأمر الله من استعادتها وهو في طريقه لغزو مصر سنة (300 هـ/912 م)[4].

كما أولى الفاطميون عناية كبيره بتجارة الكتب، فكانت تباع في الدكاكين والأسواق الموسمية كأية سلعة عامة أخرى، وكان هناك دلالون للكتب يبيعون بالمزاد العلني، حتى إن الخليفة الفاطمي كان يرسل الوكلاء إلى بلاد الإسلام المختلفة من أجل الحصول على الكتب، بل ويتفانى في أثمانها، وخير شاهد الكتُب الكثيرة التي خرج بها المعز لدين الله الفاطمي من المغرب قاصداً مصر[5]، والتي صارت النواة الأولى لتأسيس خزانة الكتب بالقاهرة، فيذكر المقريزي أن المعز بعد دخوله مصر "حمل أبو جعفر مسلم"، أحد الشيعة المقيمين بها آنذاك المصحف الكبير الذي يذكر أنه كان ليحيى بن برمك وكان شراؤه بأربعمائة دينار على مسلم، فلما رأه المعز قال : أراك معجباً به وهو يستحقيق الإعجاب[6].

إن عناية الفاطميين بالعلم والثقافة نابع من مذهبهم الذي يقوم على العلم والعقل قبل كل شيء وعن طريق العلم وبالجدل والمناظرات التي يعقدونها من وقت لآخر، ولعل هذا الاحتكاك بين المذاهب في المغرب الأدنى دفع إلى إثراء الحركة الفكرية[7]، على الرغم من الاضطهاد

---

(1) مؤنس، تاريخ المغرب وحضارته، مجـ1، ص313.

(2) عبدالوهاب، ورقات، ص207.

(3) المصدر نفسه ، ورقات، ق2، ص167.

(4) أبن الأثير، الكامل في التاريخ، مجـ7، ص14.

(5) الحسين، موسوعة، الحضارة العربية، جـ6، ص555-556.

(6) المقريزي، اتعاظ الحنفاء، جـ1، ص210-211.

(7) الدباغ معالم الإيمان، جـ2، ص204؛ زيتون، ص244.

والتعذيب الذي لاقاه أنصار وفقهاء المذهب المالكي على أيديهم فإن هؤلاء العلماء مازالوا يتحقيقلون بمكانة مرموقة بين الناس ومحل احترام من العامة واللاسيما.

ب- الآثار العمرانية :

1- القيروان :

بنيت سنة (50 هـ/6 م) على يد القائد عقبة بن نافع[1]، بمثابة قاعدة عسكرية ومركز يوصل الإسلام إلى المغرب، ونظراً لموقعها الاستراتيجي الذي يمتاز ببعده عن البحر وبكثرة مراعيها، وقربها من البادية[2]، سرعان ما تحقيقولت إلى مدينة وعاصمة سياسية واقتصادية وثقافية تحقيقوي جميع الأجناس البشرية، وقد استمر بناؤها لمدة خمس سنوات[3]، ضمت في البداية مسجد الجامع ودار الإمارة ودور السكان ثم ما لبثت أن أصبحت لها شواع فسيحة وأسواق متعددة، فيذكر ابن الأثير ما بلغت مساحة المدينة أيام بنائها في عهد عُقبة بن نافع أن "دورها ثلاثة ألاف باع وستمائة باع"[4]، أما ابن عذاري فيحدد مساحتها بالذراع فيقول " ودورها ثلاثة عشر ألف "[5]، كانت قد بنيت بالقراميد لقلة الحجارة بالقيروان[6].

أما من الناحية العمرانية، "فهي الأقليم الثالث، طولها إحدى وثلاثون درجة وأربعون دقيقة"[7]، تم ما لبثت أن تطورت تطوراً ملحوظاً بما توالي من تجديد وتعمير وترميم على مدى السنين على يد الولاة والأمراء وبعض الشخصيات العريقة، ففي سنة (144 هـ/762 م) بني محمد بن الأشعث سور المدينة فهدمه أبو حاتم الإباضي إثر انتصاره على الوالي عمر بن حفص سنة (154 هـ/772 م)، ثم بُنِي مرة أخرى زمن ابن العكي سنة (183 هـ/799 م)، ثم هدمه على يد زيادة الله الأول عند ما ثار عليه عمران بن مجالد ومنصور الطنبذي[8].

---

(1) المالكي رياض، النفوس، جـ1، ص19،20؛ أبو العرب، طبقات علماء إفريقية، ص56.

(2) سالم، المغرب الكبير، جـ2، ص200.

(3) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مجـ3، ص234.

(4) المصدر نفسه، نفس ص.

(5) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص92.

(6) عبدالوهاب، ق1، ص44.

(7) الحموي، معجم البلدان، جـ7، ص193.

(8) ابن أبي الضياف، إتحاف أهل الزمان، ص93.

أما الماء فقد اعتمد سكان القيروان على ماء وادي السراويل في قبله المدينة، ستعملونه في المنازل، إلا أنه كان غير صالح للشرب[1]، وكان أعظمها الماجل الذي بناه أحمد بن محمد بن الأغلب بالقرب من باب تونس سنة (248 هـ/862 م)، والذي كان مثار دهشة عبيد الله الذي أبدى إعجابه عندما رآه بقوله: " رأيت بإفريقية شيئين لم أر مثلهما في الشرق الحفيد الذي بباب تونس " يعني الماجل والقصر الذي بمدينة رقادة المعروفة بقصر البحر[2]، حيث أنفق عليه ما يقرب من مئة ألف دينار[3].

كما ضمت القيروان عدداً كبيراً من المحارس[4]، والمقابر[5]، علاوة عن الجوامع والمساجد، وأهمها الجامع الكبير الذي أدخلت عليه عدة تجديدات أهمها التي ادخلها زيادة الله الأول، فيقول ابن عذاري أن زيادة الله كان يفخر بهذا العمل فيقول : (ما أبالي ما قدمت عليه يوم القيامة، وفي صفحتي أربع حسنات : بنياني المسجد الجامع بالقيروان وميناني فنطرة أم الربيع وبنياني حصن مدينة سوسة وتولي أحمد بن أبي محرز قضاء إفريقية)[6].

كما توجد الساحات التي كان يطلق عليها الرحبة[7]، وعدد كبير من الأسواق التي مر بنا ذكرها والحمّامات[8]، وكذلك المنتزهات والمستشفيات[9]، فضلاً عن الأرباض الكثيرة التى من أهمها ربض السدرة، وربض الروحاء وربض البقرية[10].

ومن المباني العظيمة ذات الاهتمام الخاص من قبل الحكومة قصر الإمارة الذي كان يعرف بدار الإمارة واللين مقر الولاة الأمويين والعباسيين إلى أن بني إبراهيم بن الأغلب مدينة العباسية وانتقل اليها[11].

---

(1) الجنحاني، المغرب الإسلامي، ص59.

(2) البكري، المسالك والممالك، جـ2، زيتون، القيروان، ص92.

(3) عبدالحميد، تاريخ المغرب الإسلامي، جـ2، ص101.

(4) روجي، الدولة الصنهاجية، جـ2، ص11.

(5) الدباغ، معالم الإيمان، جـ1، ص98؛ جـ3، ص120،119،105،99،98،75،7.

(6) ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص؛ ابن وردان، دولة الاغالبة، ص36-37.

(7) الدباغ، معالم الإيمان، جـ1، ص3-164-165.

(8) البكري، المسالك والممالك، جـ2، ص678.

(9) المصر نفسه، جـ2، ص181؛ الإدريسي، نزهة المشتاق، جـ1، ص284-285.

(10) المالكي، رياض النفوس، جـ1، ص209؛ الدباغ، معالم الإيمان،جـ1، ص129.

(11) الحموي، معجم البلدان، جـ1، ص600؛ ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص84؛ ابن وردان، دولة الاغالبة، ص54.

وكـان هـذا القصـر يضـم الأعمـال الإداريـة لا سـيما الـدواوين[1]، ودار القاضــي ودار الضـيافة المخصصـة لاسـتقبال السـفراء الدبلوماسـيين مـن الـدول الأخـرى والوفـود القادمـة لزيـارة الدولة[2].

وإلى جانبها توجد دار ضرب المسكوكات، وبها تصنع السكة سواء الذهبية أو الفضية أو النحاسية، وتعديلها وضبطها وزنا وعياراً وكانت تقع بجوار دار الطراز [3].

وإلـى جانـب هذه المنشأة توجد قصـور الأمـراء أو الخلفاء والأثريـاء[4]، كمـا أنشـئت مـدن صـغيرة بالقيروان مثل الإبراهيمية نسبة إلـى إبراهيم الثـاني والقاسمية التـى بناهـا أبـو القاسم القائم بأمر الله[5].

وهكـذا تطـورت القيـروان تطـوراً كبيـراً، وأضـحت أهـم مـدن المغـرب، ففضـلاً عـن مركزهـا السياسي والثقافي كانت مدينة اقتصادية بحته، إذ تعد مركزاً كبيراً وسوقاً ضـخماً، يقصـدها التجـار مـن كـل حدب وصوب، والذين يرجع لهم الفضل فـي انتشار السكة الإسـلامية داخل بـلاد المغرب الأدنى وخارجه.

2- العباسية (القصر القديم) :

ما إن استتب لإبراهيم بن الأغلب أمر المغرب الأدنى سنة (184 هـ/800 م) حتى بادر الـى بنـاء مدينـة أو القصـر القـديم علـى بعد ثلاثـة أميـال جنوبـاً مـن القيـروان، جريـاً علـى عـادة الأمـويين أو العباسيين ورغبتـه فـي الظهور بمظهر العظمـة والأبهـة[6]، بعد أن اشـترى موضـعها مـن بني طالوت[7]، وسماها العباسية نسبة إلى الخلفاء العباسيين، كولاء وإخلاص منه لهم، ونقل إليهـا دواوينـه ودار ضـرب السكة وحرمـه وعبيده، وكبـار رجالـه بعد أن اكتمل بناءُهـا سنة (185 هـ/801 م)[8]، كما عرف بالقصـر الأبـيض لبيـاض لـون جدرانـه[9]، وكـان بنـاء العباسـية بـالأجر،

---

(1) ابن وردان، دولة الاغالبة، ص29.

(2) زيتون، القيروان، ص92.

(3) البكري، المسالك والممالك، جـ2، ص676؛ روحي، الدولة الصنهاجية، جـ2، ص21.

(4) البكري، المسالك والممالك، جـ2، ص676.

(5) المالكي، رياض النفوس، جـ2، ص269-293-499؛ ابن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص180.

(6) ابن الأثير الكامل في التاريخ، مجـ6، ص63؛ ابن أبي دينار المؤنس، ص47.

(7) القيرواني، تاريخ إفريقية والمغرب، ص263.

(8) البلاذري، فتوح البلدان، ص336؛ الحموي، معجم البلدان، جـ3، ص600؛ عبدالحميد، تاريخ المغرب العربي، جـ2، ص32.

(9) سالم، المغرب الكبير، جـ2، ص455.

لهذا السبب وصفت بعظمة البناء وبالجمال وحسن التنظيم[1]، فكثرت بها الأسواق والفنادق والحمامات وصهاريج الماء التي كانت ترسلها إلى القيروان، وكان بها مسجد يؤمه أمراء بني الأغلب، وصفه البكري بقوله: " ولا أحسن منه منظراً "[2]، وكانت لها أبواب متعددة تدل على اتساعها وكثرة قاطنيها، هي باب الرحمة القبلي وباب الحديد قبلي، وباب غلبون وباب الريح، وكلاهما في شرقي المدينة وباب السعادة في غربها[3]، وكان يجاور المدينة بناء يعرف بالرصافة تشبيهها برصافة بغداد[4]، وفيها استقبل الأمير إبراهيم بن الأغلب رسل شاره لمان سنة (185 هـ/801م)[5]، وبها أسس زيادة الله بن إبراهيم القصور والمباني وحصنها سنة (201 هـ/816 م) أقام بها أبو الغرانيق برجاً بالساحلين كي يتسنى له ممارسة هوايته بصيد الغرانيق[6].

وبذلك اتسعت العباسية وأصبحت منافسة للقيروان في عظمة سلطانها، بل وأي مدينة عربية بنيت في عهد الإسلام من قبل، سواء بمصر والشام أو حتى العراق، وظلت تؤدي دورها السياسي والاقتصادي والحضاري، إلى أن بني إبراهيم الثاني رقادة العاصمة الجديدة، فكان مصيرها الخراب والدمار، ولازالت آثارها باقية معروفة إلى اليوم.

3- رقادة :

وفي سنة (263 هـ/876 م)، أسس إبراهيم الثاني عاصمته الجديدة رقادة على بعد أربعة أميال من القيروان، وبقيت عاصمة للدولة الأغلبية إلى أن ورثها الفاطميون الشيعة بعد أن هرب عنها آخر أمرائها زيادة الله الثالث من جيوش أبي عبدالله الشيعي، فاتخذها عبيد الله المهدي عاصمة لدولته الناشئة، ولم يفارقها إلا بعد أن بني مدينة المهدية، فبدأت تضعف أهميتها الاقتصادية والثقافية وفقدت ثروتها، فهجرها كثير من العلماء والتجار، فمنهم من انتقل مع عبيد الله المهدي إلى العاصمة الجديدة ومنهم من آثر العودة إلى القيروان، فيصف ابن الأثير حالها بقوله: " ولما هرب زيادة الله هرب أهل مدينة رقادة على وجوههم في الليل إلى القصر القديم وإلى

---

(1) الجنحاني، المغرب الإسلامي، 60،61.

(2) البكري، المسالك والممالك، جـ2، ص680.

(3) المصدر نفسه، جـ2، ص680؛ زيتون، القيروان، ص98.

(4) عبدالوهاب، ورقات، ق1، ص.

(5) زيتون، القيروان، ص98.

(6) سالم، المغرب الكبير، جـ2، ص256.

القيروان وسوسة، ودخل أهل القيروان رقادة ونهبوا ما فيها وأخذ القوى الضعيف، نُهبت قصور بني الأغلب وبقي النهب ستة أيام"[1]، هكذا أصبح حالها حتى تولى المعز لدين الله الفاطمي الخلافة فأجهز على بقاياها فاندثرت ولم يبق من آثارها شيئ.

وقد عمرها الأمير إبراهيم فبدأ بتشييد القصور التى اشتهرت بالفخامة والجمال[2]، أهمها القصر العظيم الذي بُني في مواجهة البحر على أربع طبقات، وسمى بقصر العروس، وقد أنفق فيه مئتين واثنين وثلاثين ألف دينار[3]، فكان في قمة الفخامة والأبهة، حتى إن عبيد الله واحداً المهدي تعجب لرؤيته فكان يقول: " شيئين بإفريقية لم ير مثلهما في الشرق كان هو واحد منهما"[4]، بالإضافة إلى مسجد الجامع[5]، كما يوجد بيت الحكمة على بعد مسافة من المدينة المستشفى (الدمنه) وإلى جانبه دار الطراز وبذلك جارى بناؤها أسوة بالعواصم الكبرى[6]، أما دار الضرب فليس هناك أي إشارة من قبل الباحثين عن نقلها من العباسية حتى الآن، إذ لم يعثر على وجود أي سكة تحقيقمل اسم رقادة خلال فترة هذا الأمير، بينما ظلت تحقيقمل اسم القيروان والعباسية[7]، كما أجرى إليها الماء واغترس الأشجار ذات الثمار الطيبة والرياحين فكثرت الأسواق وازدحمت بالدكاكين وتعددت الحمّامات والفنادق[8]، فنشطت التجارة، وأصبحت قبلة التجار بإفريقية، حتى غدت رقادة أكبر من القيروان التي لازالت محافظة على طابعها الديني الأول[9]، فسادتها مظاهر الترف والبذخ حتى صارت متنزها وموضعاً للفرجة، يقصدها الندماء والمداحون والشعراء لينالو الهبات والحسنات من الأمير الذي أباح شرب النبيذ برقادة وحرّمه بالقيروان[10].

4- المهدية :

---

(1) ابن الأثير، الكامل في التاريخ، مجـ8، ص35؛ الحبيب الجنحاني القيروان، ص61.

(2) عبدالوهاب، ورقات، ق1، ص364-367-372؛ عبدالحميد، تاريخ المغرب العربي، جـ1، ص117.

(3) ابن الأبار، الحلة السيراء، جـ1، ص676.

(4) البكري، المسالك والممالك، جـ1، ص678؛ ابن الأبار، الحلة السيراء، جـ2، ص172.

(5) عبدالوهاب، ورقات، ق1، ص367-372.

(6) المرجع نفسه، ص372؛ حامد العجابي، جامع المسكوكات الإسلامية، ص23.

(7) أبن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص184.

(8) الإدريسي، نزهة المشتاق، جـ1، ص281-282؛ ابن وردان، دولة الاغالبة، ص43.

(9) الجنحاني، القيروان، ص62.

(10) المجهول، الاستبصار، ص116.

ولما تسلّم الخليفة عبيد الله المهدي الخلافة واستتب له أمر جميع بلاد المغرب الإسلامي، حتى قام ببناء مدينة جديدة، تكون عاصمة له بدلاً من رقادة عاصمة الأغالبة، ويبدو أنه فكر منذ البداية في أن يكون موضعها على ساحل البحر، لذلك قام بجولة نحو ساحل البحر حتى أتى تونس وقرطاجنة، ثم تابع سيرة حتى وقف في المكان الذي بنيت عليه بين صفاس والمنستير، وكان يحيط به البحر من ثلاث جهات داخلة من الجانب الغربي له[1]، فشرع في بناء المدينة التي سميت باسمه المهدية سنة (301 هـ/915 م) وانتقل إليها سنة (308 هـ/921 م).

وكاتن السبب في بنائها:

1. البحث عن مكان حصين يحتمون به إذا ما ثارت عليهم القبائل المغربية لاسيما وأن النفوذ الفاطمي لا يزال ضعيفاً في المغرب، كما أن رقادة كانت تقع في وسط سهل فسيح تحقيقدق بها الأخطار من جميع الجهات[2].
2. الابتعاد عن مركز المالكية في القيروان المنددة للحكم الشيعي.
3. بناء عاصمة حصينة على البحر[3]، تكوين أسطول حربي بالبحر يضمن له السيادة السياسية والاقتصادية على البحر الأبيض المتوسط من جهة، وتحقيقيق الهدف المنشود في احتلال مصر بهذا الأسطول من جهة ثانية.

وكانت تضم المدينة قصر، ولي عهده أبي القاسم وبعض دور رجاله ودار المحاسبات[4]، التي كانت تضم دار ضرب السكة كما تضم مختلف المصالح المالية[5].

وجلب إليها الماء من قرية ميانش وزودها بالمواجل والصهاريج، وأقام بها داراً لصناعة السفن وكان قد حصّنها بسور من الحجارة عليه بابان من حديد، زنة كل مصراع مائة قنطار[6]،

---

(1) ابن حوقل، صورة الأرض، ص73؛ البكري، المسالك والممالك، جـ2، ص682؛ ابن خلدون، العبر، جـ4، ص42؛ ابن أبي دينار، المؤنس، ص72.

(2) اختلف المؤرخون حول السنة التي بنى فيها عبيدالله المهدية، فالمقريزي وابن أبي دينار بجعلانها سنه (300 هـ) ، بينما ابن عذاري يقول بدأ البناء سنة (301 هـ) في حين يذهب ابن الأثير إلى إنها بنيت سنة 305.

(3) سالم، المغرب الكبير، جـ2، ص606؛ العبادي في التاريخ العباسي والفاطمي، ص229.

(4) أحسن التقاسم، ص16-17؛ المالكي، رياض النفوس، جـ1، ص341.

(5) الدشراوي، الخلافة، الفاطمية، ص504.

(6) مجهول، الاستبصار، ص117،118؛ النويري، نهاية الأرب، جـ28، ص111؛ المقريزي، اتعاظ الحنفاء، جـ1، ص152.

فكـان يشـرف علـى العمـال والصـناع بنفسـه، فلمـا اكتمـل بناؤهـا قـال : (اليـوم أمنـت علـى الفاطميات)[1]، يعني بناءه.

وسرعان ما عمرت المدينة بالأسواق، فقصدها التجار بالبضائع من سائر الأصقاع، " بقناطر الأموال على مر الليالي والأيام "[2]، لاسيما المؤن التي كانت تجلب لها من مدينة المنستير، فضلاً عما زخرت به كتب المؤرخين والجغرافيين بمبانيها الحسنة وحماماتها الجليلة وخاناتها الكثيرة، ولعل مظاهر الثراء والترف التي ظهرت آثارها على ما جناه أهلها وبادرته عليهم من أموال عظيمة غير قابلة للشك، إذ عُرِفوا بمهمة النفس، وأناقة الملبس والمأكل[3].

ونظراً لازدحام المهدية بالسكان بنى المهدي بجوازها عدة أرباض، منها ربض زويلة المشار إليه في السابق، وربض الهمة وربض قفصة وربض الحمة[4].

5- صبرة (المنصورية) :

شيدها إسماعيل المنصور بن أبي القاسم القائم بأمر الله سنة (337 هـ/948 م) إيذانا بانتصاره على أبي يزيد مخلد بن كيداد صاحب الحمار بموضع الوقعة نفسه ونفس السنة وسماها المنصورية على اسمه، وظلت العاصمة السياسية والاقتصادية للفاطمي والزيريين من بعدهم، حتى غزاها الهلاليون سنة (452 هـ/1060 م) فخربت واندثرت.

تعد المنصورية إحدى ضواحي القيروان لا تبتعد عنها بأكثر من نصف ميل[5]، وكان التجار ينتقلون جيئة وذهاباً بين القيروان والمنصورية على ظهور الحمير[6]، وهذا يدل على قوة ارتباط المدينتين بينهما، وكان الخليفة المنصور قد انتقل إليها وأهله وذويه وكذلك دواوينه لا سيما ديوان السكة والطراز، من المهدية بعد إكمال قصره الذي يقع وسط المدينة[7].

---

(1) ابن خلدون العبر، جـ4، ص43؛ المقريزي، اتعاظ الحنفا، جـ1، ص153.

(2) الصفاقسي، نزهة الأنظار، ص112.

(3) الإدريسي، نزعة المشتاق، جـ1، ص282،281.

(4) الصقافسي، نزهة الأنظار، ص113؛ روجي، جـ2، ص54،55.

(5) البعقوبي، كتاب البلدان، جـ2، ص104؛ ابن حوقل، صورة الأرض، ص72؛ النويري، نهاية الأرب، جـ28، ص117؛ أبن عذاري، البيان المغرب، جـ1، ص268.

(6) ورجي، الدولة الصنهاجية، جـ2، ص26

(7) ابن أبي دينار، المؤنس، ص82.

وكانت لصبرة خمسة أبواب يدخل من كل باب من أبوابها كل يوم ستة وعشرون ألف درهماً[1]، رسوم المكس، وهذا يدل على قوة النشاط التجاري الذي بلغته عصرئذ، لاسيما وإن الخليفة المعز لدين الله نقل إليها أسواق القيروان وجميع الصناعات[2]، فازدهرت الحياة وتأنفت وتكاثرت المباني الجميلة والشوارع الفسيحة وضمت المساجد والفنادق حتى قيل إنه كان للمنصورية ثلاثمائة حمّام أكثرها للديار وباقيها مبرز للناس كافة[3]، ويؤكد أحد الباحثين أن البيوت التي كانت بها حمّامات خاصة، كانت ملكاً لطبقة الأثرياء، وكبار رجال الدولة الذين قوي مركزهم بعد استقلال القيروان عن مركز الخلافة[4]، لكنه ينذر بالمستوى المعيشي الذي بلغه أهالي صبرة وقتذاك، حتى تغنّي ابن رشيق القيرواني راصفاً إياه قائلاً.

بنفسي من سكان صبرة واحد	هو الناس والباقون بعد فضولُ
عزيز له نصفان ذافي إزاره	سمينٌ وهذا في الوشاح نحيلُ
مدار كؤوس اللحظ منه مكحلٌ	ويقطف ورد الخد منه اسيلُ[5]

كما تجدر الإشارة إلى حركة العمران التي أنشاها المسلمون في صقلية خلال العهدين، ويمكن أن نستند في ذلك على مادوَّنه الرحالة ابن حوقل، الذي زارها خلال القرن الرابع الهجري، العاشر الميلادي حيث تحقيقدث عن القصر القديم الذي أقامه المسلمون في العاصمة بلزم، وكان يضم الجامع الكبير والسوق الرئيس ومساكن أغنياء التجار، وكان يقوم حول المدينة أربعة أحياء هي حي الخالصة وتضم القصور والدواوين ودار الصناعة والحدائق وحي الصقالة، وحي مسجد ابن صقلاب والحي الجديد[6].

خلاصة القول تكمن أهمية هذه المدن على خلق ترابط اجتماعي واقتصادي وثقافي بين الشعوب خلال القرنين الثالث والرابع الهجريين التاسع والعاشر الميلاديين سما بغداد ودمشق والقاهرة والقيروان وفاس وقرطبة وبالرمو، فكان الناس يجوبون المدن عير الطرق التجارية البرية والبحرية بسلعتهم وثقافاتهم على نطاق واسع كأداة في نقل المؤثرات الحضارية بينهم مديلة أو

---

(1) البكري، المسالك والممالك، جـ2، ص677؛ لومبارد، الجغرافية، التاريخية، ص184.

(2) البكري، المسالك والممالك، جـ2، ص677.

(3) الإدريسي، نزهة المشتاق، جـ1، ص221.

(4) الجنحاني، القيروان، ص63.

(5) الحمودي، معجم البلدان، جـ3، ص366.

(6) حوقل، صورة الأرض، ص119-120؛ لومبارد، الجغرافية التاريخية، ص193.

ريفية من هنا تبرز أهمية المسكوكات عبر تبادل السلع، ولعل ما ذكره ابن خرذاذبة من رؤية قطع المسكوكات في أكثر المدن التي لم تعرف إلا وسيلة المقايضة في التبادل ما يؤكد ذلك.

الخاتمـــــــة

الحمد لله الذي بفضله وكرمه تتم الصالحات والشكر له على توفيقه ، والصلاة والسلام على خير الأنام محمد بن عبد الله صلى الله عليه وسلم وبعد ... فقد تناولت الدراسة موضوع المسكوكات الإسلامية في بلاد المغرب الأدنى خلال عهدي الأغالبة والفاطميين، تم الوصول إلى نتائج عدة أهمها:

- لقد حضي تعريب السكة الإسلامية بخطي اقتصادية زاهرة اقتضها الظروف لتدعيم البناء السياسي لدى المسلمين، لارتباط السكة الإسلامية بأحكام الزكاة والجزية والخراج، فكانت المسكوكات العربية في بدايتها إما بيزنطية أو ساسانية، وشيئاً فشيئا أصبحت على صورتها العربية الإسلامية الخاصة.

ولم يقتصر هذا التعريب عن دار الخلافة، بالشام والمناطق المحيطة بها، بل إنه شمل بلاد المغرب والأندلس حتى وإن جاء متأخراً قليلاً وذلك تأكيداً على أن سلطان العرب والإسلام قد استقر بهذه الأقاليم وبين جميع الطبقات . وعندما قامت الدولة العباسية بدأت تنقش العبارات والشعارات والرموز التي تظهر أحقيتهم في الخلافة وتدل على سيطرتهم على زمام الأمور، من هنا بدأت الأهمية السياسية للسكة تتجلى لدى الخارجين والمتمردين على سلطة الدولة بوصفها مظهراً من مظاهر الحكم والسيادة، فأدى إلى انقسام الدولة الإسلامية وتكوين دول مستقلة شرق بلاد الخلافة وغربها، لا سيما دولة الأغالبة التي ظلت محافظة على ولائهم للعباسيين وإن كان شكلياً، ومن بعدهم الفاطميين الشيعة الذين ناصبوها العداء.

- نتيجة الاستقرار السياسي والأمني الذي شهده المغرب الأدنى في كنف الأغالبة، ضرب الأغالبة مسكوكاتهم التي جاءت على غرار المسكوكات العباسية، من حيث الشكل والحجم والمضمون، إذ حرص الأغالبة بالنظر مباشرة على ضرب مسكوكاتهم التي تمتعت بالخلوص في العيار والصحة في الوزن وإبداع في النقش لوعيهم الكامل بالمجريات الاقتصادية، فهي المحرك الرئيس للنشاط التجاري الذي بلغ ذروته بعد الإصلاح النقدي الذي قام به إبراهيم الثاني عقب حركة التدليس والتزوير الذي شهدتها السكة الأغلبية، وظهور سكة الخارجي منصور الطنبذي والتي كانت تطيح بالنظام النقدي الأغلبي، فجنت الدولة الأغلبية من ورائه أطيب ثمار، إذ نظمت المسار الحقيقي في التعامل التجاري بينها وبين الدول المشاركة الأمر الذي أدى إلى قبولها بالداخل والخارج، ولعل كمية المسكوكات الأغلبية التي عثر عليها في المتاحف العالمية تقف شاهداً على ذلك، فليس من المعقول أن تكون كلها قد

انتقلت عن طريق الحروب والغزوات فالتجارة أساسها، ما كان له ازدهار اقتصادي عظيم على دولتهم، ولكن بسبب جشع الأمراء وسوء سياستهم وجورهم على الرعية أدى إلى قيام الثورات والانتقاضات ضدهم، ما جعل دولتهم لقمة سائغة بيد أبي عبدالله الشيعي.

- قامت الدولة الفاطمية بالمغرب الأدنى على أنقاض دولة الأغالبة، فسادت الدنانير الذهبية جميع بلاد المغرب الإسلامي الذي ظهرت تحقيقت نفوذها السياسي، فظهرت في بدايتها امتداداً لطراز السكة العباسية من حيث الشكل والمضمون وحتى النقوش، ثم ما لبثت أن تطور طرازها حتى أصبحت متعددة الطراز، ذلك إنها تأثرت بالاضطرابات والثورات الداخلية منذ عهد عبيد الله المهدي لا سيما ثورة صاحب الحمار مخلد بن كيداد الخارجى الذي عمد إلى ضرب سكة ذهبية تضاهي قوتها السكة الفاطمية، والتي تم إبطالها بمجرد ما تم القضاء على هذه الثورة، علاوة عن سعيها لفتحقيق مصر التي لم يوت ثمارها إلا أثناء عهد المعز لدين الله عام (358 هـ/96 م)، فسعت من وراء هذا الفتحقيق إلى انتزاع السيادة الدينية من الخلافاء العباسيين فنقشت على الطراز والسكة ما يشير إلى المذهب الشيعي، وظل هذا الطراز السائد حتى نهاية الدولة الفاطمية، والذي يعد ثورة على السكة العباسية، الذي بدأ الضعف والوهن يتسلل إليها، ما أدى إلى تقلص نفوذها، فأصبح وسيلة تعامل مفضلة عند التجار، لما تمتعت به من الجودة وقوة عيار الذهب الذي ضربت به، ففاقت سمعتها الاصقاع، وكان هذا الاهتمام نابع من حبهم للمال وتنظيمه بشكل دقيق، باعتباره من أهم الوسائل لنشر مذهبهم الشيعي ومورداً ثرياً لنظام الجباية ولتجميع الثروات وتوفير سكة ذهبية ذات شأن بأيدي التجار في المراكز التجارية النشطة، فسخروا مردودها لتشجيع الزراعة والصناعة، والتجارة، وكثرة الرواتب وانتظام خروجها على أوليائهم والمقربين منهم لاسيما التجار الذين انتهزوا الفرص وتحقيقالفوا مع الخلفاء وطلبوا ودهم وأعلنوا ولاءهم والقرب منهم، ومع ذلك كانوا يتعرضون من حين لآخر إلى إقصائهم ومصادرة أموالهم لاستناد الشيعة إلى أن هذه الأموال هي ملك من أملاك الإمام وله الحق وحرية التصرف فيها كيف يشاء، وبذلك بلغت السكة الفاطمية أقصى رواجها الاقتصادي، ما كان له عظيم الأثر على اقتصاد دولتهم.

- ومما أسهم في الازدهار الاقتصادي خضوع السكة للمراقبة الإسلامية من قبل الفقهاء والعلماء لا سيما المحتسبين، من حيث أوزانها وسعر صرفها، حفاظاً على تنظيم التعامل

التجاري وتفادياً للتلاعب والغش، لكونها اساس البيع والشراء، كما تؤدي وظيفتها في جباية الأموال والضرائب، وليس من السهل الطعن في صحتها أو تحقيقريفها، لاسيما أن المجال التجاري للدولتين قد اتسع باتساعهما وتكاثر الأموال بأيدي فئات معينة، فبدت مظاهر البذخ والثراء تتجلى بوضوح على مجتمع المغرب الأدنى وتحقيقوله إلى مجتمع طبقي، فأصبح استثمار هذه الأموال أمراً ضرورياً لتغطية الإنفاق العام، الذي يدور حول النهوض بالخدمات العامة للدولة من مشاريع زراعية وصناعية ومؤسسات تجارية وعمرانية وثقافية عن طريق تسهيل عمليات المبادلات التجارية، والتي كانت خاضعة للفقه الإسلامي، فقه شجع الإسلام تنمية الأموال ووضع مباديء وأصولاً للمعاملات بين الناس، وذلك لبناء الثقة في السكة المتدأولة وحمايتها من التلاعب والتزييف، لأن في ذلك ربا، فالقروض مثلاً كانت في أغلب الأحيان تتم بدافع الحاجة، بيد أنها وسيلة لاستغلال من قبل الحكام ورجال الدولة الأثرياء.

وأياً كان من أمر فإن الازدهار والرخاء الاقتصادي الذي شهده المغرب الأدنى وتفوقه السياسي، أمران بدأ بهما الأغالبة وأتمهما الفاطميون وهذا ما وضحته الفصول السابقة التي أثرت في تحقيقويل كبير في حياة السكان، ودخولهم المدنية على نطاق واسع بعد ما غلبت عليهم.

البداوة نتيجة الاستقرار السياسي والأمني الذي شهدته البلاد.

من خلال ما سبق تبين أن موضوع المسكوكات الإسلامية في بلاد المغرب الأدنى خلال عهدي الأغالبة والفاطميين ما يزال في حاجة إلى المزيد من الاهتمام والعناية من قبل البحث التاريخي والاقتصادي حتى تتخلص من كونها أداة للبيع والشراء، بل إنها حسب رأي الباحثة وثيقة ومصدر مهم من الوثائق التي لابد من الاعتماد عليها في تطوير البحث العلمي.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً : القرآن الكريم برواية قالون عن نافع المدني

ثانياً : المصادر:

1. ابن أبي دينار، محمد بن أبي القاسم الرعيني، (ت 1110 هـ/1661 م)، المؤنس في أخبار إفرايقية وتونس، دار المسيرة، بيروت، الطبعة الثالثة، 1993م.
2. ابن الأبّار، أبو عبدالله محمد بن عبدالله (ت 658 هـ/1199 م)، الحلة السيراء، تحقيققيق : حسين مؤنس، دار المعارف، القاهرة، الطبعة الثالثة، 2013.
3. ابن الأخوة، محمد بن محمد (ت 729 هـ/1329 م)، معالم القرية في أحكام الحسبة، نقله وصححه : (وبن ليوي، مكتبة المتنبي، القاهرة، بدون تاريخ نشر.
4. ابن البناء، أبو العباس أحمد بن محمد الأزدي، (ت 710 هـ/1310م)، دار الكتب العلمية، بيروت، 1971م.
5. ابن الحكيم، أبي الحسن علي بن يوسف (ت760هـ/1359م) الدوحة المشتبكة في ضوابط دار السكة، تحقيققيق : حسين مؤنس، معهد الدراسات العربية مدريد، 1960م.
6. ابن أنس، مالك بن أنس الأصبحي، (ت 179 هـ/ 795 م)، برواية الإمام سحنون بن سعيد التنوخي، (ت 240 هـ/ 854 م)، عن الإمام عبدالرحمن بن القاسم العتقي (ت 191 هـ/ م)، تحقيق : عامر الجزار وعبدالله المنشاوي، دار الحديث، القاهرة، (بدون تاريخ نشر).
7. ابن بعرة، منصور بن بعرة الذهبي لكاملي، (ت 1136 هـ/ 1723 م)، تحقيققيق : عبدالرحمن فهمي، المكتبة التيمورية، القاهرة، 1966م.
8. ابن تغري بردي، يوسف (ت 279 هـ/1469 م)، النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، المؤسسة المصرية للطباعة والنشر، القاهرة، 1963م.
9. ابن جبير، أبو الحسن محمد بن أحمد (ت 614 هـ/ 1217 م)، رحلة ابن جبير، درا صادر، بيروت، 1959.
10. ابن جعفر، قدامة بن محمد (ت 337 هـ/948 م)، الخراج وصناعة الكتابة، تحقيققيق : محمد حسين الزبيدي، دار الرشيد، بغداد، 1981.

11. ابـن حوقـل، أبـو القاسـم النصـيبي، (ت 380 هـ/990 م)، صـورة الأرض، دار صـارد، بيروت، الطبعة الثانية، 1928م.

12. ابن خزداذبة، عبيدالله (300 هـ/912 م)، المسالك والممالك، تحقيققيق : محمد مخزوم، دار إحياء التراث العربي، بيروت، 1988.

13. الإدريسـي، أبـو عبـدالله الشـريف (ت 548 هـ/1153 م)، نزهـة المشـتاق فـي اختـراق الآفاق، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، 1994.

14. الإصـطخري، إبراهيم بـن أحمـد (ت 350 هـ/961 م)، مسـالك الممالـك، مطبعـة بريـل، لندن، 1967م.

15. البخـاري، أبـي عبدالله محمد بـن إسـماعيل، (ت 194–259هـ/809–873م) تـح: محمـد مهنى، دار النوادر، المملكة العربية السعودية، 1995م.

16. البكري، أبو عبيد الله عبدالله بن عبد العزيز (ت 487 هـ/1094 م)، المسالك والممالك، تحقيققيق : أ. ف ليوفان و أ. فيري، الدار العربية للكتاب، تونس، 1992م.

17. البلاذري، أحمد بن يحيي (ت 279 هـ/ 892 م)، فتوح البلدان، تحقيققيق : لجنة تحقيققيق التراث، مكتبة الهلال، بيروت، 1983م.

18. بن الأثير، عزالدين أبـو الحسن علـي بن أبـي الكرم، (630 هـ/1332 م)، الكامل فـي التـاريخ، تحقيققيـق : محمـد يوسـف دقـاق، دار الكتـب العلميـة، بيـروت، الطبعـة الأولـى، 1987.

19. الجهشياري، محمد بن عبدوس (ت 331 هـ/942 م)، الوزراء والكتاب، تحقيققيق ، مصطفى السقا وآخرون، مطبعة القاهرة، 1938م.

20. الجـوذري، جـوذر الصـقلي، (ت 363 هـ/973 م)، سيرة الأسـتاد جـوذر، تحقيققيـق : محمـد كامل حسين ومحمد عبدالوهاب شعيرة، دار الفكر العربي، مطبعة الاعتماد مصر، (بدون تاريخ النشر).

21. الحمـوي، يـاقوت بـن عبـدالله، (ت 626 هـ/1228 م)، معجـم البلـدان، دار صـادر، بيـروت: 1977م.

22. الحميـري : محمـد بـن عبـدالمنعم، (ت 900 هـ/1494 م)، الـروض المعطـار فـي خبـر الأقطار، تحقيققيق : إحسان عباس، مؤسسه ناصر للثقافة ، بيروت، 1974م.

23. ابن خلدون ، عبدالرحمن بن محمد (ت 808 هـ/1406 م)، العبروديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر من عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر، دار إحياء التراث العربي، لبنان، الطبعة الأولى، 2010.

24. ______________ ، المقدمة، دار إحياء التراث العربي، لبنان، الطبعة الأولى، 2010.

25. ابن خلكان، أحمد بن محمد (ت 681 هـ/1282 م)، وفياة الأعيان وأبناء الزمان، تحقيققيق : محمد عبدالرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي بيروت، الطبعة الأولى، 1997م.

26. الدباغ، عبدالرحمن بن محمد (ت 696 هـ/129 م)، تحقيققيق : محمد أبو النور ومحمد ماضور، مكتبة الخانجي، القاهرة ، 1972 م.

27. الرقيق القيرواني، أبو سحاق إبراهيم (ت في الخامس الهجري/الحادي عشر الميلادي)، تاريخ إفريقية والمغرب، تحقيققيق : المنجي الكعبي، منشورات رفيق السقطي، تونس، 1968م.

28. الزبيدي، محمد بن مرتضى (ت 1205 هـ/1290 م)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيققيق : علي بشرى، دار الفكر، لبنان، 1994م.

29. ابن سعيد، علي بن موسى (ت 673 هـ/1274 م)، كتاب الجغرافيا، تحقيق :إسماعيل العربي، المكتب التجاري للطباعة والنشر، بيروت، ط، 1970م.

30. السقطي، أبو عبدالله محمد المالقي، (ت631 هـ/ 1234 م)، رسالة آداب الحسبة معهد العلوم المغربية، باريس، 1931م.

31. السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن (ت 911 هـ/ 1505 م)، تاريخ الخلفاء، تحقيققيق: إبراهيم صالح، دار صادر، بيروت، الطبعة الأولى، 1997م.

32. الشماخي، أحمد بن ابي عثمان عبدالواحد (ت 928 هـ/ 1512 م)، السير، تحقيققيق : محمد حسن، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، تونس، 1995م.

33. الصفاقسي، محمود مقديش، (ت 1228هـ/ 1742م) تحقيق : علي الزواري ومحمد محفوظ، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1988م.

34. ابن أبي الضياف، أبو العباس أحمد بن الحاج، بالضياف، (ت 1291 هـ/ 1874م)، إتحقيقاف أهل الزمان في أخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تحقيققيق : لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافية والأخبار، الدار التونسية للنشر، الطبعة الثانية، 1976م.

35. الطبري : أبو جعفر بن جرير، (ت 310 هـ/322 م)، تاريخ الامم والملوك تحقيقيق : مصطفى السيد وطارق سالم، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (دون تاريخ النشر).
36. ابن عبدالحكم، عبدالرحمن بن عبدالله، (ت 257 هـ/870 م)، فتوح مصر والمغرب، تحقيقيق : عبدالمعنم عامر، القاهرة، 1961م.
37. ابن عذاري، أبوعبدالله محمد المراكشي، (ت بعد 712 هـ/1312م)، البيان المغرب في أخبار الأندلس والمغرب، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الثانية، 1980م.
38. أبو العرب، محمد بن أحمد بن تميم، (ت 333 هـ/944 م)، طبقات علماء إفريقية وتونس، تحقيقيق : على الشابي وحسن اليافي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1968م.
39. ابن عمر، يحيي، (ت 289 هـ/901 م)، أحكام السوق، تحقيق : حسن حسني عبدالوهاب، الشركة التونسية للتوزيع، تونس 1975م.
40. أبوالغداء إسماعيل بن محمد (ت 732 هـ/1332 م)، المختصر في تاريخ البشر، تحقيقيق : محمود ديوب، دار الكتب العلمية ، بيروت، الطبعة الأولى، 1997م.
41. الفيروز أبادي، محمد يعقوب، (ت 817 هـ/1414 م)، القاموس المحيط، تحقيقيق : مجدي فتحقيقي السيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (دون تاريخ النشر).
42. القاضي عياض، عياض بن موسى (ت 467 هـ/1074م)، تراجم أغلبية مستخرجة من مدارك القاضي عياض، تحقيقيق : محمد الطالبي، المطبعة الرسمية، تونس، 1968م.
43. ______________ ، ترتيب المدارك وتقريب المسالك لمعرفة مذهب الإمام مالك، تحقيقيق : أحمد بكير محمود، دار مكتبة الفكر، طرابلس، (د . ت).
44. القاضي النعمان، محمد بن حيون، (ت 636 هـ/973 م)، رسالة افتتاح الدعوة، تحقيقيق : وداد القاضي، دار الثقافة، بيروت، الطبعة الأولى، 1970م.
45. ، كتاب المجالس والمسايرات، تحقيق : الحبيب الفقيه وآخرون، الجامعة التونسية، تونس، 1978م.
46. القلقشندي، أحمد بن علي، (ت 669 هـ/1270 م)، صبح الأغشى في صناعة الانشا، شرحه وعلّق عليه، نبيل خالد الخطيب، دار الفكر، بيروت، الطبعة الأولى، 1987م.
47. المالكي، أبوبكر بن محمد، (ت 453 هـ/1061 م)، رياض النفوس، تحقيقيق : بشير البكوش ابن محمد المطوري، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981م، 1983م.

48. الماوردي، علي بن محمد، (ت 450 هـ/1058 م)، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، تحقيققيق : عماد زكي البارودي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (بدون تاريخ النشر).
49. ابن مسكويه، أبو علي أحمد بن محمد، (ت 421هـ/1030م)، تجارب الأمم وتعاقب الهمم، تحقيققيق : سيد كسروي، دار الكتاب العلمية، بيروت، الطبعة الثالثة، 2003.
50. المقدسي، أبو عبدالله محمد بن أحمد، (ت 387 هـ/997 م)، أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم، طبعة بريل، ليدن، الطبعة الثانية، 1909 م.
51. المقريزي، تقى الدين أحمد بن علي، (ت 845 هـ/1441 م)، المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والاثار، دار صادر، بيروت، (دون تاريخ النشر).
52. ____________ ، اتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطميين الحنفاء، تحقيققيق : عبدالقادر أحمد عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2001.
53. ____________ ، شذور العقود في ذكر النقود، نشر : استانس الكرملي، القاهرة، 1938م.
54. ابن منظور، محمد بن مكرم، (ت 711 هـ/1311 م)، لسان العرب، دار صادر بيروت، (دون تاريخ النشر).
55. مؤلف مجهول، (عاش في القرن السادس الهجري،/الثاني عش الميلادي، الاستبصار في عجائب الامصار، تحقيققيق : سعد زغلول عبدالحميد، دار آفاق عربية، بغداد، 1986م.
56. النويري، أحمد بن عبدالوهاب، (ت 733 هـ/1332 م)، نهاية الأرب في فنون الأدب، تحقيققيق : محمد أمين ومحمد حلمي، مركز تحقيققيق التراث القاهرة، 1995م.
57. ابن وردان، محمد، عاش أواخر القرن التاسع الهجري/الخامس عشر الميلادي، تاريخ مملكة الأغالبة، تحقيققيق: محمد عزب، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1988م.
58. الونشريشي، أحمد بن يحيي، (ت 914 هـ/1508 م)، المعيار المعرب والجامع المغرب عن فتاوى علماء إفريقية والأندلس والمغرب، تحقيققيق : محمد حجي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1981م.
59. اليعقوبي، أحمد بن واضح، (ت 284هـ/897 م)، تاريخ اليعقوبي، تحقيق : بن الأمير مهنا، مؤسسة الأعلمي، بيروت، الطبعة الأولى، 1993م.
60. ____________ ، كتاب البلدان، دار إحياء التراث العزي، بيروت، (دون تاريخ النشر).

ثالثاً: المراجع العربية:

1. أحمد، حسن خضيري ، علاقات الفاطميين في مصر بدول المغرب، مكتبة مدبولي، القاهرة، الطبعة الأولى، 1996م.
2. البنك العربي المحدود، المسكوكات الإسلامية، عمان، 1980م.
3. بن قربة، صالح، المسكوكات المغربية في حضارة الغرب الإسلامي من الفتحقيق الإسلامي التي سقوط دولة بني حماد، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 2005.
4. الجنحاني، الحبيب، القيروان عبر عصور ازدهار الحضارة الإسلامية في المغرب العربي، الدار التونسية للنشر، تونس، 1968م.
5. ___________ ، المغرب الإسلامي، الحياة الاقتصادية والاجتماعية (ت 3–4 هـ/9–10 م)، الدار التونسية للنشر، تونس، 1978م.
6. ___________ ، دراسات في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي للمغرب الإسلامي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الثانية، 1986م.
7. الجليلي، محمود المكاييل والأوزان والنقود، دار الغرب الإسلامي، القاهرة، 2005.
8. حسن، حسن إبراهيم، تاريخ الإسلام السياسي والديني والثقافي والاجتماعي، دار الجيل، بيروت، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، (دون تاريخ النشر).
9. حسين، السائح علي، الفقه الإسلامي والاقتصاد والمعاملات المالية، كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا، الطبعة الأولى، 2003.
10. الحسين، قصي، موسوعة الحضارة العربية، دار مكتبة الهلال، بيروت، 2005.
11. حلاق، حسان، تعريب النقود الدواوين في العصر الأموي، دار النهضة العربية، بيروت، 1988م.
12. حمودة، عبدالحميد، أسواق القيروان في عصر الأغالبة، منشورات معهد البحوث والدراسات الإفريقية، 2001.
13. داود، مايسة المسكوكات الفاطمية بمجموعة متحقيقف الفن الإسلامي بالقاهرة، دار الفكر العربي، القاهرة، 1991م.
14. الدشراوي، فرحات، الخلافة الفاطمية بالمغرب، تر : حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، الطبعة الأولى، 1994م.

15. دفتر، ناهض عبدالرزاق، المسكوكات، دار السياسة، الكويت، (دون تاريخ النشر).
16. الدوري، تقي الدين عارف، صقلية وعلاقاتها بدول البحر المتوسط الإسلامية، من الفتحقيق العربي حتى الغزو النورماني، منشورات وزارة الثقافة، بغداد 1980م.
17. الدوري، عبدالعزيز، تاريخ العراق الاقتصادي في القرن الرابع الهجري، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، الطبعة الثانية، 1974م.
18. رحاحلة إبراهيم القاسم، النقود ودور الضرب في الإسلام في القرنين الأولين، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999م.
19. روجي، الهادي إدريس، الدولة الصنهاجية، تر : حمادي الساحلي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1992م.
20. الريس، ضياء الدين، الخراج والنظم المالية للدولة الإسلامية، دار التراث، القاهرة، الطابعة الخامسة، 1985م.
21. زيتون، محمد محمد، القيروان ودورها في الحضارة الإسلامية، دار المنار، القاهرة، الطبعة الأولى، 1988م.
22. زيدان، جورجي، تاريخ التمدن الإسلامي، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، الطبعة الأولى، (دون تاريخ النشر).
23. سالم، السيد عبدالعزيز، تاريخ المغرب الكبير، دار النهضة العربية، بيروت، 1981م.
24. __________ ، تاريخ الدولة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986م.
25. شرف الدين، لمياء محمد، بعض ملامح أزمة إفريقية الاقتصادية خلال القرن، (5 هـ/11 م)، دار الكتب الوطنية، ليبيا، الطبعة الأولى، 1999م.
26. الطيبي، أمين توفيق، دراسات وبحوث في تاريخ المغرب والأندلس، الدار العربية للكتاب، ليبيا، تونس، 1984م.
27. ________، دراسات في تاريخ صقلية الإسلامية، دار اقرأ، الرياط، الطبعة الأولى، 1990م.
28. العبادي، أحمد مختار، في التاريخ العباسي والفاطمي، دار النهضة العربية، بيروت، 1971م.
29. عبدالحميد، سعد زغلول، تاريخ المغرب العربي من الفتحقيق إلى بداية عصور الاستقلال، منشأة المعارف العامة، الإسكندرية، 1992م.
30. عبدالرزاق، محمد إسماعيل، الخوارج في بلاد المغرب، دار العودة، بيروت، 1976م.
31. _______ ، الأغالبة سياستهم الخارجية، مكتبة وراقة الجامعة، فارس، 1978م.

32. عبدالوهاب، حسن حسني، ورقات عن الحضارة العربية بإفريقية التونسية مكتبة المنار، تونس، (دون تاريخ النشر).
33. العجابي، حامد، جامع المسكوكات العربية بإفريقية، المعهد القومي الاثار، والفنون، تونس، (دون تاريخ النشر).
34. عفيفي، باسم صالح، المسكوكات الإسلامية، شركة الخليج العربي للنفط، ليبيا، (دون تاريخ النشر).
35. قرضاب، أسماء علي، التجارة بإفريقية في العهد الأغلبي، المركز الوطني للدراسات التاريخية، طرابلس الغرب، 2010م.
36. القيسي، ناهض عبدالرزاق، موسوعة النقود العربية الإسلامية، دار أسامة، الأردن، الطبعة الأولى، 2001.
37. الكرملي، أنستانس، النقود العربية وعلم النميات، مكتبة الثقافية الدينية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1987.
38. كرير، علي أحمد، السياسة الخارجية للأغالبة، وأثرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في إفريقية، المركز الوطني للدراسات التاريخية، طرابلس الغرب، 2009.
39. متحقيقف الفن الإسلامي بالقاهرة، مصر.
40. مفتاح، صالح، ليبيا منذ الفتحقيق الإسلامي إلى انتقال الخلافة الفاطمية، إلى مصر، الشركة العامة للنشر والتوزيع، القاهرة، الطبعة الأولى، 8 19م.
41. منصور، عاطف، موسوعة النقود في العالم الإسلامي، القاهرة، 2004م.
42. مؤنس، حسين، تاريخ المغرب وحضارته، العصر الحديث، بيروت، الطبعة الأولى، 1992م.
43. ____________، تاريخ المسلمين في البحر المتوسط، الدار اللبنانية، القاهرة، 1997م.
44. ____________ ، فجر الأندلس، العصر الحديث، دار المنهل، بيروت، الطبعة الأولى، 2002.
45. ____________ ، أطلس تاريخ الإسلام، دار الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، 1987م.
46. النبراوي، رأفت محمد، الآثار الإسلامية، العمارة والفنون، والنقود، المعهد العالي للدراسات الإسلامية، القاهرة، 2008.
47. النقشبندي، ناصر، الدينار الإسلامي، بالمتحقيقف العراقي، دار الوثائق، دمشق، 2001.
48. يوسف، فرج الله أحمد، الآيات القرآنية على المسكوكات الإسلامية، الطبعة الأولى، الرياض، 2003م.

رابعاً : المصادر والمراجع المعربة:

أ– المصادر :

1. أماري، ميشيل، تاريخ مسلمي صقلية، تحقيق : محب سعد إبراهيم ، فلورنسا مرسية، 2003.
2. أوسطاش دنيال، تاريخ النقود الإسلامية موازينها في المشرق وبلاد المغرب، ترجمة : محمد معتصم، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 2011.
3. بروكلمان، كارل، تاريخ الشعوب الإسلامية، نقله إلى العربية : نبيه أمين فارس، الطبعة الثانية، 1978م.
4. جمعية النميات الأمريكية.
5. الطالبي، محمد الدولة الأغلبية (التاريخ السياسي)، ترجمة المنجي، الصيادي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1985م.
6. لومبارد، موريس، الجغرافية التاريخية، للعالم الإسلامي خلال القرون الأربعة، تر : عبدالرحمن حميدة، دار الفكر، دمشق، الطبعة الأولى، 1982م.
7. لويس، أرشيبالد، القوى البحرية والتجارية في حوض المتوسط : (500–1100م)، ترجمة : أحمد شفيق غربال، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة،(دون تاريخ النشر).
8. لافو، هنري، المسكوكات الإسلامية في المكتبة الوطنية في باريس، نقله إلى العربية، غازي مداد، تحقيق : أحمد الجوازنة، مكتبة المتنبي، السعودية، (دون تاريخ النشر).
9. متز، آدم، الحضارة الإسلامية في القرن الرابع الهجري، ترجمة : محمد ابوريدة، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، الطبعة الثالثة، 1957م.
10. مورينو، ما رتينوماريو، المسلمون في صقلية، الجامعة اللبنانية، بيروت، 1960م.
11. هايد، ف، تاريخ التجارة في الشرق الأدنى في العصور الوسطى، ترجمة : أحمد محمد رضا وعزالدين فوردة، الهيأة المصرية، 1985م.
12. هوبكنز، ج، ف، ب، النظم الإسلامية في المغرب في القرون الوسطى، ترجمة : أمين توفيق الطيبي، الدار العربية للكتاب، ليبيا، 1980م.

خامساً : الدوريات:

1. ارحومة، سعيد حامد، المسكوكات العربية الإسلامية، مجلة آثار العرب، تصدرها مصلحة الآثار بالتعاون مع مشروع تنظيم وإدارة المدينة القديمة، بطرابلس، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، مصراتة، ليبيا، العدد2، مارس، 1991م.
2. بوتشيش، إبراهيم القادري، الصلات التجارية بين عمان وبلاد المغرب في العصر الإسلامي، مجلة دراسات تاريخية، العدد 69،70، جامعة دمشق، سوريا، 1999م.
3. الجزنائي، أبو العباس أحمد، (ت القرن العاشر الهجري/السادس عشر الميلاد)، الأصداف المنفضة عن أحكام علم صنعة الدينار والفضة، تحقيق : خالد بن رمضان وعبدالحكيم القفطي، المجلة التاريخية المغربية ،العدد7 ،لسنة 1974م ، تونس .
4. جيبوا، ثلاثة نقود لاتينية عربية من مجموعة جاك مورجان، مجلة المعهد المصري للدراسات الإسلامية، العدد1، السنة الأولى، 1372–1953م، المعهد المصري، مدريد، (دون تاريخ النشر).
5. حركات إبراهيم، دور الصحراء الإفريقية في التبادل والتسويق خلال العصر الوسيط، مجلة البحوث التاريخية، العدد1، طرابلس الغرب، 1981م.
6. حسين، أحمد إلياس، دولة الأغالبة والسيادة العربية على البحر المتوسط، في مجلة البحوث التاريخية، ع1، يناير، 1983م.
7. الحسيني، محمد باقر، دراسات عن نقود الثوار والشعارات والمناسبات المضروبة في إفريقية، مجلة المسكوكات، العدد7، العراق، 1976م.
8. داود، مايسة، دراسة أثر به وفنية عن المسكوكات الفاطمية بمجموعة متحقيقف الفن الإسلامي بالقاهرة، المجلة التاريخية المصرية، المجلد السادس والثلاثون القاهرة، 1989م.
9. دفتر، ناهض عبدالرزاق، دوافع وأسباب تعريب المسكوكات، مجلة المسكوكات، العدد 10+11– بغداد، 1979م، 1980م.
10. الديوه جني، نقود الصلة والهدايا، مجلة المسكوكات، العدد7، مديرية الآثار العامة، بغداد، 1976م.
11. سليمان، عيسى، درهمان مهمان للخلفية عبدالملك بن مروان، مجلة المسكوكات، العدد6، بغداد، 1975م.

12. الطيبي، المسلمون في الأندلس وصقلية، مجلة كلية الدعوة الإسلامية، العدد2، طرابلس الغرب، 1985م.
13. عبدالنبي، صالح ونيس، العملة العربية من خلال دينار أموي من ذهب، مجلة البحوث التاريخية، السنة 14، العدد1، طرابلس، يناير، 1982م.
14. العش، محمد ابوالفرج، تحقيقيق بعض مدن الضرب، العدد9،8، 1977م، 1978م، المؤسسة العامة للأثار والتراث، العراق، (دون تاريخ النشر).
15. فهمي، عبدالرحمن، دراسة لبعض التحقيقف الإسلامية، مجلة كلية الاداب، جامعة القاهرة، مج 22، الجزء1، مايو، مطبعة جامعة القاهرة، مصر 1964م.
16. الكاشف، سيدة إسماعيل، دراسات في النقود الإسلامية، المجلة التاريخية، المصرية، تحقيق : أحمد بدوي وآخرين، القاهرة، 1963م، مجلد 14.
17. النبراوي، رافت محمد، التواريخ غير الهجرية على النقود الإسلامية، مجلة، العصور، مجلد2، دار المريخ للنشر، لندن، يناير، 1990م، جزء1.
18. ____________، الخط العربي على النقود الإسلامية، مجلة آثار العرب، العدد8، 1997م، جامعة القاهرة، 2000.

سادساً : الرسائل والندوات :

1. حناوي، محمد، جوانب من العلاقات الاقتصادية والبشرية في الحوض الغربي للبحر المتوسط قبيل القرن العاشر للميلاد، ندوة الغرب الإسلامي والغرب المسيحي ، كلية الآداب، جامعة محمد الخامس، الطبعة الأولى، 1995م.
2. كشبور ، جمعة المهدي ، المسكوكات الإسلامية في المتاحف الليبية، رسالة ماجستير غير منشورة جامعة قاريونس ، بنغازي 2000م.